

الاقتصاد الجزئي

إعداد

دكتور/ أحمد فوزى ملوخية

جامعة الإسكندرية

وكيل المعهد العالى للسياحة والفنادق

بالإسكندرية



مكتبة بستان المعرفة

طبع ونشر وتوزيع الكتب

٠١٦٣٢٤٢٨٨٠ - ٠٤٥ / ٢٢٢٤٢٢٨



منتدى سورا الازبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

الاقتراض الجزئي

إعداد

دكتور / احمد فوزى ملوخية

جامعة الإسكندرية

وكليل المعد العالى للسياحة والفنادق

2005

مكتبة بالستان المعرفة

طباعة ونشر وتوزيع الكتب

٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ :

٠١٢١١٥١٢٣٧ & ٠١٢٣٥٣٤٨١٤

اسم الكتاب	الاقتصاد الجزئي
اسم المؤلفين	د. أحمد فوزى ملوخية
رقم الإيداع	٢٠٠٤ / ١٨٤٨٠
الترقيم الدولى	I.S.B.N 977-393-
الطبعة	الأولى
الناشر	مشكبة بالستانج المعرفة
الطباعة	كفر الدوار - العدانق - ٦٧ ش. العدانق بجوار نقابة التطبيقين ٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ ، الإسكندرية ١٢٣٥٣٤٨١٤ ، ١٢١١٥١٢٧٨ . مطبعة الأمل - العصافرة - إسكندرية

لا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو انتاج هذا المصنف، أو أي جزء منه
بأية صورة من الصور بدون تصریح كتابي مسبق.

الاقتصاد الجزئي

مُـقـلـمة

الحمد لله، الذى خلق من العدم، وأعز القلم فأبشر به التنزيل الكريم،
وجعله قسماً للعلى الحليم والصلوة والسلام على الرسول الكريم ذى الخلق
العظيم، محمد رسول النهج القويم، وداعية الصراط المستقيم، سبحانك لا علم
لنا إلا ما علمتنا أنت أنت السميع العليم.

فإن هذا الكتاب يهدف إلى تقديم بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية في
علم الاقتصاد الجزئي، ولا شك أن التعرف على تلك المفاهيم يهم بالدرجة
الأولى الدارس المبتدئ لعلم الاقتصاد حتى تكون لديه الحوصلة الكافية التي
تساعده على الانطلاق في دراسة أكثر تعمقاً لعلم الاقتصاد، وقد روعى في
إعداد هذا الكتاب البساطة في أسلوب العرض والاستعانة بالأشكال البيانية
البسيطة.

نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في عرض هذا الكتاب وأن
يحقق الفائدة المنشودة منه.

والله الموفق إلى سبيل الرشاد

دكتور

أحمد فوزي ملوخية

الباب الأول

المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية

الباب الأول

المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية وخصائصها:

يعكس تاريخ الفكر الاقتصادي محاولات الإنسان المتعددة والمستمرة لعلاج ما يصطلاح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية والتي تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها ومهمها بلغت أحجامها فهي محدودة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتعددة باستمرار وبذلك تبقى المشكلة قائمة نظراً لمحدودية الموارد المتاحة.

وللمشكلة الاقتصادية عدة خصائص من أهمها ما يلى:

١ - الندرة:

تعتبر الندرة من أهم خصائص المشكلة الاقتصادية فلو توافرت الموارد الاقتصادية بكميات كبيرة وكافية لإشباع الرغبات البشرية المختلفة لما نشأت أصلاً أي مشكلة اقتصادية ، وعلى سبيل المثال فإن الهواء رغم أهميته الحيوية للإنسان لا يمثل الحصول عليه أي مشكلة اقتصادية على الإطلاق وذلك نظراً لكتفيته لاحتياجات البشر. والندرة في لغة الاقتصاد تعنى الندرة النسبية أي العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها. فقد توجد كميات كبيرة من مورد معين ولكنه يعتبر في نفس الوقت مورداً نادراً نسبياً إذا ما قيس بالرغبات الإنسانية التي ينبعى أن يشعها أي أنه نادراً بالنسبة للحاجة إليه.

ومشكلة الندرة تطبق على الفرد وعلى المجتمع. فالفرد لا يستطيع أن يشبع كل رغباته بسبب موارده المحدودة وخاصة وأن هذه الرغبات تتعدد وتتجدد باستمرار وحتى مع تزايد قدرة الفرد المادية فإنه لا يستطيع أن يفني أو يشبع كل رغباته. إذ باستمرار تنشأ رغبات جديدة مع تقدم العلوم وإستمرار الحياة. وتبقى دائماً الموارد محدودة بالنسبة للرغبات البشرية. وعلى ذلك يجب أن يرتب الإنسان رغباته تمازلياً حسب أهميتها بالنسبة

له بحيث يشبع أولاً الرغبات الملحة والأكثر أهمية ويليه ذلك الأقل أهمية بالاصل أهمية وهكذا، والمجتمع أيضاً يجب أن يرتب رغباته بنفس الطريقة لأن موارده أيضاً محدودة بالنسبة لهذه الرغبات المتعددة والمتجلدة باستمرار.

وجدير بالذكر أن الأهمية بالنسبة للرغبات البشرية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية معينة إلى فترة أخرى في نفس المجتمع وذلك حسب درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي.

-٤ الإختيار:

نظراً لأن الموارد الاقتصادية للفرد والمجتمع محدودة والرغبات متعددة ومتجلدة باستمرار ولا تستطيع هذه الموارد الوفاء بإشباع كافة هذه الرغبات فإنه يتبع على الفرد وكذلك على المجتمع أن يختار بين أي من رغباته يقوم بإشباعها أولاً وأيها يضحي بها . ويخلص عن إشباعها ولو مؤقتاً فال المشكلة الاقتصادية والأمر كذلك تتضا من الحاجة إلى الإختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة.

-٥ التضحية:

أن من صفات وخصائص الموارد الاقتصادية أنها ذات إستعمالات بديلة مختلفة فكل مورد من الموارد منافع عدة فالأرض مثلاً وهي من أهم الموارد منافع عدة فالأرض مثلاً وهي من أهم الموارد الاقتصادية يمكن زراعتها بمحاصيل مختلفة ومن الممكن استخدامها في البناء للسكن أو إقامة المشروعات المختلفة وهكذا، فإذا استخدمنا الأرض للبناء فسيكون ذلك على حساب المساحة المنزوعة بالمحاصيل المختلفة حتى ولو أردنا زيادة المساحة المنزوعة قطناً مثلاً فسيكون ذلك على حساب المساحات التي ستزرع بباقي المحاصيل وهكذا وال الحديد كمورد اقتصادي هل يستخدم في التعميد مثلاً أم في الصناعة وأى صناعة هل السيارات أم القاطرات أم الأسلحة وما إلى ذلك، أى أن توجيهه أي مورد اقتصادي نادر لاستعمال معين يكون نتيجة للتضحية بكل الاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد. تخلص من ذلك إلى أن تخصيص الموارد النادرة لإشباع حاجة معينة أنها يتضمن في ذات الوقت التضحية بإشباع حاجة أخرى.

وقد اتفقت الآراء على أن حل المشكلة الاقتصادية يمر بالخطوات الآتية:

- ١- ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات؟
- ٢- كيف ينتاج المجتمع هذه السلع والخدمات؟
- ٣- لمن تنتج هذه السلع والخدمات؟

وهذه التساؤلات الثلاثة هي التي تواجه أي إقتصاد في العالم، مثلاً؟ وكيف؟ ولمن؟

ويعني السؤال الأول: ماذا ينتج؟ إن على المجتمع أن يختار من بين قائمة طويلة جدأً من السلع والخدمات تلك التي ينبغي عليه إنتاجها وبأية كمية. وتحتله بالطبع هذه القائمة من مجتمع لأخر كما تختلف داخل المجتمع نفسه من وقت لأخر وذلك على حسب كمية ونوعية عناصر الإنتاج المتوافرة الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. كما تعتمد على أسلوب إدارة الاقتصاد نفسه والأولويات التي يضعها المجتمع بالنسبة لإنتاج هذه السلع والخدمات طبقاً لاحتياجاته.

أما السؤال الثاني. كيف تنتج؟ فعندما تقرر الإجابة على السؤال الأول، يبدأ المجتمع في اختيار الأسلوب أو الوسيلة التي يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات وهي الكيفية التي سيتم عن طريقها مزج واستغلال عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. ويعتمد ذلك على درجة التقى الذي وصل إليه المجتمع ومدى توافر كل عنصر من عناصر الإنتاج فالمجتمع الذي توافر لديه أعداد كبيرة من السكان سيعمل على اختيار أسلوب إنتاجي يعتمد على اليد العاملة، والمجتمع الذي يتوافر لديه رأس المال سيعمل على اختيار أسلوب إنتاجي يعتمد على رأس المال وهكذا.

أما السؤال الثالث. لمن ينتج؟ فيقصد به على من يتم توزيع السلع والخدمات التي تم اتخاذ القرار بإنتاجها؟، وتجيب على هذا السؤال نظرية التوزيع. وإذا تركت الإجابة لأية السوق أي لأية العرض والطلب، فهذا يعني أن القدرة الشرائية لدى الأفراد المختلفة في تحولهم هي التي تؤهلهم للحصول على هذه السلع والخدمات. ولكن في كثير من الأحيان تجد الدولة أن هذا الأسلوب يحرم كثيراً من أفراد المجتمع من الحصول على بعض السلع والخدمات فتدخل عن طريق سياساتها المختلفة لإعادة الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

هذه التباوالتات - كما أسلفنا - تواجه أي إقتصاد في العالم ومن ثم تختلف الإجابة عليها بطبعاً للنظام الاقتصادي المتبعة لاختلاف الأسلوب والسياسات التي يتخذها كل نظام للقيام بوظائفه نحو تحقيق الأهداف المحددة.

النظام الاقتصادي

النظام الاقتصادي: عبارة عن مجموعة من الأوضاع الخاصة بأغراض وفنون وتنظيم النشاط الاقتصادي التي تسود في وقت ومكان معينين بالمجتمع. والنظام الاقتصادي ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين في إطار قانوني وسياسي يتنق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الإنتاجي وكل نظام إقتصادي مذهب يقوم عليه مخطط له ويوجهه نحو هذا الغرض.

وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد المقصود بالنظام الاقتصادي وإتخاذوا أسماءً كثيرة متباعدة للتفرقة بين النظم الاقتصادية، يمكن حصر أهمها في خمسة أساس رئيسية هي: (١) طبيعة النشاط الاقتصادي ، (٢) وسيلة التبادل الاقتصادي، (٣) نطاق مجال النشاط الاقتصادي، (٤) شكل الإنتاج وصور التوزيع، (٥) الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل.

عناصر النظام الاقتصادي :

النظام الاقتصادي الذي يوجد في مكان محدد ووقت معين تكون له ثلاثة عناصر أساسية تشكل وتهيمن على النشاط الاقتصادي الذي يسود فيه هي: (١) هدف، (٢) فن، (٣) تنظيم.

الهدف: يعتبر هدف النشاط الاقتصادي أحد عناصر النظام الاقتصادي إذ يتجلى هذا الهدف في الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع هي السعي المباشر لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل وقد يكون الدافع أيضاً هو البحث عن أكبر كم بقدر ممكن.

الفن: يستعان بأسلوب معين في تحقيق الهدف ويطلق على هذا الأسلوب بالفن وهو مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادي للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات، وتختلف هذه الطرق أي الفنون من نظام اقتصادي إلى آخر.

التنظيم: لكل نظام اقتصادي تنظيم سياسى واجتماعى يهيئ المناخ اللازم لتحقيق الهدف تفصود بواسطة الفن الموجود. وهذه التنظيمات لها تأثير حيوى على شكل ملكية قوى الإنتاج ونوع التوزيع وحجم المبادرات ونوع العلاقات الموجودة بين الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات على المستوى المطى والقومى والعالمى.

النظام الرأسمالى

الرأسمالية: يمكن تعريف الرأسمالية بأنها تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد ، هو الرأسمالي ، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين ، هي الشركات الرأسمالية ، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشتريونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع ، هو المشروع الصناعي ، يستخدم الآلة كأساس لفن الإنتاجي وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائمًا من الثروة يمكنهم من الحصول على أرباح يحتظون بها لأنفسهم ومن ثم زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار .

وللنظام الرأسمالي عدة خصائص تميزه عن النظم الأخرى وهذه الخصائص

هي:

- 1- الملكية الفردية (الملكية الخاصة):** حيث يعتبر الفرد في النظام الرأسمالي هو مصدر النشاط الاقتصادي فهو الذي يقوم به، ويケفل النظام الرأسمالي للفرد حرية امتلاك سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك دون حدود. وعلى ذلك فلا توجد حدود لملكية الفرد من الأرض أو المباني أو المصانع أو الأوراق المالية أو الأموال النقدية وغيرها من سلع الإنتاج. وكذلك الأمر بالنسبة لسلع الاستهلاك سواء استخدم في ذلك مدخلاته أو حصل عليها عن طريق شرعاً آخر كالميراث أو الهبة.

٢- حافر الريح: حيث يعتبر الصعي وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الحافر الأول للنشاط الاقتصادي للفرد في النظام الرأسمالي. فصاحب رأس المال يتوجه إلى استثماره في نوع النشاط الذي يحقق له أكبر ربح ممكن سواء كان ذلك النشاط صناعياً أو زراعياً أو تجاريأ أو لإنتاج سلع أو خدمات كمالية أو ترفيهية. وهو يبذل كل جهد ممكن في مشروعه كى يزيد من الأرباح. كذلك الأمر بالنسبة للعامل حيث أنه يتوجه نحو العمل الذي يدر عليه أكبر أجر ممكن.

٣- الحرية الاقتصادية: حيث يتمتع الفرد في النظام الرأسمالي بحرية اختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته دون تدخل الحكومة، سواء كان ذلك المشروع صناعياً أو زراعياً أو تجاريأ مادام ذلك النشاط شرعاً ولا يخالف القانون. كذلك للفرد أن يمارس أي نشاطاً مهني يرغب في أدائه كأن يكون طبيباً أو مهندساً أو محامياً أو محاسباً. وكما أن الفرد يتمتع بحرية الإنتاج فإنه يتمتع بحرية الانتهاء، فله الحرية في أن ينفق دخله على مختلف السلع والخدمات دون حدود أو قيود. وليس للحكومة حق التدخل لتدخل من حرية الفرد الاقتصادية بأن توجه نشاطه نحو إتجاه معين أو أن تضع العوائق أمام تصرفاته مادامت هذه التصرفات شرعية وقانونية.

٤- المنافسة الحرة: تعتبر المنافسة الحرة شرطاً أساسياً للتقدم الاقتصادي وإرتفاع درجة الإقتصاد لأفراد المجتمع، فهي الطريق الذي يكفل تحقيق الرفاهية. ويرجع ذلك لأن المنافسة الحرة تجعل كل من المنتجين يعمل جاهداً على تخفيض تكاليف الإنتاج لكي يخفض من ثمن السلعة أو السلع التي يقوم بإنتاجها وبذلك يستطيع مواجهة منافسة الآخرين ويزيد من حجم مبيعاته وبالتالي من أرباحه، هذا علاوة على أن المنتج يحرص في ظل هذا النظام على تقديم الساعي الجيدة التي ترضي المستهلك كى يجذب مزيداً من العملاء نحوه. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعين بوسائل التقدم العلمي ويستخدم أفضل طرق الإنتاج ويعمل على التجديد والإبتكار. فالملاحة الحرة إذا تكفل توفير الرفاهية كما أنها تكفل تحقيق التقدم الاقتصادي.

٥- التدخل الحكومي في أضيق الحدود: حيث تلتزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود في نشاطها حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة على وجه الخصوص، أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فيقتصر على المشروعات التي لا يقبل الأفراد على إقامتها لضائقة مادية من ربح أو لأنها لا تدر

ربما أى المنشروقات الخدمية. فالنظام الرأسمالي يؤمن بالفرد ويثق به، ويرى أنه قادر على حل المشكلة الاقتصادية. ولذلك يتركه يطها بنفسه دون حاجة لتدخل الحكومات إلا في أضيق الحدود.

٦- حل المشكلة الاقتصادية من خلال جهاز الثمن: حيث تم كافة العمليات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وتوزيع من خلال قوى السوق وجهاز الأثمان في النظام الاقتصادي الرأسمالي. فلما كانت وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، ويُخضع توظيفها لسلطان الإدارة الحرة لمالكها، أصبحنا بصدده كم هائل من القرارات الفردية التي تحتم وجود كيفية ما للتنسيق بينها. وهذا ما يقوم به جهاز الأثمان وقوى السوق وتفاعل قوى العرض والطلب فيه.

فالم المنتج يحدد ما ينتجه ، والكمية التي ميّنتها ، وكمية عناصر الإنتاج التي سيسْتخدمها ، والأثمان التي سيبعث بها ، والأماكن التي ميّنت فيها وفقاً لمستويات الأثمان السائدة (أو المتوقعة) في السوق والتَّفاعل بين قوى العرض والطلب.

وبالتالي فإن توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة سيحكمه التَّفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها ، ومستويات الأثمان التي ستتحدد وفقاً لها. ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج المختلفة سيتحدد أيضاً وفقاً لقوى العرض والطلب في الأسواق الخاصة بها.

وأخيراً فإن الاستهلاك من حيث حجمه وأنواعه إنما يتحدد أيضاً وفقاً لمستويات الأثمان ، وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديدتها وفقاً لقوى السوق على النحو السابق ذكره.

ولهذا النظام شعار هو:

"دعه يعمل دعه يمر"

غير أن النظام الرأسمالي به كثير من المساوئ أهمها ما يلى:

١- عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد: لو كانت تقلبات الأثمان تعبر دائماً عن الحاجات الجماعية لكن جهاز الثمن كفيلاً بتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية. إلا أنه قد يشتد طلب الأغذية على السلع الكمالية والترفيهية. فيرتفع ثمنها وتتجه الموارد نحو إنتاجها في سبيل الحصول على أكبر ربح ممكن. وهذا قد

يحدث أن تتجه الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة نحو إنتاج السلع الكمالية منصرفه عن إنتاج السلع الضرورية التي يستهلكها السواد الأعظم من المجتمع. ويعنى ذلك سوء توزيع الموارد على أوجه النشاط المختلفة ويتضمن إسرافاً في استخدامها. وبذلك قد لا يكفل جهاز الثمن استخدام الموارد أفضل لاستخدام ممكن لشباع الحاجات الجماعية.

٢- **جهاز الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية:** من البديهي أن تقل عناصر الإنتاج من نوع معين من النشاط إلى نوع آخر ليس بالأمر البالغ، فإن الآلات التي تستخدم في إنتاج سلعة ما آلات متخصصة أعدت خصيصاً لإنتاج هذه السلعة ولا يمكن توجيهها لإنتاج سلع أخرى بالصورة التقليدية والفورية التي يضعها أنصار النظام الرأسمالي، بل لابد من إدخال بعض التعديلات فيها تتصلاح لإنتاج السلع الجديدة مما يحتاج لإنقضاء بعض الوقت لإنجاز هذه التعديلات. كذلك العمل الذين يقومون بإنتاج سلع معينة هم عمال متخصصون متواافقون فيما بينهم شروط معينة من جهة التعليم والتدريب والخبرة على الأقل ولا يمكن أن نتصور أنهم يتحولون بسرعة لإنتاج سلعة أخرى قد تحتاج إلى تعليم وتدريب خاص. ومعنى ذلك ضرورة إنقضاء فترة من الزمن قد تطول أو تقصر لتدريبهم وتعليمهم للوصول إلى درجة الخبرة اللازمة ل يستطيعوا إنتاج السلع الجديدة.

والنتيجة أن الموارد الإنتاجية لابد وأن تبقى عاطلة لفترة من الزمن كى تعد لإنتاج السلع الجديدة. أى أن الاعتماد على جهاز الثمن كأداة لتوجيه الموارد الإنتاجية نحو سد الحاجات قد يؤدي إلى تعطيل هذه الموارد وعدم تحقيق التوظيف الكامل لها.

٣- **القضاء على المناقضة الحرة وسيادة الإحتكار:** لكي تعود المناقضة الحرة لابد من توافر عدد كبير من البائعين والمشترين بحيث لا يكون لأى منهم آية قدرة على التحكم في السعر ويتناقض مجموع المنتجين بين بعضهم البعض فى تقديم أجود السلع بأرخص الأثمان. غير أنه قد يتحقق لبعض المنتجين الإنفراد بمعرفة الأسرار الصناعية أو السيطرة على مصدر المادة الخام الازمة لإنتاج السلعة أو الاستئثار بمعرفة اختراع معين، مما يضع هؤلاء المنتجين في ظروف أفضل من المنتجين الآخرين. وقد يتواافق لدى البعض رأس مال نقدى أكثر من غيره وبذلك كل منهم

الإنتاج بوفورات الإنتاج الكبير من حيث استخدام أحسن الآلات وأفضل طرق الإنتاج والخبرات التنظيمية والإدارية العالية مما يمكن من إنتاج أجود السلع بأقل التكاليف وما لا يمكن المشروعات الصغيرة من مجاراته.

وفي هذه الحالات تنتهي المنافسة الحرة ويسود الاحتكار حيث تتحكم فئة محدودة من المحتكرين في إنتاج السلعة أو أداء الخدمة وتسيطر على سوقها وتفرض السعر المرتفع. كما يلجأ المحتكر إلى فرض الأجور المنخفضة على العمال الذين لا يجدون سبيلاً أمامهم سوى قبولها لأنفراد المحتكر بإنتاج السلعة، وكثيراً ما تتبع المشروعات الكبيرة المشروعات الصغيرة لعدم مقدرتها على منافستها بسبب عجزها عن خفض تكاليف الإنتاج أو البيع بسعر منخفض. وعليه فإن المنافسة الحرة غالباً لا تظل باقية في النظام الرأسمالي بل أنها لا تثبت أن تزول ويحل محلها المشروعات الاحتكارية.

٤- **تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة الجماعية:** أن النزعة الفردية نحو تقديم المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع كثيراً ما تدفع الفرد نحو الحصول على نفع شخصي سريع بدلاً من تحقيق نفع كبير يعود على المجتمع مع طول الوقت اللازم لتحقيق النفع الذاتي. ولذلك قد تتجه الاستثمارات في الدول المختلفة نحو الصناعات ذات العائد السريع وإن كل دون الإتجاه نحو الصناعات ذات العائد البعيد وإن كبر. وبعد أن تزول المنافسة الحرة ويسود الاحتكار فإن المشروعات الكبيرة تفرض الأسعار المرتفعة على المستهلكين والأجور المنخفضة على العمال، الأمر الذي يضر كل من الطائفتين. هذا علوة على عدم عناية المحتكر بالتجديد والإبتكار وإنتاج السلع الجيدة التي يرغب المستهلك فيها.

٥- **التوزيع غير العادل للدخل:** لقد استطاعت الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الإنتاج من مضاعفة دخولها وثرواتها بينما بقيت النسبة الكبرى من المجتمع تعاني من الفقر والحرمان. ولقد ساعد على وضوح التفاوت في توزيع الثروة والدخل تمنع الأفراد بحق الملكية وسيادة الاحتكار وحق الميراث والحرية الاقتصادية والسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن. ولذلك أن وجود هذا التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع لا يضمن لهم تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.

٦- **الحرية الاقتصادية محدودة لفلات معينة:** لا يتمتع بالحرية الاقتصادية في الواقع سوى الطبقة الرأسمالية فحرية انتقال رأس المال بين أوجه النشاط المختلفة لا يتمتع بها إلا

من يملكون رأس المال هذا. أما غيرهم من لا يملكون المال فلا جدوى لتمتعهم بالحرية الاقتصادية وهم الذين يشكلون الجانب الأكبر من المجتمع الرأسمالي. كما أن حرية اختيار العمل قد تتفق أمامها عقبات تقييد هذه الحرية وقد تفرض علىها. وبذلك فإن ملكية المال هي الأساس في تمنع الفرد بالحرية الاقتصادية مسواء بالنسبة لنوع النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته أو بالنسبة للمهنة التي يود ممارستها.

٧-الأزمات والبطالة: من أهم معاوئ النظام الرأسمالي تعرض النشاط الاقتصادي لهزات عنيفة نتيجة لحدوث الأزمات الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي يسير بطريقة تلقائية دون أن يخضع لتخطيط تقيق يكفل توازن الانتاج مع الاستهلاك. وبذلك يخضع النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية لفترات متباينة من الركود والكساد. فتارة بسُوء المنظومون ورجال الأعمال موجة من التفاؤل فيندفعون نحو زيادة استثماراتهم فيزيداد الانتاج وترتفع الأثمان ويتحقق التوظيف الكامل وتزول البطالة وتتضاعف الأرباح. ولكن ذلك الاندفاع وراء زيادة الاستثمارات وزيادة الانتاج كثيراً ما يعقبه إفراط في الانتاج وتجاوز حاجة الاستهلاك فتحدث الأزمة والكساد والبطالة.

النظام الإشتراكي

الإشتراكية: يمكن تعريف الإشتراكية بأنها تنظيم اقتصادي يعني إشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعاً عادلاً ولفظ الإشتراكية من الألفاظ التي يستخدمها السياسيون والإقتصاديون للتعبير عن كثير من المعانى المختلفة. فهو يطلق أحياناً على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأية صورة من الصور تكون الإشتراكية بذلك تقليضاً "المبادئ الحرية الاقتصادية". كما يستعمل أحياناً للدلالة على تدخل الدولة لتحسين حالة العمال والطبقات الفقيرة، بسن تشريعات اجتماعية "إشتراكية" تخف عنهم وتعنفهم بعض المزايا.

ولكن المعنى العلمي الدقيق لكلمة الإشتراكية هي أنها النظم الذي يتميز بتملك الدولة (أى الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الانتاج كالأراضي والآلات

والمصانع . فهى بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية التى تقوم على مبدأ حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال.

وللنظام الإشتراكي عدة خصائص تميزه عن النظم الاقتصادية الأخرى وهذه

الخصائص هي:

١- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج: يقوم النظام الإشتراكي على مبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وهى لا تتحقق إلا فى ظل الإنتاج الكبير الذى يتم فى وحدات إنتاجه ذات ساعات إقتصادية كبيرة . وقد يتضمن ذلك، تأمين وسائل الإنتاج وتأميم وحدات الإنتاج الكبيرة حيث يبرز الطابع الجماعي للإنتاج . وتتخد الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج صورة الملكية العامة وهى ملكية الدولة وتنظير فى شكل قطاع عام، وصورة ملكية تعاونية وهى ملكية مشتركة بين الأعضاء المتعاونين .

٢- الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج: تتم الإدارة الديمقراطية عن طريق تنظيم الصناعات فى شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفوذ القطاع العام، وهذا يعطى للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه الموارد الإقتصادية القومية لخدمة المجتمع.

٣- التوجيه الإنتصادي للموارد القومية: يتم الإنتاج وفق خطة إنتاج ضمن إطار خطة إقتصادية قومية شاملة وتوضع لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كل من الملائمة بين الإنتاج كماً نوعاً وبين الاستهلاك أى حاجات الأفراد بالمجتمع وبين موارد الدولة ومواردها الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج توزيعاً يتناسب واحتاجات الإنتاج، بغية التغلب على مشكلات البطالة والأزمات الإقتصادية التي قد يتعرض لها النظام الإقتصادي بالإضافة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية.

٤- توزيع الناتج أو الدخل القومي حسب إسهام الأفراد في العمل: يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي من قبل السلطة على الأفراد في صورة أجور ومرتبات نقديّة حسب عمل كل فرد أخذًا في الحسبان ظروفه الأسرية وذلك لتوخى عدالة التوزيع ومصلحة الإنتاج مع وضع حد أعلى للدخل الفردي يسمح له بحصوله على ضروريات الحياة.

٥- هدف النظام الإقتصادي الإشتراكي: يستهدف النشاط الإقتصادي في النظام الإشتراكي إشباع أكبر قدر من حاجات أفراد المجتمع حسب ضرورة هذه الحاجات

وأهميتها وليس حسب القدرة الشرائية للأفراد ولذلك فإن الدولة تقوم بتحديد العلم التي سيجري إنتاجها مرتبة حسب أهميتها وضروريتها وتحدد أثمانها بحيث يكون في مقدور كل فرد أن يشتم حاجاته الأساسية في حدود دخله.

٦- التخطيط الاقتصادي الشامل لحل المشكلة الاقتصادية: يقصد بالتخطيط

الشامل حصر الموارد الإنتاجية التي في حوزة المجتمع وتعبيتها وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات بعد ترتيبها حسب درجة أهميتها من خلال هيئة التخطيط المركزى. ويطلب ذلك المقارنة بين السلع والخدمات من حيث مدى إشباعها لحاجات الأفراد، ثم وضع أولويات لها تبعاً لدرجة أهميتها وبعد ذلك توجه الموارد الإنتاجية من موارد مالية وبشرية وطاقات لإنتاج السلع والخدمات حسب أولويتها وتهدف الخطة بذلك نحو تحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية خلال فترة زمنية محددة (سنة أو خمس سنوات أو عشر سنوات مثلاً). كذلك يهدف التخطيط نحو زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومى ورفع متوسط دخل الفرد وزيادة حجم العمالة، كما يرمى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ويقضى التخطيط على الإنحرافات التي يتعرض لها جهاز الثمن في النظام الرأسمالى بإتجاه المنتجين نحو إنتاج السلع الكمالية والترفيهية وضياع الموارد الإنتاجية أو سوء استخدامها في إنتاج هذه السلع وبالتالي التعرض للأزمات الاقتصادية، كما يمكن بواسطة التخطيط توجيه الاقتصاد القومى نحو الطريق الذى يكفل تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن للاقتصاد القومى وزيادة الدخل القومى. والمقصود بالنمو المتوازن النمو الاقتصادي فى جميع قطاعات النشاط الاقتصادي.

ولهذا النظام شعار هو:

"من کل حسب طاقتہ ولکل حسب عملہ"

غير أن النظام الاشتراكي تكتنفه عدّة معاوٍ، أهمها ما يلي:

١- أن حل المشكلة الاقتصادية بهذا الشكل في ظل هذا النظام أنما يتم بطريقة تحكمية حيث أن الهيئة أو الإدارة المركزية للتخطيط مهما أوقت من حكمة فلن تستطيع بآى حال أن تلم بكل حاجات أفراد المجتمع، وبالأهمية النسبية لكل منها ولذلك فهي لا يمكن أن توجه موارد المجتمع النادرة توجيهها سليماً يتنق مع مابعد غب أفراد الجماعة في إشباعه من حاجات بكل نفقة.

- ٢- يعجز هذا النظام عن تحقيق الاقتصاد في استخدام موارده النادرة، أي استخدام تلك الموارد بحيث يمكن الحصول منها على أكبر عائد ممكن، وذلك على أساس أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تلقى بعيداً بعوق الموارد الإنتاجية، وبذلك لا يكن هناك ثمن صحيح لها. وبدون تلك الأثمان التي تبين الأهمية النسبية للموارد الإنتاجية، يكون الحساب الاقتصادي قليل الأهمية في مثل تلك الأحوال.
- ٣- يعتقد البعض أن أثمان الموارد الإنتاجية ستكون تحكمية في ظل هذا النظام على أساس أنه لن تكون هناك أسواق لها. وعلى ذلك يجوز أن تخطئ الإدارة المركزية فتخصيص قيمة لمورد من الموارد أقل مما ينبغي بحيث تكون منخفضة للغاية وبحيث تتطوى على إسراف لا يمترر له في استخدام هذا المورد.

النظام الشيوعي

تعتبر الشيوعية صورة من صور الإشتراكية المتطرفة والتي لها صفات وخصائص خاصة بها تجعلها مميزة عن باقي صور الإشتراكية بل وتجعلها نظاماً اقتصادياً مستقلاً وأهم هذه الخصائص هي:

- ١- ملكية جميع المشروعات الإنتاجية تقع في يد الهيئة المركزية أو الحكومة التي تقوم بإدارتها.
- ٢- عند توزيع الدخل القومي لا يعطى عنصري الأرض ورأسمال نصرياً، أما عنصر العمل فيحصل على الأجر بالقدر الذي تراه الحكومة مناسباً حيث أنها المستخدم الوحيد له.
- ٣- تقوم الحكومة أو الهيئة المركزية بتوزيع الدخل القومي تبعاً للمعايير الموضوعة لذلك، وتكون فنات الأجور في العادة واحدة لجميع أنواع العمل المشابهة. وتتفق الأجور بواسطة بطاقات أو كوبونات تعطى العامل حق الحصول على السلع والخدمات الإستهلاكية المقررة له أي بمعنى أن الحكومة أو الهيئة المركزية تكون بهذه الطريقة متحكمة في حرية الفرد الإستهلاكية.

٤- تضمن الشيوعية تحقيق المساواة بين الأفراد - وهذه هي القاعدة - وعلى الأفراد أن يقدموا خدماتهم إلى المجتمع كل بحسب طاقته الإنتاجية أما الأجر فيحصل الفرد عليه بقدر ما يحتاج إليه.

٥- يبطل استخدام النقود كوسيلة من وسائل المبادلة ويقوم الأفراد بإستبدال خدماتهم التي يقدمونها للحكومة مقابل السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة لهم:
ولهذا النظام شعار هو:

"من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته"

وهذه هي الخصائص الهامة للنظام الشيوعي ويجب أن تنتبه أنها ليست مطبقة بهذه الصورة في الدول التي تستخدم هذا النظام.

النظام المختلط

في المجتمعات التي تتبع نظاماً اقتصادياً مختلطًا أى ذلك الذي يجمع بين الحرية والتوجيه كما كان الحال في النظام الاقتصادي المصري يتم حل المشكلة الاقتصادية جزئياً عن طريق جهاز الثمن ، وجزئياً عن طريق إدارة التخطيط المركزية.

فهذا النظام لا يلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلغاء يتضى على مظاهر المشروع أو القطاع الخاص قضاءً مبرراً لما في ذلك من خطورة على الاقتصاد القومي كما أنه لا يهدف إلى تركيز تلك الوسائل في يد المشروع الخاص كلية وإبعاد الدولة عن أي تدخل في النطاق الاقتصادي، لما في ذلك من قيام للإحتكارات الكبيرة التي تعمل جاهدة على زيادة أرباحها عن طريق فرض أثمان احتكارية لانتقل فيها المناقشة ولكن يهدف إلى الإبقاء على المشروع الخاص، وعلى مظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في الميادين التي تكون فيها المنافسة نافعة وفعالة، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للصناعات الصغيرة الحجم، والزراعة - على أساس أن تطبق نظام الإنتاج الوفير على هذه الميادين ليس أكثر اقتصاداً بدرجة كبيرة من الوحدات الصغيرة - مع التخلص في نفس الوقت من العيوب التي تترجم من الاحتفاظ بمظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في هذه الحدود

بفرض رقابة حكومية على الإنتاج والاستثمار بفرض منع الاحتكار والقضاء على العيوب التقليدية.

وينبغي أن يكون مفهوماً هنا أنه ليس المقصود بالرقابة التدخل في صناعة المشروعات الخاصة، وإجبارها على تنفيذ أمور تتعارض وطبيعتها الخاصة بقصد منع المغالاة في تحقيق الأرباح، لأن هذا إنما يؤدي إلى إضطراب هذه المشروعات مثل حركتها، وإعاقة نموها. بل أن الرقابة التي يقصد بها هنا هي الرقابة النسبية المعولمة، والواحية التي تستهدف ضمان مصلحة المنتج والمستهلك على الماء.

أما الصناعات الاحتكارية ، والأسمانية، وصناعات الموارد الطبيعية، والبنوك فهذه تنتقل ملكيتها إلى يد الدولة، وذلك لأن هذه المشروعات بما تتمتع به من مركز احتكاري، ومزايا الإنتاج الكبير، تستطيع القضاء على المشروعات الصغيرة والإحلال محلها في جزء كبير من قطاعات الاقتصاد القومي، وتكون النتيجة أن تضعف قوى المنافسة بدرجة خطيرة قد تصل إلى حد الإختفاء التام وبذلك تختفي حاجة المشروع الخاص إلى إدخال التجديدات إلا بعد أن يتم استهلاك رأس المال القديم، اللهم إلا إذا كان إدخال هذه التجديدات مبرر إلى إتخاذ تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة بحيث تكفي لتعويض الإخفاض الذي يحدث لرأسمال المستمر حالياً.

وبذلك يقتصر تطبيق النظام الإشتراكي في ظل هذا النظام على نوع خاص من الملكية الخاصة، وهو ذلك النوع الذي لا يضع العقبات في طريق التقدم والنمو الاقتصادي. أما بقية وسائل الإنتاج فتهدف إلى ضمان النفع العام، وينبغي الإبقاء على النظام الرأسمالي فيما يخص بها. ويجب أن تتمتع بحماية الدولة وإعانتها وليس هناك خوف من وجود ذلك الجزء من الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج إذ لا يمكن له أن تقيم احتكارات على النحو المعروف وذلك للرقابة الشديدة المفروضة عليه من جانب الدولة.

وميزة هذا النظام أنه تختلف في ظله تلك الصعوبات التي تواجه الإدارة المركزية في المجتمعات ذات النظام الاقتصادي الموجه توجيهها شاملًا كاملاً فيما يتعلق بمشكلة تقييم الموارد الإنتاجية، حيث يمكن هذا النظام من الإبقاء على الأسواق الخاصة الإنتاجية، فتحدد أسعارها عن طريق عرض وطلب هذه الموارد في مثل هذه الأسواق التأمينية الحرة.

أما فيما يتعلق بذلك الجزء من وسائل الإنتاج الذي طبق عليه النظام الإشتراكي فإن أمر تقييمه يصبح ميسوراً بعد أن أصبح محدوداً، واضح المعالم، وبذلك نضمن التوزيع الرشيد للموارد الإنتاجية، أي نضمن الاقتصاد في استخدامها.

النظام الإسلامي

النظام الاقتصادي في الإسلام هو نظام فريد ولا يجب أن ينظر إليه كما يحلو لبعض الكتاب تسميته بأنه نظام وسط بين الرأسمالية والإشتراكية لأنه نظام من لدن حكيم عليم جاءت تبريراته لتناسب وطبيعة البشر الذين يستخلفهم الله في الأرض لumarتها واستغلال ثرواتها حسب القواعد والأسس الشرعية التي وضعها الإسلام، ويقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على عدة دعائم وأسس اقتصادية وإجتماعية تمثل خصائص هذا النظام وهذه الخصائص هي:

١- مبدأ الملكية الفردية أو الخاصة: الإسلام يحترم الملكية الخاصة ويعتبرها حق فطري للإنسان، وحق الملكية في الإسلام ليس حقاً مطلقاً وإنما حقاً مقيداً بتحقيق منفعة الجماعة وهذه القيود يمكن تقسيمتها إلى ثلاثة مجموعات هي:

- قيود على الملكية من حيث اكتسابها.

- قيود على الملكية من حيث تمييزها والانتفاع بها.

- قيود على الملكية من حيث نقلها إلى الآخرين.

٢- مبدأ الملكية العامة: الملكية العامة هي التي يقصد بها تخصيص المال لمنفعة العامة وتشمل :

- الملكية الشائعة للانتفاع.

- الأراضي الموقوفة للمصلحة العامة والتي تقع تحت حماية الدولة.

- كافة المعادن الموجودة في باطن الأرض والتي تتوقف عليها المصلحة العامة.

وحين يقرر الإسلام حق الفرد في الملكية الخاصة تحقيقاً للمصالحة الشخصية وإحتراماً لفترته التي خلق عليها لا يغفل مصلحة الجماعة ف تكون هناك الملكية العامة على أن يتحقق توازن بين المصلحتين الخاصة وال العامة.

٣- مبدأ احترام وتقدير العمل: ينظر الإسلام إلى العمل نظرة احترام وتقدير، كما أن العمل في الإسلام ينطوي على تنوع الإنتاج لكي يشمل كافة الحاجات الإنسانية.

٤- مبدأ تحليل البيع وتحريم الربا.

٥- مبدأ عدم التفاوت الشديد في الثروات: وضع الإسلام التشريعات الكفيلة بالحد من تضخم الملكية والتفاوت الشديد في الثروات الناجم عن سريان مبدأ الملكية الخاصة من خلال تشريعات مثل الميراث والهبة والزكاة ... إلخ.

٦- مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحل المشاكل الاقتصادية: فدور الدولة يكون ضمن حدود معينة لعدم طغيان الفرد في تصرفاته وفي تملكه على مصلحة الجماعة مع ضمان حرية الأفراد في التصرف وفي إتخاذ القرارات كما تعمل الدولة على منع إحتكار السلع والخدمات والعمل على توقيتها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات الأفراد مع ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وهو الحد الذي يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع غنيهم وفقيرهم. وذلك عن طريق الوسائل المختلفة التي حددتها الإسلام من تكافل بين الأفراد وصدقات و زكاة ومسئولييات على أولى الأمر وغيرها.

الباب الثاني
نظريّة الثمن

الباب الثاني

نظريّة الثمن

تهدف تلك النظريّة إلى محاولة التعرّف على أهم العوامل الموضوعيّة التي تحدّد ثمن السلع والخدمات الاستهلاكيّة حيث تقرّر تلك النظريّة أنّ ثمن أيّ سلعة أو خدمة يتحدد كنتيجة لتفاعل قوى الطلب والعرض من تلك السلعة أو الخدمة.

وفي الفصول التالية سوف نتناول على الترتيب كلّ من نظرية الطلب ونظرية العرض وكيفيّة تحديد ثمن السلعة في السوق التنافسيّ وأهم وسائل التدخل الحكومي في السوق الحرة.

الفصل الأول

نظريّة الطلب

في البداية يجب أن نفرق بين الرغبة في الحصول على سلعة معينة وبين المقدرة على شراء هذه السلعة ف مجرد الرغبة في الحصول على شيء ما لا يمثل من وجهة نظر الاقتصاديين أي معنى ولا يمثل طلبا على هذا الشيء على الاطلاق ولكنه فقط مجرد تمني ولكن الرغبة المدعمة بالقدرة الشرائية اللازمة للحصول على هذه السلعة هي ماتمثل في رأى الاقتصاديين الطلب الحقيقي على هذه السلعة.

ويعرف الطلب على سلعة أو خدمة معينة بأنه مقدار ما يطلبه الفرد من هذه السلعة أو الخدمة عند سعر معين وفي فترة زمنية محددة أو معينة .

ويتضح من التعريف السابق أن الطلب يقوم على الاسumes الآتية :

- ١ - تحديد الكمية المطلوبة عند سعر معين وذلك لأن الكمية تختلف من سعر إلى آخر أما بالزيادة أو النقص ولابد من اقتران الكمية المطلوبة بسعر معين ، فلا معنى على الاطلاق لأن نقول الكمية المطلوب مثلا ١٠٠ أربيب من القمح فقط وحتى يكتمل المعنى لابد وأن نذكر عند سعر كذا .

- ٢- تحديد الطلب خلال فترة معينة ، فلا شك أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة في اليوم مثلاً تختلف عن الكمية المطلوبة من نفس السلعة في أسبوع وفي عام مثلاً .
- ٣- لابد من أن يكون الطلب مدعاً بقوة شرائية قادرة على تحقيق هذا الطلب والا فأنه سيتحول إلى مجرد رغبة وتمتنى وهذا خارج عن مجال علم الاقتصاد .

نستنتج مما سبق أن الطلب على سلعة أو خدمة معينة لابد وأن يكون مقترباً بسعر معين وأن يحدد بفترة زمنية معينة وأن يكون مصحوباً بقوة شرائية .

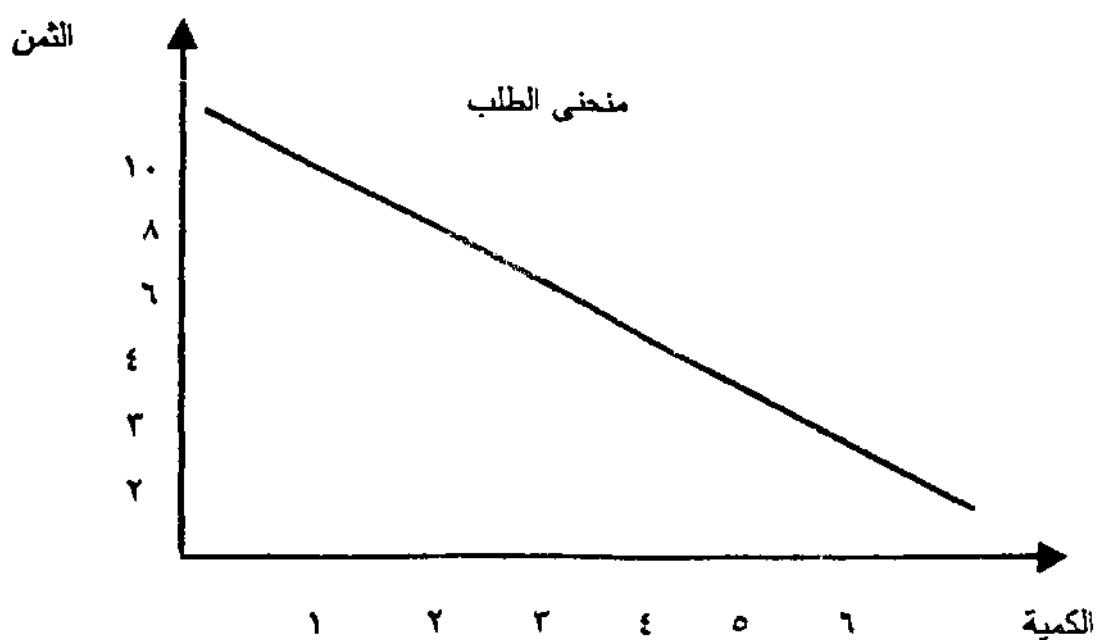
قانون الطلب

ينص قانون الطلب على أن هناك علاقة عكسية بين التغير في ثمن السلعة أو الخدمة والتغير في الكمية المطلوبة منها أي كلما ارتفع ثمن السلعة أو الخدمة كلما قلت الكمية المطلوبة منها . والعكس صحيح عند ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على الطلب وهي : (الدخل - ذوق المستهلك - أثمان السلع البديلة والمكملة- عدد المستهلكين) .

وعند وضع العلاقة بين الكميات المشتراء من سلعة أو خدمة عند الأسعار المختلفة لها في صورة جدولية فإننا نطلق عليه جدول الطلب ، وبوضع تلك العلاقة في صورة بيانية وكما جرى العرف يستعمل المحور الأفقي للدلالة على عدد الوحدات المطلوبة أو المشتراء من السلعة أو الخدمة ، كما يستعمل المحور الرأسي للدلالة على الأسعار المقابلة لتلك الكميات ، فإن المنحنى المعبر عن تلك العلاقة يطلق عليه منحنى الطلب . ويمكن توضيح كل من جدول ومنحنى الطلب كالتالي :

جدول الطلب

الكمية المطلوبة	ثمن السلعة
١	٩٠
٢	٨
٣	٦
٤	٤
٥	٣
٦	٢



دالة الطلب

يتأثر الطلب على سلعة أو خدمة معينة بعدة عوامل أهمها سعر السلعة أو الخدمة، دخل المستهلك ونوع المستهلك ، وأسعار السلع البديلة والمكملة ، الخ من العوامل . ويطلق على العلاقة الرياضية بين الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة كمتغير تابع ، والعوامل الأخرى كمتغيرات مستقلة دالة الطلب وتأخذ هذه الدالة الصورة التالية :

$$كم = د (س ، د ، ق ، من)$$

حيث : $كم$: الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة .

$س$: سعر السلعة أو الخدمة .

$د$: دخل المستهلك

$ق$: نوع المستهلك

$من$ $من$ أسعار السلع البديلة والمكملة .

وتعتبر الكمية التي يطلبها المستهلك من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين إلى الزيادة إذا حدث الآتي :

- زاد دخله .
- زاد تفضيله لهذه السلعة أو الخدمة .
- ارتفعت أسعار السلع البديلة .
- إنخفضت أسعار السلع المكملة .

- وتميل الكمية التي يطلبها المستهلك من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين إلى النقصان اذا حدث الآتي :
 - انخفض دخله .
 - قل تفضيله لهذه السلعة أو الخدمة .
 - انخفضت أسعار السلع البديلة .
 - ارتفعت أسعار السلع المكملة .

أنواع الطلب

يمكن تصنيف الطلب على النحو التالي :

١- الطلب الفردي والطلب الاجمالي :

الطلب الفردي:

يمكن تعريف الطلب الفردي بأنه الكميات التي سيتم شراؤها من سلعة أو من خدمة معينة بواسطة وحدة اقتصادية واحدة عند مختلف الأسعار المحتملة لها في السوق .

الطلب الاجمالي:

يمكن تعريف الطلب الاجمالي والذي يطلق عليه طلب السوق للدلالة على المجموع الكلي لمختلف الكميات التي تستويها جميع الوحدات الاقتصادية من ناحية سلعة أو خدمة وذلك عند مختلف الأسعار المحتملة لها في سوق معينة .

ويوضح الجدول التالي الم tabela بين الطلب الفردي والطلب الإجمالي

الطلب الاجمالي	الكمية المطلوبة			السعر
	فرد جـ	فرد بـ	فرد أـ	
٢	١	١	صفر	٦
٧	٢	٣	٢	٥
١٣	٤	٥	٤	٤
١٩	٦	٧	٦	٣

أي أن الطلب الإجمالي هو مجموع طلب الأفراد عند مختلف المستويات المعمارية .

٢ - الطلب المباشر والطلب غير المباشر :

الطلب المباشر

يستعمل للدلالة على طلب المستهلك النهائي الذي يشتري السلع والخدمات بغرض أو بهدف تعمير منافعها أثناء أشباحه واحتياجاته الإنسانية المباشرة . وبعبارة أخرى نقول ان الطلب المباشر هو طلب المستهلك او هو الطلب الناشئ عن ممارسة الوحدات الاقتصادية لنشاط ذو طابع استهلاكي بحت . مثل هذا النوع من الطلب يقابله نوع اخر يعرف باسم الطلب الغير مباشر او الطلب المشتق .

الطلب الغير مباشر :

الطلب الغير مباشر يمثل الرغبة المقرونة بالقدرة على شراء السلع والخدمات وذلك بغرض او بهدف استخدامها او استغلالها في إنتاج سلع او في تقديم خدمات اخرى اي هو يمثل الطلب على السلع والخدمات لأغراض انتاجية بحتة وليس لأغراض استهلاكية فمن الطلب المباشر على الطعام لإشباع الجوع مثلا ينبع طلب هو لائذ غير مباشر على المزارع وعلى العمال الزراعيين ومستلزمات الانتاج وعلى غير

ذلك من السلع والخدمات اللازمة لانتاج المواد الغذائية وتقديمها الى المستهلك النهائي في الشكل والمكان والزمان المناسبين .

٣ - طلب المنتج وطلب المستهلك :

يقسم الطلب على أساس الطابع الاقتصادي لنشاط الوحدة التي ينبع أو ينبع منها الطلب الى طلب المنتج وطلب المستهلك وذلك حسبما كان الطلب نابع او منبعاً من الوحدة الاقتصادية لأسباب تتعلق مباشرة بوضعها كوحدة إنتاجية او لأسباب متعلقة بوضعها كوحدة استهلاكية .

٤ - الطلب المشترك :

الطلب المشترك يمثل الطلب على سلعتين مرتبطتين اي تستهلكان معا كالشראי والسكر ، والخبز والزبد وذلك العلم المرتبطة عادة ما يكون الطلب عليها متناسبا - بمعنى ان الزيادة في الطلب على احداهما سوف ينبع عنه تغير في نفس الاتجاه في الطلب على السلعة الأخرى .

٥ - الطلب المشتق :

في بعض الاحيان يكون التغير في الطلب على سلعة معينة ما هو الا نتيجة للتغير في الطلب على سلعة اخرى وهذا ما يسمى بالطلب المشتق .

٦ - الطلب المترافق :

قد توجد ملعتان يمكن ان تحل احداهما محل الأخرى بمعدل مقبول كالزبد الطبيعي والزبد الصناعي ففي تلك الحالة فإن الزيادة في الطلب على احداهما سوف ينبع عنه نقص في الطلب على السلعة الأخرى وبالتالي خفض سعرها .

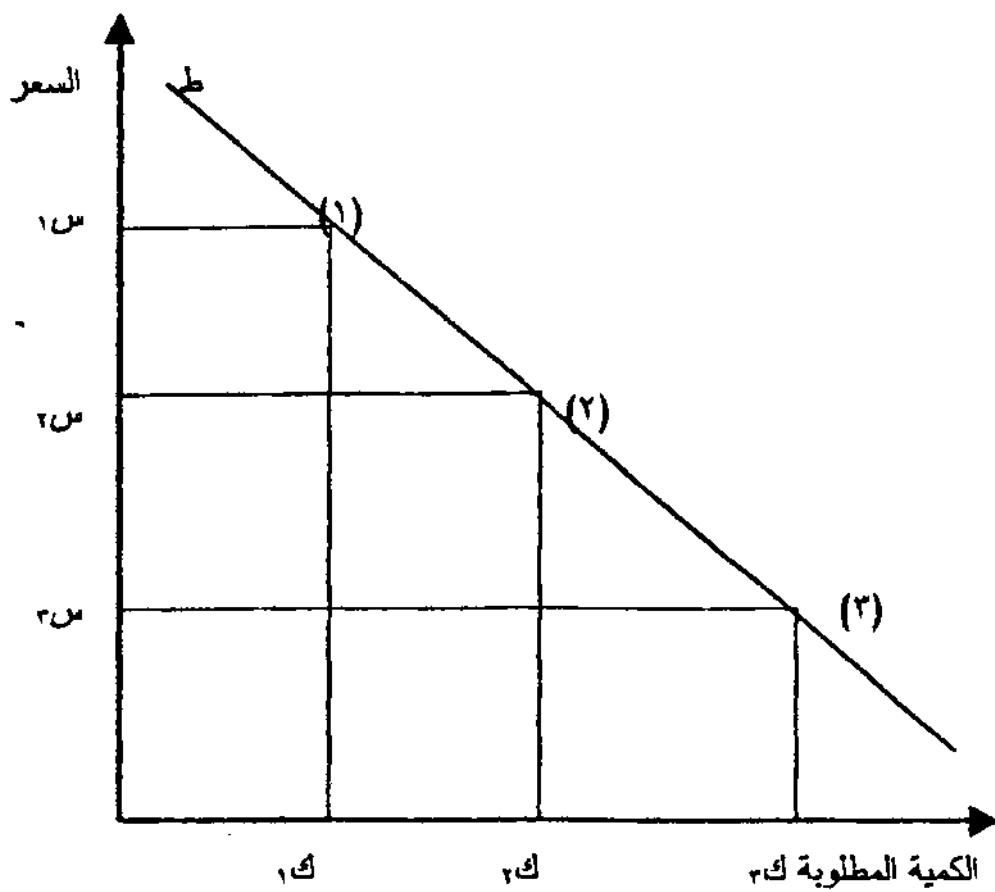
٧ - الطلب المركب :

ان الطلب المركب ما هو الا نتيجة لمقدمة سلعة ما على اشباع العديد من الرغبات او ان يكون لها العديد من الاستخدامات . كالصوف للملابس او المسجاد فلن

الزيادة في الطلب على الملابس الصوفية سوف ينبع عنه نقص في الكمية المطروحة من الصوف لأنماق السلعة .

إنكماش وتمدد الطلب :

يطلق على الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب نتيجة لغير السعر بإنكماش أو تمدد الطلب والرسم التالي يوضح ذلك



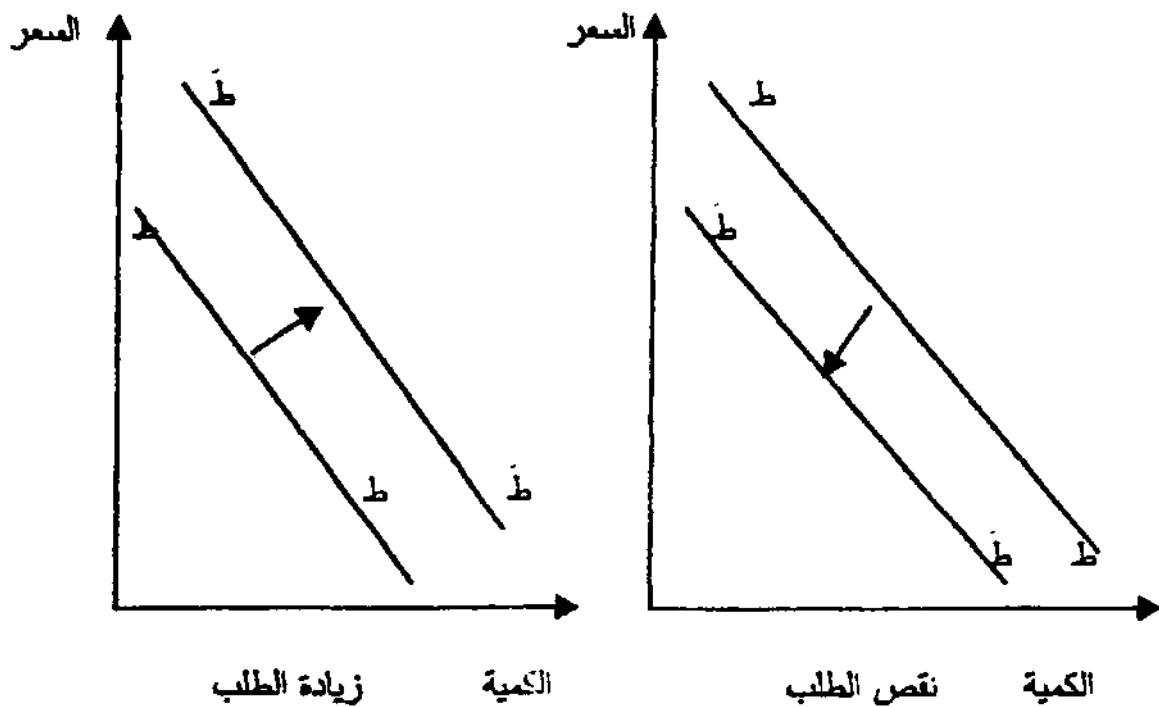
ومن الرسم يتضح أنه إذا كان السعر من ١ فإن الكمية المطلوبة من السلعة في هذه الحالة هي k_1 ، وإذا انخفض السعر إلى من ٢ فإن الكمية المطلوبة من السلعة تزداد إلى k_2 ، أي يحدث انتقال على منحنى الطلب من النقطة (١) إلى النقطة (٢) وهذا الانتقال هو ما يطلق عليه تمدد الطلب . أما إذا كان سعر السلعة من ٣ ف تكون الكمية المطلوبة من السلعة هي k_3 ، فإذا ارتفع سعر السلعة إلى من ، فإن ذلك من شأنه أن يقلل

الكمية المطلوبة من السلعة إلى ك ٢ أي يحدث انتقال على منحنى الطلب من النقطة (٣) إلى النقطة (٢) وهذا الانتقال هو ما يطلق عليه انكماش الطلب .

تغير (انتقال) الطلب :

يتغير الطلب على سلعة ما من وقت لآخر وبالتالي ينقل منحنى الطلب نتيجة لتغير الطلب ، وتغير الطلب أما أن يكون بنقص الطلب أو زيادة الطلب .

والشكل التالي يوضح ذلك :



حيث أن نقص الطلب يعني انتقال منحنى الطلب من مكانه إلى مكان آخر جديد إلى يسار وإلى أسفل المنحنى الأصلي ، هذا في حين أن زيادة الطلب تعنى انتقال منحنى الطلب من مكانه إلى مكان جديد إلى اليمين وإلى أعلى المنحنى الأصلي، ويحدث نقص الطلب أى انتقال منحنى الطلب بشكل موازى إلى يسار منحنى الطلب الأصلى فى حالات كثيرة منها إنخفاض دخل المستهلك أو تحول ذوق المستهلك فى غير صالح السلعة أوارتفاع أسعار السلع المكملة أو إنخفاض أسعار السلع البديلة، كل ذلك فى ظل ثبات سعر السلعة ذاتها،

كما يحدث انتقال لمنحنى الطلب على سلعة ما بالكامل إلى اليمين في حالة زيادة دخل المستهلك أو تحول ذوق المستهلك في صالح السلعة أو انخفاض أسعار السلع المكملة أو ارتفاع أسعار السلع البديلة، وذلك أيضاً في ظل ثبات سعر السلعة.

مرونة الطلب

تعريف المرونة:

يعد تعبير "المرونة" أحد الإصطلاحات الهامة في علم الاقتصاد ، والمرونة مقاييس يبين مدى إستجابة متغير معين للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر فكما سبق أن رأينا فالكلمة التي يشتريها المستهلك من سلعة ما تتأثر بعده متغيرات كالدخل والسعر مثلاً الا أن مدى إستجابة الكمية للتغيرات الداخلية والسعوية يختلف من سلعة إلى أخرى اختلافاً بيناً وعلى ذلك لجأ الاقتصاديون إلى تمييز نواف الطلب بعضها عن بعض بإستخدام مقاييس المرونة.

أنواع مرونات الطلب

- ١- مرونة الطلب السعرية : تقيس مرونة الطلب السعرية مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات في سعرها .

هذا وقد يخطر ببال البعض أنه يمكن إتخاذ ميل منحنى الطلب كمقاييس جيد لدى الإستجابة الكمية للتغيرات السعرية ، إلا أن هناك اعتبارين رئيسين يعيisan الميل كمقاييس لـإستجابة الكمية المطلوبة وأولى عيوب الميل أن ميل المنحنى يتأثر بالوحدات التي يقاس بها كل من الكمية والسعر وعلى سبيل المثال إذا ماترتب على انخفاض قدرة عشرة قروش في سعر الوحدة من سلعة معينة ازدياد الكمية المستهلكة بما مقداره ١٠٠ وحدة فإن ميل منحنى الطلب يكون $(-1/10)$ أو $(-10/1)$ أما إذا كان السعر مقاساً بالجنيهات بدلاً من القروش فإن ميل منحنى الطلب في هذه الحالة يكون:

$$\left(\frac{10}{100} \right) \text{ أو } \left(-\frac{10}{100} \right)$$

ويعنى آخر فإن تغير وحدة قيام السعر من قروش إلى جنيهات أدى إلى تغير كبير في ميل المنحنى رغم أن منحنى الطلب لم يتغير على الإطلاق ، هذا ويظهر عيب استخدام الميل كمقاييس عند عقد المقارنات بين إستجابة مختلف السلع كالقمح والسيارات مثلا ، فإذا أردنا أن نقارن أية سلعة من هاتين السلعتين أكثر إستجابة للتغيرات السعرية فإن ميل الطلب لا تدلان على شيء في هذا الشأن وعلى سبيل المثال فقد يؤدي انخفاض قدرة جنيه في سعر أرباب القمح إلى ارتفاع الكمية المطلوبة بما يقرب من ألفي أرباب شهريا بينما يؤدي نفس القدر من الانخفاض في سعر السيارة إلى ارتفاع المبالغ منها شهريا بحوالى خمس سيارات إلا أن هذا لا يعني على الإطلاق أن الكمية من القمح أكثر إستجابة للتغيرات السعرية من الكمية المطلوبة من السيارات . وللتغلب على هذه المشكلة تستخدم المرونة كمقاييس بدلا من الميل حيث أن قيمة المرونة لن تتغير بين نقطتين معينتين على دالة الطلب بغض النظر عن وحدات القيام سواء بالنسبة للسعر أو الكمية .

ولمرونة الطلب السعرية نوعان :

أ- مرونة النقطة: وهي التي تقيس المرونة عند نقطة معينة على منحنى الطلب.

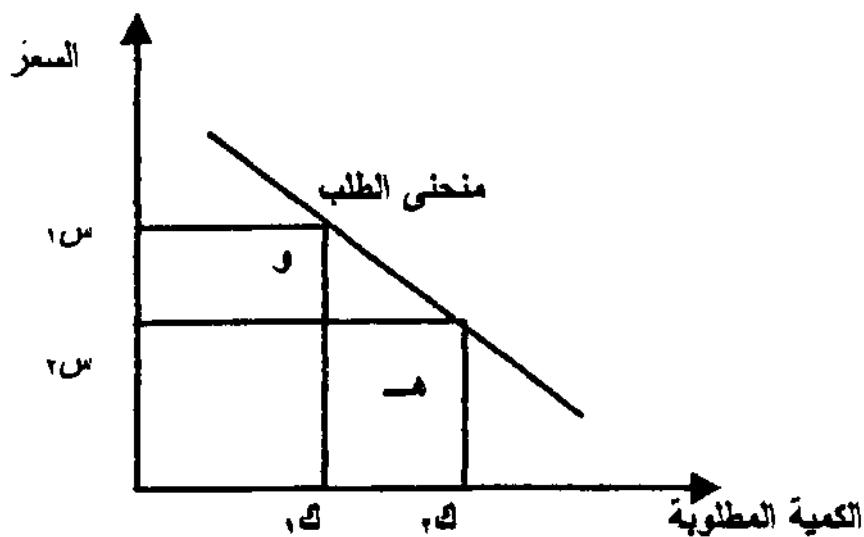
$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

بفرض أن سعر السلعة قد تغير من s إلى $s + \Delta s$ فإن الكمية المطلوبة من السلعة ستتغير من k إلى $k + \Delta k$ وفي ضوء ذلك تكون :

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\Delta k}{\Delta s} = \frac{k + \Delta k - k}{s + \Delta s - s}$$

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\Delta k}{\Delta s} = \frac{\Delta k}{\Delta s} \times \frac{s}{k}$$

بـ- مرونة القوس : وهى التى تقيس المرونة بين نقطتين على منحنى الطلب .



$$\text{مرونة التوصي} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{ك}_2 + \text{ك}_1} \times 100$$

وتعتبر مرونة النقطة مقاييس أدق من مرونة القوس ، وتعتبر مرونة النقطة هي نفسها مرونة القوس عندما تقترب النقطتان من بعضهما البعض حيث يتلاشى الفرق بينهما.

ومعامل مرونة الطلب السعرية تكون إشارة سالبة لأن الكمية المطلوبة تتغير عكسياً للتغير الذي يحدث في السعر .

والمثال التالي يوضح كيفية حساب مرونة الطلب المعرفية

مثال : إذا علمت أن جدول طلب سلعة معينة كالاتي :

النقط	أ	ب	→
سعر السلعة (من)	٣	٢	١
الكمية المطلوبة (ك)	٤٠	٨٠	١٢٠

إحسب كل من :

- مرونة النقطة إذا انتقلنا من النقطة أ إلى النقطة ب

- مرونة القوس بين النقطتين أ ، ب

حساب مرونة النقطة :

الحل

عند الانتقال من النقطة أ إلى النقطة ب فإن

التغير في الكمية المطلوبة (Δk) = $40 - 80 = -40$

التغير في السعر (Δs) = $1 - 2 - 3$

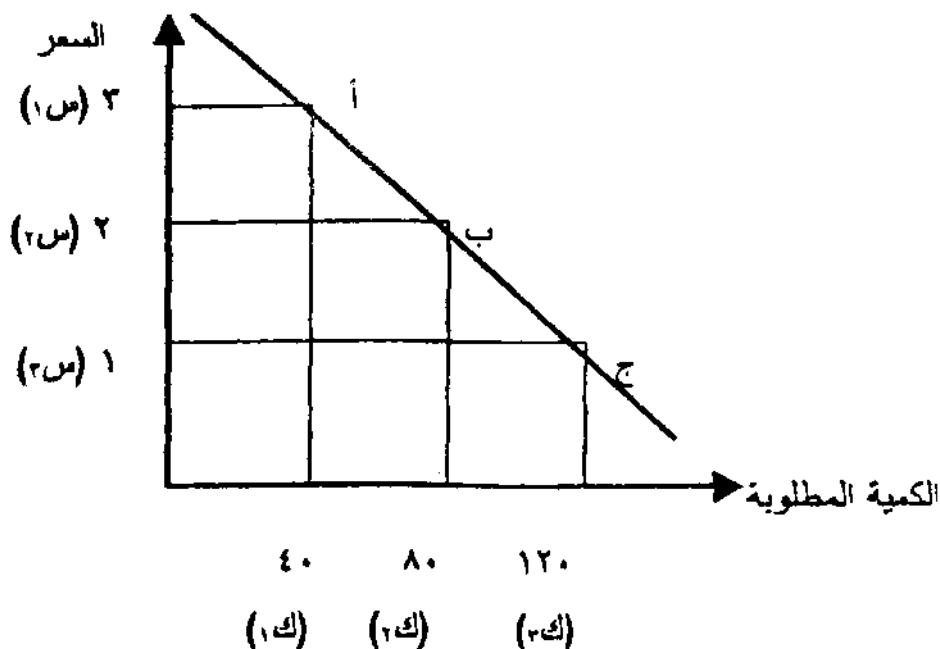
السعر الأصلي (s) = 2

الكمية الأصلية (k) = 40

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{s}{k} \times \frac{\Delta k}{\Delta s}$$

$$= \frac{3}{1} - \frac{2}{40} \times \frac{40}{1} =$$

حساب مرونة القوس :



$$\begin{aligned}
 & \frac{k_2 - k_1}{k_2 + k_1} \times \frac{s_2 + s_1}{s_2 - s_1} = \\
 & \frac{3+2}{3-2} \times \frac{40-80}{40+80} = \\
 & \frac{5}{3-2} \times \frac{-40}{40+80} = \\
 & \frac{1}{1-120} = \frac{1}{200} \\
 & 1,1 = \frac{1}{120} =
 \end{aligned}$$

-٢ مرونة الطلب الداخلية : تقيس مرونة الطلب الداخلية مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في الدخل .

مرونة الطلب الداخلية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة
التغير النسبة في الدخل

ويفرض أن

دخل المستهلك زاد من د إلى $D + \Delta D$
فإن ذلك يتبعه زيادة في الكمية المطلوبة من سلعة من ك إلى $k + \Delta k$

وفي ضوء ذلك تكون :

$$م طر = \frac{\Delta k}{k} \div \frac{\Delta D}{D}$$

$$\frac{\Delta k}{\Delta D} \div \frac{D}{k} =$$

وتبدو أهمية مرونة الطلب الداخلية في تحديد كيفية توزيع المستهلك لما يطرا على نخله من تغيرات على مختلف أوجه الإنفاق .

- إذا كانت مرونة الطلب الداخلية أكبر من صفر أي موجبة فهذا يعني أن السلعة توصف بأنها سلعة عادي حيث ترداد الكمية المطلوبة بزيادة الدخل وهذا يجب أن تفرق بين حالتين هما:

الحالة الأولى: إذا كانت مرونة الطلب الداخلية موجبة وأقل من واحد صحيح فهذا يعني أن السلعة ضرورية حيث أن زيادة الإنفاق على السلعة تكون بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلعة بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل .

الحالة الثانية: إذا كانت مرونة الطلب الداخلية موجبة وأكبر من واحد صحيح فهذا يعني أن السلعة كمالية حيث أن زيادة الإنفاق على السلعة تكون بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل .

- إذا كانت مرونة الطلب الداخلية أقل من صفر أي سالبة فهذا يعني أن السلعة رديئة حيث تقل الكمية المطلوبة من السلعة بزيادة الدخل .

والمثال التالي يوضح كيفية حساب مرونة الطلب الداخلية :

مثال: إذا علمت أن الكميات المطلوبة لأحد الأفراد في ضوء مستويات دخله كالتالي :

الدخل (جنيه)	الكمية المطلوبة (وحدة)
١٢٠	٤٠
١٠٠	٣٠

إحسب مرونة الطلب الداخلية لهذه السلعة وحدد نوع هذه السلعة .
عند تغير الدخل من ١٠٠ جنيه إلى ١٢٠ جنيه تبعه تغير في الكمية المطلوبة من السلعة من ٣٠ وحدة إلى ٤٠ وحدة .. التغير في الدخل (ΔD) = ٢٠ جنيه التغير في الكمية المطلوبة (ΔK) = ١٠ وحدة

وحيث أن : الدخل الأصلي (د) = ١٠٠ جنيه
الكمية الأصلية (ك) ٣٠ وحدة

فإن

$$\begin{array}{r} \Delta_k \\ \text{مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\Delta_d}{\Delta_k} \times \frac{d}{k} \\ \hline 100 & 10 \\ \hline 30 & 20 \end{array}$$

وحيث أن مرونة الطلب الداخلية = ١٠٦ وهي أكبر من الواحد الصحيح ومحبطة فهذه السلعة سلعة كمالية .

-٣- مرونة الطلب التناطعية (العبورية) : تقيس مرونة الطلب التناطعية مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في سعر سلعة أخرى

مرونة الطلب التناطعية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة A
التغير النسبي في سعر السلعة B

بفرض أن السلعة ب تغير سعرها من س ب إلى س ب + Δ من ب فهذا يتبعه تغير في الكمية المطلوبة من السلعة A من ك أ إلى ك أ + Δ ك، وفي ضوء ذلك يكون :

$$\begin{array}{r} \Delta_{K_A} \Delta_{S_B} \\ \text{مرونة الطلب التناطعية} = \frac{\Delta_{K_A}}{\Delta_{S_B}} \div \frac{S_B}{K_A} \\ \hline - \\ \hline \Delta_{K_A} \Delta_{S_B} \\ \hline K_A \Delta_{S_B} \end{array}$$

ويمكن إستخلاص عدة مؤشرات هامة من مرونة الطلب التقادممية توضع طبيعة العلاقة بين سلعتين من حيث كونهما سلع إبتدالية أو سلع تكاملية .

- إذا كانت مرونة الطلب التقادممية موجبة وأكبر من الصفر فهذا يعني أن العلاقة بين السلعتين علاقة إبتدالية أي أن هاتين السلعتين بديلتين لبعضهما مثل البوتاجاز والثلاجات فارتفاع سعر أحدهما يؤدي إلى زيادة الكمية المستهلكة من السلعة الأخرى .

- إذا كانت مرونة الطلب التقادممية سالبة أي أقل من صفر فهذا يعني أن العلاقة بين السلعتين تكاملية مثل البنزين والسيارات ، الشاي والسكر حيث أن الزيادة في سعر سلعة منها تؤدي إلى نقص في الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى .

والمثال التالي يوضح كيفية حساب مرونة الطلب التقادممية .

مثال : إذا علمت أن سعر السلعة ب انخفض من ٤ جنيه إلى ٣ جنيه وتبع ذلك زيادة في الكمية المطلوبة من السلعة أ من ٢٠ وحدة إلى ٤٠ وحدة .

إحسب مرونة الطلب العبورية بين السلعتين أ ، ب وحدة العلاقة بين السلعتين .

الحل

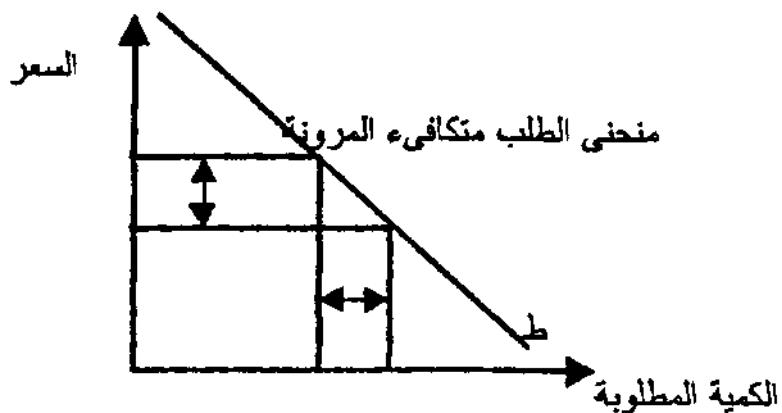
$$\text{مرونة الطلب التقادممية} = \frac{\Delta \text{ ك ب}}{\Delta \text{ من ب}} \times \frac{\Delta \text{ ك ا}}{\Delta \text{ س ب}}$$

$$= \frac{40 - 20}{20 - 30} \times \frac{3 - 2}{2 - 1}$$

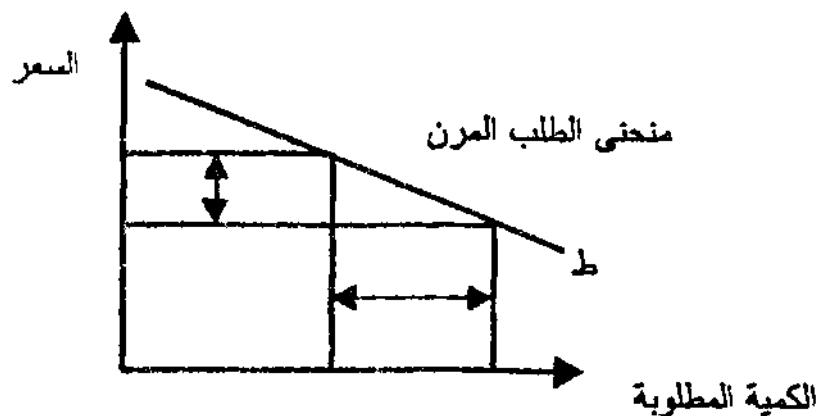
وفي ضوء ذلك تكون العلاقة بين السلعتين تكاملية .

حالات مرونة الطلب : يمكن من خلال مقاييس مرونة الطلب المعرفية إستعراض خمسة حالات هي :

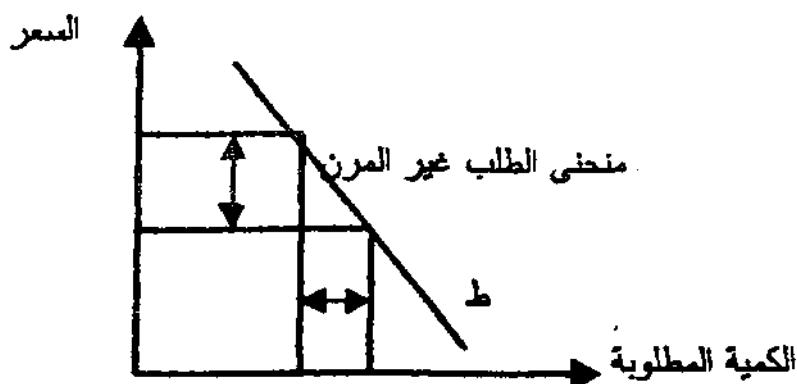
١- الطلب متكافئ المرونة : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساوياً الواحد الصحيح ، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة من السلعة بنفس النسبة ، وفي هذه الحالة يتأخذ منحنى الطلب الشكل التالي :



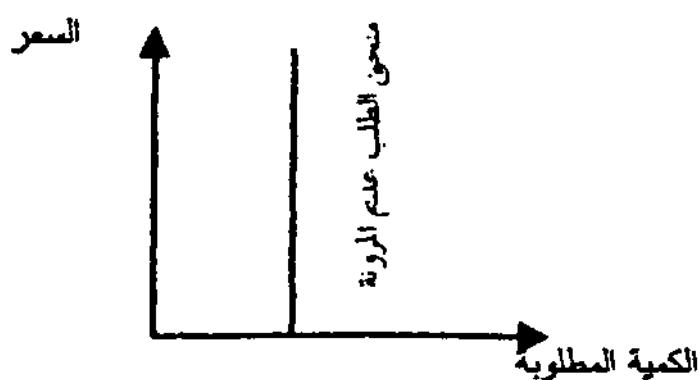
٢- الطلب المرن : حيث يكون معامل مرونة الطلب أكبر من الواحد الصحيح ، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أكبر ، وفي هذه الحالة يتأخذ منحنى الطلب الشكل التالي :



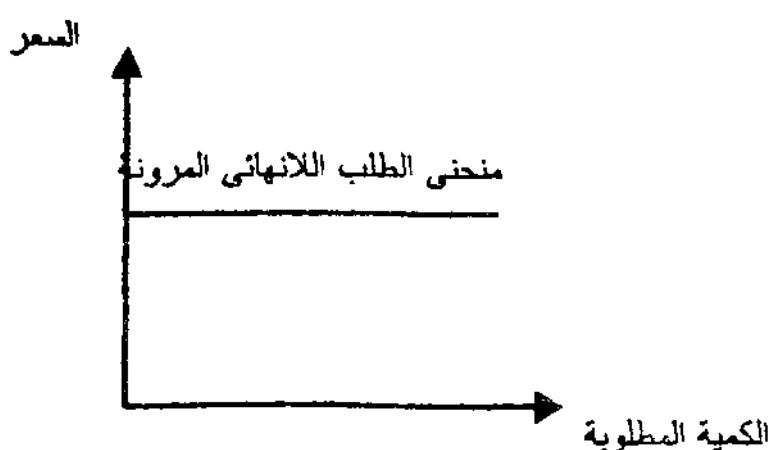
٣- الطلب غير المرن : حيث يكون معامل مرونة الطلب أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أقل ، وفي هذه الحالة يتأخذ منحنى الطلب الشكل التالي :



- ٤- الطلب عديم المرونة : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساوياً للمصف و ذلك لأن أي تغير في السعر لا يؤدي إلى حدوث أي تغير في الكمية المطلوبة من السلعة ، وفي هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالي :



- ٥- الطلب لانهائي المرونة (كامل المرونة) : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساوياً مالا نهاية وفي هذه الحالة يكون السعر ثابت ويأخذ منحنى الطلب الشكل الأفقي كما بالشكل التالي:



العوامل التي تؤثر في مرونة الطلب : تتوقف مرونة الطلب على العوامل التالية :

- ١- ضرورة السلعة : فكلما كانت السلعة ضرورية في نظر المستهلك كان الطلب عليها غير مرن . وكلما كانت كمالية كان الطلب عليها مرن . فالخبز مثلا لا يتغير المقدار الذي يستهلكه فرد ما منه بتغير سعر الخبز ، إلا أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن السلعة الواحدة قد تكون ضرورية لفرد ما في الوقت الذي تكون فيه غير ضرورية لفرد آخر .
- ٢- وجود سلع بديلة : فكلما وجد للسلعة بديلاً كان الطلب عليها مرن ، فمثلاً أي ارتفاع في أسعار نوع من أنواع الفاكهة يؤدي إلى اتجاه المستهلكين إلى شراء نوع آخر .
- ٣- عمر السلعة الاستهلاكي : فالسلع المعمرة مثل الثلاجات والسيارات التي يمكن استعمالها عدة سنوات يكون مستهلكوها أقل حساسية وتتأثرا بالتغيير النسبي في سعرها .
- ٤- تنوع إستعمال السلعة : فكلما زادت أوجه واستعمالات السلعة زالت مرونة الطلب عليها .
- ٥- النمط الاستهلاكي : فكلما تعود المستهلكون على استهلاك قدر معين من سلعة معينة كان طلبهم غير مرن ، مثل الطلب على بعض أنواع السلع في الأعياد والمواسم الدينية .
- ٦- الأهمية التي تحتلها السلعة في ميزانية أو إنفاق المستهلك : فإذا كان الإنفاق على سلعة ما يمثل نسبة ضئيلة من ميزانية المستهلك وإنفاقه على مختلف السلع والخدمات فإن الطلب على هذه السلعة يكون غير مرن . فالإنفاق على الكبريت مثلاً يمثل نسبة بسيطة من الإنفاق على الاستهلاك ، ولذلك فإن ارتفاع ثمن علبة الكبريت لن يؤدي إلى تخفيض كبير في الكميات المطلوبة من الكبريت ، وبالتالي يكون الطلب على الكبريت طلياً غير مرن .

الفصل الثاني

نظريه العرض

Theory of supply

- التغيرات في الكمية المعروضة.
- التغيرات في العرض.
- مرونة العرض السعرية.

الفصل الثاني

نظرية العرض

Theory of supply

يعنى العرض الكمية المعروضة من سلعة ما عند ثمن معين وفي فترة زمنية معينة ، وبهذا المعنى فإن الكمية المعروضة تختلف عن الكمية المنتجة حيث تقل الكمية المعروضة عن الكمية المنتجة وذلك بسبب إما عامل التلف أو الإستهلاك الذاتي أو التصدير للخارج أو الإضافة إلى المخزون .

ونفترض في حالة عرض سلعة ما أن المنتج يهدف أساساً إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من جراء عرضه لهذه السلعة . والمحدد الأساسي لعرض سلعة ما هو سعر هذه السلعة ، حيث كلما ارتفع سعر السلعة كلما كانت أكثر ربحية عن غيرها من السلع التي لم يرتفع ثمنها مما يدفع المنتج إلى زيادة عرضه لهذه السلعة والعكس صحيح ، وبجانب سعر السلعة نفسها توجد عدة محددات أخرى للعرض من أهمها "أسعار السلع الأخرى وأسعار عناصر الإنتاج والمستوى التكنولوجي ".

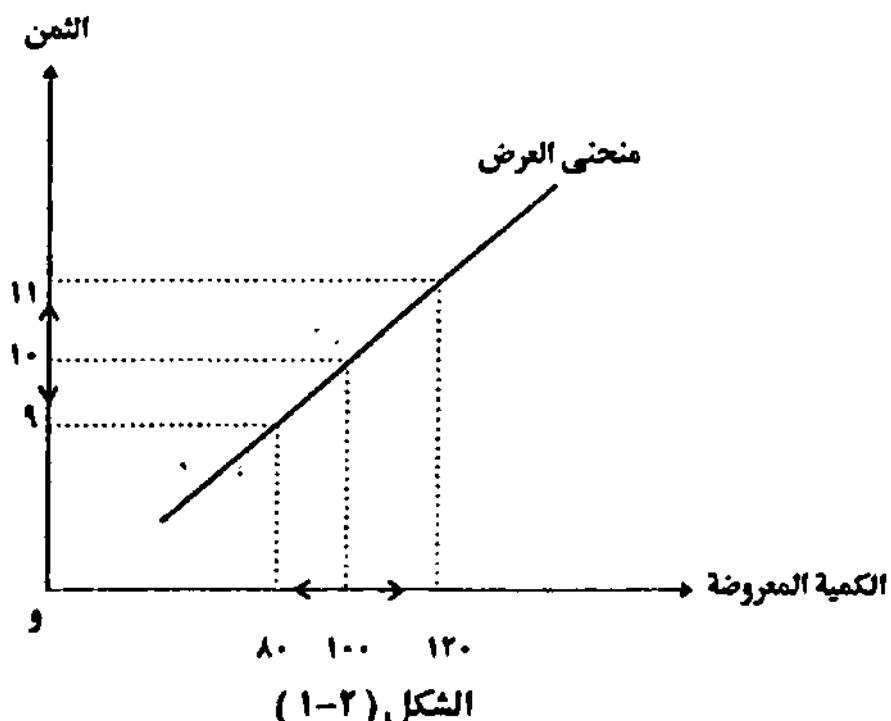
وفيما يلى سوف نفرق بين الانتقال من نقطة لأخرى على نفس منحنى العرض وبين إنتقال منحنى العرض بالكامل .

أولاً: التغيرات في الكمية المعروضة :

المقصود بالتغيرات في الكمية المعروضة الانتقال من نقطة لأخرى على نفس منحنى العرض ويحدث ذلك عندما يتغير سعر السلعة

نفسها مع إفتراض ثبات باقى العوامل الأخرى على حالها حيث تزداد الكمية المعروضة من السلعة عندما يرتفع سعرها والعكس صحيح ويمكن توضيح ذلك في صورة دالية وبيانية كما يلى :

$\text{ع} \cdot \theta = d$ (١) مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها.
حيث $\text{ع} \cdot \theta =$ الكمية المعروضة من السلعة (أ) كمتغيرتابع .
 $\theta =$ سعر السلعة (أ) كمتغير مستقل .



في الشكل البياني السابق نجد أن ارتفاع السعر من ١٠ إلى ١١ أدى لزيادة الكمية المعروضة من ١٠٠ إلى ١٢٠ ، وأن انخفاض السعر من ١٠ إلى ٩ أدى لأنخفاض الكمية المعروضة من ١٠٠ إلى ٨٠ .

ثانياً : التغيرات في العرض :

المقصود بالتغيرات في العرض إنقال منحنى العرض بالكامل إما جهة اليمين وإما جهة اليسار ، ويحدث هذا الإنقال نتيجة لتغير العوامل

الأخرى المحددة للعرض بخلاف سعر الساعة نفسها، بمعنى ثبات السعر وتغير أحد أو كل العوامل الأخرى المحددة للعرض.

فتحدث زيادة العرض "إنقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليمين" وذلك عندما يتغير أحد أو كل العوامل الآتية، مع ثبات السعر:

- ١ - إنخفاض أسعار السلع الأخرى.
- ٢ - إنخفاض أسعار عناصر الإنتاج.
- ٣ - ارتفاع مستوى الفن التكنولوجي.

ويحدث نقص العرض "إنقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليسار" وذلك عندما يتغير أحد أو كل العوامل الآتية، مع ثبات السعر:

- ١ - ارتفاع أسعار السلع الأخرى.
- ٢ - ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج.
- ٣ - إنخفاض مستوى الفن التكنولوجي.

ويمكن التعبير عن العلاقات السابقة دالياً وبيانياً كما يلى:

$$\text{مع } \frac{d}{d} = d(\theta_r, \theta_u, \kappa) \text{ مع ثبات } s_1$$

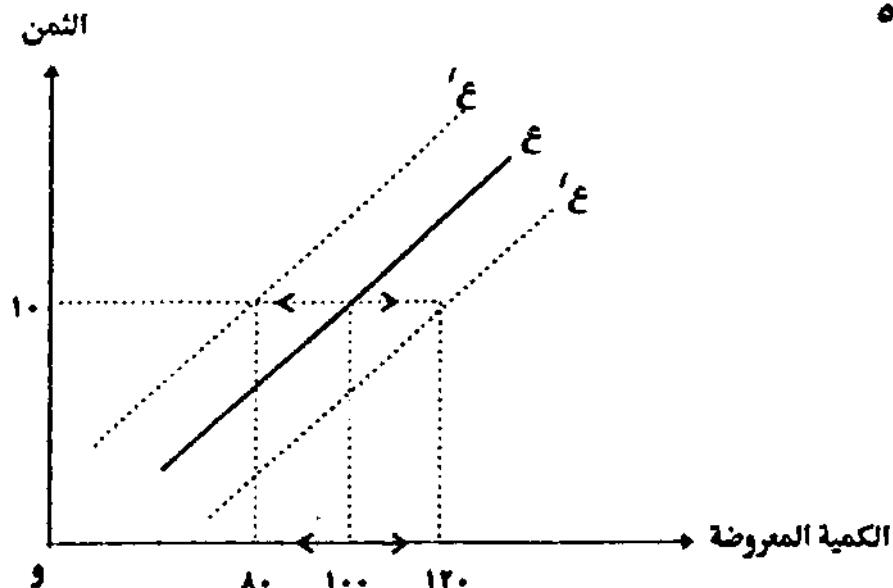
حيث d : الكمية المعروضة من السلعة (١)

θ_r : أسعار السلع الأخرى

θ_u : أسعار عناصر الإنتاج

κ : المستوى التكنولوجي

فى الشكل التالي نجد أن منحنى العرض إنقل بالكامل جهة اليمين بمعنى زيادة العرض مع ثبات السعر نفسه وذلك نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأخرى أو إنخفاض أسعار عناصر الإنتاج أو ارتفاع المستوى التكنولوجي حيث زاد العرض من ١٠٠ إلى ١٢٠ عند مستوى السعر ١٠.



الشكل (٢-٢)

وأيضاً نجد أن منحنى العرض ينتقل بالكامل جهة اليسار بمعنى نفس العرض مع ثبات السعر نفسه وذلك نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأخرى أو ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج أو إنخفاض المستوى التكنولوجي حيث نقص العرض من ١٠٠ إلى ٨٠ عند نفس مستوى السعر ١٠.

ثالثاً: مرونة العرض السعرية:

تعرف مرونة العرض السعرية على أنها مقياس لدرجة استجابة التغيرات في الكمية المعروضة من سلعة ما للتغيرات في سعرها مع إفتراض ثبات باقي العوامل الأخرى على حالها، والمقصود بالتغيرات هنا تلك التغيرات النسبية وليس التغيرات المطلقة.

فيإفتراض أن دالة العرض تأخذ الشكل الدالى الآتى :

$$U = D(\theta) \quad \text{علاقة طردية مع إفتراض ثبات باقي العوامل الأخرى}$$

على حالها وهي $\theta_r, \theta_u, \theta_k$

فإن مقياس مرونة العرض السعرية هو كما يلى :

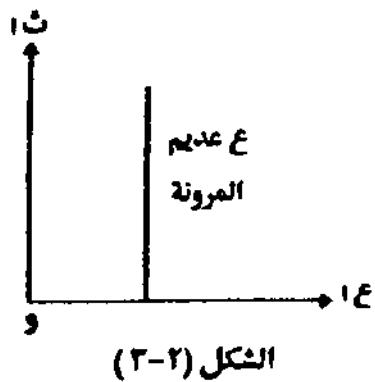
$$\text{مرونة العرض السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

$$\frac{\frac{\Delta Q}{Q} \times \frac{P_1 - P_2}{P_1}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\frac{\Delta Q}{Q} \times \frac{P_1 - P_2}{P}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta Q}{Q} = \frac{\Delta P}{P}$$

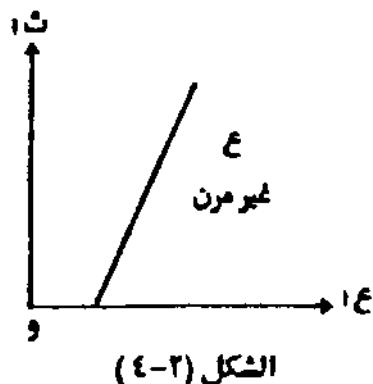
وإشارة مرونة العرض السعرية دائمًا موجبة وذلك نتيجة لوجود العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة، وتراوح درجات المرونة (مرونة العرض السعرية) فيما بين الصفر والملايين وقد تكون مرونة السعرية العرض إما أقل من الوحدة أو تساوى الوحدة أو أكبر من الوحدة.

بمعنى وجود خمس حالات لمرونة العرض السعرية وفيما يلى الأشكال

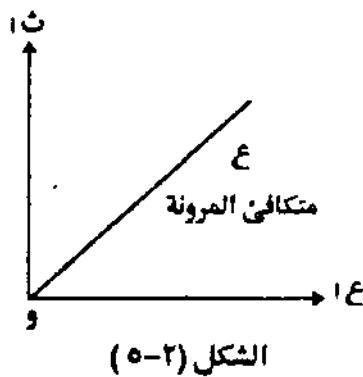
التي توضح تلك الحالات :



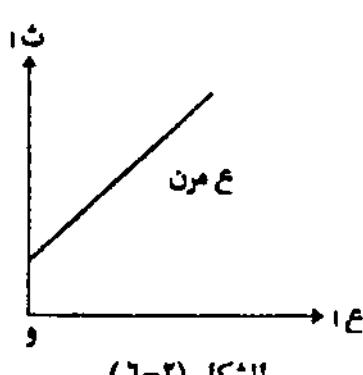
(١) $\text{مرونة} = 0$ (عرض عديم المرونة)
بمعنى أن التغيير في السعر لا يؤدي إلى أي تغيير على الإطلاق في الكمية المعروضة وبأخذ شكل المنحنى العمودي على المحور الأفقي.



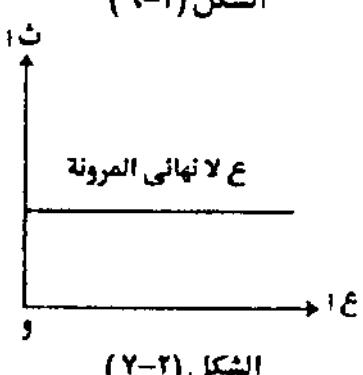
(٢) $\text{مرونة} > 1$ (عرض غير مرن)
وذلك لأن التغيير في السعر يؤدي إلى تغيير أقل منه الكمية المعروضة.
وبأخذ شكل المنحنى الذي ينقطع مع المحور الأفقي.



(٣) $\mu = 1$ (عرض متكافئ المرونة)
وذلك لأن التغير في السعر يؤدي إلى تغير مساوي له في الكمية المعروضة.
وبأخذ شكل المنحنى (خط مستقيم ينبع من نقطة الأصل بأي زاوية).

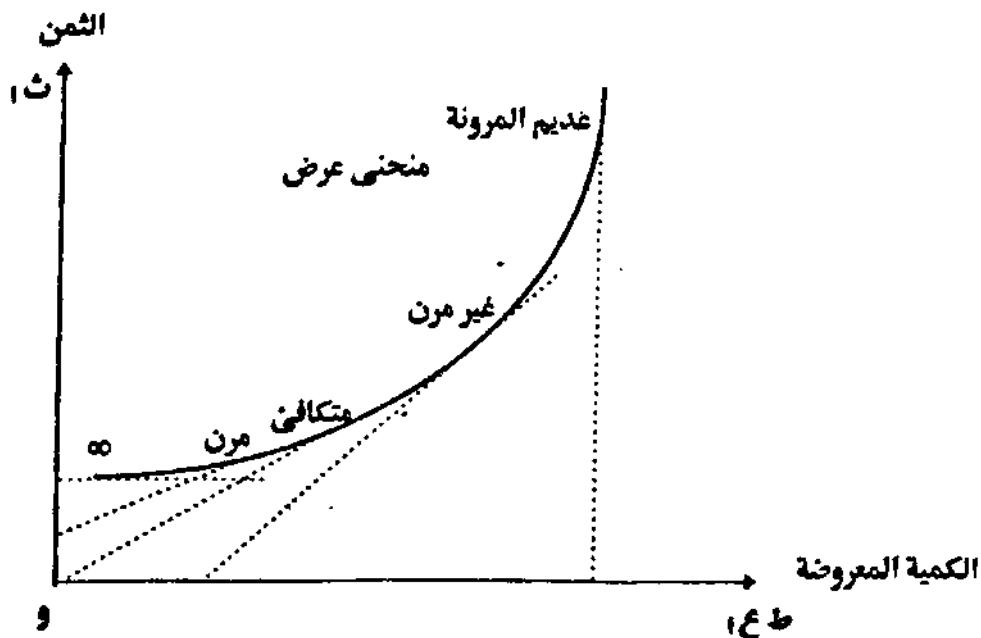


(٤) $\mu < 1$ (عرض من)
وذلك لأن التغير في السعر يؤدي إلى تغير أكبر منه في الكمية المعروضة.
وبأخذ شكل المنحنى الذي يتقاطع مع المحور الرأسى.



(٥) $\mu = \infty$ (عرض لا نهائي المرونة)
وذلك لأن التغير في السعر يؤدي إلى تغير لا نهائي في الكمية المعروضة.
وبأخذ شكل الخط المستقيم العمودى على المحور الرأسى أو الموازى للمحور الأفقي.

وكما سبق وذكرنا أن مرونة الطلب السعرية تختلف من نقطة لأخرى على نفس منحنى الطلب حيث تزداد مرونة الطلب السعرية كلما ارتفع السعر والعكس صحيح (علاقة طردية بين السعر ودرجة مرونة الطلب السعرية) فإنه يمكن القول أيضاً بأن مرونة العرض السعرية تختلف من نقطة لأخرى على نفس منحنى العرض، حيث تقل مرونة العرض السعرية كلما ارتفع السعر والعكس صحيح (علاقة عكssية بين السعر ودرجة مرونة العرض السعرية). ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلى:



الشكل (٨-٢)

حيث يتضح من الشكل السابق أن مرونة العرض السعرية تنخفض كلما ارتفع السعر ويمكن تفسير ذلك بأنه عند الارتفاعات الأولية للأسعار تكون قدرة المنتج كبيرة على زيادة عرضه من السلعة لوجود حالة من عدم التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية ومن ثم قدرة المنتج على توظيف تلك الموارد في إنتاج وعرض السلعة بكميات كبيرة أي يكون عرضه مرناً، ولكن مع الارتفاعات الأخيرة في الأسعار نصل إلى حالة تقترب من التوظيف الكامل فتقل قدرة المنتج على توظيف أعداد كبيرة من العناصر الإنتاجية ومن ثم نقل قدرته على زيادة الإنتاج والعرض وبالتالي تكون مرونة عرضه منخفضة، ويمكن التدليل على ذلك بمنحنى عرض الأراضي الزراعية القابلة للاستخدام الزراعي حتى يكون منحنى العرض في البداية مرناً حتى يصل إلى أن يكون عديم المرونة وذلك عندما يتم إصلاح كل الأراضي القابلة للزراعة.

وبالنسبة لمحددات مرونة العرض السعرية فيمكن تلخيصها فيما يلى :

- (١) طول الفترة الزمنية : حيث نجد أن مرونة العرض السعرية في الفترة الطويلة تكون أكبر منها في الفترة القصيرة حيث قد تكون مرونة العرض السعرية متساوية للصرف في الفترة القصيرة جداً.
- (٢) طبيعة ونوع السلع المنتجة : وفي هذه الحالة نجد أن مرونة عرض السلع الصناعية القابلة للتخزين والتي يأخذ إنتاجها فترات قصيرة نسبياً أكبر من مرونة عرض بعض السلع الزراعية التي يأخذ إنتاجها فترات طويلة نسبياً.
- (٣) مرونة عرض خدمات عناصر الإنتاج : وهنا نجد أنه كلما إزدادت درجة مرونة عرض عناصر الإنتاج كلما إزدادت وبالتالي مرونة العرض السعرية والعكس صحيح، بمعنى وجود علاقة طردية بين مرونة العرض السعرية ومرونة عرض عناصر الإنتاج .

الفصل الثالث

نظرية الثمن وتوازن السوق التنافسية

Theory of supply

- خصائص سوق المنافسة الكاملة.
- كمية تحديد التوازن.
- أثر التغيرات في الطلب والعرض على الوضع التوازنى.

الفصل الثالث

نظريّة الثمن وتوازن السوق التناصيّة

سنتناول في هذا الفصل : أولاً خصائص سوق المنافسة الكاملة ، ثم نبين بعد ذلك كيفية تحديد الثمن التوازنى لسلعة ما في هذه السوق حيث تتفاعل قوى الطلب على السلعة وعرض السلعة معاً لتحديد الثمن التوازنى والكمية التوازنية لتلك السلعة ، ثم نعرض أخيراً بعض صور التدخل الحكومي في السوق المتنافسة .

أولاً : خصائص سوق المنافسة الكاملة :

- ١ - وجود عدد كبير جداً من البائعين (المُنتجين) والمشترين (المستهلكين) : وهذا يعني أن الكمية التي يعرضها كل بائع تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الكميات المباعة من السلعة في السوق مما يؤدي بدوره إلى عدم قدرة أي بائع بمفرده على التأثير في سعر السلعة السوقية .
- ٢ - حرية الدخول إلى والخروج من السوق : وهذا يتضمن عدم وجود احتكار في السوق أو عدم وجود تدخل خارجي في تحديد الأثمان والكميات .
- ٣ - تجانس وحدات السلعة المباعة في السوق تجانساً تاماً : بمعنى أن وحدات السلعة تكون متماثلة تماماً من حيث الشكل والوزن والتعبئة والعلامة التجارية .

٤ - العلم التام بأحوال السوق : حيث تكون كل المعلومات عن السوق من حيث نوعية السلع وأسعارها متاحة تماماً أمام كل من المستهلكين والمنتجين .

٥ - ثبات ثمن السلعة المباعة في السوق : نتيجة لتوافر الشروط السابقة يكون للسلعة ثمن واحد فقط لا يتغير وهذا الثمن هو الذي يحقق للمستهلك أقصى إشباع ممكن وفي نفس الوقت يحقق للمنتج أقصى أرباح ممكنة .

ثانياً : كيفية تحديد التوازن :

يترب على تفاعل قوى الطلب والعرض في سوق المنافسة الكاملة تحديد كل من الثمن التوازني والكمية التوازنية للسلعة المباعة في السوق . ولمعرفة كيفية تحديد الثمن التوازني والكمية التوازنية في سوق المنافسة الكاملة سنبدأ أولاً بتكوين جدول يوضح كل من الكميات المطلوبة والمعروضة عند كل ثمن من أثمان السلعة المباعة في السوق ثم نلى ذلك بالرسم البياني الذي يوضح ذلك المفهوم .

جدول (١-٣)

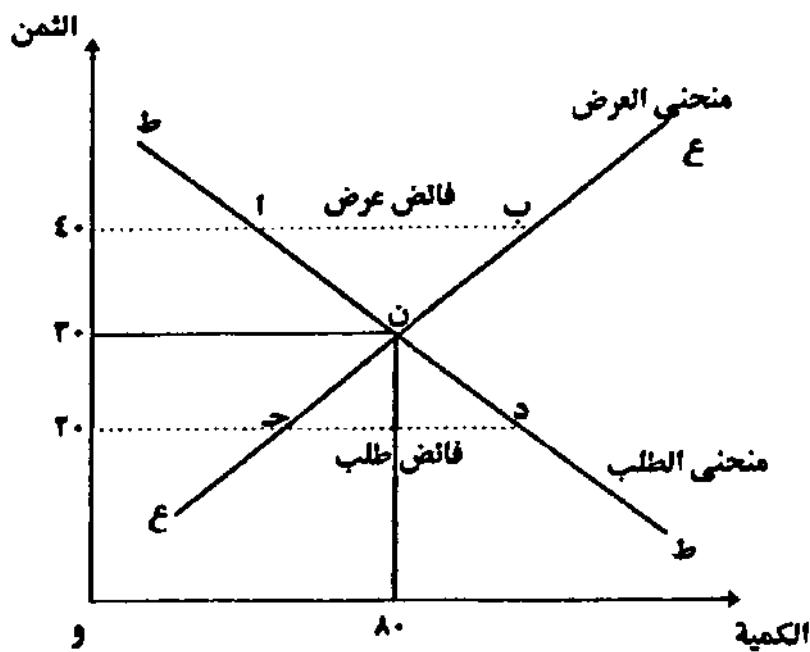
الكمية المطلوبة والمعروضة من سلعة ما

الكمية المطلوبة بالكيلو	الكمية المعروضة بالكيلو	ثمن السلعة بالدولار
٤٠	١٠٠	١٠
٦٠	٩٠	٢٠
٨٠	٨٠	٣٠
١٠٠	٧٠	٤٠
١٢٠	٦٠	٥٠

في الجدول السابق ، يلاحظ ان ارتفاع ثمن السلعة قد أدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة لانطباقي قانون الطلب والذي يوضح العلاقة العكسية بين الثمن والكمية المطلوبة ، في الوقت نفسه أدى ارتفاع نفس الثمن إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة نتيجة لانطباقي قانون العرض والذي يوضح العلاقة الطردية بين الثمن والكمية المعروضة .

ويوضح الجدول السابق أنه يوجد ثمن واحد (٣٠) ، عنده تنساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة (٨٠) ، وسمى ذلك الثمن بالثمن التوازني للسلعة ، فإذا كان الثمن السائد للسلعة مثلاً يساوي (٢٠) فمعنى ذلك أن الكمية المطلوبة (٩٠) تكون أكبر من الكمية المعروضة (٦٠) مما يؤدي إلى وجود فائض طلب يساوي (٣٠) وهو يمثل الزيادة في الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة ، ويسودي فائض الطلب إلى ارتفاع الثمن مرة أخرى حتى يصل إلى الثمن التوازني (٣٠) والذي يساوي بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة . أما إذا كان الثمن السائد للسلعة مثلاً هو (٤٠) ، فمعنى ذلك وجود فائض عرض يساوي (٣٠) ، حيث تكون الكمية المعروضة (١٠٠) أكبر من الكمية المطلوبة (٢٠) ، ووجود فائض العرض يؤدي في النهاية إلى انخفاض الثمن حتى يصل إلى الثمن التوازني (٣٠) والذي يعادل بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة .

والشكل البياني التالي يوضح ما سبق :



الشكل (١-٣)

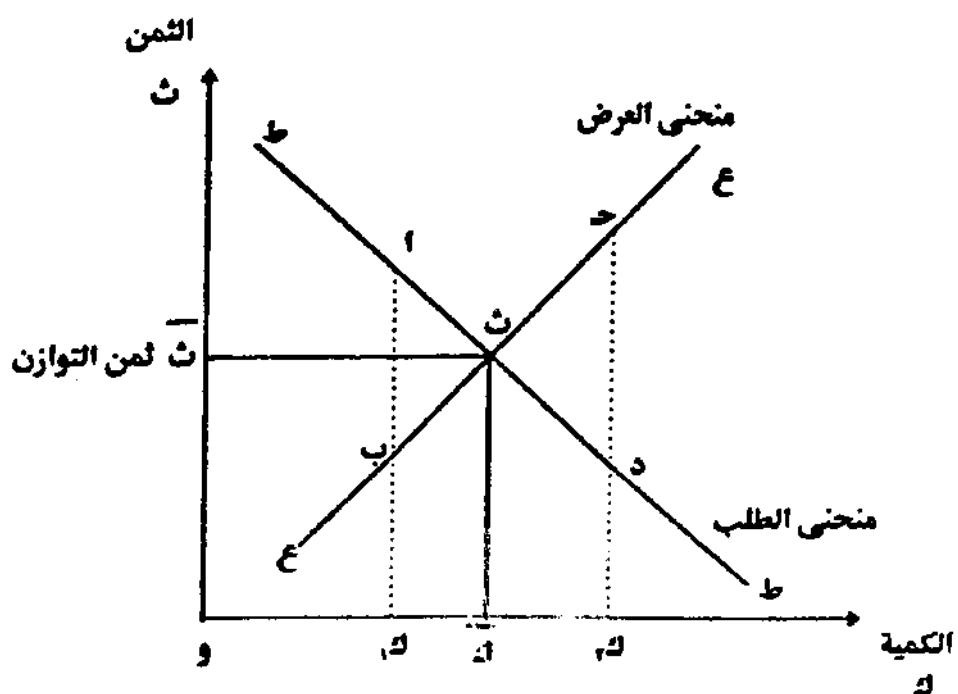
في الشكل البياني السابق نجد أن النقطة (ن) وهي نقطة تقاطع منحنى الطلب ط ط ومنحنى العرض ع ع تعبّر عن نقطة توازن السوق حيث تحدد تلك النقطة كل من الثمن التوازني للسلعة في السوق التنافسية وهو ما يعادل (٢٠) والكمية التوازنية وهي تعادل (٨٠)، والوضع التوازني السابق هو وضع توازني مستقر حيث أن الإبعاد عنه سيولد قوى ضاغطة تؤدي إلى العودة إليه مرة أخرى.

فإذا افترضنا على سبيل المثال أن الثمن السائد في السوق (٤٠) كان أكبر من الثمن التوازني (٢٠)، فمعنى ذلك زيادة الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة أو ما يسمى بفائض العرض والذي يعادل المسافة الأفقية (أب)، ونتيجة لوجود فائض العرض سينخفض الثمن مرة أخرى حتى يصل إلى الثمن التوازني (٢٠)، ويحدث العكس تماماً إذا ما افترضنا أن الثمن السائد في السوق (٢٠) كان أقل من الثمن التوازني

(٢٠)، فسوف يؤدي ذلك لوجود فائض طلب يقدر بالمسافة ($h-d$) مما يدفع بالثمن مرة أخرى للارتفاع حتى الثمن التوازنى (٢٠).

ومعنى ما سبق هو أن الثمن التوازنى في السوق المتنافسة هو ذلك الثمن الذى يعادل الكمية المطلوبة والكمية المعروضة.

ويمكننا أيضاً توضيح مفهوم التوازن المستقر فى السوق المتنافسة باستخدام ما يسمى بثمن الطلب وثمن العرض . وثمن الطلب يعرف بأنه أقصى حد للثمن يكون المستهلكون مستعدون لدفعه فى مقابل شراء السلعة ، بينما ثمن العرض يعرف على أنه الحد الأدنى للثمن الذى يقبله البائعون فى مقابل بيع السلعة . ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلى :



كمية التوازن

الشكل (٢-٣)

في الشكل السابق نجد أن نقطة التوازن (n) تحدد لنا كل من الثمن التوازني (\bar{w}) والكمية التوازنية (\bar{k}).

فإذا إفترضنا أن الكمية المباعة في السوق كانت هي (w_k)، أي أنها أقل من الكمية التوازنية، فسوف نجد عند هذه الكمية أن ثمن الطلب (k_1) أكبر من ثمن العرض (k_2 ، b)، ومعنى زيادة ثمن الطلب عن ثمن العرض هو أن المستهلكين مستعدون لدفع ثمن أكبر من ذلك الثمن الذي يقبله المنتجون كحد أدنى، وهذا سيشجع البائعون على زيادة الإنتاج والعرض من السلعة حتى تزداد الكمية ونصل مرة أخرى إلى الكمية التوازنية (\bar{k}).

أما إذا إفترضنا حدوث العكس بمعنى أن الكمية المباعة في السوق كانت (w_k)، أي أنها أكبر من الكمية التوازنية، فسوف يتربّط على ذلك أن ثمن عرض هذه الكمية (k_2 ، d) سيكون أكبر من ثمن طلبها (k_1 ، d)، وهذا يعني أن البائعين يطلبون في السلعة كحد أدنى ثمناً أكبر من ذلك الثمن الذي يكون المستهلكون مستعدون لدفعه كحد أقصى في سبيل شراء السلعة، وهنا سيتجه البائعون إلى تخفيض الكميات المباعة من السلعة حتى نصل مرة أخرى إلى الكمية التوازنية (\bar{k}).

وحاصل ما تقدم هو أنه توجد كمية توازنية وحيدة هي التي تساوي بين ثمن الطلب وثمن العرض، حيث نجد أن الكمية التوازنية (\bar{k}) هي التي تعادل بين كل من ثمن الطلب (\bar{w}) وثمن العرض (\bar{w}) عند وضع التوازن.

ثالثاً : أثر التغيرات في الطلب والعرض على الوضع التوازنى :

يتأثر الوضع التوازنى في السوق التنافسية بكل من التغيرات في الطلب والعرض . فكما سبق وذكرنا في الفصول السابقة فإن التغيرات في الطلب تحدث نتيجة لتغيير بعض أو كل العوامل المحددة للطلب بإفتراض ثبات لمن السلعة نفسها ، فزيادة الطلب تعنى إنتقال منحنى الطلب بالكامل إلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلي نتيجة لارتفاع أثمان السلع البديلة أو انخفاض أثمان السلع المكملة أو زيادة الدخل أو تغير الأدواء في صالح السلعة . ويحدث العكس تماماً في حالة إنخفاض أثمان السلع البديلة أو إرتفاع أثمان السلع المكملة أو نقص الدخل أو تغير الأدواء في غير صالح السلعة ، حيث سيترتب على ذلك إنتقال منحنى الطلب بالكامل جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلي .

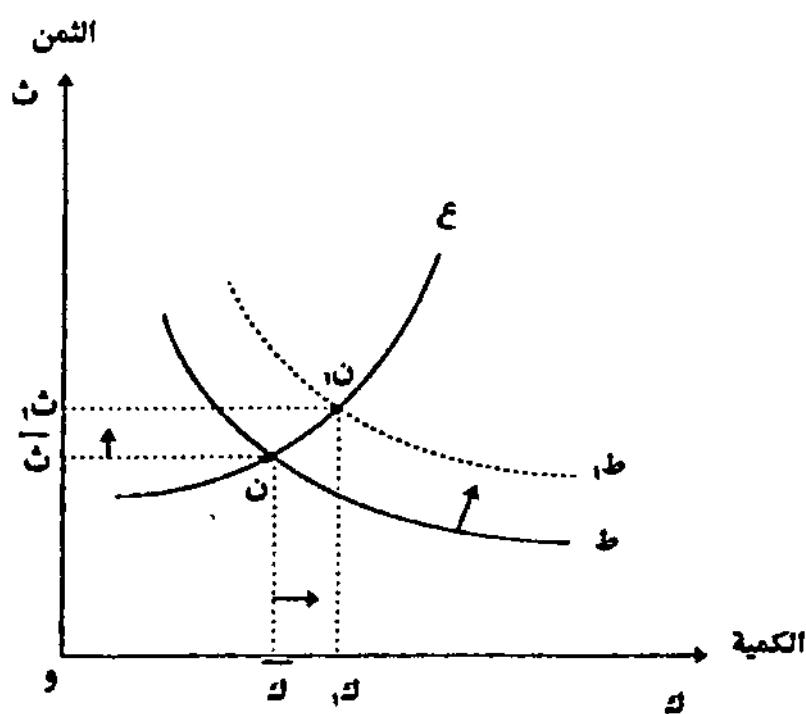
كما أن التغيرات في العرض تحدث نتيجة لتغيير بعض أو كل العوامل المحددة للعرض بإفتراض ثبات لمن السلعة نفسها ، فزيادة العرض تعنى إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلي نتيجة لانخفاض أثمان السلع الأخرى ، أو انخفاض أثمان خدمات عوامل الإنتاج ، أو تحسن المستوى الفني للإنتاج . ويحدث العكس تماماً في حالة إرتفاع أثمان السلع الأخرى ، أو إرتفاع أثمان خدمات عوامل الإنتاج ، أو تدهور المستوى الفني للإنتاج ، حيث سيترتب على ذلك إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلي .

وفيما يلى سوف نوضح بيانياً أثر التغيرات في الطلب ، وأثر التغيرات في العرض ، وأثر التغيرات في كل من الطلب والعرض معاً وذلك على الوضع التوازنى في السوق المنافسة .

(١) أثر التغيرات في ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض :

١ - زيادة الطلب مع ثبات العرض :

سبق وذكرنا أن زيادة الطلب تحدث نتيجة لتغير بعض أو كل محددات الطلب مع ثبات ثمن السلعة نفسها مما يؤدي لانقال منحنى الطلب بالكامل إلى جهة اليمين كما يوضح الشكل التالي :



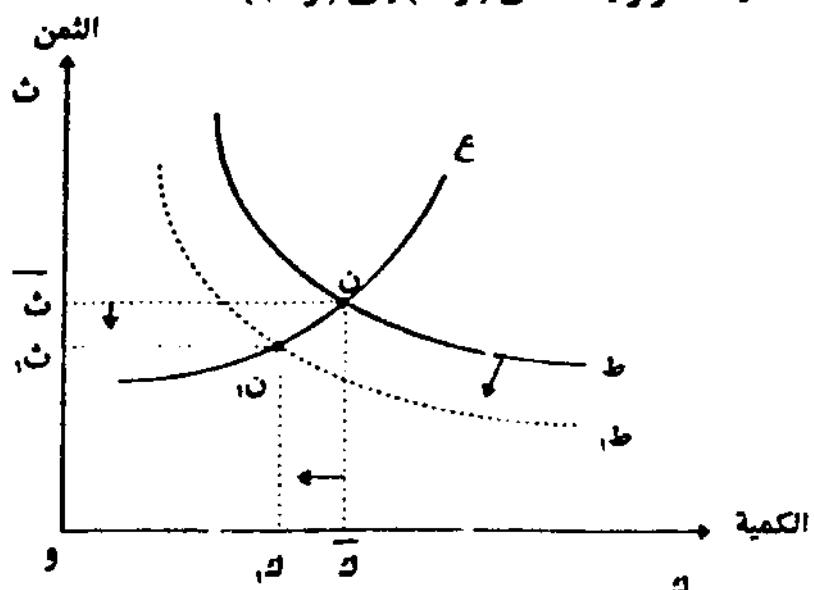
الشكل (٢-٣)

في الشكل السابق نجد أن نقطة التوازن الأصلية (ن) وهي نقطة تقاطع كل من منحنى الطلب (ط) ومنحنى العرض (ع) تحدد لنا كل من الثمن التوازني ($و_١$) والكمية التوازنية ($ك_١$). وبافتراض حدوث تغير في بعض أو كل العوامل المحددة للطلب بخلاف الثمن، كارتفاع ثمن السلع البديلة على سبيل المثال، فسيؤدي ذلك إلى

إنقال منحنى الطلب ، بالكامل إلى جهة اليمين متخدأ الوضع (\bar{U}) وموازيأ للمنحنى الأصلى (U) مع ثبات منحنى العرض على حاله عند الوضع (W) ، وعندما ينقطع منحنى الطلب الجديد (\bar{U}) مع منحنى العرض (W) ، يتكون لدينا نقطة توازن جديدة وهى (\bar{N}) ، والتي توضح إرتفاع الثمن التوازنى من (W) إلى (\bar{W}) ، وزيادة الكمية التوازنية من (\bar{Q}) إلى (\bar{Q}) . وحاصل ما تقدم هو أن زيادة الطلب مع ثبات العرض قد أدى إلى إرتفاع كل من الثمن التوازنى والكمية التوازنية .

ب - نقص الطلب مع ثبات العرض :

في هذه الحالة تحدث النتيجة العكسية تماماً للحالة السابقة ، حيث يعني نقص الطلب إنقال المنحنى بالكامل إلى جهة اليسار نتيجة لتغير بعض أو كل محددات الطلب بخلاف الثمن ، ومع ثبات منحنى العرض على حاله ، ستوضح لنا نقطة التوازن الجديدة إنخفاض كل من الثمن التوازنى والكمية التوازنية ، ويوضح الشكل التالى تلك النتيجة حيث يتضح إنخفاض الثمن التوازنى من (W) إلى (\bar{W}) وكذلك إنخفاض الكمية التوازنية من (Q) إلى (\bar{Q}) .

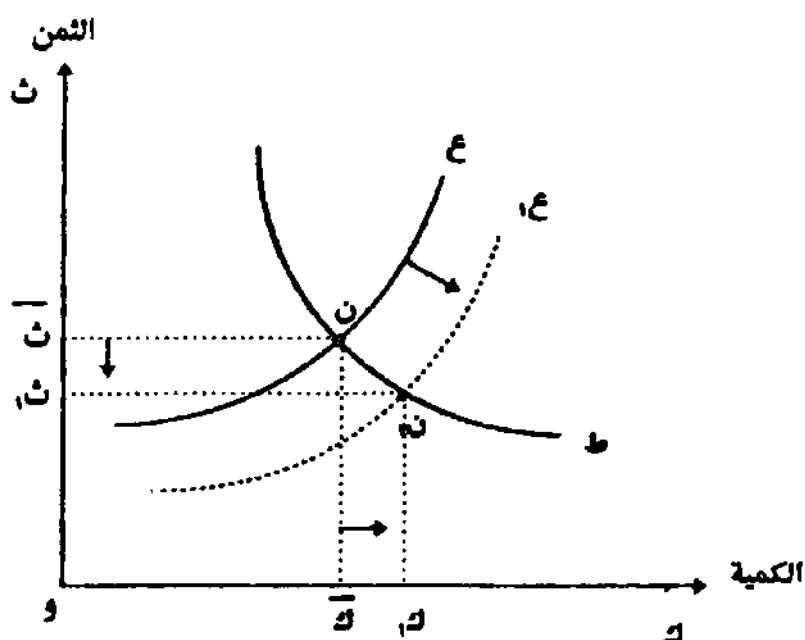


الشكل (٤-٣)

(٢) أثر التغيرات في ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب :

١- زيادة العرض مع ثبات الطلب :

ينتقل منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليمين نتيجة لتغير بعض أو كل محددات العرض بخلاف الثمن كافتراض حدوث إنخفاض في أثمان السلع الأخرى مثلاً. وبوضوح الشكل التالي أثر زيادة العرض مع ثبات الطلب على الوضع التوازنى .



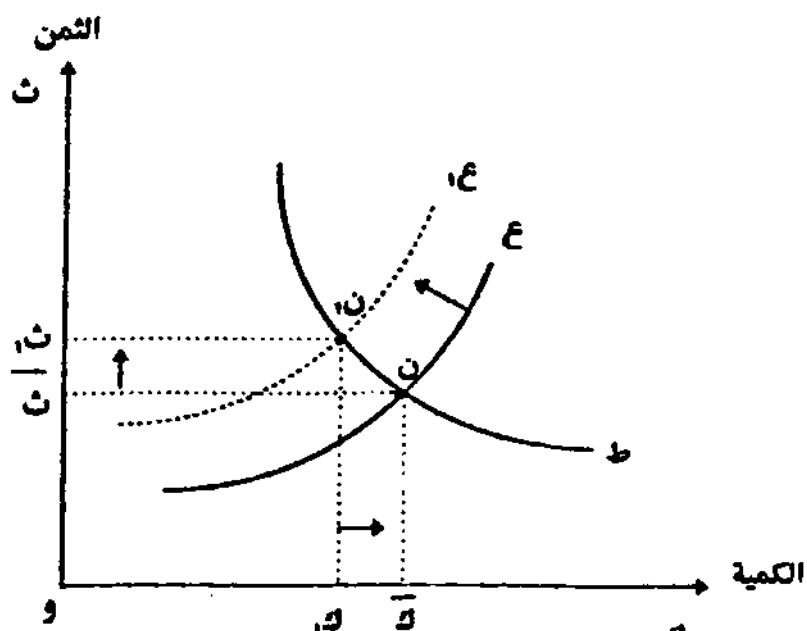
الشكل (٥-٣)

في الشكل السابق نجد أن زيادة العرض تعنى إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليمين وذلك من الوضع (U_1) إلى الوضع (U_2)، حيث يتقاطع منحنى العرض الجديد (U_2) مع منحنى الطلب الذى لم يتغير (ط) وذلك عند النقطة التوازنية الجديدة (N_2). وتوضح تلك النقطة التوازنية الجديدة إنخفاض الثمن التوازنى من ($و\bar{\theta}_1$) إلى ($و\bar{\theta}_2$)، بينما زادت الكمية التوازنية من ($و\bar{Q}_1$)

إلى (و_ك). ومعنى ما سبق هو أن زيادة العرض مع ثبات الطلب سيؤدي إلى إنخفاض الثمن التوازنى وزيادة الكمية التوازنية.

ب - نقص العرض مع ثبات الطلب :

في هذه الحالة سيحدث الأثر العكسي تماماً للحالة السابقة، حيث سنجده أن نقصان العرض نتيجة لتغير بعض أو كل محددات العرض بخلاف الثمن سيؤدي إلى إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليسار موازياً لمنحنى الأصلي، ومع ثبات منحنى الطلب على حاله ، توضح نقطة التوازن الجديدة إرتفاع الثمن التوازنى للسلعة بينما تنخفض الكمية التوازنية ، وبوضوح الشكل التالي تلك النتيجة حيث يتضح من هذا الشكل إرتفاع الثمن التوازنى من (و_ث) إلى (و_ث،) بينما إنخفضت الكمية التوازنية من (و_ك) إلى (و_ك،).



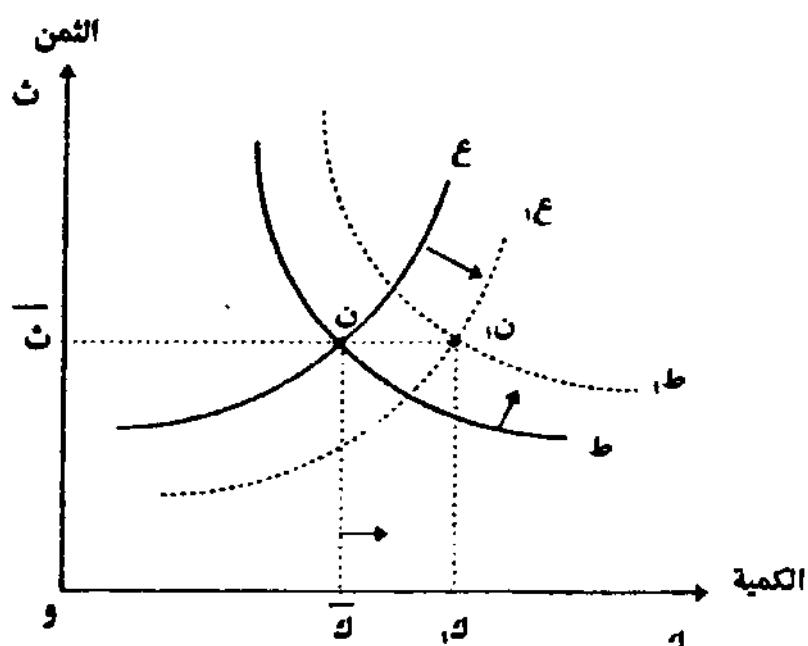
الشكل (٦-٣)

(٣) أثر التغيرات في ظروف كل من الطلب والعرض معاً:
في هذه الحالة سنواجه بالعديد من الإحتمالات سندكرها فيما يلى:

أولاً: زيادة كل من الطلب والعرض معاً:

١ - زيادة كل من الطلب والعرض بنفس المقدار:

ومعنى ذلك أن مقدار الزيادة في الطلب يتعادل مع مقدار الزيادة في العرض، ونقطة تقاطع منحنى الطلب الجديد مع منحنى العرض الجديد تحدد لنا نقطة التوازن الجديدة كما يوضح الشكل التالي:



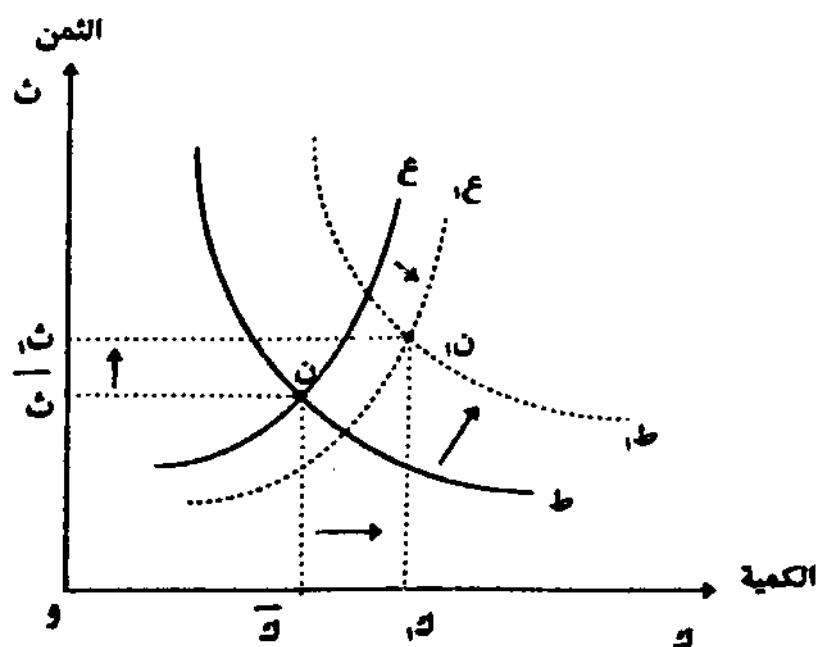
الشكل (٢-٣)

الأثر على الوضع التوازنى هو:

- ثبات الثمن التوازنى عند ($P\bar{}$) .
- زيادة الكمية التوازنية من ($K\bar{}$) إلى (K') .

٢ - زيادة كل من الطلب والعرض بمقادير مختلفة :

١ - زيادة الطلب بمقدار أكبر من زيادة العرض :



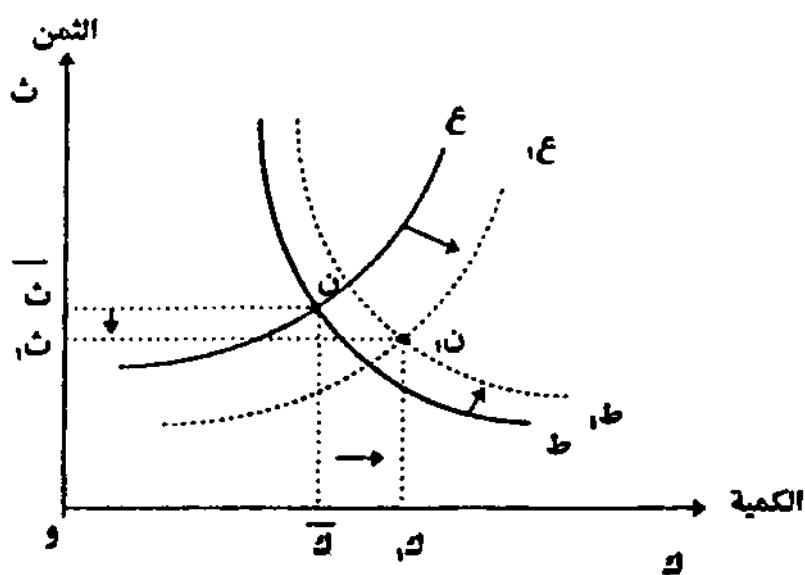
الشكل (٨-٣)

الأثر على الوضع التوازنـي هو:

- زيادة الثمن التوازنـي من (\bar{P}) إلى ($\bar{\bar{P}}$).

- زيادة الكمية التوازنـية من (\bar{Q}) إلى ($\bar{\bar{Q}}$).

ب - زيادة العرض بمقدار أكبر من زيادة الطلب :



الشكل (٩-٣)

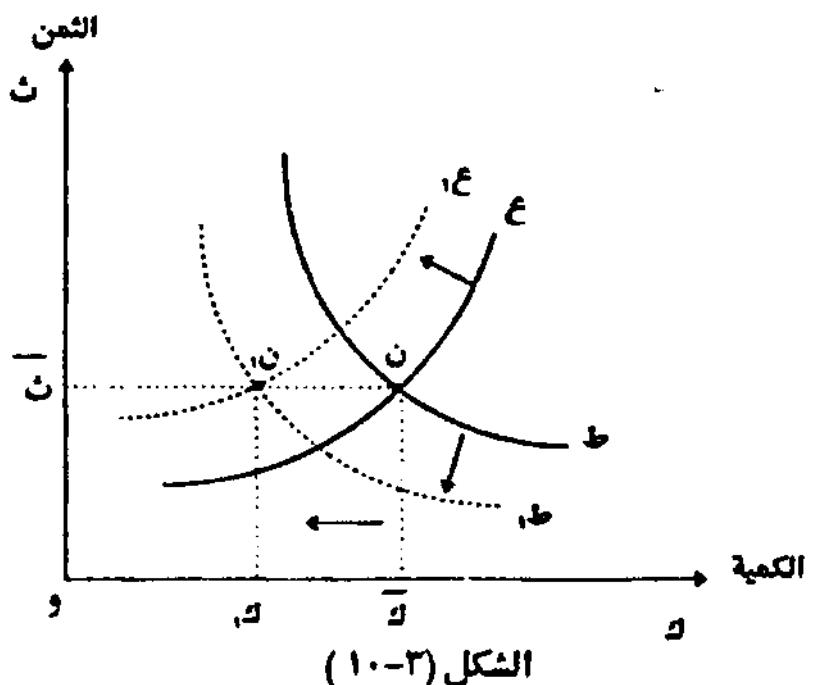
الأثر على الوضع التوازنى هو:

- إنخفاض الثمن التوازنى من (\bar{P}) إلى (\underline{P}). .

- زيادة الكمية التوازنية من (\bar{Q}) إلى (\underline{Q}). .

ثانياً: نقص كل من الطلب والعرض معاً:

١ - نقص كل من الطلب والعرض بنفس المقدار:



الشكل (١٠-٢)

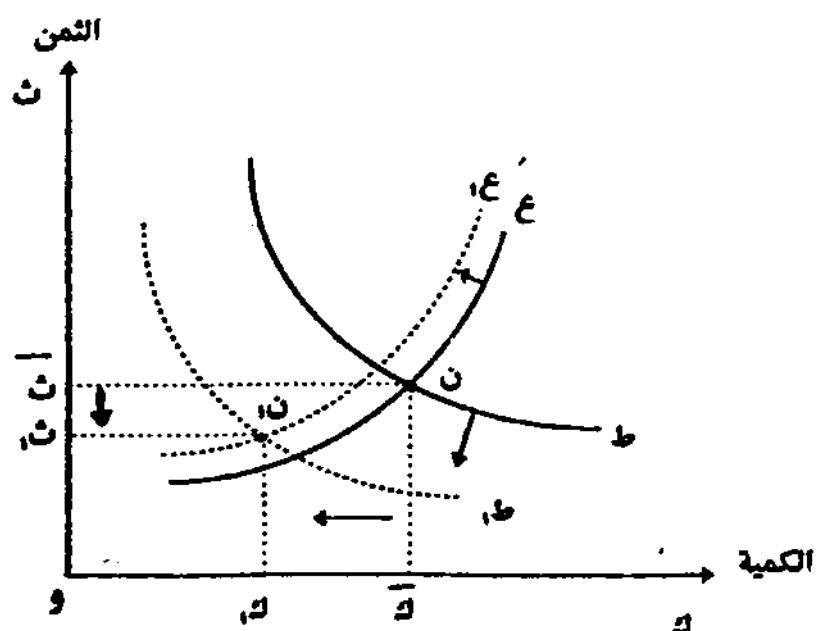
الأثر على الوضع التوازنى هو:

- ثبات الثمن التوازنى عند (\bar{w}).

- إنخفاض الكمية التوازنية من (\bar{x}) إلى (x).

٢ - نقص كل من الطلب والعرض بمقادير مختلفة:

١ - نقص الطلب بمقدار أكبر من نقص العرض:



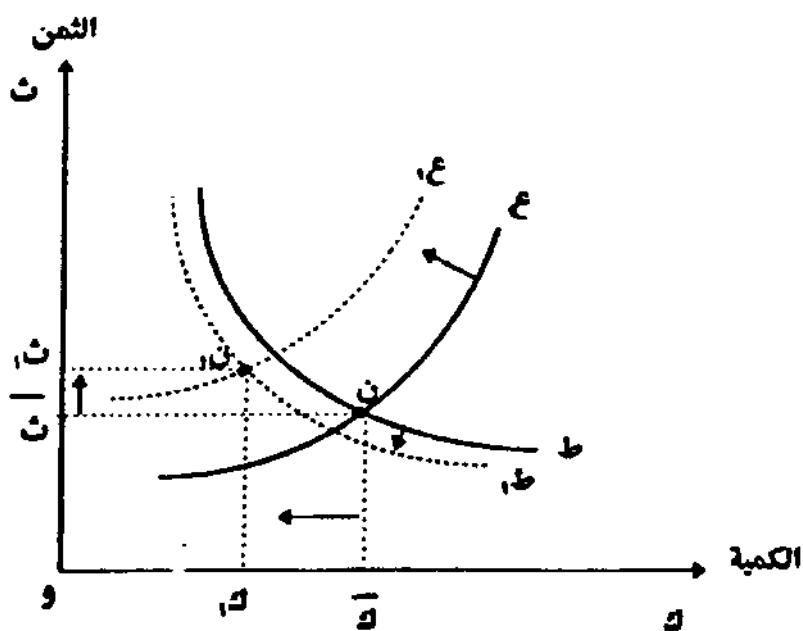
الشكل (١١-٣)

الأثر على الوضع التوازنى هو:

- إنخفاض الثمن التوازنى من (\bar{w}) إلى (w).

- إنخفاض الكمية التوازنية من (\bar{x}) إلى (x).

ب - نقص الطلب بمقدار أقل من نقص العرض:



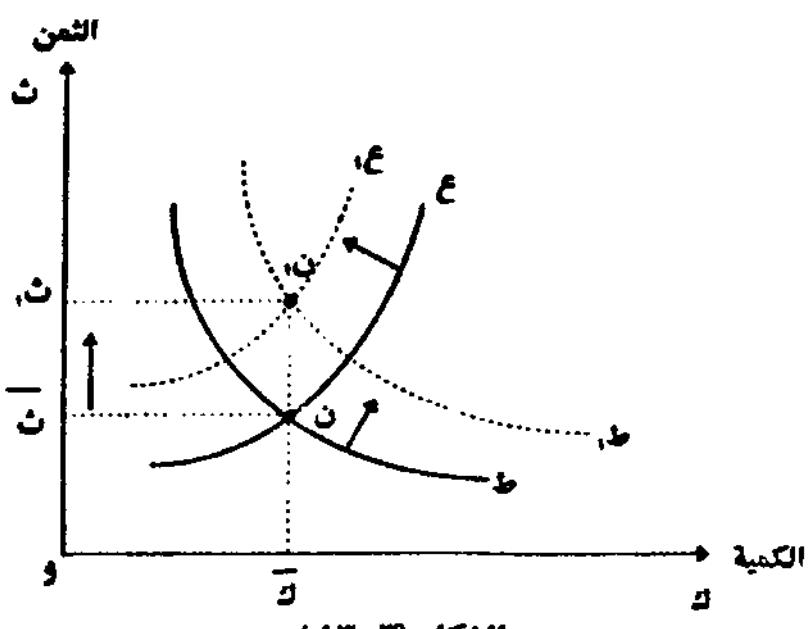
الشكل (١٢-٣)

الأثر على الوضع التوازنى هو:

- إرتفاع الثمن التوازنى من (\bar{P}) إلى (P).
- إنخفاض الكمية التوازنية من (\bar{Q}) إلى (Q).

ثالثاً: زيادة الطلب ونقص العرض :

١ - زيادة الطلب بمقدار يعادل نقص العرض :

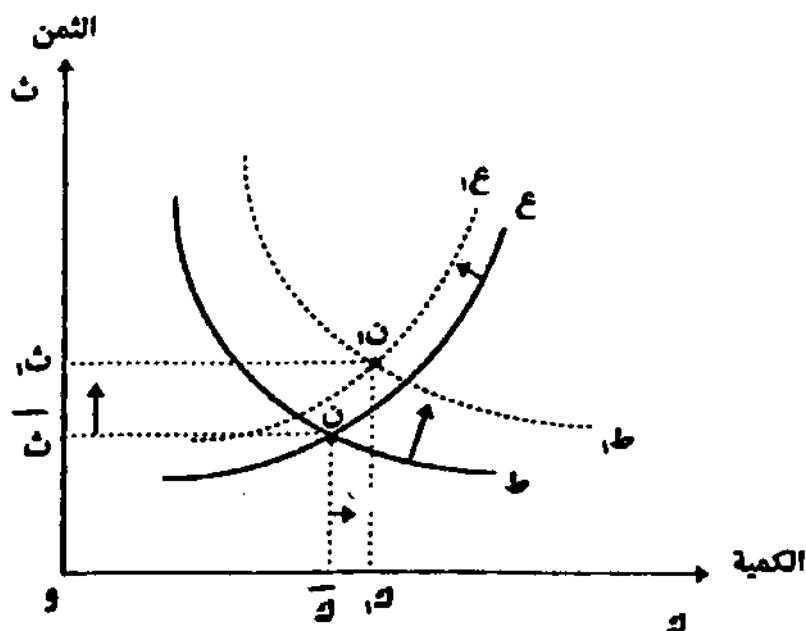


الشكل (١٢-٤)

الأثر على الوضع التوازنى هو:

- إرتفاع الثمن التوازنى من ($\bar{W_1}$) إلى ($\bar{W_2}$).
- ثبات الكمية التوازنية عند ($\bar{Q_1}$).

٢ - زيادة الطلب بمقدار أكبر من نقص العرض:

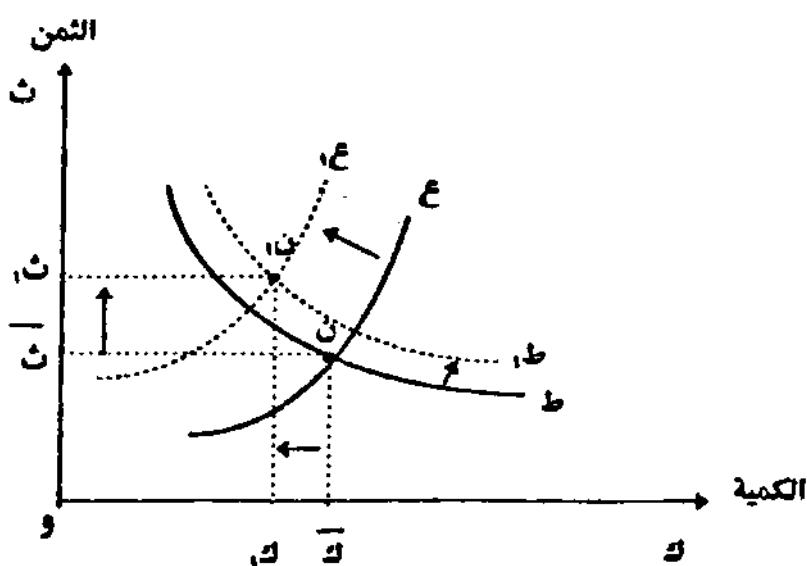


الشكل (١٤-٣)

الأثر على الوضع التوازنى هو:

- إرتفاع الثمن التوازنى من ($\bar{W_1}$) إلى ($\bar{W_2}$).
- زيادة الكمية التوازنية من ($\bar{Q_1}$) إلى ($\bar{Q_2}$).

٣ - زيادة الطلب بمقدار أقل من نقص العرض :

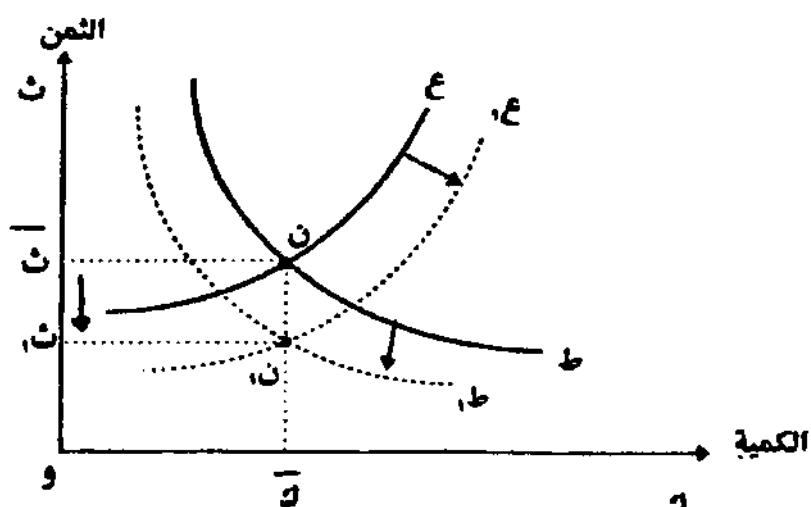


الأثر على الوضع التوازنى هو:

- إرتفاع الثمن التوازنى من (\bar{P}) إلى (P).
- إنخفاض الكمية التوازنية من (\bar{Q}) إلى (Q).

رابعاً: نقص الطلب وزيادة العرض :

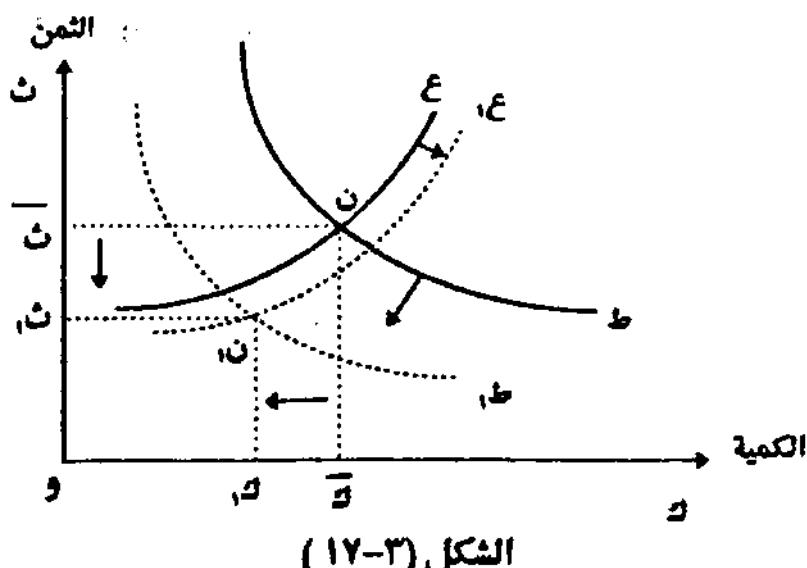
١ - نقص الطلب بمقدار يعادل زيادة العرض :



الأثر على الوضع التوازنى هو:

- إنخفاض الثمن التوازنى من (\bar{w}_1) إلى (\bar{w}_2) .
- ثبات الكمية التوازنى عند (\bar{k}) .

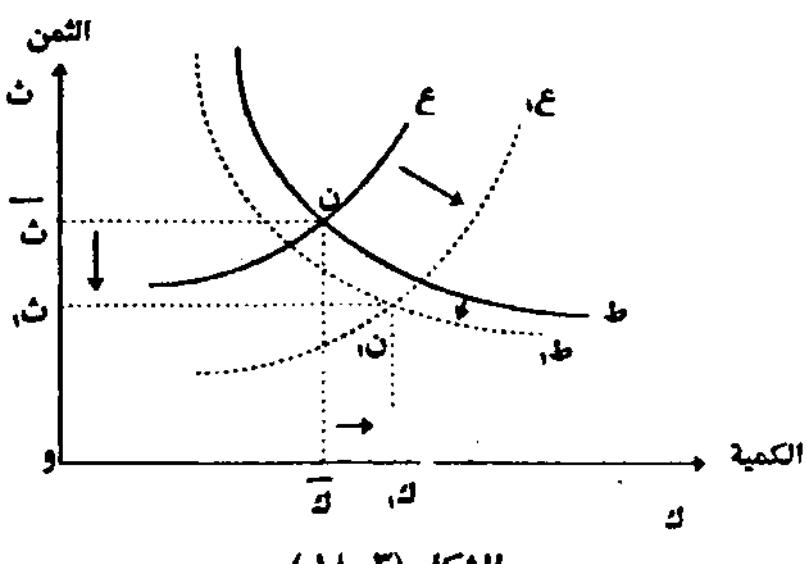
٢ - نقص الطلب بمقدار أكبر من زيادة العرض:



الأثر على الوضع التوازنى هو:

- إنخفاض الثمن التوازنى من (\bar{w}_1) إلى (\bar{w}_2) .
- إنخفاض الكمية التوازنى من (\bar{k}_1) إلى (\bar{k}_2) .

٢ - نقص الطلب بمقدار أقل من زيادة العرض:



الأثر على الوضع التوازنى هو:

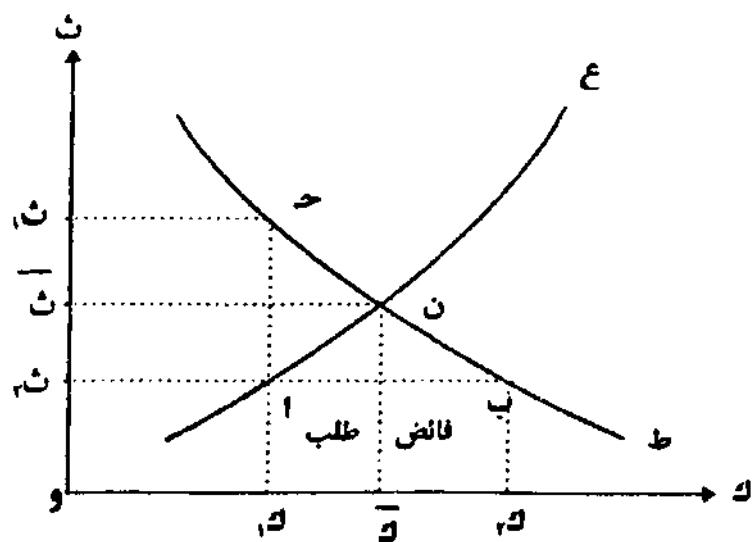
- إنخفاض الثمن التوازنى من (\bar{W}) إلى (\underline{W}) .
- زيادة الكمية التوازنى من (\underline{W}) إلى (\bar{W}) .

رابعاً: بعض صور التدخل الحكومى فى السوق المتنافسة:

ذكرنا فيما سبق أن سوق المنافسة الكاملة تتميز بعدة خصائص من ضمنها حرية الدخول إلى والخروج من السوق والذى يتضمن عدم التدخل الخارجى فى تحديد الأثمان أو الكميات. ونتيجة لتوافر شروط المنافسة الكاملة يكون الوضع التوازنى للسلعة وضعًا مستقراً، حيث يتحدد عند ذلك الوضع كل من الثمن التوازنى والكمية التوازنى للسلعة، ويظل الثمن التوازنى للسلعة مستقراً طالما لم توجد قوى خارجية قد تؤثر على هذا الثمن التوازنى. وفيما يلى سنقوم بتحليل الآثار المتربطة على التدخل الحكومى فى السوق المتنافسة والذى قد يأخذ أحد شكلين إما بفرض حد أقصى لثمن السلعة أو بفرض حد أدنى لثمن السلعة.

(١) التدخل الحكومى بفرض حد أقصى لثمن السلعة:

ومثال ذلك سوق السلع الغذائية الضرورية، حيث قد ترى الحكومة أن الثمن التوازنى السائد فى السوق مرتفع بالنسبة لأصحاب الدخول المحدودة، ومن ثم ترى الحكومة ضرورة التدخل عن طريق وضع حد أقصى لثمن السلعة، ولكن يمكن ذلك التدخل الحكومى إيجابياً بحسب أن يكون الثمن المحدد من قبل الحكومة أقل من الثمن التوازنى. والشكل التالى يوضح ذلك:



الشكل (١٩-٢)

في الشكل السابق نجد أن الثمن التوازنى هو (P_0)، وأن الثمن الذى فرضته الحكومة هو (P_1)، ومن الملاحظ أنه أقل من الثمن التوازنى . ويتربى على ذلك وجود فائض طلب يقدر بالمسافة $A B$ ، حيث أن الكمية المطلوبة (P_1) عند هذا الثمن المحدد من قبل الحكومة أكبر من الكمية المعروضة (P_0) . يترتب على الوضع السابق مشكلة عدم كفاية الكمية المعروضة ، وهنالك تقوم الحكومة بتوزيع العرض المحدود من السلعة على المستهلكين عن طريق ما يسمى بنظام البطاقات التموينية ، بمعنى تخصيص كمية محدودة وثابتة لكل مستهلك من مستهلكي هذه السلعة بحيث تكفى الكمية المعروضة طلبات المستهلكين . ولكن قد يتربى على الوضع السابق نشوء ما يسمى بالسوق السوداء والتى تغنى ببيع السلعة بثمن أكبر من الثمن الذى حددته الحكومة .

ففي الشكل السابق يلاحظ أن الثمن (P_1) يمثل أقصى ثمن يستعد المستهلك لدفعه مقابل شراء الكمية المعروضة (P_0) . فإذا

إفترضنا أن تلك الكمية المعروضة ستبعاً بكماتها في السوق السوداء عند أقصى ثمن يستعد المستهلك لدفعه في هذه السلعة وهو (وث)، فهنا نجد أن:

$$\text{الإنفاق الكلى للمستهلكين} = \text{الإيراد الكلى للبائعين}$$

$$= \text{الثمن} \times \text{الكمية}$$

$$= \text{وث} \times \text{وك}$$

$$= \text{مساحة المستطيل وكم جث}.$$

فإذا التزم كل من البائعين والمستهلكين بالثمن الحكومي المحدد للسلعة وهو وث، فهنا نجد أن:

$$\text{الإيراد الكلى الرسمي للبائعين} = \text{الثمن الحكومي} \times \text{الكمية}$$

$$= \text{وث} \times \text{وك}$$

$$= \text{مساحة المستطيل وك جث}.$$

ومن الواضح أن الإيراد الكلى الذى سيحصل عليه البائعين نتيجة بيع السلعة في السوق السوداء سيزيد عن ذلك الإيراد الكلى الذى سيحصل عليه البائعين نتيجة الالتزام بالثمن الحكومي المحدد سلفاً. وبمثل الفرق بين هذين الإيرادين ما يحصل عليه البائعون من إيرادات غير رسمية نتيجة لبيع السلعة في السوق السوداء حيث نجد:

$$\text{الإيراد الكلى غير الرسمي للبائعين} = \text{مساحة المستطيل وك حث} -$$

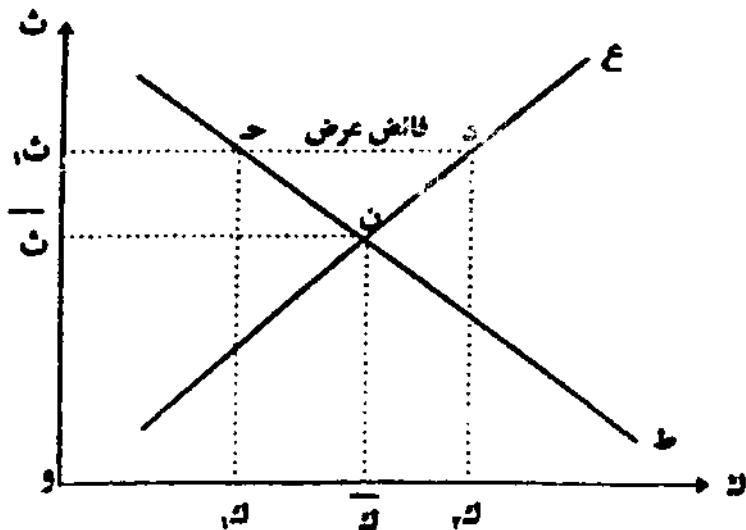
$$\text{مساحة المستطيل وك اث}$$

$$= \text{مساحة المستطيل ا جث اث}.$$

(٢) التدخل الحكومي بفرض حد أدنى لثمن السلعة :

في بعض الحالات قد تقوم الحكومة بفرض حد أدنى لثمن السلعة في السوق المتنافسة ، ولكن يمكن ذلك التحديد إيجابياً وعملاً يجب أن يكون ذلك الثمن المحدد أكبر من الثمن التوازنى . ففي حالة سوق الخدمات العمالية قد ترى الحكومة أن الأجر التوازنى الذي يتحدد عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل هو أجر منخفض جداً ولا يكفي لغطية احتياجات العمال الضرورية ، ومن ثم تتدخل الحكومة بوضع حد أدنى للأجور minimum wages والذى يجب بالضرورة أن يكون أعلى من الأجر التوازنى . وأيضاً في حالة سوق السلع الزراعية وخاصة سلعة القطن ، قد ترى الحكومة أن الثمن التوازنى لسلعة القطن ، وهى سلعة زراعية تصديرية هامة ، لا يشجع منتجى القطن على زراعة ذلك المحصول الهام ، ومن ثم تقوم الحكومة بالتدخل عن طريق تحديد ثمن لسلعة القطن أعلى من الثمن التوازنى لها .

والشكل التالي يوضح طبيعة ذلك التدخل الحكومي :



الشكل (٢٠-٣)

في الشكل السابق نجد أن قيام الحكومة بفرض حد أدنى للثمن (وث،) والذي يزيد عن الثمن التوازنى (وث) قد أدى إلى وجود فائض عرض يقدر بالمسافة الأفقية جـ د ، حيث تكون الكمية المعروضة وـ كـ أكبر من الكمية المطلوبة وـ كـ .

ففى حالة سوق الخدمات العمالية نجد أن فائض العرض هذا يمثل حالة من حالات البطالة الإجبارية ، والتى تغنى أن عدداً من العمال يرغبون فى العمل عند الأجرا الحكومى السادس وـ ثـ ، ولكنهم لا يجدون عملاً. وهذا يمثل الأثر السلبى لسياسة فرض حد أدنى للأجور بينما يتمثل الأثر الإيجابى لتلك السياسة فى زيادة معدلات الأجور لأولئك الذين يعملون فعلاً عند الأجرا الحكومى المحدد .

أما فى حالة سوق بعض السلع الزراعية كالقطن مثلاً، فإننا نجد أن فائض العرض المتترب على فرض حد أدنى لثمن السلعة يمثل كمية من القطن لم يستطع البائعون بيعها عن الثمن الجديد وـ ثـ ، وهنأقد تتدخل الحكومة بشراء فائض المحصول أو بتحديد المساحات المزروعة قطناً في الأعوام التالية .

الباب الثالث

نظريات تحليل سلوك المستهلك

Theories of Consumer behavior

الفصل الأول: نظرية المنفعة الحدية.

الفصل الثاني: نظرية منحنيات السواء.

نظريات تحليل سلوك المستهلك

إن تحليل تحليل سلوك المستهلك لا يستهدف فقط وضع المعايير التي يمكن الإشارة بها عند قيام المستهلك بتوزيع دخله على السلع والخدمات المختلفة، بل يهدف - في المقام الأول - إلى التفسير والتنبؤ بمعنى وضع تصورات أو فروض تفسر بطريقة علمية ما يحتمل أن يكون عليه السلوك المشاهد للمستهلكين في دنيا الواقع.

وسوف نفترض عند تحليلنا لسلوك المستهلك أنه مستهلك رشيد rational بمعنى أنه يتمتع بدرجة معقولة من الإدراك والتصرف بحيث لا يأتي بتصفات متعارضة في نفس الوقت، وبخطط لإنفاق دخله بطريقة واعية تحقق له الحصول على أقصى إشباع أو منفعة ممكنة. ولكن يصل المستهلك إلى هدفه وهو تحقيق أقصى منفعة ممكنة يتعين أن يكون قادرًا على مقارنة المنافع التي يكتسبها من مختلف المجموعات السلعية التي يسمح له دخله بالحصول عليها.

وهنالك نظريتان أساسيتان تتناولان مشكلة تحليل سلوك المستهلك وهما كل من نظرية المنفعة الحدية ونظرية منحنيات السواء، وسوف نتناول كل منها بالتفصيل في الفصلين التاليين.

الفصل الأول

نظريّة المُنفعة الحديّة

Theory of Marginal Utility

- مفهوم المُنفعة وأنواع المُنافع.
- إفتراضات نظريّة المُنفعة الحديّة.
- العلاقة بين المُنفعة الحديّة والمُنفعة الكلية.
- نموذج توازن المستهلك.
- إستدلال محنى طلب المستهلك.

الفصل الأول

نظريه المنفعة الحدية

Theory of Marginal Utility

مفهوم المنفعة:

المنفعة: تسم كل السلع والخدمات بمعناها مشتركة هي المنفعة التي تعنى إقتصادياً قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة أو إشباع رغبة يشعر بها الإنسان بغض النظر عما إذا كان إشباع هذه الحاجة ضرورياً أو غير ضروري.

وتتوقف قيمة الشيء على مقدار منفعته أي قدرته على إشباع الحاجات الإنسانية، وحيث أن الحاجة إلى الشيء يختلف تقديرها من شخص لأخر، فلهذا تعتبر المنفعة نسبية فهي تختلف من شخص لأخر لنفس الشيء الواحد حسب حاجته إليه ورغبته فيه. ولذا كان المجتمع يقدر خدمة معينة بشئ معين فلن ذلك يتوقف إلى درجة كبيرة على مدى منفعتها، وعليه فإن درجة منفعة الشيء تقاد بالثمن الذي يقبل معظم المستهلكين دفعه لحاجة هذا الشيء سواء كان سلعة أو خدمة.

أنواع المنافع:

١- المنفعة الشكلية: هي تغيير شكل المادة أو الساحة من شكل إلى آخر يتحقق وطبيعة الاستهلاك كتحويلقطن الزهر إلى قطن شعر والقطن إلى غزل ثم الغزل إلى منسوجات وكل شكل من هذه الأشكال قابل لل استخدام أو للإستهلاك في وجه معين. فالأشياء التي نستعملها أو نستهلكها في حياتنا اليومية إن هي إلا منتجات الطبيعة غير أنها قد تختلف قليلاً أو كثيراً عن حالتها الأصلية وفقاً لمدى وطبيعة عمليات الإنتاج التي أجريت عليها لكي تلبى مواصفات شكلية تجعلها صلحة لـ أكثر صلاحية لاتباع الرغبات أو الحاجات الإنهاائية.

٢- المنفعة المكانية: يعتبر نقل السلعة من مكان لأخر عملاً منتجاً مادام هذا النقل يزيد من منفعتها أو يخلق مثل هذه المنفعة، فإذا نقلت السلعة من مكان توجد فيه بكثرة غير أنها ليست مطلوبة فيه أو مطلوبة بكميات أقل نسبياً عن حجم تواجدها إلى مكان آخر يكثر فيه الطلب عليها فإن هذا النقل يعتبر عملاً منتجاً. ويطلق على المنفعة التي تضاف إلى السلعة نتيجة لنقلها من مكان إلى آخر المنفعة المكانية.

٣- المنفعة الزمنية: هي المنفعة التي تحدث نتيجة عملية تخزين السلعة، ويعتبر ذلك عملاً نافعاً ومنتجاً وبالتالي يضيف إلى تلك السلعة ما يعرف بالمنفعة الزمنية. فبعض المنتجات الزراعية كالطماطم والخضروات والفواكه والحبوب والمنتجات الصناعية الموسمية توجد بوفرة في زمن إنتاجها فيكون المعروض منها أكبر بكثير من الطلب عليها في هذه الفترة مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها. ومن الواضح أن تخزين هذه السلع عن طريق حفظها في العلب أو تجفيفها أو الاحتفاظ بها في شون لتوزيعها على مدار السنة سعياً إلى موازنة عرضها بالطلب عليها طوال العام يعتبر عملاً نافعاً ومنتجاً لأنه لو لم يخزن الفائض منها عن حاجة الطلب عليها أو يستهلكها لأسباب التلف أو أصبح عديم المنفعة. ويطلق على منفعة التخزين اسم المنفعة الزمنية.

فالمنفعة الزمنية إذاً هي تغير زماني بالتخزين يسمح بتنظيم عرض السلعة على مدى الزمن في الأسواق عن طريق تخزين السلعة حين يقل الطلب عليها بالنسبة للكمية الموجودة منها إلى أن يزيد الطلب عليها في وقت لاحق كما هو الشأن في الإنتاج الزراعي الموسمي وقد يكون للمنفعة الزمنية أثراً أو دوراً اقتصادياً آخر غير ذلك، كما هو الشأن في حالة تخزين الموز لفترة قصيرة نسبياً حتى يكتفى نضجه أو تخزين بعض أنواع الجبن لنفس الغرض. ففي هذه الحالة أدت المنفعة الزمنية إلى منفعة مشكلية مما يدل على أنه ليس هناك حدوداً فاصلة ودقيقة بين المنافع المختلفة.

٤- المنفعة التملكية: يقوم الوسطاء والتجار بعملية التبادل أو نقل ملكية السلع بين الأفراد فهم يخلقون هذا النوع من المنافع عندما يقومون بنقل ملكية السلع من المنتجين إليهم ثم منهم إلى مستهلكيها، فهو عمل منتج أدى إلى نقل السلع من الأفراد الذين ليسوا في حاجة إليها مقابل إمدادهم بالنقود أو بسلع أخرى هم في حاجة إليها وذلك إلى

المستهلكين الذين هم في أشد الحاجة إلى الاستفادة بهذه السلع مقابل ما يقدمونه من جهود أو نقود. فإذا انتقلت ملكية هذه السلع عن طريق التبادل إلى الشخص الذي ينتفع بها فـى إثبات حاجاته أضيفت لها منفعة تسمى المنفعة التملكية.

فالمنفعة التملكية أو الحيازية على هذا النحو تعنى نقل ملكية أو حيازة الأشياء من شخص إلى آخر طبيعى أو معنوى عن طريق عملية التبادل أى البيع والشراء فـى عمليات اقتصاديتان يقوم بهما البائع والمشترى بغرض نقل ملكية أو حيازة الشـىء من الأول إلى الثاني بعد الإتفاق على الثمن وتسديده.

٥- المنفعة الخدمية : يوجد نوع آخر من المنافع هو المنفعة الخدمية أو المنفعة الشخصية كالتى يوفرها الطبيب لمرضاه والمحامى لموكليه والمعلم لتلاميذه والأديب لقاراؤه والموسيقى لمستمعيه وغيرهم من الأفراد يقدمون خدمات للمجتمع. فالمنفعة الخدمية تمثل نوعاً آخر من المنافع ليس له علاقة إطلاقاً بتغيير صور المادة أو نقلها أو تخزينها أو نقل ملكيتها وإن كانت مثل هذه الخدمات لا غنى عنها فى تسهيل جميع العمليات الإنتاجية بما توفره للمنتجين من صحة وعلم وثقافة وترفيه، وتسمى هذه المنافع بالمنفعة الشخصية أو المنفعة الخدمية.

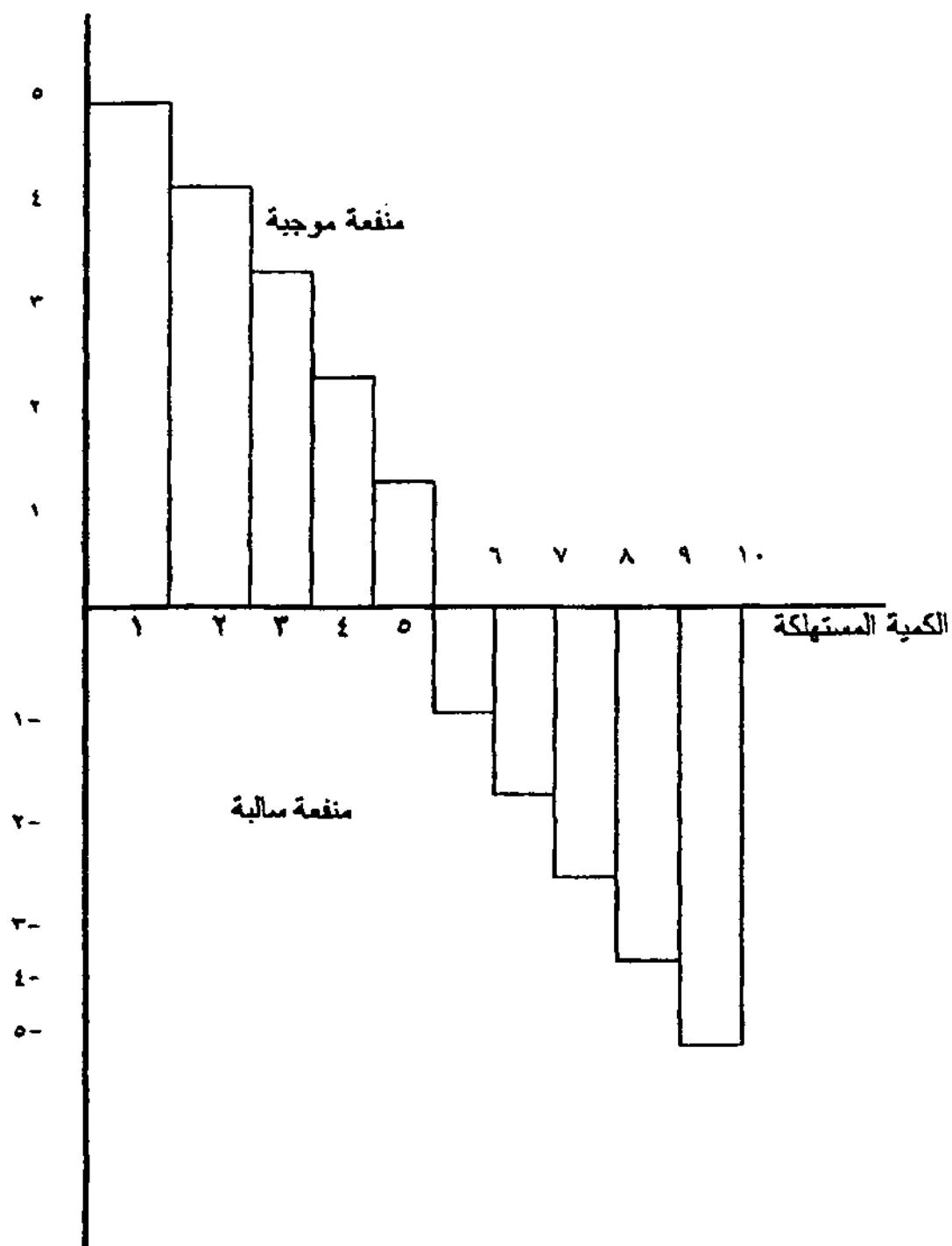
٦- المنفعة الأولية: وأخيراً تظهر المنافع الأولية أو الإنتاجية المباشرة فى عمل الزارع فى حقله حيث يستطيع من خلال توليفة من الموارد إنتاج أو إبراز نواتج جديدة لم تكن موجودة من قبل وذلك من خلال إنتاجه لكثير من الزروع النباتية والحيوانية وكذلك تظهر فى جهود الصيادين عندما يسعون إلى استخراج ثروز كثيرة من أحجار كريمة وأصداف، والأسماك وغيرها من البحر. وكذلك تبدو فيما يستخرجه عمال المناجم من مختلف المعادن. وكلها جهود تؤدى إلى إضافة منافع جديدة لمواد لم يكن لها منفعة من قبل وهـى فى جوف البحر أو فى باطن الأرض وهذه تعرف بالمنافع الأولية.

ويجدر التنوية بأن تقسيم المنافع على هذا النحو تقسيماً ظاهرياً أى غير حقيقى فى حياتنا العملية بل أن الإنتاج بطبيعته يخلق أو يضيف معظم إن لم يكن جميع هذه المنافع للأشياء، فصناعة الغزل مثلاً مررت بعدة مراحل إنتاجية من الزراعة حتى حصـلـاد

القمح وتخزينه ثم طحن الحبوب ونقلها إلى المخابز ثم عمليات التصنيع كل هذه العمليات تمت خلالها عمليات إنتاج من شأنها تغيير الشكل والمكان والزمان والملكية والخدمات. ويمكن أن يقوم الشخص بعمليات إنتاج معينة تضيف منافع متعددة للأشخاص. فالشخص مثلاً الذي يعمل في مصنع ملابس يمكن اعتباره خالق لمنفعة الشكلية وإذا عمل في إدارة النقل فإنه يضيف منفعة مكانية وأن عمل في المخازن فإنه يضيف منفعة زمنية وأن عمل في قسم المبيعات أو المشتريات فإنه يضيف منفعة تملكية وأن عمل في قسم الدعاية والإعلان فإنه يضيف منفعة خدمية وهكذا. وبالمثل بالنسبة للأشخاص المعنويين فمثلاً شركة التأمين تتبع منافع زمنية إذ أنها تأخذ أقساط التأمين من الأفراد ثم تدفع لهم قيمة التأمين أو لوراثتهم في ميعاد اجل حين تكثر الحاجة إليه، وفي نفس الوقت فإن شوكة التأمين تضيف منافع تملكية أو حيازية إذ تضع الأموال في حوزة المؤمن عليه كذلك تتبع منافع خدمية أخرى للجمهور تفيده في حياته العملية.

قانون تناقص المنفعة: ينص قانون تناقص المنفعة على أنه بزيادة استهلاك الفرد لوحدات مترادفة متماثلة من سلعة معينة فإن المنفعة الكلية التي يحصل عليها تزيد بمعدل مترافق، فعندما يستهلك فرد ما سلعة معينة، فإنه يشعر دائمًا برغبة شديدة للوحدة الأولى من هذه السلعة، وتبدأ بعد ذلك رغبته في استهلاك وحدات مترادفة في التناقص، وتلاحظ هذه الظاهرة يومياً عند استهلاك الملح والخدمات المختلفة ، فالشخص الظzman يشعر برغبة شديدة إلى استهلاك الكوب الأول من الماء ونقل هذه الرغبة بإستهلاك الكوب الثاني وهذا إلى أن يصبح استهلاك الماء ضاراً، ولو فرض أنه يمكن قياس المنفعة التي يتحصل عليها الفرد نتيجة استهلاكه وحدات مترادفة من سلعة أو خدمة ما فإنه يمكن في هذه الحالة توضيح فكرة تناقص المنفعة بالرسم التوضيحي المبين في الشكل التالي:

وحدات المنقعة



وفي الواقع فإن الإنسان يستمر في استهلاك تلك السلعة إلى الحد الذي لا يضيف أي زيادة جديدة إلى منفعته الكلية، ولكنه يستمر في العادة في استهلاك تلك السلعة إلى الحد الذي يشعر عنده أنه بإستهلاك وحدة أولى من سلعة أخرى فإنها ستثير رغبة أشد إلحاحاً وتزيد منفعتها على ما كان ينتظراً أن يحصل عليه من الوحدة التالية من السلعة الأولى.

ويتلخص قانون تناقص المنفعة في الآتي:

تقل المنفعة لأي سلعة كلما زاد استهلاك الفرد منها خلال فترة زمنية معينة فبعد استهلاك الوحدة الأولى من السلعة تبدأ المنفعة الناتجة عن استهلاك وحدات متتالية منها في التناقص، بمعنى أن الوحدة الثانية تضيف عند استهلاكها منفعة أقل مما أضافته الوحدة الأولى وهذا فإن الوحدة الثالثة تضيف منفعة أقل من الوحدة الثانية.

وتروج أهمية قانون تناقص المنفعة إلى أنه فتح المجال أمام الاقتصاديين لفهم وتفسير كثير من العلاقات الاقتصادية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتصورات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، فقد ساعد قانون تناقص المنفعة في إستنتاج وفهم العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة والأسعار التي يقبل أن يدفعها المستهلكون في فترة معينة.

نظرية المنفعة الحدية

Theory of Marginal Utility

قامت تلك النظرية على مجموعة من الإفتراضات التي إتسم معظمها بالغالابة في عدم الواقعية والتجريد، وفيما يلى نتناول أهم إفتراضات نظرية المنفعة الحدية، ثم نعرض لنمودج توازن المستهلك في حالة وجود سلعة واحدة وفي حالة وجود أكثر من سلعة.

أولاً : إفتراضات نظرية المنفعة الحدية :

١ - الرشد الاقتصادي للمستهلك :

ويعنى هذا الإفتراض أن المستهلك يتصرف بطريقة منطقية، وينفق دخله بالطريقة التي تحقق له أقصى إشباع أو منفعة ممكنة. فالمستهلك الذى لا يتمتع بالرشد الاقتصادي تكون قراراته متضاربة وغير منطقية ومن ثم لا يمكننا القيام بعمليه تعميم للنتائج التي نستهدف الوصول إليها.

٢ - القياس الكمى أو العددى للمنفعة :

وهذا الإفتراض هو الأساس الذى قامت عليه نظرية المنفعة الحدية وبدونه تسقط النظرية تماماً ولا يصبح لها أي معنى، ويعنى هذا الإفتراض أن المستهلك قادر على قياس المنفعة التي يستمدها من سلعة أو خدمة ما بوحدات عدديه يطلق عليها وحدات المنفعة. وهذه الوحدات العددية لها كل خصائص الأعداد الجبرية من حيث التساوى

والتضاعف . فمثلاً إذا عين المستهلك العدد (٤) ليشير إلى المتفعة المستمدة من إستهلاك المجموعة السلعية (١) ، في حين أنه عين العدد (٨) ليشير إلى المتفعة المستمدة من إستهلاك المجموعة السلعية (ب) ، فمعنى ذلك أن المتفعة المستمدة من إستهلاك المجموعة السلعية (١) هي ضعف المتفعة المستمدة من إستهلاك المجموعة السلعية (ب) .

والمتفعة وفقاً للمفهوم السابق هي ظاهرة كمية يتعين وجود وحدات عدديّة لقياسها يطلق عليها وحدات المتفعة ، وهي ليست وحدات موضوعية ، ولكنها وحدات شخصية تختلف من مستهلك لآخر حيث أنها تعتمد على ذوق المستهلك ورغباته .

٣ - تناقض المتفعة الحدية :

يعنى هذا الإفتراض أن المتفعة الحدية مآلها فى النهاية إلى التناقض مع استمرار زيادة إستهلاك وحدات السلعة أو الخدمة من قبل المستهلك ، وهنا قد نواجه بأحد إحتمالين :

الإحتمال الأول : قد تتزايد المتفعة الحدية في البداية مع تزايد الوحدات المستهلكة من السلعة أو الخدمة حتى حد معين ثم تبدأ بعد ذلك في التناقض حتى تصل إلى الصفر ، ثم تأخذ بعد ذلك قيم سالبة كما يوضح الشكل التالي :

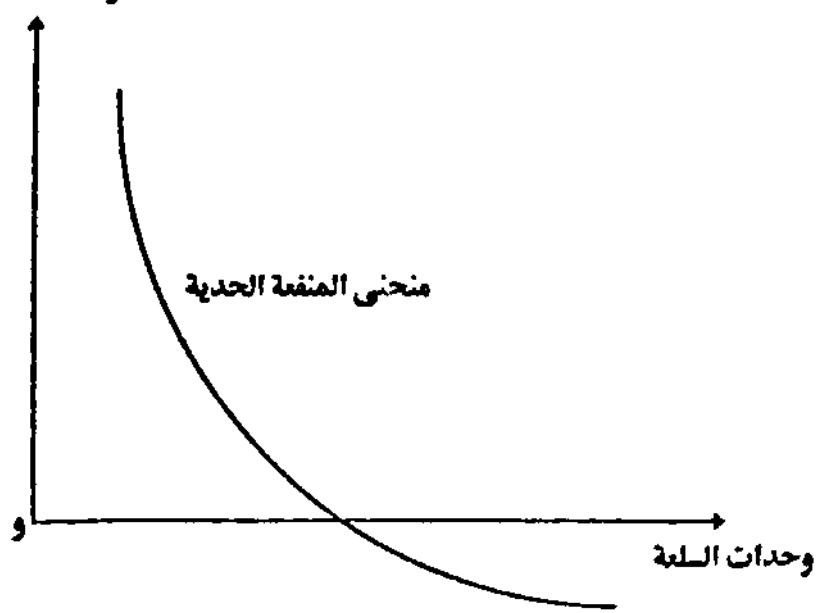
وحدات المنفعة



الشكل (١-٤)

الإحتمال الثاني: أن المنفعة الحدية تتناقص مند البداية مع
تزايد الوحدات المستهلكة من السلعة أو الخدمة حتى تصل إلى الصفر ثم
تأخذ بعد ذلك قيمةً سالبة كما يوضح الشكل التالي:

وحدات المنفعة



الشكل (٢-٤)

ويعتبر شرط تناقص المنفعة الحدية بمثابة شرط ضروري لوصول المستهلك للوضع التوازنى الذى يحقق له أقصى منفعة صافية ممكنة (أو ما يسمى بفائض المستهلك) . فلو افترضنا أن المنفعة الحدية ستكون متزايدة باستمرار فمعنى ذلك أن المنفعة الكلية ستزيد دائمًا بمعدل متزايد مع زيادة وحدات السلعة المستهلكة . وهذا يعني أن المستهلك سوف يستمر في إستهلاكه للسلع طالما كانت منفعتها الحدية متزايدة ومن ثم لن يصل المستهلك إطلاقاً لوضع التوازن الذى يحقق له أقصى فائض ممكناً أو أقصى إشباع صافى ممكناً (الفرق بين المنفعة الكلية المكتسبة والمنفعة الكلية المضحى بها) ، وسوف نشير فيما بعد إلى التعريفات الخاصة بكل من المنفعة الحدية والمنفعة الكلية المكتسبة والمنفعة الكلية المضحى بها .

وخلالمة ما سبق هو أن إفتراض تناقص المنفعة الحدية في النهاية حتى لو كانت متزايدة في بداية الإستهلاك هو الذي يجعل من الممكن أن يصل فائض المستهلك أو الإشباع الصافى الذي يحصل عليه المستهلك إلى حده الأقصى .

٤ - ثبات المنفعة الحدية للنقود :

ادعى بعض الاقتصاديين من أنصار نظرية المنفعة الحدية أنه من الممكن في ظروف التأكد التام قياس المنفعة بوحدات نقدية ، بمعنى أن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من جراء إستهلاكه لوحدات سلعة أو خدمة ما يمكن قياسها بذلك القدر من الوحدات النقدية التي يستعد المستهلك للتخلص منها أو التضحية بها في سبيل شراء تلك الوحدات الإضافية من السلعة أو الخدمة . ومن هنا نجد أن إفتراض ثبات المنفعة الحدية للنقود بعد بمثابة إفتراض ضروري في حالة استخدام وحدات

المنفعة كأساس لقياس المنفعة . فإذا كانت منفعة وحدة النقود غير ثابتة أو متغيرة مع دخل المستهلك فإن النقود لا تصلح كمقاييس للمنفعة .

ثانياً : العلاقة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية :

١ - المنفعة الحدية (م ح) :

تعرف المنفعة الحدية على أنها منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة أو الخدمة .

٢ - المنفعة الكلية (م ك) :

وتعرف على أنها مجموع المنافع الحدية المكتسبة .
والعلاقة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية يمكن توضيحها كما في الجدول التالي : (على إفتراض أن المنفعة الحدية تكون متناقصة دائمًا منذ البداية)

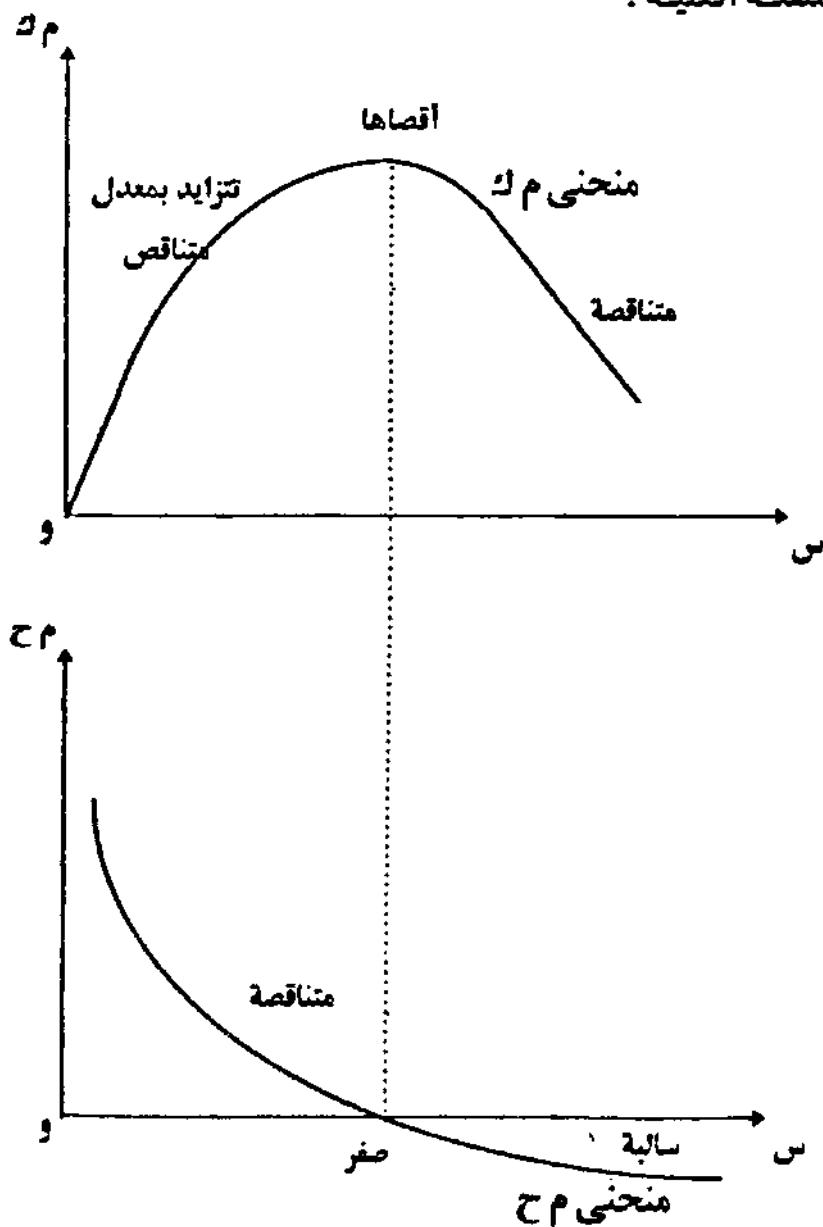
جدول (٤-١)

المنفعة الكلية (م ك)	المنفعة الحدية (م ح)	وحدات السلعة المستهلكة (س)
١٠	١٠	١
١٨	٨	٢
٢٤	٦	٣
٢٨	٤	٤
٣٠	٢	٥
٣٠	صفر	٦
٢٨	٢-	٧

في الجدول السابق نجد أن المنفعة الحدية تكون متناقصة عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة بمعدل متناظر، وتكون المنفعة الكلية مساوية للصفر عندما تصل المنفعة الكلية لأقصاها، وتأخذ المنفعة الحدية قيمة سالبة عندما تبدأ المنفعة الكلية في التناقص.

والشكل البياني التالي يوضح طبيعة العلاقة بين كل من المنفعة

الحدية والمنفعة الكلية:



الشكل (٢-٤)

فكمما يوضح الشكل السابق نجد أن (M_h) تكون متناقصة عندما تكون (M_k) متزايدة بمعدل متناظر، وعندما تصل (M_k) لأقصاها تكون (M_h) مساوية للصفر، وعندما تبدأ (M_k) في التناقص تكون (M_h) سالبة.

ثالثاً : نموذج توازن المستهلك :

المقصود بوضع توازن المستهلك هو ذلك الوضع الأمثل الذي يحقق عنده المستهلك أقصى منفعة صافية ممكنة، وفيما يلى سوف نميز بين وضع توازن المستهلك في حالة سلعة واحدة وبين وضع التوازن في حالة وجود أكثر من سلعة.

أولاً: وضع توازن المستهلك في حالة وجود سلعة واحدة:
في حالة إستهلاك المستهلك لسلعة واحدة فقط فإن شرط توازن المستهلك في هذه الحالة ينص على الآتي:

$$\text{المنفعة الحدية المكتسبة} = \text{المنفعة الحدية المضحي بها}$$

$$(M_h) \text{ المكتسبة} = (M_h) \text{ المضحي بها}$$

وعند ذلك الوضع التوازنى يحصل المستهلك على أقصى فائض ممكن والذي يمكن تحديده كما يلي:

$$\text{فائض المستهلك} = (M_k) \text{ المكتسبة} - (M_k) \text{ المضحي بها}$$

والافتراضات التالية سوف تساعدنا في تحديد وضع توازن المستهلك في حالة سلعة واحدة.

- ١ - نفترض وجود مستهلك رشيد يستطيع قياس المنفعة المكتسبة من إستهلاكه لوحدات السلعة (S) وذلك بوحدات يطلق عليها وحدات المنفعة.

٢ - ثمن الوحدة من السلعة (س) ثابت دائمًا ويساوي ١٠ وحدات نقدية.

٣ - المنفعة الحدية للنقود أو منفعة وحدة النقد ثابتة دائمًا وتساوي ٥ وحدات منفعة.

والجدول الآتي يصور لنا كيفية تحديد الوضع التوازنى

للمستهلك :

جدول (٤-٢)

٨ فائض المستهلك	٧ مك المضحي بها	٦ مك المضحي بها	٥ مك المكتبة	٤ مك المكتبة	٣ منفعة وحدة الدخل	٢ ثمن الوحدة من السلعة	١ وحدات السلعة
٥٠	٥٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	٥	١٠	١
٩٠	١٠٠	٥٠	١٩٠	٤٠	٥	١٠	٢
١٢٠	١٥٠	٥١	٢٧٠	٨٠	٥	١٠	٣
١٤٠	٢٠٠	٥٠	٣٤٠	٧٠	٥	١٠	٤
١٥٠	٢٥٠	٥٠	٤٠٠	٦٠	٥	١٠	٥
١٥٠	٣٠٠	٥٠	٤٥٠	٥٠	٥	١٠	٦
١٤٠	٣٥٠	٥٠	٤٩٠	٤٠	٥	١٠	٧
١٢٠	٤٠٠	٥٠	٥٢٠	٣٠	٥	١٠	٨
٩٠	٤٥٠	٥٠	٥٤٠	٢٠	٥	١٠	٩
٥٠	٥٠٠	٥٠	٥٥٠	١٠	٥	١٠	١٠

في الجدول السابق نجد أن العمود رقم (١) يمثل وحدات السلعة المستهلكة من السلعة (س)، والعمود رقم (٢) يوضع ثمن الوحدة من السلعة (س) وهو ثابت دائمًا ويساوي ١٠ وحدات نقدية، أما

العمود رقم (٣) فهو يمثل منفعة وحدة النقد وهي أيضاً ثابتة دائمًا وتتساوى ٥ وحدات منفعة ، والعمود رقم (٤) يمثل (م ح) المكتسبة وهي أرقام إفتراضية مبنية على قانون تناقص المنفعة الحدية والذي ينص على أن (م ح) المكتسبة من إستهلاك وحدات سلعة ما متناسبة دائمًا مع إستمرار زيادة عدد وحدات السلعة المستهلكة ، ويلاحظ أنه مع إستمرار زيادة الإستهلاك بعد الوحدة رقم (١٠) تصل م ح إلى الصفر ثم تأخذ بعد ذلك قيم سالبة .

والعمود رقم (٥) يمثل (م ك) المكتسبة وهي عبارة عن مجموع المنافع الحدية المكتسبة ، ويمكن الحصول على قيم هذا العمود عن طريق جمع المنافع الحدية المكتسبة ، فمثلاً (م ك) المكتسبة لعدد (٦) وحدات من السلعة عبارة عن مجموع (م ح) المكتسبة للوحدات من ١ إلى ٦ :

$$(م ك) المكتسبة لـ ٦ وحدات = (م ح)_١ + (م ح)_٢ + (م ح)_٣ + (م ح)_٤ + (م ح)_٥ + (م ح)_٦$$

$$= ٥٠ + ٦٠ + ٧٠ + ٨٠ + ٩٠ + ١٠٠ =$$

$$= ٤٥٠ \text{ وحدة منفعة}.$$

أو يمكن الحصول عليه عن طريق جمع (م ح) المكتسبة للوحدة رقم (٦) مع (م ك) المكتسبة لـ ٥ وحدات :

$$(م ك) المكتسبة لـ ٦ وحدات = (م ح)_٦ + (م ك)_٥$$

$$= ٤٠٠ + ٥٠ =$$

$$= ٤٥٠ \text{ وحدة منفعة}.$$

أما العمود رقم (٦) فهو يمثل قيمة (م ح) المضحي بها وهذه يمكن الحصول عليها عن طريق ضرب ثمن الوحدة من السلعة (عمود ٢) في منفعة وحدة النقد (عمود ٣) ، وهنا نجد أن (م ح) المضحي بها ثابتة دائمًا وذلك لثبات كل من ثمن الوحدة من السلعة ، ومنفعة وحدة

النقد، فمثلاً $(M \times H)$ المضحي بها للوحدة رقم (٦) تساوى حاصل ضرب ثمن الوحدة من السلعة (س) في منفعة وحدة النقد أي تساوى $5 \times 10 = 50$. وحدة منفعة وهى مساوية لكل المنافع الحدية المضحي بها الجميع وحدات السلعة. والعمود رقم (٢) يوضح قيم $(M \times K)$ المضحي بها وهى عبارة عن حاصل ضرب $(M \times H)$ المضحي بها في عدد وحدات السلعة، فمثلاً $(M \times K)$ المضحي بها لـ ٦ وحدات من السلعة $= (M \times H)$ المضحي بها للوحدة السادسة \times عدد وحدات السلعة $= 6 \times 50 = 300$ وحدة منفعة.

وأخيراً فإن العمود رقم (٨) والذي يمثل فائض المستهلك فيمكن الحصول عليه عن طريق طرح $(M \times K)$ المكتسبة من $(M \times H)$ المضحي بها.

فمثلاً فائض المستهلك عند إستهلاكه لـ ٦ وحدات $= (M \times K)$ المكتسبة لـ ٦ وحدات - $(M \times H)$ المضحي بها لـ ٦ وحدات $= 450 - 300 = 150$ وحدة منفعة.

والآن نأتى إلى كيفية تحديد الوضع التوازنى للمستهلك، بما أن شرط توازن المستهلك ينص على تساوى كل من $(M \times H)$ المكتسبة و $(M \times H)$ المضحي بها، فإن هذا الشرط يتحقق عند إستهلاك عدد ٦ وحدات من السلعة حيث نجد أن:

$$(M \times H)_{\text{المكتسبة}} = (M \times H)_{\text{المضحي بها}} \\ 50 = 50$$

وعند هذا الوضع التوازنى يحصل المستهلك على أقصى فائض ممكن وهو الفرق بين كل من $(M \times K)$ المكتسبة و $(M \times H)$ المضحي بها. فائض المستهلك $= (M \times K)_{\text{المكتسبة}} - (M \times H)_{\text{المضحي بها}}$ $= 150 - 300 = 450$ وحدة منفعة.

وعند مقارنة هذا الرقم بجميع أرقام العمود رقم (٨) نجد أنَّه فعلاً يمثل أقصى فائض يمكن تحقيقه، وهذا يؤكد بالفعل أنه عند وضع التوازن يحصل المستهلك على أقصى فائض ممكن أو أقصى منفعة صافية كليّة ممكّنة.

ثانياً: وضع توازن المستهلك في حالة وجود أكثر من سلعة: عندما يقوم المستهلك بشراء أكثر من سلعة أو خدمة فإنه يمكن إعادة صياغة شرط التوازن في حالة سلعة واحدة ليصبح في حالة وجود أكثر من سلعة كما يلى:

$$\frac{(م\ ح)}{\theta} = \frac{(م\ ح)_ا}{\theta_a} = = \frac{(م\ ح)_n}{\theta_n} = \text{المنفعة الحدية للنقد}$$

والشرط السابق يعني ضرورة أن تتعادل المنافع الحدية للسلع المختلفة منسوبة إلى أسعارها مع بعضها البعض، وفي نفس الوقت مع المنفعة الحدية للنقد. أو بعبارة أخرى تساوى منفعة وحدة النقد المنفعة على جميع السلع.

بالتأمل في الشرط التوازني السابق نجد أنَّ خارج قسمة (م ح) المكتسبة على ثمن السلعة يمثل منفعة وحدة النقد المنفعة على هذه السلعة، فمثلاً إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (١٠) وحدات نقدية، وكانت (م ح) المكتسبة منها = ٥٠ وحدة منفعة، فمعنى ذلك أنَّ منفعة كل وحدة نقدية منفعة على شراء هذه الوحدة من السلعة تعادل ٥ وحدات منفعة ($\frac{٥٠}{١٠}$)، أو ما يسمى بالمنفعة الحدية للنقد.

والشرط السابق يمثل الشرط الضروري لتحقيق التوازن ولكنه لا يعتبر شرطاً كافياً، فالمعروف أنَّ المستهلك يخصص جزء من دخله للإنفاق على السلع والخدمات المختلفة، ولا يستطيع المستهلك أن يتجاوز هذا

الجزء المخصص للإنفاق وهو ما يطلق عليه حجم الإنفاق الإستهلاكي للمستهلك أو قيد الميزانية . ويمكن التعبير عن قيد الميزانية بالمعادلة التالية :

$$\begin{aligned} \text{حجم الإنفاق الإستهلاكي} &= \text{ثمن السلعة الأولى} \times \text{كميتها} \\ &+ \text{ثمن السلعة الثانية} \times \text{كميتها} + \dots \\ &+ \text{ثمن السلعة (ن)} \times \text{كميتها} \end{aligned}$$

$$\text{أو } F = \theta_1 \times S_1 + \theta_2 \times S_2 + \dots + \theta_n \times S_n$$

مما سبق نستنتج أن شروط توازن المستهلك في حالة وجود أكثر من سلعة أو خدمة تمثل فيما يلى :

$$\text{الشرط الضروري: } \frac{(M_H)_1}{\theta_1} = \frac{(M_H)_2}{\theta_2} = \dots = \frac{(M_H)_n}{\theta_n}$$

$$\text{الشرط الكافى: } F = \theta_1 \times S_1 + \theta_2 \times S_2 + \dots + \theta_n \times S_n$$

وعند ذلك الوضع التوازنى يتحقق للمستهلك أقصى فائض ممكن والذى نحصل عليه كما يلى :

فائض المستهلك

$= (M_L - M_K)$ المكتسبة لجميع السلع - (M_K) المضحبى بها الجميع السلع والمثال العددى التالي يوضح لنا كيفية تحديد الوضع التوازنى لمستهلك فى حالة وجود سلعتين فقط هما S_1 ، S_2 .

إذا توافرت لديك المعلومات التالية :

- ١ - قرر مستهلك ما أن يخصص من دخله النقدي مبلغًا يساوى ٢٢ وحدة نقدية لشراء سلعتين س١ ، س٢ وأنه قرر إنفاق هذا المبلغ بالكامل على شراء السلعتين .
- ٢ - ثمن الوحدة من السلعة س١ = ٢ وحدة نقدية وثمن الوحدة من السلعة س٢ = وحدة نقدية واحدة .
- ٣ - الجدول التالي يصور المنافع الحدية المستمدة من إستهلاك سلعتين س١ ، س٢ .

(م ح) المكتسبة للسلعة س١	(م ح) المكتسبة للسلعة س٢	وحدات السلعة
٣٠	٤٠	١
٢٨	٣٨	٢
٢٦	٣٦	٣
٢٤	٣٤	٤
٢٢	٣٢	٥
٢٠	٣٠	٦
١٨	٢٨	٧
١٦	٢٦	٨
١٤	٢٤	٩
١٢	٢٢	١٠

فالمطلوب :

- ١ - تحديد الكميات التوازنية للسلعتين س١ ، س٢ .
- ٢ - حساب المنفعة الحدية للنقود عند وضع التوازن .
- ٣ - حساب فائض المستهلك الكلى عند وضع التوازن .

وحل المثال السابق يعتمد على الآتي :

أولاً: تحديد كل من الشرطين الضروري والكافى، وعلى سبيل التكرار:

الشرط الضروري: $\frac{(م ح)_ا}{ث} = \frac{(م ح)_ج}{ث}$

الشرط الكافى : $F = \theta_1 \times S_1 + \theta_2 \times S_2$

ثانياً: تحديد المنفعة الحدية للتقود عند وضع التوازن.

ثالثاً: تحديد فانض المستهلك ولدى يمكن حسابه كما يلى:

فانض المستهلك

$= (M_k) \text{ المضحبى بها للسلعة } S_1 - (M_k) \text{ المضحبى بها للسلعة } S_2$

وبناءً على ذلك يمكن جدول من عدة أعمدة يسهل عملية إيجاد

المطلوبات السابقة.

٢ $\frac{(M ح)_ا}{ث}$	٦ $\frac{(M ح)_ا}{ث}$	٥ ث	٤ ث	٣ ح س	٢ ح س	١ وحدات السلعة
٣٠	٢٠	١	٢	٣٠	٤٠	١
٢٨	١٩	١	٢	٢٨	٣٨	٢
٢٦	١٨	١	٢	٢٦	٣٦	٣
٢٤	١٧	١	٢	٢٤	٣٤	٤
٢٢	١٦	١	٢	٢٢	٣٢	٥
٢٠	١٥	١	٢	٢٠	٣٠	٦
١٨	١٤	١	٢	١٨	٢٨	٧
١٦	١٣	١	٢	١٦	٢٦	٨
١٤	١٢	١	٢	١٤	٢٤	٩
١٢	١١	١	٢	١٢	٢٢	١٠

من الجدول السابق نجد أننا حصلنا على العمود رقم (٦) عن طريق قسمة المتفعة الحدية المكتسبة للسلعة (s_1) على سعرها ($\frac{(M\Delta)}{s_1}$) ، والعمود رقم (٧) عن طريق قسمة المتفعة الحدية للسلعة (s_2) على سعرها ($\frac{(M\Delta)}{s_2}$) .

وبتطبيق شروط التوازن نجد أن الشرط الضروري قد تحقق عند أكثر من وضع توازنى هى كالتالى :

$$\text{الوضع التوازنى الأول : } \frac{(M\Delta)_1}{s_1} = \frac{(M\Delta)_2}{s_2} \text{ أو } 20 = 20$$

الكميات التوازنية : $s_1 = 1$ ، $s_2 = 6$

$$\text{الوضع التوازنى الثانى : } \frac{(M\Delta)_1}{s_1} = \frac{(M\Delta)_3}{s_3} \text{ أو } 20 = 18$$

الكميات التوازنية : $s_1 = 3$ ، $s_2 = 7$

$$\text{الوضع التوازنى الثالث : } \frac{(M\Delta)_1}{s_1} = \frac{(M\Delta)_4}{s_4} \text{ أو } 20 = 16$$

الكميات التوازنية : $s_1 = 5$ ، $s_2 = 8$

$$\text{الوضع التوازنى الرابع : } \frac{(M\Delta)_1}{s_1} = \frac{(M\Delta)_5}{s_5} \text{ أو } 20 = 14$$

الكميات التوازنية : $s_1 = 2$ ، $s_2 = 9$

١١٠

$$\text{الوضع التوازنى الخامس : } \frac{(M_H)_1}{\theta_1} = \frac{(M_H)_2}{\theta_2} \text{ أو } 12 = 12$$

الكميات التوازنية: $s_1 = 9$, $s_2 = 10$

مما سبق يتضح وجود خمسة أوضاع توازنية تحقق الشرط

$$\text{الضروري وهو } \frac{(M_H)_1}{\theta_1} = \frac{(M_H)_2}{\theta_2}$$

ولكن مع تطبيق الشرط الكافى وهو: $f = \theta_1 \times s_1 + \theta_2 \times s_2$

$$\text{نجد أن هناك وضع توازنى وحيد وهو } \frac{(M_H)_1}{\theta_1} = \frac{(M_H)_2}{\theta_2} \text{ أو } 14 = 14$$

والكميات التوازنية هى $s_1 = 7$, $s_2 = 9$

$$\text{حيث } 9 \times 1 + 7 \times 2 = 23$$

وبالتالى فإن المطلوب الأول هو أن المستهلك عند وضع

التوازن يقوم باستهلاك: ٢ وحدات من السلعة s_1
١ وحدات من السلعة s_2 .

والمطلوب الثانى وهو تحديد المنفعة الحدية للنقود عند وضع

التوازن فيمكن حسابه كما يلى:

$$\text{بما أن وضع التوازن يتحقق عندما } \frac{(M_H)_1}{\theta_1} = \frac{(M_H)_2}{\theta_2}$$

$$\text{أو } 14 = 14$$

\therefore المنفعة الحدية للنقود = ١٤ وحدة منفعة.

أما بالنسبة للمطلوب الثالث وهو تحديد فائض المستهلك عند وضع التوازن فيمكن تحديده كما يلى :

(م ك) المكتسبة للسلعة س، عند ٧ وحدات = مجموع المذافع الحدية المكتسبة .

$$(م ك) \text{ المكتسبة} = م ح_١ + م ح_٢ + م ح_٣ + م ح_٤ + م ح_٥ \\ س_١ = ٧ \\ ٢٨ + ٣٠ + ٣٢ + ٣٤ + ٣٨ + ٤٠ =$$

٢٣٨ = وحدة منفعة .

(م ك) المكتسبة للسلعة س، عند ٦ وحدات = مجموع المذافع الحدية المكتسبة .

$$(م ك) \text{ المكتسبة} = م ح_١ + م ح_٢ + م ح_٣ + م ح_٤ + م ح_٥ \\ س_١ = ٦ \\ ١٤ + ١٦ + ١٨ + ٢٠ + ٢٤ + ٢٦ + ٢٨ + ٣٠ =$$

١٩٨ = وحدة منفعة .

$$\therefore (م ك) س_١ = \text{المكتسبة} + (م ك) س_٢ = \text{المكتسبة}$$

$$١٩٨ + ٢٣٨ =$$

٤٣٦ = وحدة منفعة .

(م ك) المضحي بها للسلعة س، عند التوازن

= عدد وحدات السلعة × ثمن السلعة × المنفعة الحدية للنقدود

$$(م ك) س_١ = \text{المضحي بها} = س_١ \times \theta \times (م ح) \text{ للنقدود}$$

$$١٤ \times ٢ \times ٢ =$$

١٩٦ = وحدة منفعة .

$$(م ك) س_٢ = \text{المضحي بها} = س_٢ \times \theta \times (م ح) \text{ للنقدود}$$

$$١٤ \times ١ \times ٩ =$$

١٢٦ = وحدة منفعة .

$$\therefore (م ك) س_١ = \text{المضحي بها} + (م ك) س_٢ = \text{المضحي بها}$$

$$١٢٦ + ١٩٦ = ٣٢٢ = \text{وحدة منفعة .}$$

فائض المستهلك عند وضع التوازن

$$\begin{aligned}
 &= [(\text{مك}_1 \cdot \text{المكتسبة}_1) + (\text{مك}_2 \cdot \text{المكتسبة}_2)] \\
 &- [(\text{مك}_1 \cdot \text{المضحي}_1) + (\text{مك}_2 \cdot \text{المضحي}_2)] \\
 &= ٤٣٦ - ٢٢٢ = \boxed{١١٤} \quad \text{وحدة منفعة.}
 \end{aligned}$$

رابعاً: إشتقاق منحنى طلب المستهلك

تهتم نظرية تحليل سلوك المستهلك أساساً بمنحنى طلب المستهلك الفرد على سلعة أو خدمة ما، وفيما يلى سنحاول توضيح كيفية إشتقاق منحنى طلب المستهلك الفرد بإستخدام نظرية المنفعة الحدية.

نبدأ أولاً بافتراض وجود حالة توازن حيث يتحقق كل من الشرطين الضروري والكافى في حالة وجود سلعتين

$$\frac{\text{الشرط الضروري: } \text{مك}_1}{\text{ث}_1} = \frac{\text{مك}_2}{\text{ث}_2}$$

$$\text{الشرط الكافى: } \text{ف} = \text{ث}_1 \cdot \text{س}_1 + \text{ث}_2 \cdot \text{س}_2$$

ثم نفترض إنخفاض ثمن السلعة s_1 ، فقط مع ثبات كل من الدخل النقدي وثمن السلعة s_2 ، مما يتربّع عليه حدوث خلل في وضع التوازن حيث: $\frac{\text{مك}_1}{\text{ث}_1} > \frac{\text{مك}_2}{\text{ث}_2}$

يعنى أن منفعة وحدة النقد المنفعة على الوحدة الأخيرة من السلعة s_1 ستكون أكبر من منفعة وحدة النقد المنفعة على الوحدة الأخيرة من السلعة s_2 ، وهذا سيؤدى إلى أن يزيد المستهلك من استهلاكه لوحدات السلعة s_1 .

على حساب نقص إستهلاكه من وحدات السلعة س، وبتكرار تخفيض ثمن السلعة س، وثبات كل من الدخل النقدي وثمن السلعة س، تزداد دائمًا الكميات المستهلكة من السلعة س، وتقل الكميات المستهلكة من السلعة س، وبقصد العلاقة بين السلعة س، والكمية المستهلكة منها نجد أنه توجد علاقة عكسية بين ثمن السلعة س، والكمية المستهلكة منها وهذا ما يوضحه منحنى الطلب على السلعة س.

ويمكن توضيح ما سبق بإستخدام المثال التالي:
إفترض وجود سعتين س، س، أثمانهما على التوالي ٢٠، ١٠ وحدة
نقدية وهذه الأثمان ثابتة دائمًا لكل الوحدات المستهلكة من كل منها. وأن
المستهلك يخصص مبلغ ٢٥ وحدة نقدية للإنفاق على هاتين السعتين وبفرض أن
جداول المتفقة الحدية الخاصة لكل منها هي كما يلى:

٢	٦	٥	٤	٣	٢	١	الوحدات المستهلكة
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	
١٦	١٠	٩	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤
١٥	٩	٨	٧٥	٦٥	٥٠	٤٠	٣
١٤	٨	٧	٧٠	٦٠	٤٠	٣٠	٢
١٣	٧	٦	٦٥	٥٥	٤٠	٣٠	١
١٢	٦	٥	٦٠	٥٠	٣٠	٢٠	٠
١١	٥	٤	٥٥	٤٥	٢٠	١٠	١
١٠	٤	٣	٥٠	٤٠	١٠	٠	٠
٩	٣	٢	٤٥	٣٥	١٠	٠	٠
٨	٢	١	٤٠	٣٠	٠	٠	٠
٧	١	٠	٣٥	٢٥	٠	٠	٠

من الجدول السابق نجد أن وضع التوازن يتحقق عندما يشتري المستهلك ٣ وحدات من السلعة س، و٤ وحدات من السلعة س، وذلك لتوافر الشرط الكافي وهو

$$ف = ث_س + ث_س$$

$$75 = 10 + 3 \times 5$$

∴ النقطة الأولى على منحنى الطلب على السلعة س، توضح أن المستهلك يشتري ٣ وحدات من السلعة س، عندما يكون سعر الوحدة ١٠ وحدات نقدية وحيث يكون الشرط الضروري للتوازن هو:

$$\frac{ث_س}{ث_س} = \frac{22}{22}$$

$$\text{أي } \frac{80}{5} = \frac{80}{10}$$

فإذا افترضنا الآن إنخفاض ثمن السلعة س، من ١٠ وحدات نقدية إلى ٥ وحدات نقدية مع ثبات كل من ف، ث، فسوف يختل شرط التوازن لأن

$$\begin{aligned} \frac{ث_س}{ث_س} &> \frac{22}{22} \\ \frac{80}{5} &> \frac{80}{10} \end{aligned}$$

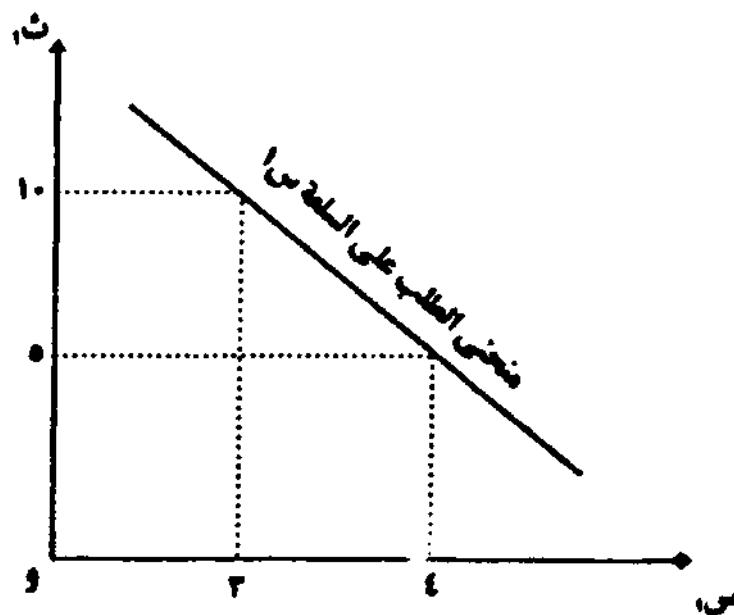
أو

حيث منفعة وحدة النقد المتفقة على السلعة س، (١٦) أكبر من منفعة وحدة النقد المتفقة على السلعة س، (٨) وبالتالي فسوف يزيد المستهلك من إستهلاكه للسلعة س، من ٣ وحدات إلى ٤ وحدات مثلاً

عند الثمن الجديد ٥ وحدات نقدية، وبالتالي نحصل على الجدول التالي:

س١	ث٢
٣	١٠
٤	٥

وحيث نجد أن النقطة الجديدة ($\theta_2 = 5, S_1 = 4$) تمثل أيضاً نقطة توازن تقع على منحنى الطلب كما يوضح الشكل التالي:



منحنى الطلب على السلعة س١

الشكل (٤-٤)

ونفسير ذلك أن زيادة الإستهلاك من السلعة س١ يقلل من المنفعة المستمدة منها إلى ٥٠ وحدة منفعة مثلاً وتخفيض الإستهلاك من السلعة س٢ يزيد من المنفعة المستمدة منها إلى ١٠ وحدة منفعة مثلاً وبالتالي يتحقق شرط التوازن كما يلى:

$$\frac{M_{S_1}}{S_1} = \frac{M_{\theta_2}}{\theta_2}$$

$$\frac{5}{4} = \frac{10}{5}$$

$$(10 = 10)$$

وحيث تساوى متفعة وحدة النقد المتفقة على كل من السلعتين س، س، وهذا يوضح أن كل نقطة على منحنى الطلب تمثل نقطة توازن.

نخلص من التحليل السابق أن المستهلك يشتري بالضرورة المزيد من سلعة ما إذا انخفض سعرها والعكس صحيح في ظل ثبات العوامل الأخرى على حالها، ولهذا فإن منحنى طلب المستهلك الفرد على السلعة يجب أن يكون سالب الميل.

الأحوال التي لا يسرى فيها قانون تناقص المنفعة:

إذا كان مبدأ تناقص المنفعة صحيحاً من واقع التجربة، فإنه لا يعتبر صحيحاً في الأحوال الآتية:

١- تغير ظروف المستهلك:

فإذا قام المستهلك بمستهلاك وحدات متماثلة متتابعة من سلعة أو خدمة معينة فإن مبدأ تناقص المنفعة يسرى، أما إذا قام المستهلك بمستهلاك وحدات متماثلة على فترات منفصلة فإن مبدأ تناقص المنفعة لا يسرى في هذه الحالة.

٢- عدم وصول المستهلك إلى الحد الأنساب:

فإذا كان المستهلك في ظروف غير عادية فإن منفعة الوحدات المستهلكة المتالية تزيد حتى يبدأ في الوصول إلى الوضع الطبيعي ثم تأخذ بعد ذلك منفعة الوحدات المستهلكة في التناقص.

٣- ظهور إستعمالات جديدة للسلعة:

فهناك شرط لسريان قانون تناقص المنفعة هو عدم تغيير إستعمال السلعة، فإذا ظهرت إستعمالات جديدة للسلعة لم تكن موجودة من قبل فإن هذا المبدأ لا يمكن تطبيقه، فمثلاً يستعمل الماء للشرب ولاشك أن الكوب الثاني منفعته الحرية أقل من الكوب الأول، ولكن إذا قرر الفرد أن يستعمل الماء الذي لديه في المنزل في غسيل الأواني واستعمل لذلك قدرأً من الماء ولتكن ثلث أكواب في هذه الحالة لا يمكن لنا أن نقول أن منفعة الكوب الأول المستعملة في الغسيل أكبر من منفعة الكوب الثاني وهكذا.

٤- حالة تكامل السلع بعضها مع البعض:

فمثلاً تحتاج السيارة إلى أربع عجلات وعجلة احتياطية أى لابد من توافر خمس عجلات في السيارة، هذه الخمس عجلات يجب أن يتظر إليها كوحدة واحدة، وفي هذه

الحالة لاستطيع أن نقول أن منفعة العجلة الثانية أقل من منفعة العجلة الأولى أو أن الثالثة أقل من الثانية، ولاستطيع أن نقول أن منفعة الخامسة أقل من منفعة الرابعة.

نقد نظرية المنفعة:

تتمثل أهم أوجه النقد الموجهة إلى نظرية المنفعة الحدية فيما يلى:

- ١- أنها نظرية طلب وأنها أهملت جانب العرض تماماً.
- ٢- أن أصحاب هذه النظرية يتحدثون وكأن في الإمكان قيام المنفعة الحدية، وهو مقامت به مدستان.

المدرسة الأولى: ترعرعها مارشال وخلفه روبرتسون وهم يدافعون بأنه من الممكن إيجاد قياس موضوعي لقياس المنفعة الحدية.

المدرسة الثانية: وهي المدرسة المناهضة لهذا الرأى وعلى رأسها هيكس وهو يقول بعدم إمكانية قياس المنفعة بل من الممكن فقط قياسها نسبياً وليس كمية، أي أنه يمكن فقط القول بأن منفعة الوحدة الأولى أكبر من منفعة الوحدة الثانية من السلعة، هذه المدرسة الثانية هي التي أدت إلى استبطاط الطريقة الجديدة للتوازن بواسطة منحنيات السواء.

الفصل الثاني

نظرية منحنيات السواء

Theory of Indifference Curves

- خريطة منحنيات السواء.
- خط الميزانية (خط الإمكانيات).
- نموذج توازن المستهلك باستخدام تحليل منحنيات السواء.
- إستدراك محنى طلب المستهلك باستخدام تحويل منحنيات السواء.

الفصل الثاني

نظريّة منحنيات السواء

اعتراض معظم الاقتصاديين المعاصرين على فكرة القياس العددي أو الكمي للمنفعة وذلك على أساس أن المنفعة هي شيء معنوي لا يمكن إخضاعه لقياس العددي أو الكمي . وافتراضوا إستبدال القياس العددي للمنفعة بالقياس الترتيبى لها ، بمعنى أن المستهلك بدلاً من تعينه أعداداً تمثل المنافع التي يمكن إكتسابها من إستهلاكه لمجموعات سلعية معينة فإنه يمكن أن يربّب المجموعات السلعية ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً حسب مستوى الإشباع الذي تحققه كل مجموعة سلعية من وجهة النظر الشخصية للمستهلك ، بمعنى أن المستهلك يستطيع أن يقرر أن المجموعة السلعية (أ) مثلاً تعطيه إشباعاً قد يزيد أو يقل أو يتساوى مع الإشباع الذي تعطيه له المجموعة السلعية (ب) .

وبالطبع فإن تقييم المستهلك لمستويات الإشباع المكتسبة من المجموعات السلعية المختلفة يعكس في النهاية أذواق المستهلك ورغباته تجاه تلك المجموعات السلعية ، وهذا التقييم لا يختلف فقط من شخص لأخر ، بل يختلف أيضاً لنفس الشخص بإختلاف ظروف الزمان والمكان .

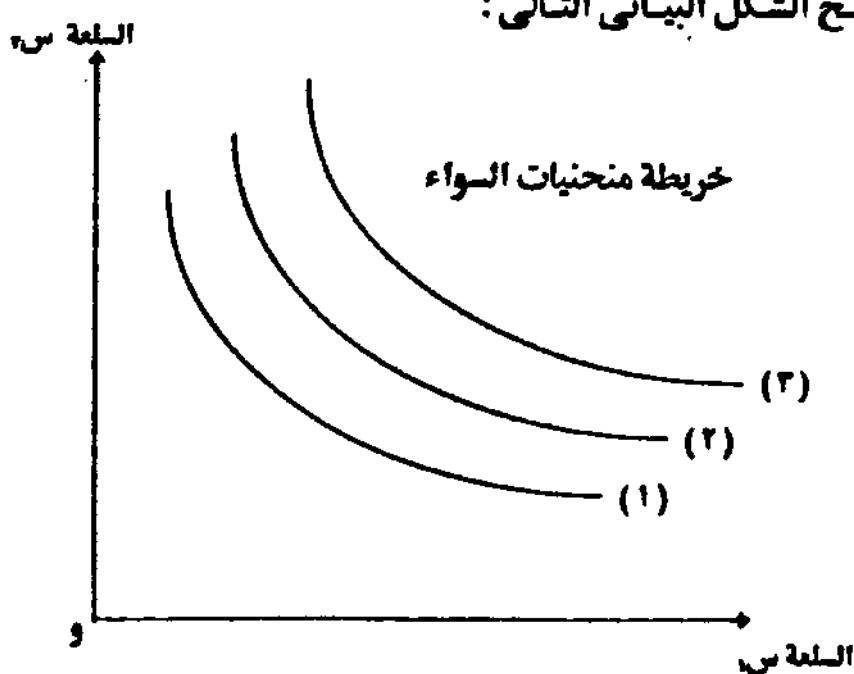
ولاشك أن الإفتراضات التي قامت عليها نظرية منحنيات السواء هي أكثر واقعية إلى حدٍ ما من الإفتراضات الجامدة التي قامت عليها نظرية المنفعة الجديدة .

ويتحقق توازن المستهلك وفقاً لتحليل منحنيات السواء عندما يحصل على أقصى إشباع ممكن في حدود إمكانياته، والأدوات التحليلية المستخدمة للوصول إلى ذلك الوضع التوازنى تمثل في كل من خريطة منحنيات السواء وخط الميزانية أو خط الإمكانيات.

أولاً: خريطة منحنيات السواء:

يعبر منحنى السواء عن مختلف التوليفات الممكنة من سلعتين يقوم المستهلك بإستهلاكها بحيث يحافظ دائمًا على نفس مستوى الإشباع الذي يحصل عليه من كل المجموعات السلعية، وكلما إنقلنا إلى أعلى على خريطة السواء يزداد مستوى الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك، بمعنى أن منحنى السواء الأعلى يعطى مستوى إشباع أكبر من مستوى الإشباع الذي يعطيه منحنى السواء الأقل، وتفسير ذلك أن منحنى السواء الأعلى يحتوى على كميات أكبر من إحدى أو كلا السلعتين معاً

كما يوضح الشكل البياني التالي:



الشكل (١-٥)

في الشكل السابق نجد أن منحنى السواء رقم (١) يعطى مستوى إشباع معين ، بمعنى أن كل نقطة عليه تمثل مجموعة سلعية مكونة من السلعتين س، س، تعطى للمستهلك نفس مستوى الإشباع الذي تعطيه أي مجموعة سلعية أخرى تقع على هذا المنحنى ، ولكن منحنى السواء رقم (٢) سوف يعطى مستوى إشباع أعلى من ذلك المستوى المتحصل عليه من المنحنى (١)، وهكذا نجد أن مستوى الإشباع المتحصل عليه من المنحنى رقم (٣) أكبر من (٢) أكبر من (١).

وتتميز منحنيات السواء بالخصائص التالية :

١ - منحنيات السواء تنحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين .
بمعنى أن منحنيات السواء سالبة الميل ، فالمستهلك عندما يتحرك من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين على نفس المنحنى فإنه لكي يحصل على وحدات أكثر من السلعة س، فإنه لا بد أن يتنازل عن وحدات مقابلها من السلعة س، حتى يحافظ على نفس مستوى الإشباع الذي يحصل عليه .

٢ - منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل .

وترجع هذه الخاصية إلى مفهوم تناقص المعامل الحدي للإحلال والذي يعرف على أنه ذلك القدر الذي يتخلى عنه المستهلك من إحدى السلعتين مقابل حصوله على قدر أكبر من السلعة الأخرى .
وتفسير ذلك أن المستهلك إذا كان عليه أن يتخلص من استمرار عن وحدات من إحدى السلعتين في مقابل حصوله على وحدات متتالية من السلعة الأخرى ، فلا بد لكي يظل إشباعه ثابتاً ، إنما أن يتناقض عدد وحدات السلعة التي يتخلص منها في كل مرة مع استمرار تخليه عنها . فالسلعة التي يستمر تزايد ما في حوزة المستهلك منها سوف يقل تقييمه الشخصي لها

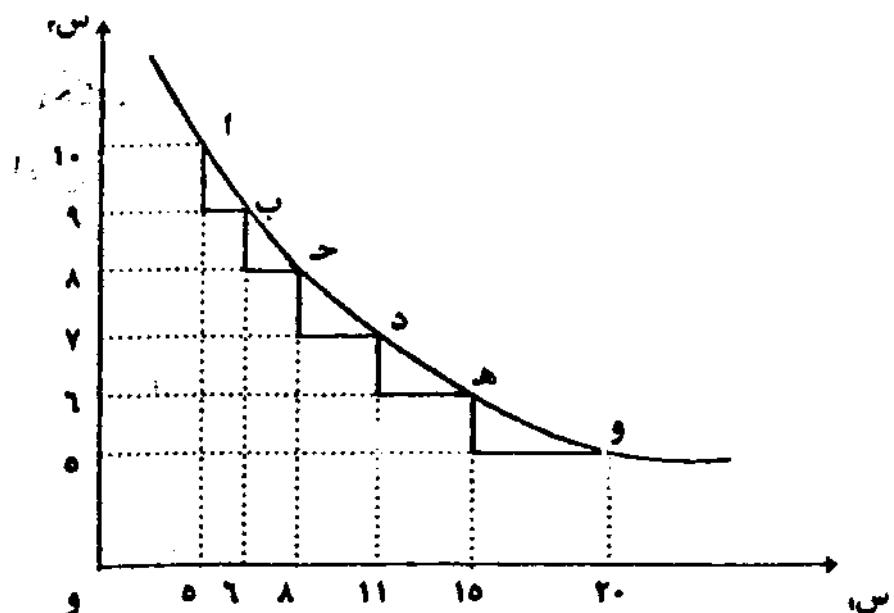
بينما يزداد التقييم الشخصي للسلعة التي يستمر تناقصها في حوزة المستهلك منها . وهذا يؤكد على أن الوحدات المتزايدة من السلعة المنخفضة التقييم لا بد أن يكون أكبر من الوحدات المتناقصة من السلعة المرتفعة التقييم .

وعملية الإحلال التي تتم بين السلفتين سوف تتم على أساس التخلص عن وحدة واحدة من السلعة، مقابل الحصول على وحدات متزايدة من السلعة، كما يوضح الجدول التالي :

جدول (١-٥)

المعدل الحدی للإحلال	السلعة س،	السلعة س،
١:١	٥	١٠
٢:١	٦	٩
٣:١	٨	٨
٤:١	١١	٢
٥:١	١٥	٦
	٢٠	٥

ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلى:



تناقض المعدل الحدي للإخلال

الشكل (٢-٥)

في الشكل السابق نجد أن المعدل الحدي للإخلال سيكون متناقض دائمًا سواء تحركنا من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى على نفس منحنى السواء.

من أعلى إلى أسفل : المعدل الحدي للإخلال

$$\frac{\text{مقدار ما يتخلى عنه المستهلك من السلعة } S_1}{\text{مقدار ما يحصل عليه المستهلك من السلعة } S_1} = \frac{\frac{1}{5}}{\frac{1}{1}} = \frac{1}{5}$$

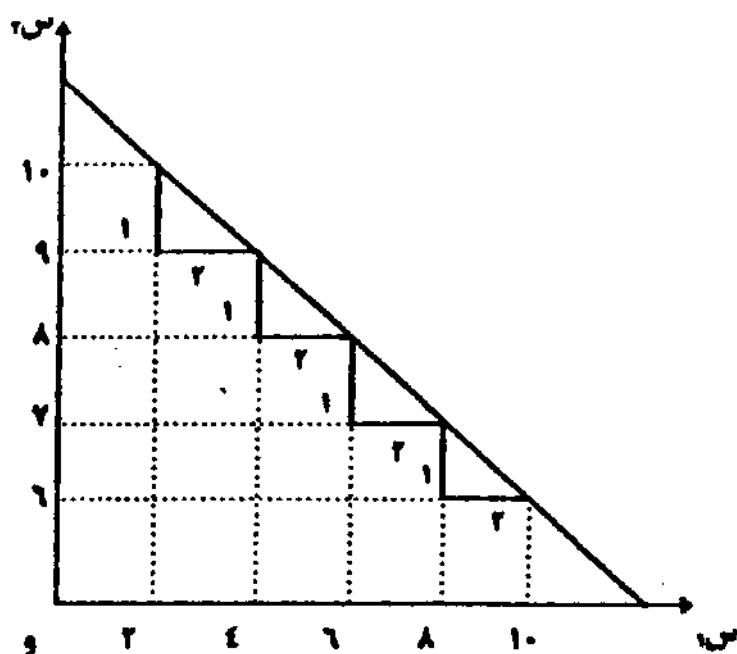
من أسفل إلى أعلى : المعدل الحدي للإخلال

$$\frac{\text{مقدار ما يتخلى عنه المستهلك من السلعة } S_2}{\text{مقدار ما يحصل عليه المستهلك من السلعة } S_2} = \frac{\frac{1}{1}}{\frac{1}{5}} = \frac{5}{1}$$

$$\frac{\frac{1}{1}}{\frac{1}{1}} = 1$$

وهكذا يتضح أن المعدل الحدي للإحلال متناقص دائمًا سواء تحركنا من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى على نفس منحنى السواء ولذلك يكون منحنى السواء محدبًا تجاه نقطة الأصل.

ويلاحظ أنه إستثناءً من هذه القاعدة قد يكون المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين ثابتًا، ومن ثم يكون منحنى السواء عبارة عن خط مستقيم منحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين أي سالب الميل أيضًا كما يوضح الشكل التالي:



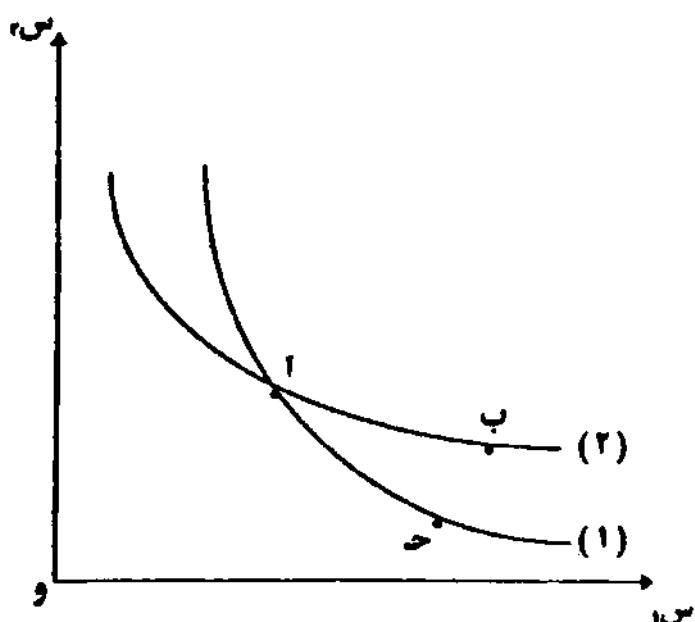
ثبات المعدل الحدي للإحلال
الشكل (٣-٥)

في الشكل السابق نجد أن ميل منحنى السواء أو المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين S_1 ، S_2 ثابت دائمًا وساوى $\frac{1}{2}$ في حالة التحرك من أعلى إلى أسفل وساوى 2 في حالة التحرك من أسفل إلى أعلى.

والمعدل الحدي للإحلال هو باختصار عبارة عن ميل منحنى السواء
 فالمعدل الحدي للإحلال = ميل منحنى السواء = $\frac{\Delta \text{من}}{\Delta \text{س}}$

٣ - منحنيات السواء لا تتقاطع .

وهذه الخاصية تُنبع من أن تقاطع منحنيات السواء سوف يتربّع عليه نتائج غير منطقية ، وللثبات ذلك نفترض أن منحنيان للسواء قد تقاطعا كما في الشكل التالي :



الشكل (٤-٥)

في الشكل السابق نجد أن كمل من النقطتين أ و ب تقعان على نفس منحنى السواء (١) وبالتالي فهما يمثلان مجموعتان سعيتان تعطيان للمستهلك نفس مستوى الإشباع .

\therefore مستوى إشباع المجموعة السلعية (١) = مستوى إشباع

المجموعة السلعية (٢) (١)

، وأيضاً فإن كل من النقطتين أ و ب تقعان على نفس منحنى السواء (٢) وبالتالي فهما يمثلان مجموعتين سلعيتين تعطيان للمستهلك نفس مستوى الإشباع .

.. مستوى إشباع المجموعة السلعية (١) = مستوى إشباع

المجموعة السلعية (ب) (٢)

، من المعادلة رقم (١) والمعادلة رقم (٢) نستنتج أن :

مستوى إشباع (ب) = مستوى إشباع (ح) (٣)

، ولكن المجموعة السلعية (ب) تقع على منحنى سواء أعلى من الذي تقع عليه المجموعة السلعية (ح) .

.. مستوى إشباع (ب) < مستوى إشباع (ح) (٤)

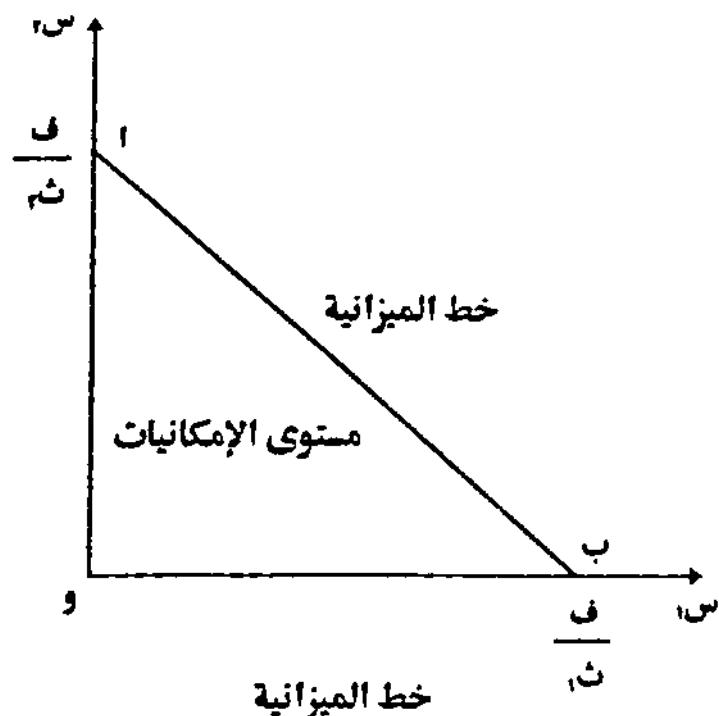
، وبمقارنة كل من المعادلة (٣) والمعادلة (٤) نجد أنه لدينا نتيجة غير منطقية حيث لا يعقل أن يتساوى ويختلف مستوى إشباع (ب) مع مستوى إشباع (ح) في نفس الوقت ، وهذه النتيجة غير المنطقية كانت متربة على افتراض تقاطع منحنين السواء ، وبالتالي لا يمكن أن تقاطع منحنين السواء حتى لا يترتب على ذلك نتائج غير منطقية .

ثانياً : خط الميزانية (خط الإمكانيات) :

يقصد بإمكانيات المستهلك ذلك الجزء من دخله النقدي الذي يخصصه أساساً الإنفاق على السلعتين ، فيظل أسعار ثابتة ومحددة للسلعتين في السوق ، فإذا رمزنا لحجم الإنفاق الاستهلاكي بالرمز (ف) والذي يعبر عن مبلغ ثابت دائمًا ، وكذلك افترضنا ثبات أسعار السلعتين موضع البحث ورمزنا لهما بالرمزين ث١ ، ث٢ على التوالي ، فإنه يمكن لنا كتابة معادلة خط الميزانية أو خط الإمكانيات كما يلى :

$$\begin{aligned} \text{حجم الإنفاق الاستهلاكي} &= \text{ثمن السلعة } S_1 \times \text{كمية السلعة } S_1 \\ &+ \text{ثمن السلعة } S_2 \times \text{كمية السلعة } S_2 \\ F &= \theta_1 \times S_1 + \theta_2 \times S_2 \end{aligned}$$

والمعادلة السابقة معادلة من الدرجة الأولى ومن ثم يمثلها خط مستقيم سالب الميل كما يلى:



الشكل (٥-٥)

فمن المعادلة السابقة نجد أن المستهلك لو أافق الجزء المخصص للإنفاق على السلعة S_1 فقط فإن المعادلة السابقة سوف تصبح كما يلى:

$$F = \theta_1 \times S_1 + \theta_2 \times S_2$$

$$F = \theta_1 \times \text{صفر} + \theta_2 \times S_2$$

$$F = \theta_2 \times S_2$$

$$S_2 = \frac{F}{\theta_2}$$

ف : الكمية المشتراك من السلعة s_1 هي $\frac{f}{\theta_1}$ وتمثل في النقطة (أ) على خط الميزانية، وحيث ستكون الكمية المشتراء من السلعة s_2 = صفر، كما أنه لو إفترضنا أن المستهلك أنفق الجزء المخصص الإنفاق على السلعة s_1 فقط فإن معادلة خط الميزانية تصبح كما يلى :

$$f = \theta_1 \times s_1 + \theta_2 \times s_2$$

$$f = \theta_1 \times s_1 + \theta_2 \times \text{صفر}$$

$$f = \theta_1 \times s_1$$

$$\therefore s_1 = \frac{f}{\theta_1}$$

ف : الكمية المشتراء من السلعة s_1 هي $\frac{f}{\theta_1}$ وتمثل في النقطة (ب) على خط الميزانية، وحيث ستكون الكمية المشتراء من السلعة s_2 = صفر، كما أنه لو إفترضنا أن المستهلك قد قرر توزيع إنفاقه على شراء كل من السلعتين معاً، فسوف يشتري كميات من كل السلعتين في حدود إمكانياته، ويتمثل ذلك في أي نقطة تقع على خط الميزانية، وبالتالي يمكن أن يوجد عدد لا نهائي من المجموعات السلعية المختلفة التي تحتوى كل منها على كل من السلعتين معاً، يحصل عليها المستهلك بإنفاق نفس المبلغ (f).

والمنطقة المحصورة بين خط الميزانية والمحورين تمثل جميع المجموعات السلعية التي يمكن أن يحصل عليها المستهلك على ضوء إمكانياته، ولذلك تعرف باسم "مستوى الإمكانيات" حيث يمكن للمستهلك أن يحصل على أي مجموعة سلعية تقع على خط الميزانية أو

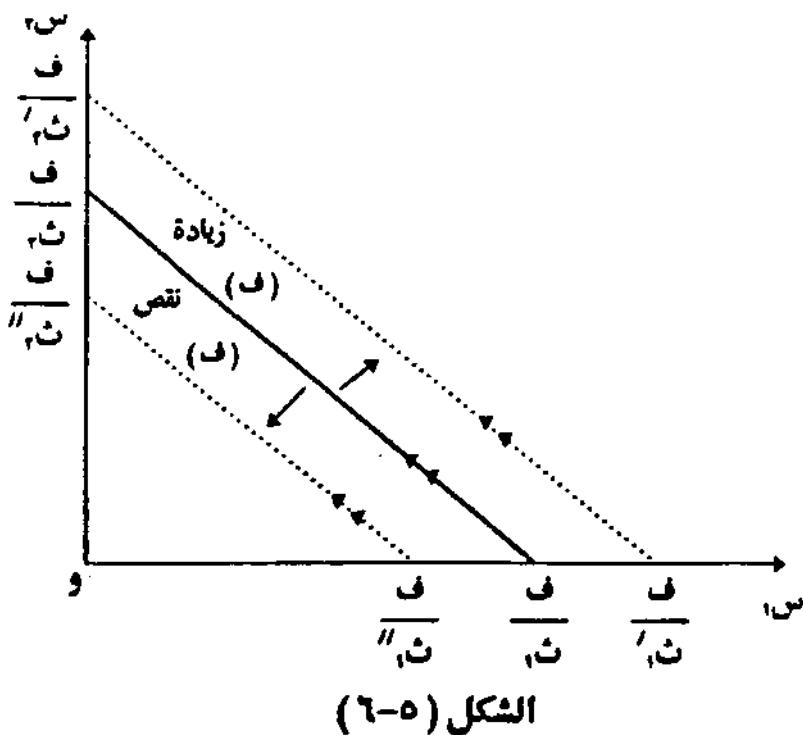
أفلاه ، ولكن لا يستطيع أن يحصل على أي مجموعة سلعة خارج هاتين
النوعين .

ويمكن قياس ميل خط الميزانية كما يلى :

$$\text{ميل خط الميزانية} = \frac{\theta_1}{\theta_2} = \frac{f}{\frac{\theta_1}{\theta_2} \times f} = \frac{f}{\theta_1}$$

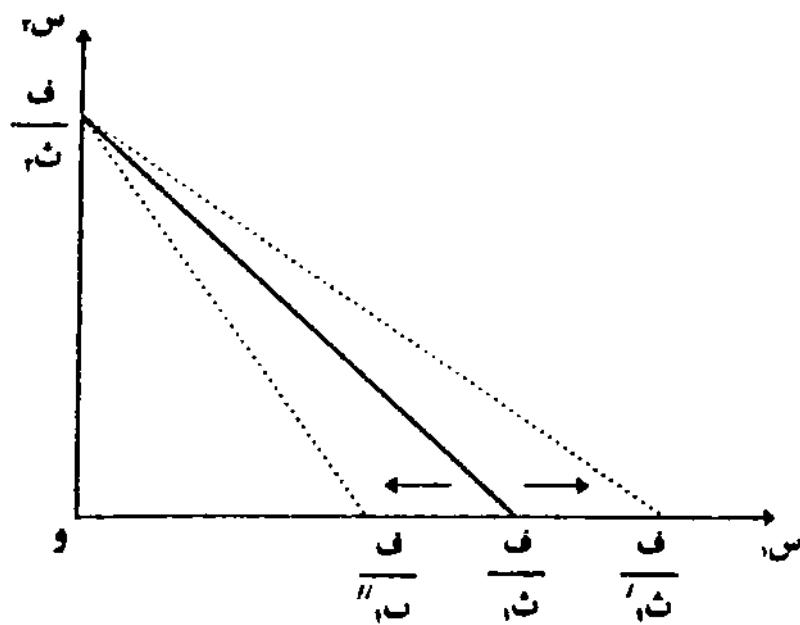
أى أن ميل خط الميزانية يساوى النسبة بين سعري السلعتين .
ويتغير موقع أو ميل خط الميزانية طبقاً للتغيرات فى كل من الدخل
والنقدى المخصص للإنفاق على السلعتين (f) وكذلك أسعار السلعتين
(θ_1 ، θ_2) ، وفيما يلى نوضح ذلك بيانياً :

- ١- أثر التغيرات في حجم الإنفاق الإستهلاكي (f) على خط الميزانية:
إذا افترضنا ثبات أسعار كل من السلعتين θ_1 ، θ_2 ، أي ثبات
كل من θ_1 ، θ_2 ، وافتراضنا زيادة الإنفاق الإستهلاكي (f) فسوف
يتربّى على ذلك إنتقال خط الميزانية بالكامل لأعلى موازياً للخط
الأصلي بسبب ثبات ميل خط الميزانية المرتّب على ثبات أسعار
السلعتين ، كذلك إذا افترضنا انخفاض الإنفاق الإستهلاكي (f) مع ثبات
أسعار السلعتين ، فسوف يتربّى على ذلك إنتقال خط الميزانية بالكامل
لأسفل موازياً للخط الأصلي كما يتضح من الشكل التالي :



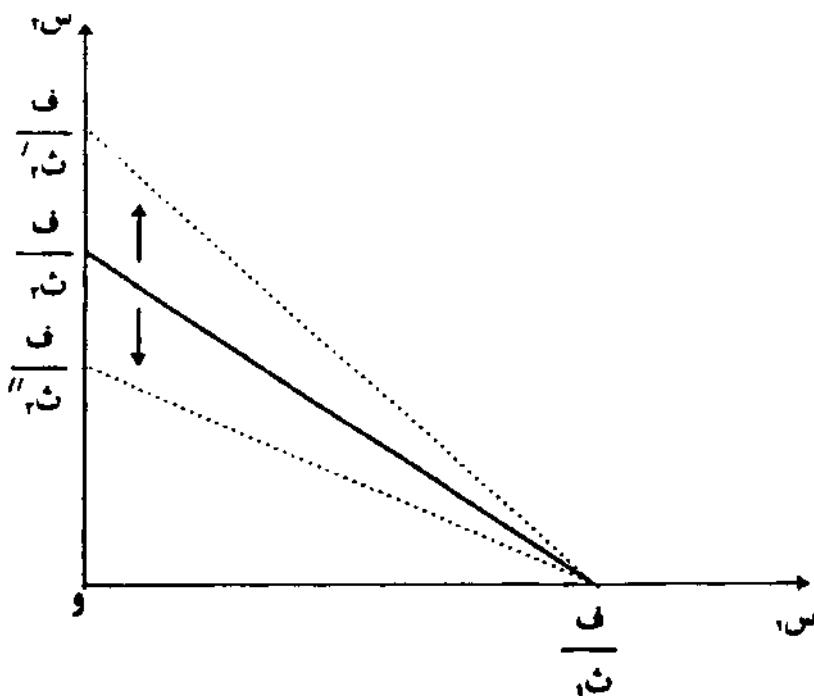
٢ - أثر التغيرات في أسعار السلعتين مع ثبات حجم الإنفاق الإستهلاكي :

- إذا افترضنا ثبات كل من F ، θ ، وانخفاض ϑ ، فقط فسوف يتربّى على ذلك إستدارة خط الميزانية إلى الخارج جهة اليمين مع استمرار نفس نقطة التقاطع الأصلية مع المحور الرأسى ، وهذا يعني انخفاض ميل خط الميزانية وذلك لأن $\frac{F}{\vartheta} > \frac{F}{\theta}$ ، وكذلك إذا افترضنا ثبات كل من F ، θ ، وارتفاع ϑ ، فقط فسوف يتربّى على ذلك إستدارة خط الميزانية إلى الداخل جهة اليسار مع استمرار نفس نقطة التقاطع الأصلية مع المحور الرأسى ، وهذا يعني ارتفاع ميل خط الميزانية وذلك لأن $\frac{F}{\vartheta} < \frac{F}{\theta}$ كما يوضح الشكل التالي :



الشكل (٢-٥)

ب - إذا افترضنا ثبات كل من F ، θ ، وانخفاض θ' ، فقط
فسوف يتربّى على ذلك إستدارة خط الميزانية إلى الخارج جهة اليمين
مع استمرار نفس نقطة التقاطع الأصلية مع المحور الأفقي، وهذا يعني
ارتفاع ميل خط الميزانية وذلك لأن $\frac{F}{\theta'} > \frac{F}{\theta}$ ، وكذلك إذا
افتراض ثبات كل من F ، θ ، وإرتفاع θ' ، فقط فسوف يتربّى على ذلك
إستدارة خط الميزانية إلى الداخل جهة اليسار مع استمرار نفس نقطة
التقاطع الأصلية مع المحور الأفقي، وهذا يعني انخفاض ميل خط
الميزانية وذلك لأن $\frac{F}{\theta'} < \frac{F}{\theta}$ كما يوضح الشكل التالي:



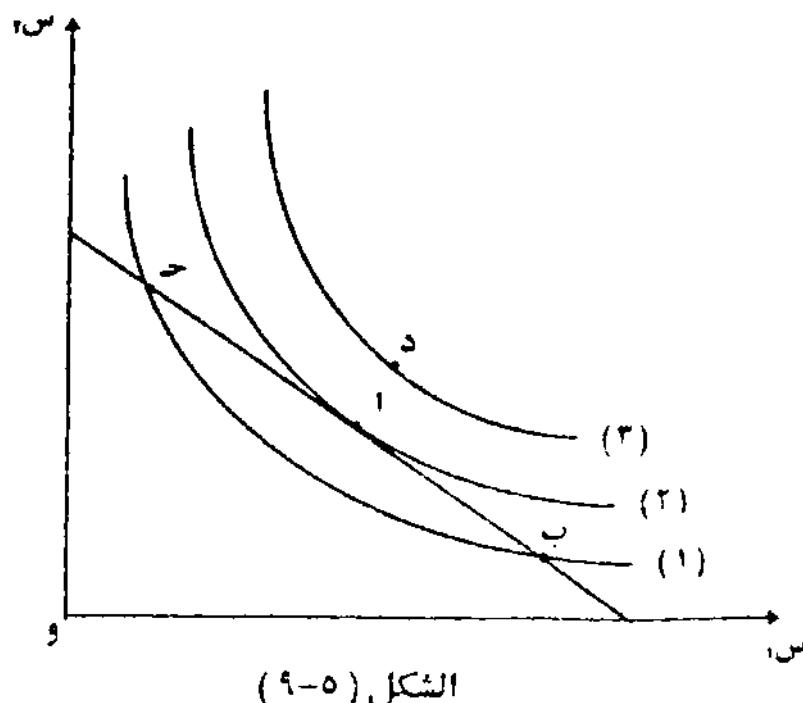
(الشكل ٨-٥)

ثالثاً: نموذج توازن المستهلك بإستخدام تحليل منحنيات السواء:

عرفنا فيما سبق أن خريطة سواء المستهلك تعبر عن تفضيلات المستهلك ورغباته، أي توضح السلوك المرغوب للمستهلك ، فالمستهلك - مع ثبات العوامل الأخرى على حالها - يرغب دائمًا في الحصول على أقصى إشباع ممثلاً في الوصول إلى أعلى منحنى سواء ، كما أن خط الميزانية يعبر عن إمكانيات المستهلك أي يعبر عن السلوك الممكن للمستهلك ، فالمستهلك لا يستطيع شراء مجموعات سلعية تتجاوز الجزء المخصص للإنفاق ومن ثم لا بد عليه من شراء تلك المجموعات السلعية الواقعة فقط على خط الميزانية .

وطالما أنه هناك تعارض بين السلوك المرغوب والسلوك الممكن فلا بد من عملية التوفيق بينهما ، بمعنى تحقيق رغبة المستهلك في حدود الممكن . فالمستهلك يرغب دائمًا في الحصول على أقصى إشباع ، أي الوصول إلى أعلى منحنى سواء ولكنه بصطدم بحاجز الإمكانيات المتمثلة في قيد أو خط الميزانية ، ومن هنا نجد أن الحل يمكن في العثور على تلك المجموعة السلعية التي تكون في حدود إمكانيات المستهلك أي تقع على خط الميزانية ، وفي نفس الوقت تقع على أعلى منحنى سواء ممكن ، وبالتالي يكون المستهلك في وضع توازن ، وهو ذلك الوضع الذي يحقق عنده المستهلك أقصى إشباع (متمثلاً في الوصول إلى أعلى منحنى سواء) وذلك في حدود إمكانياته (متمثلاً في مجموعة سلعة تقع على خط الميزانية) .

مما سبق يتضح أن وضع التوازن يتطلب الجمع بين كل من خريطة منحنيات السواء (السلوك المرغوب) وخط الميزانية (السلوك الممكن) في شكل بياني واحد كما يلى :



من الشكل البياني السابق نلاحظ ما يلى :

- ١ - المجموعة السلعية المتمثلة في النقطة (ب) تقع على خط الميزانية أي أنها في حدود إمكانيات المستهلك ولكنها لا تمثل نقطة توازن وذلك لأنها تقع على أقل منحنى سواء (رقم ١) وبالتالي تعطى أقل مستوى إشباع .
- ٢ - النقطة (ح) تقع على خط الميزانية وبالتالي تمثل مجموعة سلعية يمكن للمستهلك شراءها في حدود إمكانياته ولكنها أيضاً لا تمثل نقطة توازن وذلك لأنها تقع على أقل منحنى سواء (رقم ١) وبالتالي تعطى أقل مستوى إشباع .
- ٣ - النقطة (د) تقع على أعلى منحنى سواء (رقم ٢) وبالتالي تمثل أقصى مستوى إشباع يرغبه المستهلك ، ولكنها أيضاً لا تمثل نقطة توازن وذلك لأنها تقع خارج خط الميزانية ، أي خارج مستوى إمكانيات المستهلك .
- ٤ - النقطة (ا) هي فقط النقطة الوحيدة التي تمثل نقطة التوازن ، وذلك لأنها: أولاً تقع على خط الميزانية أي أنها في حدود إمكانيات المستهلك ، وثانياً لأنها تقع على أعلى منحنى سواء (رقم ٢) ممكناً في حدود الإمكانيات ، أي أنها النقطة الوحيدة التي تجمع بين السلوك المرغوب (منحنى السواء) والسلوك الممكن (خط الميزانية) . ونقطة التوازن (ا) هي نقطة تماش على أعلى منحنى سواء ممكناً (رقم ٢) مع خط الميزانية ، وعند هذه النقطة يتساوى ميل كل من منحنى السواء وخط الميزانية .

.. شرط توازن المستهلك هو :

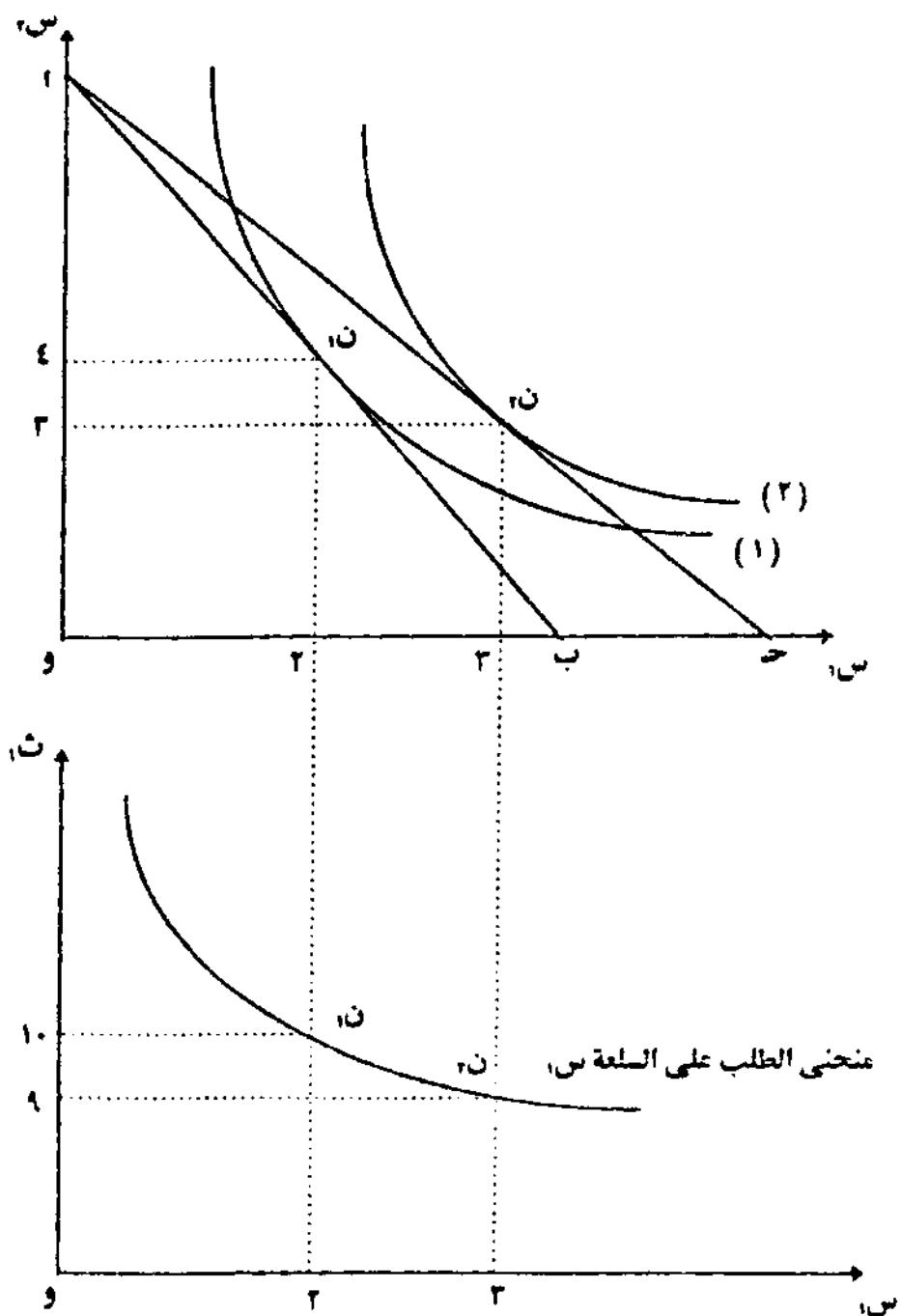
$$\text{ميل منحنى السواء} = \text{ميل خط الميزانية}$$

$$\frac{\Delta S_2}{\Delta S_1} = \frac{\theta_2}{\theta_1}$$

المعدل الحدى للإحلال = النسبة بين سعري السلعتين
، فشرط توازن المستهلك بإستخدام تحليل منحنيات السواء
بنص على ضرورة أن يمس خط الميزانية أعلى منحنى سواء ممكّن ،
حيث يحصل المستهلك على أقصى إنتاج ممكّن في حدود إمكاناته ،
والذي يعبر عنه بيانياً بتساوي ميل منحنى السواء مع ميل خط الميزانية
أو بتساوي المعدل الحدى للإحلال مع النسبة بين سعري السلعتين .

رابعاً: إشتقاق منحنى طلب المستهلك بإستخدام تحليل منحنيات السواء

كما تم في نظرية المنفعة الحدية يمكن لنا أيضاً إشتقاق منحنى طلب المستهلك بإستخدام تحليل منحنيات السواء ، ويتم ذلك عن طريق تغيير سعر السلعة التي نرغب في إشتقاق منحنى الطلب عليها مع ثبات الدخل النقدي وثمن السلعة الأخرى ، كما يوضح الشكل البياني الآتي :



الشكل (٩-٤)

في الجزء الأعلى من الشكل السابق نجد أن نقطة التوازن (N_1) توضح أن المستهلك يشتري ٤ وحدات من السلعة S_2 ، ووحدةان من السلعة S_1 عندما كانت $\theta = 10$. فإذا افترضنا الآن إنخفاض θ ،

من ١٠ وحدات نقدية إلى ٩ وحدات نقدية مع ثبات كل من الدخل النقدي وثمن السلعة s ، سوف يترتب على ذلك إستدارة خط الميزانية من A إلى B وتكون لدينا نقطة توازن جديدة (N_2) توضح أن كمية السلعة s قد إزدادت من ٢ وحدة إلى ٣ وحدات نتيجة لانخفاض ثمن الوحدة منها من ١٠ وحدات نقدية إلى ٩ وحدات نقدية.

وفي الجزء الأسفل من الشكل السابق نجد أن النقطة N توضح أن المستهلك يشتري وحدتان من السلعة s عندما كان ثمنها ١٠ وحدات نقدية، وأنه يشتري ٣ وحدات من السلعة s عندما إنخفض ثمنها إلى ٩ وحدات نقدية، وبالتالي النقطتان N ، N_2 ، نحصل على منحنى الطلب على السلعة s ، والذي ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين موضحاً العلاقة العكسية بين الثمن والكمية، وبهذا يكون منحنى الطلب على السلعة s ، سالب الميل وكل نقطة عليه تمثل نقطة توازن.

الباب الرابع

نظريات الإنتاج

الفصل الأول: عناصر الإنتاج.

الفصل الثاني: دالة الإنتاج في الفترة القصيرة.

الفصل الثالث: دالة الإنتاج في الفترة الطويلة.

الفصل الرابع: الطلب على خدمات عوامل الإنتاج.

الفصل الخامس: محددات عرض خدمات عناصر الإنتاج والعوامل التي تحصل عليها.

الفصل الأول

عناصر الإنتاج

يتطلب إنتاج السلع والخدمات تضافر مجموعة من العناصر يطلق عليها بصطلاح "عناصر أو عوامل الإنتاج" فإنتاج الآلات مثلاً يتطلب توفير الأخشاب من مصادرها الطبيعية ، وهي غابات الأشجار ونشرها وتصنيعها مع الاستعانة بالآلات والمعدات في أداء هذه العمليات . وبذلك نجد أن إنتاج هذه السلع يحتاج إلى تضافر ثلاثة عوامل هي :

الموارد الطبيعية أو (الأرض) ، ممثلة في الغابات التي تمدنا بالأشجار الخشبية .

الجهد البشري أو العمل ، وهو المورد الإنساني في العملية الإنتاجية .

رأس المال، مثلاً في الآلات والمعدات التي تعين العامل في أداء النشاط الاقتصادي .

ويضيف بعض الاقتصاديين عامل رابعاً وهو التنظيم ، لأهميته في الدول التي تأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية ونظام السوق حيث يتولى المنظم مسؤولية تجميع عناصر الإنتاج سلفة الذكر ويتحمل المخاطر الناجمة عن النشاط الإنتاجي .

ولقد أثار هذا التقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين . ويستند مؤيدوا هذا التقسيم إلى وجود فروق جوهرية بين العناصر الإنتاجية تستدعي تمييز كل عنصر عن الآخر . فالأرض هي من الله تعالى وهي محدودة الكمية ولا يصح اعتبارها من قبل رأس المال الذي هو من صنع الإنسان وقابل للزيادة ، وكذلك يختلف التنظيم عن العمل لأن المنظم يحتاج إلى صفات ذهنية ومهارات فكرية خاصة ويتحمل مخاطر المشروع ونتائج أعماله ، بينما يعتمد العامل بدرجة أكبر على المجهود العضلي ويحصل على دخل ثابت دون التعرض لأية مخاطرة ، أضف إلى أن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة يتفق والتقسيم الرباعي للدخول حيث يحصل العامل على الأجر ، وصاحب الأرض على الريع ، وصاحب رأس المال على الفائدة ، ويحصل المنظم على الربح .

أما الفريق المعارض ، فيرى أنه لا توجد حدود فاصلة بين عوامل الإنتاج تبرز الأخذ بهذا التقسيم الرباعي ، فالموارد الطبيعية لا تصلح بحالتها الأولى لاشتباuc الحاجة وتحتاج إلى تدخل الإنسان بالعمل وبالتعاون مع رأس المال لجعلها صالحة لاستخدام . فالارض الصحراوية تحتاج إلى عمليات إصلاح وإسترراع حتى تصبح مواديه لإنتاج المحاصيل الزراعية ، والمعادن في باطن الأرض تتطلب بدورها جهد الإنسان لاستخراجها ومعالجتها لخدمة أغراض التصنيع والاستهلاك ، ويضيف أصحاب هذا الرأى أن الفرق بين الأرض ورأس المال على أساس الندرة لا تعد تفرقة سليمة ، حيث يمكن زيادة المساحات الأرضية بتجفيف المستنقعات والبحار ويمكن رفع إنتاجيتها من خلال التوسيع الرأسي في الزراعة . أما رأس المال ، فلا يصح النظر إليه على أنه مورد غير محدود بصفة مطلقة لأنه عرضة للتقادم والبلى مع مرور الزمن ، وتتوقف إمكانية زيادة الكميات المتاحة منه على قدرة المجتمع على الإنفاق والإستثمار ، علامة على ذلك هناك درجة من الإحلال بين الأرض ورأس المال ويمكن تعويض محدودية المساحة الأرضية بالتوسيع في استخدام الآلات والأساليب الحديثة في الزراعة والرى ، مثل التوسيع في نظام الميكنة الزراعية والصوب والرى بالتنقيط .

وبالمثل لا توجد أسباب حقيقة تستدعي التفرقة بين العمل والتنظيم . فالعامل يقوم هو الآخر بجهود فكري بجانب مجهوده العضلي ، خاصة مع التقدم العلمي والتلوّع في استخدام الآلات والأجهزة الحديثة التي تتطلب مهارات عمالية عالية ، كما أن العامل عرضه بدوره للمخاطر في حالة المرض أو الإصابة أو في حالة كساد النشاط الذي يعمل به والاستغناء عنه ومن ناحية أخرى لا ينبغي المغالاة في تغبير المخاطر التي يتعرّض لها المنظم إذ ساعد تقديم وسائل الاتصال وتطور نظم المعلومات والأساليب العلمية في التبيّن في تقليل الكثير من إحتمالات مخاطر النشاط ناهيك بدور شركات التأمين في التخفيف من حدة مخاطر الاستثمار .

أما القول بأن التقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج يتفق وتوزيع العوائد ، فمردود عليه بأن تقسيم الدخول إلى أربعة أنواع أنها جاء نتيجة ، وليس سببا ، حيث يمكن أن يحصل العنصر الواحد على أكثر من عائد . فقد يحصل العامل مثلًا على نسبة من الربح بجانب الأجر ، كما قد تتضمن الفائدة على القروض في جزء منها ، حاندًا تظير مخاطر عدم السداد ، وهو ما يمثل ربحا وليس فائدة بالمعنى الصحيح .

ويتضح مما تقدم إختلاف وجهات نظر الكتاب الاقتصاديين في شأن تقسيمات عناصر الإنتاج . فهناك من يقصر هذه العناصر على إثنين فقط ، أما العمل ورأس المال ، باعتبار التنظيم نوعاً من العمل والأرض من رأس المال ، والأرض على أساس أن رأس المال ناتج مشترك لتضيافل القوة البشرية مع قوى الطبيعة أو باعتبار من قبل العمل المدخر أو المخترن .

أما التقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج ، فيلقى ترحيباً من جانب الكثير من الاقتصاديين لإبراز الدور المتميز لكل عنصر من عناصر الإنتاج ، وبصفة خاصة عنصر التنظيم في المجتمعات الحديثة ، وللأساق هذا التقسيم مع نظرية توزيع الدخول ، فضلاً عن سيولة المعالجة العلمية للعديد من الظواهر الاقتصادية في إطار التقسيم الرباعي للعناصر .

والواقع أن أي تقسيم من التقسيمات السابقة لعناصر الإنتاج لا يخلو من عيوب ، فالشرط الأساسي لتقبل أي تقسيم هو تجانس مفردات المجموعة الواحدة من ناحية ، واختلاف هذه المفردات - كمجموعة - عن مفردات بقية المجموعات من ناحية أخرى . وهذا الشرط الهام لا يتوفر في تقسيمات عناصر الإنتاج ، إذ توجد صعوبة في الإخلال بين وحدات العنصر الواحد لعدم تجانس هذه الوحدات ، فعنصر العمل غير متجانس نظراً لوجود أنواع مختلفة من العمالة الماهرة والعادلة وغير الماهرة ، ولتعدد وتناول الأعمال والمهن ، مما يتغير معه إخلال نوعية من العمل محل الأخرى ، فعمل المبتدئ ، مثلاً لا يستطيع أن يقوم به المحامي أو الطبيب . وبالمثل تختلف الموارد الأرضية في خصوبتها وفيما تحويه من ثروات ومعادن وقد يتغير تحويلها قليلاً من استخدام لأخر أو قد يقترب ذلك بتكلفة مالية مرتفعة لاتحافز على إجراء مثل هذا التحويل ، مثل استغلال الأرض الصخرية في الزراعة أو الأرض الطفولية أو الرخوة في تشييد المباني على نقيض ذلك ، هناك إمكانية لتطبيق مبدأ الإخلال بين العناصر المختلفة ، مثل إخلال الآلات محل العمالة في الزراعة أو الصناعة ومثل إخلال الآلات والأسمدة محل الأرض .

الموارد الطبيعية (الأرض)

معنى الأرض :

- يقصد "بالطبيعة أو الأرض" جميع الموارد الطبيعية التي لا يدخل للإنسان في وجودها والتي تعينه على تدبير وسائل إشباع حاجاته .
- وتضم هذه الموارد :
- أ- سطح القشرة الأرضية ، أي التربة الأرضية التي يستغلها الإنسان في نشاط الزراعة وتربية المرعى وفي أغراض البناء والتشييد .
 - ب- ما في باطن الأرض من بترول وفحم وغاز طبيعي ومعادن كالحديد والنحاس والرصاص والمنجنيز .

جـ- مأيقع على سطح الأرض من جبال وهضاب وغابات ومحيطات وبحار ومساقط مياه، وماحتويه هذه الموارد من ثروات معدنية ونباتية وحيوانية وسمكية .

ويرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم : الأرض يتسع ليشمل الظروف المناخية من درجات حرارة ورطوبة وأمطار ورياح ن باعتبارها عوامل طبيعية تسمى في تحديد النشاط الاقتصادي وفي تبلين الموارد الاقتصادية .

الأهمية الاقتصادية للأرض :

تؤثر الموارد الطبيعية - بكافة أنواعها - في الحياة الاقتصادية وفي مستويات التنمية والرفاهية في البلاد المختلفة . فالدول التي تتوفر بها مساحات شاسعة من الأرض كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ، تكون أمامها فرصة أكبر من غيرها في إحداث التقدم الاقتصادي وفي استغلال ما تذخر به من ثروات ، حيث يزودى بتساع الإقليم إلى تعدد المناطق المناخية وإلى تعدد أنواع التضاريس والمعادن والمزروعات ، وبالتالي إلى دعم القدرة الاقتصادية للدولة ، وتتنوع هيكلها الإنتاجي . وكذلك تستطيع الدول الغنية بالبترول ، مثل دول منطقة الشرق الأوسط ، استغلال هذه الثروات في توفير احتياجاتها من الطاقة بأسعار رخيصة وتنمية الصناعات التي تقوم عليها ، فضلا عن تصدير الفائض من خلال التجارة الخارجية ، والحصول على دخل من العملات الأجنبية .

والظروف المناخية تؤثر بدورها على النشاط الاقتصادي ، حيث نجد أن المناطق التي تسودها ظروف مناخية صعبة ، مثل المناطق الجبلية والاستوائية ، عادة ما يتغير استغلال ثرواتها المتاحة أو الكامنة ، في حين أن المناطق معتدلة المناخ تكون في وضع أفضل نسبياً من حيث امكانات التقدم الاقتصادي ، علاوة على أن اختلاف المناخ منإقليم لآخر يساعد على تنوع الحياة الاقتصادية ، فنجد على سبيل المثال سويسرا تستهر بسياحة الجبال لبرودة الجو وانتشار الثلوج ، كما تستهر إسبانيا وإيطاليا واليونان بسياحة الشواطئ أو الاستریاف لاعتدال درجات الحرارة وامتداد الشواطئ .

الخصائص المميزة لعنصر الأرض :

تتسم الموارد الطبيعية عن غيرها من العناصر بعدة خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلى :

أولاً: الأرض هبة الله ، فهي ليست من صنع الإنسان ولا دخل له فسي نشأتها فالمعادن موجودة في باطن الأرض ولافضل للإنسان في ذلك كما أن مناطق الغابات والجبال والبحار لا يدخل للإنسان في وجودها ولا تخضع لمسيطرته . ويصدق نفس القول بالنسبة لسطح القشرة الأرضية وللظروف المناخية التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها ، شئهم لا يقدر ضملاً .

ثانياً: الثبات النسبي للأرض ، تتمتع الأرض بدرجة كبيرة من الثبات ، على خلاف عناصر الإنتاج الأخرى فالمساحات الأرضية المتاحة للزراعة وللامتداد العمراني محدودة بطبيعتها وغير قابلة للزيادة إلا بدرجة طفيفة للغالية وبتكلفة اقتصادية عالية .

ثالثاً: اختلاف القدرات الإنتاجية لوحدات الأرض : تختلف الأرض في خصائصها الاقتصادية وقدرتها الإنتاجية فالملاحظ تفاوت الأرض الزراعية في خصوبتها ، وإختلاف المناطق في مراعيها الطبيعية ، وفيما تحوية من ثروات معدنية وبنرويلية ، وكذلك بحرية ، وتؤدي هذه الخاصية - مع خاصية الثبات النسبي للأرض - إلى ظهور ما يسمى بالريع الاقتصادي وهو عبارة عن الفرق بين أثمان المنتجات التي تتحدد على أساس نفقات إنتاجها في الأراضي الأقل خصوبة وتكليف الإنتاج في الأراضي الخصبة التي تم استزراعها في البداية ، ويحصل على هذا الدخل أصحاب الأرض ، وهو يزداد باستمرار مع نمو السكان وزيادة الطلب على العacialات الزراعية من ناحية ، ومع اضطرار المجتمع إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة لقلة الأرض الجيدة من ناحية أخرى .

العمل

معنى العمل :

ينصرف معنى العمل إلى أي مجهود عقلي أو بدني يبذل الإنسان في سبيل تدبير معيشته أو في سبيل الحصول على السلع والخدمات الازمة لشباع حاجاته .
ويتضح من هذا التعريف مايلي :

- أ- أن مفهوم العمل يقتصر على المجهود الإنساني فقط ولا يدخل في نطاقة بالتالي مجهودات العناصر غير البشرية ، مثل عمل الدواب في جر العربات أو في حرب الأرض .
 - ب- أن العمل الإنساني يضم كافة المجهودات البشرية سواء الفكرية أو العضلية ، فالأعمال التي يقوم بها الزراع والصناع والتجار ، وكذلك خدمات الطبيب والمحامي والمهندس والمدرس ، تدخل جميعها في نطاق مفهوم العمل .
 - ج- يرتبط العمل بتحقيق منفعة اقتصادية ، بمعنى أنه يقابل إنتاج سلعة أو خدمة ذات منفعة فقد يبذل الفرد جهدا كبيرا في صنع شيء غير قابل للاستخدام لأغandise منه ، لذلك المقصود بالعمل هو العمل الاقتصادي الذي يسفر عنه منفعة .
- ويشترط بعض الاقتصاديين أن يكون العمل نظير ثمن أو أجر حتى يدخل في عدد الأعمال الاقتصادية .

خصائص العمل :

يختلف عنصر العمل عن غيره من العناصر في أنه يجمع بين صفتين ، الأولى بصفته أداة من أدوات الإنتاج ، والثانية بصفته الإنسانية . وتعني الصفة الأولى أنه يسهم في العملية الإنتاجية شأنه في ذلك شأن عناصر الإنتاج الأخرى ، وتعني الصفة الثانية أنه محور النشاط الاقتصادي وغايته النهائية ، فالهدف من الإنتاج ، أولا وأخيرا هو إشباع الحاجات الإنسانية .

وبما أمعنا النظر في عنصر العمل لو جئنا أنه يتسم بخصائص وسمات معينة تتفق وطبيعته الخاصة ، ويمكن إيجاز أهم هذه الخصائص فيما يلى :

أ- شخصية العمل : وتعنى هذه الخاصية عدم إمكانية فصل العمل فصلاً مادياً عن الشخص الذي يؤديه فلا يستطيع العامل أن يقع في منزله مثلاً بينما يستمر عمله في الحقل أو المصنع إذ يلزم للقيام بالعمل التواجد الشخصي لصاحبها . ومن هنا تبرز أهمية توفير البيئة والمناخ الملائم للعامل حتى يمكنه أداء عمله على أكمل وجه .

ب- استقلالية العمل: بمعنى أن العامل يعرض العمل ويظل مستقلاً مالكاً لذلك ، وذلك على خلاف السلع التي تنتقل ملكيتها من يد إلى يد عن طريق التبادل .

ج- محدودية الأفق الزمني للعمل : يعرض العامل خدماته في سوق العمل لمدة زمنية محددة ، وهي سنوات العمل ، ويتوقف طول هذه المدة على فترة حياته وظروفه الصحية وقدرتها على العطاء الذي يمر على العامل بمثابة انتقطاع لجزء من قوة عمله وهو جزء غير قابل للتعويض ولعل هذا هو السبب في ضعف القدرة التفاوضية للعامل لزواجه أرباب العمل . فالعامل يقبل أجراً منخفضاً بدلاً من البقاء عاطلاً لأنه يعلم تماماً أن قبول أي أجر هو أفضل من أن يترك قوة عمله تضيع هباءً بلا مقابل ، بمعنى آخر ، لا يوجد سعر احتياطي للعامل يدفع العامل إلى عدم قبول سعر أدنى منه .

د- اختلاف درجة الاستجابة للمؤثرات المختلفة: تلعب الصفة الإنسانية والاجتماعية للعامل دوراً هاماً في إتخاذ قراراته الاقتصادية فنجد مثلاً إن احساس العامل بالراحة والسعادة في أداء عمل معين قد يجعله يتمسك به رغم توفر فرص عمل أخرى أعلى دخلاً كما قد تدفعه الرغبة في الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية إلى نبذ فكرة السهرة أو العمل خارج الدولة الأم وتفضيل البقاء في وظيفته الحالية بصرف النظر عن مستوى الدخل المحقق منها .

كذلك يلاحظ أن استجابة عرض العمل لمستويات الأجور السائدة قد لا تعكس العلاقة الطردية المتوقعة التي تحكم سوق السلع والخدمات ، فالقاعدة العامة هي أن عرض السلع يتوجه إلى الزيادة مع ارتفاع السعر وإلى الانحسار مع انخفاضه ، أمّا في سوق العمل ، فمن المحتمل أن يحدث عكس ذلك فقد يشجع ارتفاع الأجور على تغيب

العمال اكتفاء بمستوى معين من الدخل ، كما هو مشاهد في بعض الأعمال الحرفة حيث يكتفى الكهربائي أو الميكانيكي أو عامل البناء مثلاً بالعمل بضعة أيام في الأسبوع أو الشهر طالما أن الأجر المرتفع الذي حصل عليه خلال فترة العمل يحقق له مستوى الدخل المنشود ، وبالمثل قد يؤدي انخفاض الأجر عن حد معين إلى عدم امكانية الوفاء بضروريات الحياة مما يدفع العامل إلى الاستغلال ساعات إضافية أو أيام عطلات الأسبوع أو أيام الأجازات بل قد يضطر باقي أفراد الأسرة كالزوجة والأطفال إلى الخروج للعمل للنبيوض بمستوى دخل الأسرة . وفي جميع هذه الحالات يكون انخفاض الأجر قد اقترب بزيادة عرض العمل ، على عكس ما هو متوقع نظرياً على الأقل .

تقسيم العمل :

بعد تقسيم العمل ظاهرة إجتماعية قيمة ، حيث عرفت المجتمعات الأولى أشكالاً مختلفة من هذه الظاهرة تقوم على مفهوم التقسيم المهني أو الوظيفي .
والمقصود بالتقسيم الفنى للعمل تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة أجزاء بسيطة مختلفة بحيث يختص بكل جزء منها نوع معين من العمل .
ويخضع نطاق تقسيم العمل إلى عدة اعتبارات ، نوجز أهمها فيما يلى :

١-طبيعة العمل : حيث تختلف الأنشطة الاقتصادية من حيث نطاق تقسيم العمل بحسب طبيعة كل نشاط وعملياته الإنتاجية ، فنجد مثلاً أن مجال تقسيم العمل في حالة نشاط الصيد أو الرعي يعد محدوداً مقارنة بالمجال المناظر في حالة نشاط الزراعة ، كما أن نطاق التقسيم في هذا النشاط الأخير يعتبر أضيق نسبياً بالمقارنة بالنطاق المناظر للعمل الصناعي .

٢-نطاق السوق : بعد نطاق السوق عاملاً هاماً في تحديد درجة التخصص وتقسيم العمل في المجتمع ، وكلما كان نطاق السوق كبيراً شجع ذلك على الإمعان في التخصص وتقسيم العمل ، والدليل على ذلك مثلاً ما شاهده في المدن الكبيرة من تعدد وتتنوع في التخصصات الطبية بما يقق وطبيعة ونوعية الأمراض بسبب اتساع السوق ، فنجد طبيب الأنف والأذن والحنجرة ، وطبيب الأمراض الباطنة ، وطبيب الأطفال وطبيب النساء

وطبيب أمراض الصدر . بينما يتولى الطبيب في القرية معظم هذه التخصصات من خلال عمله كمarmor من عام . وتبه هنا أن اتساع السوق لا يتوقف فقط على حجم السكان وكثافتهم وإنما العبرة بحجم الإنفاق ، أي القوة الشرائية لأفراد المجتمع والتي تختلف بمستويات الدخول السائدة وعلاقتها بأسعار السلع والخدمات . ولذا نجد أنه بالرغم من أن تعداد السكان في الهند يفوق التعداد المناظر لفرنسا أو المانيا بعدة أضعاف ، إلا أنه من منظور الطلب الفعال ، يعتبر السوق الهندي أقل اتساعاً من السوق الفرنسي أو الألماني .

ومن العوامل الأخرى الهامة التي تؤثر في نطاق السوق مستوى تقدم وسائل النقل والمواصلات ومدى توفر المنتجات التجارية والخدمة فكلما توفرت هذه التسهيلات ساعد ذلك على توطن المشروعات يزداد حجم المعاملات ، ومن ثم اتساع السوق .

٣- حجم المشروع : توجد علاقة طردية بين حجم المشروع وتقسيم العمل ، ويكتفى أن نقارن نطاق تقسيم العمل في مصنع إنتاج ثلاجات كهربائية طاقته ٢٠٠ ألف ثلاجة بمصنع صغير لا تتعدي طاقته الإنتاجية ١٠ آلاف ثلاجة . وحيث أن الإنتاج الكبير يتطلب - بجانب اتساع السوق - استثمارات كبيرة في الأصول الثابتة من أرض ومبانٍ ومباني وآلات ، فإنه يمكن أن نصف تراكم رؤوس الأموال كعامل جوهري لإمكانه التوسيع في تطبيق نظام تقسيم العمل

ويؤدي ارتفاع الإنتاجية - نتيجة الأخذ ب التقسيم العمل - إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج مما يعود بالنفع على المستهلكين في شكل انخفاض أسعار السلع وزيادة قدرتهم الشرائية ، وبالتالي زيادة طلبهم على السلع المختلفة ومن ناحية أخرى يستفيد المنتجون من انخفاض تكلفة العناصر في شكل ارتفاع معدلات الربحية وزيادة الإنتاج لمقابلة التوسيع في الطلب .

وترجع أسباب ارتفاع الإنتاجية وبالتالي إنخفاض تكلفة الإنتاج إلى مزايا نظام تقسيم العمل والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلى :

- ١- استغلال القدرات الطبيعية للأفراد ، حيث يسمح تقسيم العمل بتخصيص كل فرد في مجال الإنتاج الذي يتفق وقراراته ومواهبه .
- ٢- إجاده العمل وإتقانه ، نتيجة المراقبة بصفة منتظمة على أداء نفس العمل ، أي المران المستمر ، مما يساعد على إكتساب الخبرة .
- ٣- الوفر في الوقت الذي كان يضيع جانب منه نتيجة انتقال العامل من عملية إنتاجية لأخرى ، إذ أصبح بمقدور العامل - في ظل تقسيم العمل - تكرис كل وقته للعملية الإنتاجية التي تخصص فيها .
- ٤- تشجيع الأبتكار والأالية في الإنتاج ، حيث تؤدي تجزئة العملية الإنتاجية إلى أجزاء بسيطة متكررة - مع التفرغ الكامل لكل عامل أو مجموعة عمل لجزء واحد من هذه العمليات - إلى التفكير في ابتكار الآلات والمعدات التي يمكن أن تحل محل العمال في أداء العمليات البسيطة ، كما يتبع التخصص الدقيق تكريس الوقت في التعرف على دقائق وأسرار العملية الإنتاجية ، ومن ثم التفكير في تغيير طرق العمل والإنتاج.

ويرى بعض الكتاب أن نظام تقسيم العمل يترتب عليه العديد من المشاكل والعيوب أهمها

- ١- شعور العامل بالملام والمال نتيجة تكرار نفس العمل ومارسته بصفة يومية منتظمة طوال الوقت دون تجديد ومن ثم إحساسه بضآلته العمل الذي يقوم به ك مجرد ترس واحد ضمن آلاف التروس التي تكون منها الآلة .
- ٢- إمكانية إصابة العامل بالجمود الحرفي نتيجة التخصص الدقيق في مجال معين ، إذ أنه يتغدر على العامل المتخصص - في حالة إصابة النشاط بالكماد واستغفاء صاحب العمل عنه - إيجاد فرص عمل أخرى تحتاج إلى نفس خبراته ومهاراته المتخصصة مما يعرضه للبطالة .

رأس المال

يعد رأس المال 'العنصر الثالث' من عناصر الإنتاج وهو عنصر رئيسي في العملية الإنتاجية ، حيث لا يكفي الإعتماد على عنصرى العمل والأرض فقط في مباشرة النشاط الاقتصادي .

ويعرف رأس المال بأنه مجموعه الآلات والمعدات والآدوات والتجهيزات والسلع التي صنعها الإنسان وتسهم في زيادة قدرته على الإنتاج .
تقسيمات رأس المال :

١-رأس المال الثابت ورأس المال المتدالى :

يقصد برأس المال الثابت رأس المال الذي يستخدم في العملية الإنتاجية مرة تلو الأخرى مثل الآلات والمعدات والآدوات والمباني والمرافق العامة ، أما رأس المال المتدالى فهو الذي يدخل في العملية الإنتاجية مرة واحدة وبهلاك بالاستخدام ، مثل المسود الأولية والسلع نصف المصنوعة .

٢-رأس المال العيني ورأس المال القيمي :

يقصد برأس المال العيني مجموعة السلع المادية التي صنعها الإنسان بغرض استخدامها في الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل ، وهو بذلك يختلف عن رأس المال القيمي الذي يأخذ شكل النقود أو الأسهم أو السندات ، وهذا النوع الأخير لا يسهم في حد ذاته في الإنتاج وإنما العبرة بما يقابلها من أصول مادية أو رأس المال عيني ،

٣-رأس المال الاجتماعي والخاص :

يقصد برأس المال الاجتماعي الأصول العينية التي تأخذ شكل تسهيلات إنتاجية تعود بالنفع على العديد من المشروعات والأفراد ، مثل الطرق والترع والمصارف والكبارى والموانئ البرية والبحرية ومحطات المياه والكهرباء وغيرها من المنشآت التي تخدم الكثير من المشروعات والجماعات ولا تقتصر خدماتها على فئة محددة ويطلق على هذه الأصول العينية لفظ رأس المال الاجتماعي الثابت ، أما رأس المال الخاص ، فيضم الفردات والعناصر التي تقتصر خدماتها على منشأة معينة أو عدد محدود من الأفراد في صناعة أو شركة محددة ، مثل آلات المصنع ومعداته ومبانيه وخاماته ومستلزماته التشغيل ... الخ .

التنظيم

المنظم

هو العقل المفكر للمشروع الذى يتولى كافة الوظائف والأعمال المتعلقة بالنشاط سواء فى مرحلة التخطيط أو مرحلة التأسيس أو مرحلة التشغيل والمتابعة ، حيث يقوم بالمهام التالية :

- اتخاذ قرار الاستثمار .
- تخطيط إنشاء المشروع .
- تأسيس المشروع وتجميع عناصر الإنتاج للبدء فى التشغيل .
- اتخاذ كافة القرارات الاقتصادية المتعلقة بطاقة المشروع وحجم الإنتاج وتوفيقه المنتجات وطريقة التصنيع والتكنولوجيا المستخدمة وسياسات التوظيف والتسويق والتسويق .
- تحمل مخاطر النشاط .
- إدارة المشروع .
- إدخال التوسعات أو التجديفات المطلوبة .

ويختلف عنصر التنظيم اختلافا جوهريا عن عنصر العمل رغم اشتراكهما فى أن كل منهما يعتمد على الجهد البشري .

الفصل الثاني

دالة الإنتاج في الفترة القصيرة

(قانون تناقص الغلة)

- تعريفات هامة.
- التوضيح الجدولى والبيانى لقانون تناقص الغلة.
- تفسير قانون تناقص الغلة.

الفصل الثاني

دالة الإنتاج في الفترة القصيرة

(قانون تناقص الغلة)

الفترة القصيرة هي تلك الفترة التي يكون فيها بعض عناصر الإنتاج ثابت، والبعض الآخر متغير. ويمكن لساكبة دالة الإنتاج في صورتها الرياضية على النحو التالي:

$$k = d(L, R, M, T).$$

حيث : k : تمثل حجم الناتج النهائي، L : كمية عنصر العمل، R : كمية عنصر الأرض، M : كمية عنصر رأس المال، T : كمية عنصر التنظيم.

ويطلق على حجم الناتج النهائي (k) المتغير التاسع، بينما يطلق على كل من الكميات المستخدمة من العمل (L) والأرض (R) ورأس المال (M) والتنظيم (T) المتغيرات المستقلة، ودالة الإنتاج في صورتها السابقة توضح وجود علاقة طردية بين الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج (المتغيرات المستقلة) وحجم الناتج النهائي (المتغير التاسع)، فزيادة المستخدم من عناصر الإنتاج تؤدي لزيادة حجم الناتج النهائي، ونقص المستخدم من عناصر الإنتاج يؤدي إلى نقص حجم الناتج النهائي.

ولأغراض التبسيط سوف نفترض وجود عنصرين فقط من عناصر الإنتاج وهما عنصري الأرض (R) والعمل (L)، مع إفتراض أن

عنصر الأرض هو العنصر الثابت، بينما عنصر العمل هو العنصر المتغير، ويمكن لنا كتابة دالة الإنتاج في الفترة القصيرة على الصورة التالية:

$$\text{حجم الناتج الكلى} = D(\text{الأرض}, \text{العمل})$$

$$k = D(d, l)$$

$$\text{المتغير التابع} = D(\text{المتغيرات المستقلة})$$

والدالة السابقة تعنى باختصار أن حجم الناتج الكلى أو النهائي من سلعة ما يعتمد على وجود عنصرين فقط من عناصر الإنتاج وهما عنصر الأرض (العنصر الثابت) وعنصر العمل (العنصر المتغير)، وطالما أنها إفترضنا ثبات أحد عناصر الإنتاج وهو الأرض وتغير العنصر الآخر وهو العمل. فمعنى ذلك أنها بصدق تحليل الفترة القصيرة، ويحكم العلاقة السابقة التي تختص بالفترة القصيرة ما يسمى بقانون تناقص الغلة . The Law of Diminishing Return.

وقانون تناقص الغلة ينص على الآتى:

يافتراض ثبات الكمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج (الأرض) وإضافة وحدات متالية ومتاوية من عنصر الإنتاج المتغير (العمل)، فإن الناتج الكلى يمر بثلاثة مراحل، حيث يتزايد في البداية بمعدل متزايد (مرحلة تزايد الغلة)، ثم يستمر في التزايد ولكن بمعدل متناقص حتى يصل إلى أقصاه (مرحلة تناقص الغلة)، وبعد ذلك يأخذ في التناقص (مرحلة الغلة السالبة).

وقبل أن نبدأ في شرح وتفسير أسباب ظاهرة تناقص الغلة، فسوف نقوم بتعريف أهم المصطلحات المستخدمة في تفسير تلك الظاهرة .

أولاً: تعريفات هامة : Important Definitions :

الناتج الحدی (النللة الحدیة) : Marginal Product .

ويعرف الناتج الحدی على أنه معدل التغير في الناتج الكلى نتيجة لتغير عنصر الإنتاج المتغير بوحدة واحدة .

$$\text{الناتج الحدی} = \frac{\Delta \text{ناتج}}{\Delta \text{عنصر}} = \frac{\Delta \text{ناتج}}{\Delta \text{عنصر}}$$

حيث Δ : مقدار التغير في حجم الناتج الكلى .

Δ : مقدار التغير في عنصر العمل (العنصر المتغير) .

الناتج الكلى (النللة الكلية) : Total Product :

ويعرف الناتج الكلى على أنه إجمالي الناتج المتحصل عليه من استخدام عناصر الإنتاج المختلفة في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة ، أو قد يعرف على أنه مجموع النواتج الحدية .

الناتج المتوسط (النللة المتوسطة) : Average Product :

ويعرف الناتج المتوسط على أنه متوسط نصيب العنصر الإنتاجي من إجمالي الناتج الكلى أي أنه عبارة عن خارج قسمة الناتج الكلى على عدد وحدات العنصر الإنتاجي .

$$\text{الناتج المتوسط} = \frac{\text{حجم الناتج الكلى}}{\text{عدد وحدات العنصر الإنتاجي}}$$

ثانياً: التوضيح الجدولى والبيانى لقانون تناقص

الغلة:

يقوم قانون تناقص الغلة على الإفتراضات الآتية:

١- تغير نسب المزج بين عنصرى الإنتاج المستخدمين فى العملية الإنتاجية، وفي مثالنا سنفترض ثبات عنصر الأرض وتغير عنصر العمل.

٢- ثبات المستوى الفنى والتكنولوجى المستخدم فى العملية الإنتاجية.

٣ - التماهى (التجانس) التام فى الوحدات المستخدمة من عناصر الإنتاج المتغيرة (العمل فى مثالنا) وذلك من حيث درجة الكفاءة والمهارة الإنتاجية.

٤ - إفتراض أن التحليل يتم خلال الفترة القصيرة.

ويمكن توضيح ظاهرة تناقص الغلة بمراحلها الثلاثة المختلفة عن طريق الاستعانة بالجدول التالي حيث سنفترض إضافة وحدات متالية ومتقاربة من عنصر العمل إلى كمية ثابتة من عنصر الأرض.

جدول (١-٢)

مراحل الغلة	الوحدة من عنصر الأرض الثابت	الوحدات المستخدمة من عنصر العمل المتغير	الناتج الكلى	الناتج الحدى	الناتج المتوسط
	(ر)	(ل)	(ك)	(ن ح)	(ن م)
زيادة الغلة	١	١	٢٠	٢٠	٢٠
	١	٢	٥٠	٣٠	٢٥
	١	٢	٩٠	٤٠	٣٠
تناقص الغلة	١	٤	١٢٠	٣٠	٣٠
	١	٥	١٤٠	٢٠	٢٨
	١	٦	١٥٠	١٠	٢٥
الغلة السالبة	١	٧	١٥٠	صفر	$\frac{٢١}{٧}$
	١	٨	١٤٠	١٠ -	$\frac{١٢}{٢}$
	١	٩	١٢٠	٢٠ -	$\frac{١٣}{٣}$

من الجدول السابق نلاحظ ما يلى :

- الكمية المستخدمة من عنصر الأرض ثابتة ياستهار وفترض أنها في كل مرة تمثل، في قطعة أرض مساحتها فدان زراعي واحد.

٢ - إضافة وحدات متتالية ومتزايدة من حيث الكفاءة والمهارة من عنصر العمل المتغير إلى قطعة الأرض الثابتة .

٣ - يمر الناتج الكلى (ك) بثلاثة مراحل ، ففى المرحلة الأولى (تزايد الغلة) يتزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد وذلك حتى إستخدام العامل رقم (٢) ، وفي المرحلة الثانية (تناقص الغلة) يتزايد أيضاً الناتج الكلى ولكن بمعدل متناقص حتى إستخدام العامل رقم (٢) والذى يصل عنده الناتج الكلى إلى أقصاه ، وأخيراً ففى المرحلة الثالثة (الغلة السالبة) يبدأ الناتج الكلى فى التناقص وذلك إبتداءً من إستخدام رقم (٨) .

٤ - يأخذ الناتج الحدى (نح) أيضاً في تطوره ثلاثة مراحل ، ففى مرحلة تزايد الغلة يكون الناتج الحدى متزايداً ، ويكون الناتج الحدى متناقصاً في مرحلة تناقص الغلة حتى يصل إلى الصفر عند إستخدام العامل رقم (٢) ، وأخيراً ففى مرحلة الغلة السالبة يأخذ الناتج الحدى قيمة سالبة .

٥ - الناتج المتوسط (نم) يمر بمرحلتين فقط ، ففى المرحلة الأولى يكون الناتج المتوسط متزايداً حتى إستخدام العامل رقم (٤) ويكون عند ذلك الوضع قد وصل لأقصاه ، وفي المرحلة الثانية يبدأ الناتج المتوسط في التناقص .

٦ - يمكن توضيح تطور العلاقة بين كل من الناتج الكلى والناتج الحدى كما يلى : فى المرحلة الأولى (مرحلة تزايد الغلة) ، عندما يكون الناتج الكلى متزايداً بمعدل متزايد فإن الناتج الحدى يكون متزايداً، وفي المرحلة الثانية (مرحلة تناقص الغلة)، عندما يتزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص يكون الناتج الحدى متناقصاً، وهنا يلاحظ أنه عندما يصل الناتج الكلى لأقصاه فإن الناتج الحدى يكون مساوياً

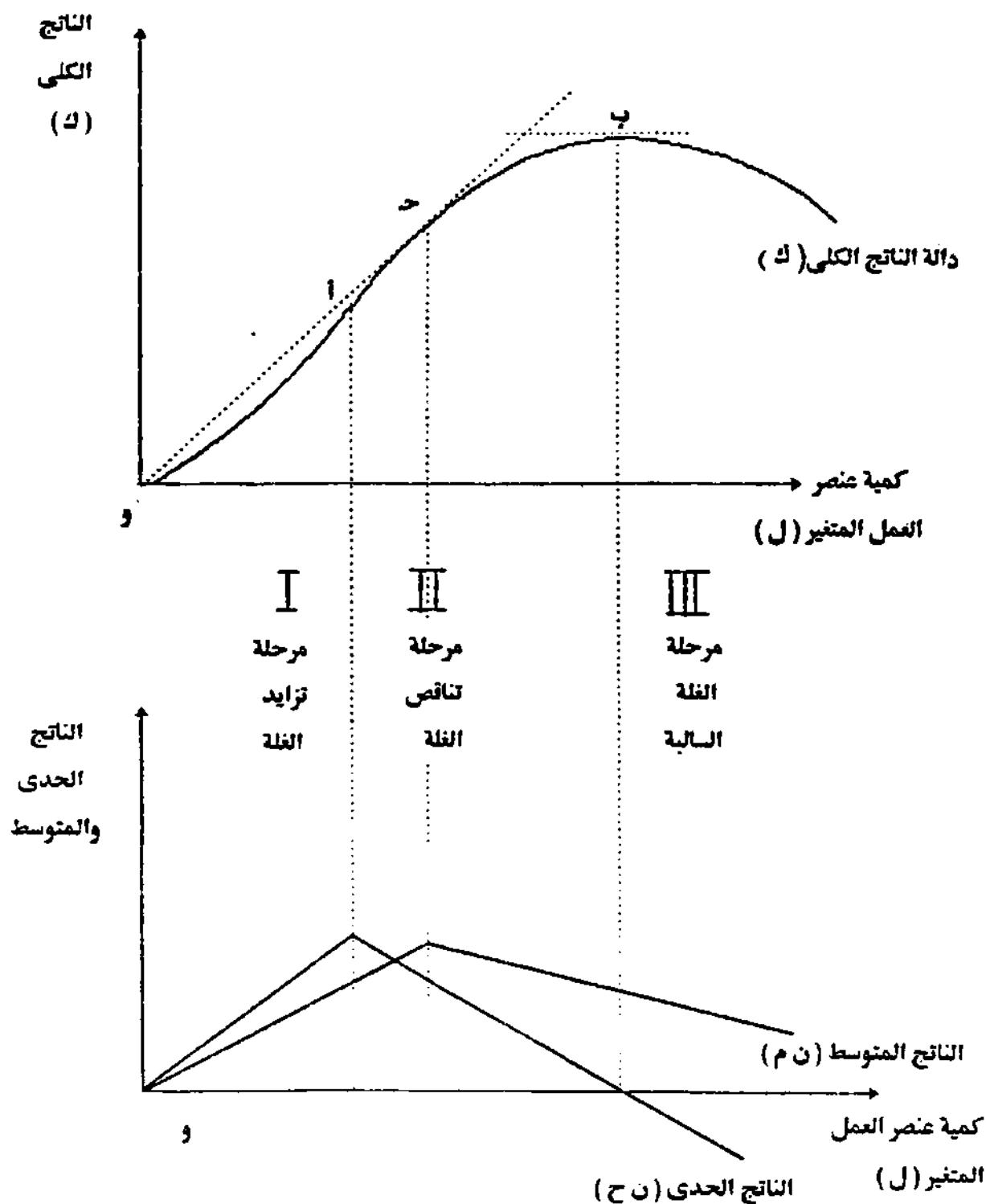
للصفر ، وأخيراً فنى المرحلة الثالثة (مرحلة الغلة السالبة) ، يكون الناتج الكلى متناقصاً بينما يكون الناتج الحدى سالباً.

٧ - أيضاً يمكن لنا توضيح تطور العلاقة بين كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط كما يلى : عندما يكون الناتج الحدى متزايداً، فإن الناتج المتوسط يكون متزايداً أيضاً ولكن الناتج الحدى يكون أكبر من الناتج المتوسط ، يصل الناتج الحدى لأقصاه (عند استخدام العامل رقم ٣) قبل أن يصل الناتج المتوسط لأقصاه (عند استخدام العامل رقم ٤) . وعندما يصل الناتج المتوسط لأقصاه فإنه يتساوى مع الناتج الحدى ($= 30$) ، وعندما يأخذ الناتج المتوسط فى التناقص يكون الناتج الحدى أيضاً متناقص ، ولكن يكون الناتج المتوسط أكبر من الناتج الحدى . وبعبارة أخرى فإننا نلاحظ أنه فى خلال مرحلة تزايد كل منها يكون الناتج الحدى أكبر من الناتج المتوسط الذى يصل لأقصاه بعد أن يصل الناتج الحدى لأقصاه ، وعندما يصل الناتج المتوسط لأقصاه يتعادل مع الناتج الحدى ، وفي مرحلة تناقص كل منها يكون الناتج المتوسط أكبر من الناتج الحدى .

ويمكن التعبير عن مكونات الجدول السابق بيانياً كما فى الشكل

البيانى التالى :

شكل (١-٢)



من الشكل البياني السابق نلاحظ ما يلى :

١- في الجزء الأعلى من الشكل السابق تم رسم منحنى الناتج الكلى ، حيث يقىس المحور الأفقي وحدات التنصير المتغير ، بينما يقىس المحور الرأسى حجم الناتج الكلى ، وقد تم رسم منحنى الناتج الكلى في المرحلة الأولى متعرًا في إتجاه المحور الرأسى دلالة على تزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد ، ثم تم رسمه مدبباً في إتجاه المحور الرأسى دلالة على تزايده بمعدل متناقص حتى يصل لأقصاه عند النقطة (ب) ، ثم يأخذ الناتج الكلى بعد ذلك في التناقص وذلك في المرحلة الثالثة .

٢- في الجزء الأسفل من الشكل السابق تم رسم كل من منحنى الناتج الحدى والناتج المتوسط ، فبالنسبة لمنحنى الناتج الحدى ، فقد سبق وعرفناه على أنه معدل التغير في الناتج الكلى نتيجة لإستخدام وحدة إضافية واحدة من عنصر العمل المتغير ، وبيانياً يمكن قياس الناتج الحدى عند نقطة معينة على منحنى الناتج الكلى وذلك عن طريق ميل المماس لمنحنى الناتج الكلى عند تلك النقطة . ففي مرحلة تزايد الغلة نجد أن الناتج الكلى يتزايد بمعدل متزايد ومن ثم فإن ميل المماس لمنحنى الناتج الكلى يكون متزايداً وذلك حتى النقطة (أ) على منحنى الناتج الكلى ، ولهذا فإنه قد تم رسم منحنى الناتج الحدى متزايداً ، وعندما يكون الناتج الكلى متزايداً بمعدل متناقص في المرحلة الثانية (مرحلة تناقص الغلة) فإن ميل المماس لمنحنى الناتج الكلى يكون متناقصاً وبالتالي فإن منحنى الناتج الحدى يكون متناقصاً . وعندما يصل الناتج الكلى لأقصاه عند النقطة (ب) يكون ميل المماس عند هذه النقطة مساوياً للصفر وبالتالي يكون الناتج الحدى مساوياً للصفر حيث يقطع منحنى الناتج الحدى المحور الأفقي تماماً أسفل النقطة التي يصل

عندما الناتج الكلى لأقصاه . وعندما يأخذ الناتج الكلى فى التناقص يكون ميل المماس سالباً ولهذا يكون الناتج الحدى سالباً وذلك فى المرحلة الثالثة (مرحلة الغلة السالبة) .

٣ - بالنسبة لمنحنى الناتج المتوسط نجد أنه يقاس بيانيأً عند أي نقطة على منحنى الناتج الكلى وذلك بميل الخط الواصل بين النقطة المراد قياس الميل عنها ونقطة الأصل . فالملاحظ من الشكل السابق أن ميل الخط الواصل من جميع النقاط الواقعية على منحنى الناتج الكلى حتى النقطة (ج) ونقطة الأصل يكون متزايداً ومن ثم تم رسم منحنى الناتج المتوسط متزايداً حتى تلك النقطة . وبعد النقطة (ج) يكون ميل الخط الواصل من أي نقطة على منحنى الناتج الكلى ونقطة الأصل متناقصاً وبالتالي فقد تم رسم منحنى الناتج المتوسط متناقصاً .

٤ - على سبيل التكرار وباستخدام الشكل البياني السابق يمكن توضيح العلاقات التى تربط بين كل من الناتج الكلى والمتوسط والحدى كما يلى :

أ - عندما يتزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد يكون الناتج الحدى متزايد ، وعندما يتزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص يكون الناتج الحدى متناقصاً ، وعندما يصل الناتج الكلى لأقصاه يكون الناتج الحدى مساوياً للصفر ، وأخيراً فإن الناتج الحدى يكون سالباً عندما يأخذ الناتج الكلى فى التناقص .

ب - عندما يكون الناتج الحدى متزايداً يكون الناتج المتوسط أيضاً متزايداً ، ولكن الناتج الحدى يكون أعلى من الناتج المتوسط ، ويصل الناتج الحدى لأقصاه قبل أن يصل الناتج المتوسط لأقصاه ، وعندما يصل الناتج المتوسط لأقصاه فإنه يتقاطع مع الناتج الحدى . أى

أنه يساويه عند تلك النقطة ، وأخيراً فعندما يتناقص الناتج المتوسط يكون الناتج الحدي متناقصاً ولكن يكون الناتج المتوسط أعلى من الناتج الحدي .

ثالثاً : تفسير قانون تناقص الغلة :

يمكن تفسير ظاهرة تناقص الغلة بفكرة نسب المزج الأفضل Combination والتي تعنى وجود نسبة مزج مثلى بين عناصر الإنتاج الثابتة والمتحيرة المستخدمة في أي عملية إنتاجية وعندما يصل المنتج إلى هذه النسبة المثلثى يكون الناتج الحدي قد وصل لأقصاه .

وفي مثالنا السابق فإن نسبة المزج المثلثى بين الأرض (عنصر ثابت) والعمل (عنصر متغير) هي ١ : ٣ ، وهنا نجد أنه قبل الوصول إلى تلك النسبة المثلثى فإن كل وحدة من عنصر العمل المتغير يتم إضافتها إلى عنصر الأرض الثابت تضيف إلى الناتج الكلى مقداراً أكبر من الذي تضيفه وحدة عنصر العمل السابقة عليها ، بعبارة أخرى فإن الناتج الحدي يكون متزايداً قبل الوصول إلى تلك النسبة المثلثى . وبعد الوصول إلى نسبة المزج المثلثى نجد أن كل عامل إضافي يتم إستخدامه على قطعة الأرض الثابتة سيخذل إلى الناتج الكلى مقدار أقل مما أضافه العامل السابق عليه ، بمعنى أن الناتج الحدي يكون متناقصاً بعد الوصول إلى تلك النسبة المثلثى .

ويمكن تفسير ذلك بأنه في المرحلة الأولى وقبل الوصول إلى نسبة المزج المثلثى تكون خدمات عنصر العمل المستخدمة على قطعة الأرض الثابتة غير كافية وأقل من اللازم وبالتالي فإن أية إضافات من عنصر العمل تؤدي إلى زيادة الناتج الكلى بمعدل متزايد (حيث يكون الناتج الحدي متزايداً) وذلك حتى نصل إلى نسبة المزج المثلثى ، وبعدها نجد أن الإضافات المتتالية من عنصر العمل تكون أكثر من اللازم وذات وفرة نسبية مما يقلل من كفاءتها حيث يترتب

على ذلك زيادة الناتج الكلى بمعدل متناقص (حيث يكون الناتج الحدى متناقصاً). وحاصل ما تقدم هو أن الناتج الحدى يكون متزايداً قبل الوصول إلى نسبة المزج المثلث بينما يكون متناقصاً بعد الوصول إلى تلك النسبة العثمانى .

وأخيراً قد يثار تساؤل هام وهو متى يتوقف المنتج عن تشغيل وحدات إضافية من عنصر العمل المتغير ؟ وللإجابة على ذلك التساؤل نقول بأن المنتج سيتوقف عن تشغيل وحدات إضافية عن عنصر العمل المتغير وذلك فى المرحلة الثانية (مرحلة تناقص الغلة) ، لأنه على الرغم من أن الناتج الحدى يكون متناقصاً في تلك المرحلة إلا أنه لا زالت توجد إضافات صافية موجبة إلى الناتج الكلى على الرغم من أنها متناقصة ومن ثم نجد أن من مصلحة المنتج الإستمرار في التشغيل طالما كانت هناك إضافات موجبة إلى الناتج الكلى .

ويتوقف المنتج عن تشغيل وحدات إضافية من عنصر الإنتاج المتغير (العمل) وذلك عند النقطة التي يتساوى عندها سعر الوحدة الإضافية من عنصر العمل المتغير مع مقدار ما تضيفه هذه الوحدة الإضافية إلى الإبراد الكلى للمنتج والذي تعرف بـ^{ياب} إيراد الإنتاجية الحدية .

الفصل الثالث

دالة الإنتاج في الفترة الطويلة

(قانون غلة الحجم)

- خريطة الناتج المتساوي.
- خط التكلفة المتكافئ.
- تحديد مركز التوازن.

الفصل الثالث

دالة الإنتاج في الفترة الطويلة

(قانون غلة الحجم)

تعنى بالفترة الطويلة هنا إمكانية تغير جميع عناصر الإنتاج المستركبة فى العملية الإنتاجية ، والقانون الذى يحكم العلاقة بين حجم الناتج الكلى وكمية المستخدم من عناصر الإنتاج المتغيرة جميعها فى الفترة الطويلة يطلق عليه قانون غلة الحجم . Returns to Scale

وطبقاً لقانون غلة الحجم فإن زيادة الكميات المستخدمة من جميع عناصر الإنتاج المستخدمة فى العملية الإنتاجية ستؤدى إلى زيادة حجم الناتج الكلى .

وتوجد لدينا ثلاثة حالات لغلة الحجم :

الحالة الأولى : (ثبات غلة الحجم) : وتعنى بها أن زيادة المستخدم من جميع عناصر الإنتاج (زيادة حجم المشروع) ستؤدى إلى زيادة حجم الناتج الكلى بنفس النسبة .

الحالة الثانية : (تزايد غلة الحجم) : وتعنى بها أن زيادة المستخدم من جميع عناصر الإنتاج (زيادة حجم المشروع) سيؤدى إلى زيادة حجم الناتج الكلى بنسبة أكبر .

الحالة الثالثة : (تفاصل غلة الحجم) : وتعنى أن زيادة انسداد عن جميع عناصر الإنتاج (زيادة حجم المشروع) سيؤدى إلى زيادة حجم الناتج الكلى بنسبة أقل .

وطالما أنتا إفترضنا ظروف الفترة الطويلة بمعنى تغير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية ، فإنه يمكن لذا كتابة دالة الإنتاج الخاصة بالفترة الطويلة كما يلى :

$$\begin{aligned} \text{حجم الناتج الكلى} &= d (\text{رأس المال} , \text{العمل}) . \\ k &= d (M , L) . \end{aligned}$$

والدالة السابقة تعنى أن حجم الناتج الكلى (k) يعتمد على وجود عنصرين متغيرين فقط وذلك بغرض التبسيط وهما رأس المال (M) والعمل (L) . وهي دالة طردية بمعنى أن زيادة المستخدم من كلا العنصرين معاً: العمل ورأس المال سيؤدى لزيادة حجم الناتج الكلى .

وكما سبق وذكرنا فتوجد لدينا ثلاثة حالات لنسبة الحجم يمكن تفسيرها كما يلى :

١ - حالة تزايد غلة الحجم :

تعنى هذه الحالة تزايد حجم الناتج الكلى بنسبة أكبر من تزايد حجم المشروع ، وتحقق هذه الحالة بسبب المزايا الناتجة عن التخصص وتقسيم العمل كلما اتسع حجم المشروع ، فزيادة حجم المشروع تؤدى لأنساع نطاق العمليات الإنتاجية التى يقوم بها ، ومن ثم توجد إمكانية لزيادة درجة تقسيم العمل داخل العملية الإنتاجية . وهنا نجد أن زيادة درجة تقسيم العمل تؤدى إلى درجة أعلى من التخصص فى العمل ، وبالتالي إرتفاع درجة المهارة وزيادة المقدرة الإنتاجية .

٢ - حالة ثبات غلة الحجم :

وتعنى تزايد حجم الناتج الكلى بنفس نسبة تزايد حجم المشروع ، وهنا نجد أن المشروع قد وصل إلى حالة إستنفذ معها مزايا إقتصاديات الحجم الكبير ، ومن ثم فهو لا يتوقع الحصول على مزايا إضافية من التوسع في العملية الإنتاجية وبافتراض ثبات المستوى التكنولوجى فإن الزيادة الإضافية في عناصر الإنتاج ستؤدى فقط إلى زيادة متناسبة معها في حجم الناتج الكلى .

٣ - حالة تناقص غلة الحجم :

وفيها يتزايد حجم الناتج الكلى بنسبة أقل من تزايد حجم المشروع وتعنى بها فشل المشروع في الحصول على زيادة في حجم الناتج الكلى تتناسب مع الزيادة في حجم عناصر الإنتاج . فالمشروع هنا قد يواجه بصعوبات تنظيمية خاصة بالعملية الإنتاجية نتيجة للتوسيع الكبير ، وبالتالي تقل كفاءته في إدارة العملية الإنتاجية ولهذا بزداد الناتج الكلى بمعدل أقل من زيادة حجم عناصر الإنتاج .

والمشروع عندما يقوم بتشغيل عناصر الإنتاج التي يمتلكها فإنه يسعى للحصول على أقصى ناتج ممكن في حدود إمكاناته ، وفيما يلى سوف نقوم بتحليل الوضع التوازنى للمنتج عند تشغيله لعناصر الإنتاج المتغيرة ، بإستخدام كل من خريطة منتجات الناتج المتساوی وخط التكلفة المتكافئ :

أولاً : خريطة منحنيات الناتج المتساوی :

يعرف منحني الناتج المتساوی على أنه ذلك المنحني الذي يمر بجميع التوليفات الممكنة من عنصرين إنتاجيين متغيرين ، والذي يترتب على استخدامهما في العملية الإنتاجية الحصول على نفس مستوى الناتج دائمًا .

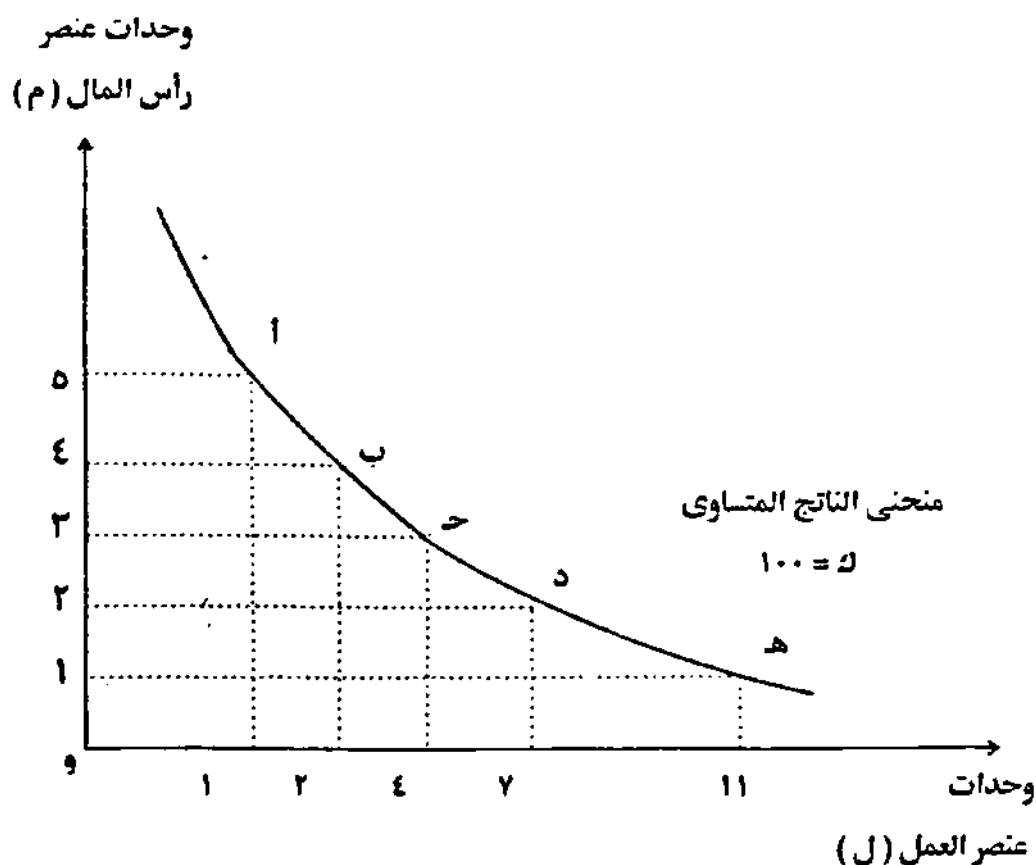
والجدول الإفتراضي التالي يمثل عدة تكوينات مختلفة من عنصري رأس المال والعمل وألمى يترتب على إستخدامها فيما معاً بحسب مزج متغيرة الحصول على نفس مستوى الناتج الكلى .

جدول (١-٨)

التكوينات الفنية	وحدات رأس المال	وحدات العمل	حجم الناتج الكلى
	(م)	(ل)	(ك)
أ	٥	١	١٠٠
ب	٤	٢	١٠٠
ج	٣	٤	١٠٠
د	٢	٧	١٠٠
هـ	١	١١	١٠٠

في الجدول السابق يلاحظ وجود عدة تكوينات أو توليفات فنية بين كل من عنصري رأس المال والعمل والتي يترتب عليها الحصول على مستوى ثابت من الناتج الكلى يعادل ١٠٠ وحدة . ويمكن التعبير عن الجدول السابق بيانياً كما يلى :

شكل (١-٨)



في الشكل السابق رصدنا وحدات عنصر العمل (L) على المحور الأفقي ، بينما تم رصد وحدات عنصر رأس المال (M) على المحور الرأسي . ومنحنى الناتج المتساوي كما في الشكل السابق يمر بجميع التكوينات والتوليفات الفنية المختلفة والتي تؤدي للحصول على مستوى إنتاجي ثابت يعادل ١٠٠ وحدة . ويتشابه منحنى الناتج المتساوي مع منحنى السواء الذي سبق دراسته من قبل في شكله وخصائصه . ومنحنى الناتج المتساوي كما يتضح من الشكل البياني السابق يتميز بالخصائص التالية :

(١) ينحدر من أعلى لأسفل ومن اليسار لليمين : وهذه الخاصية تعنى أن منحنى الناتج المتساوي سالب الميل ، ويمكن تفسير تلك الخاصية بفكرة تناقص الغلة أو تناقص الإنتاجية الحدية ، فمن المعروف أن زيادة الكمية المستخدمة من العنصر الإنتاجي المتغير تؤدي إلى تزايد الناتج الحدي له ، وفي ظل إفتراض ثبات مستوى الناتج الكلى على جميع النقاط الواقعه على منحنى الناتج المتساوي ، نجد أن التحرك من أعلى لأسفل على نفس المنحنى تعنى زيادة الكمية المستخدمة من عنصر العمل مما يؤدي إلى تناقص الناتج الحدي للعمل ، وفي نفس الوقت يتزايد الناتج الحدي لرأس المال نتيجة لإنخفاض الكمية المستخدمة فيه ، وهنا نجد أنه للحفاظ على مستوى ثابت من الناتج الكلى لابد أن يتعادل مقدار الإنخفاض في الناتج الحدي لعنصر العمل مضروباً في ٥ ل مع مقدار الزيادة في الناتج الحدي لعنصر رأس المال مضروباً في ٥ م ، ومن ثم فإن الزيادة في المستخدم من عنصر العمل لابد أن يقابلها نقص في المستخدم من عنصر رأس المال ، ولهذا ينحدر منحنى الناتج المتساوي من أعلى لأسفل ومن اليسار لليمين .

(٢) يتحدد منحنى الناتج المتساوي من ناحية نقطة الأصل : وهذه الخاصية ترجع إلى تناقص المعدل الفنى للإحلال ، والذى يعرف على أنه النسبة بين مقدار التغير في كمية أحد عنصري الإنتاج منسوبة إلى مقدار التغير في كمية العنصر الآخر . ويرتكز مفهوم المعدل الفنى للإحلال على أساس إفتراض إمكانية تجزئة وحدات العناصر الإنتاجية إلى وحدات صغيرة جداً حتى يمكن الإحلال فيما بينها . ففى الشكل البيانى السابق نجد أن التحرك من أعلى لأسفل على نفس منحنى الناتج المتساوي يعني التنازل عن كمية معينة من رأس المال مقابل إحلالها بكمية معينة من العمل ، ومن ثم فإن المعا^١ الفنى للإحلال فى هذه الحالة يساوى :

$$\text{المعدل الشي للاحلال} = \frac{\text{مقدار التغير في الكمية المستخدمة من عنصر رأس المال}}{\text{مقدار التغير في الكمية المستخدمة من عنصر العمل}}$$

$$= \frac{م}{ل}$$

ففي الشكل السابق بجد أن التحرك من أعلى لأسفل على منحنى الناتج المتساوي وذلك من النقطة (أ) إلى (ب) إلى (ج) إلى (د) إلى (ه) تعنى التنازل في كل مرة بين وحدة واحدة من عنصر رأس المال مقابل الحصول على وحدات إضافية من عنصر العمل وذلك للحفاظ على مستوى ثابت من الناتج الكلى ، وعلى ذلك يكون المعدل الفني للاحلال متناقص دائمًا .

من أعلى لأسفل

$$\text{المعدل الفني للاحلال} = \frac{م}{ل}$$

$$= \frac{1}{1} : \frac{1}{2} : \frac{1}{3} : \frac{1}{4} \rightarrow \text{معدل متناقص دائمًا .}$$

وأيضاً عندما يتم التحرك على نفس المنحنى من أسفل لأعلى يكون المعدل الفني للاحلال متناقص أيضاً . ففي هذه الحالة يتم التنازل عن وحدات متناقصة من عنصر العمل مقابل الحصول على وحدة إضافية واحدة من عنصر رأس المال وذلك للحفاظ على مستوى ثابت من الناتج الكلى

من أسفل لأعلى

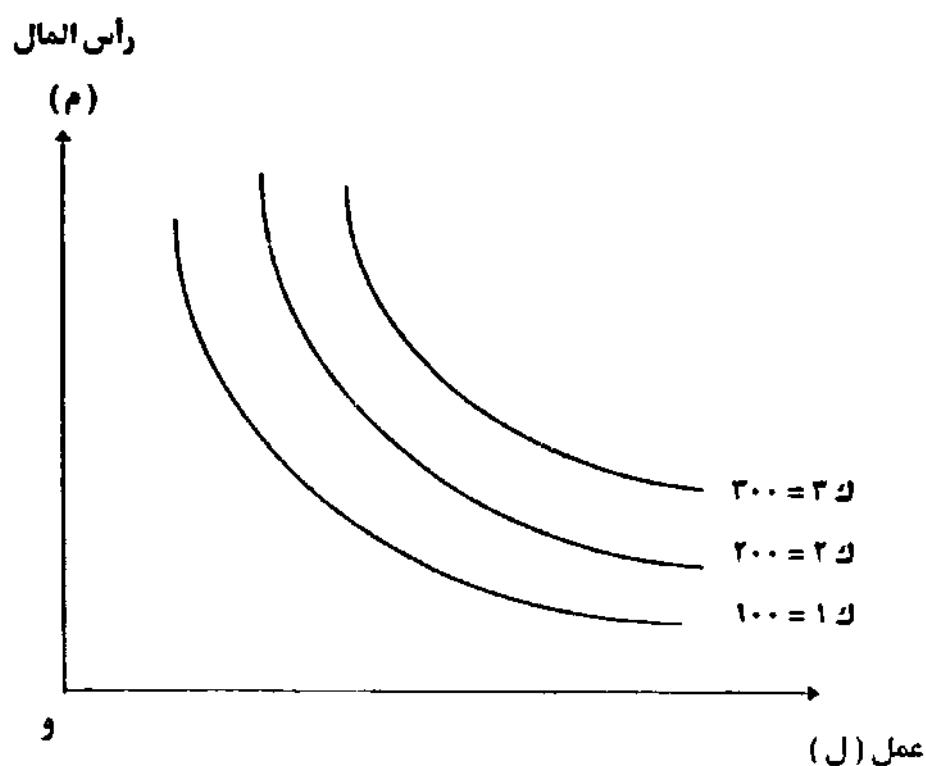
$$\text{المعدل الفني للاحلال} = \frac{د}{م}$$

$$= \frac{1}{1} : \frac{2}{1} : \frac{3}{1} : \frac{4}{1} \quad \text{معدل متناقص دائم.}$$

و يلاحظ أن ميل منحنى الناتج المتساوي يمكن قياسه عن طريق ميل المماس عند أي نقطة على المنحنى ، ومن ثم فهو يساوى المعدل الفنى للإحلال بين عنصري الإنتاج $= \frac{M^{\Delta}}{L^{\Delta}}$ إذا كان التحرك من أعلى لأسفل على نفس المنحنى .

و خريطة منحنيات الناتج المتساوي تتكون من عدد لا نهائى من منحنيات الناتج المتساوي ولكن لأغرض التبسيط سوف نفترض أنها مكونة من ثلاثة منحنيات فقط كما يوضح الشكل التالي :

شكل (٢-٨)



في الشكل البياني السابق نجد أن خريطة منحنيات الناتج المنساوي تتكون من ثلاثة منحنيات فقط وذلك بفرض التبسيط ، ويعبر كل منحنى ناتج متساوي عن مستوى ثابت من الناتج الكلى ، بينما المنحنى الأعلى يعبر عن مستوى إنتاج أكبر من المنحنى الأقل فالمحنى رقم (١) يعبر عن مستوى إنتاج يعادل ١٠٠ وحدة ، بينما المنحنى الأعلى رقم (٢) يعبر عن مستوى إنتاج أكبر يعادل ٢٠٠ وحدة ، وهكذا نجد أنه كلما انتقلنا لأعلى كلما زاد مستوى الناتج الكلى . والسبب في ذلك هو أن منحنى الناتج المتساوي الأعلى يعبر عن استخدام كميات أكبر من أحد أو كلا عنصري الإنتاج العمل ورأس المال ، ومن ثم إنتاج كمية أكبر من حجم الناتج الكلى .

ثانياً : خط التكلفة المتكافئ :

يعبر خط التكلفة المتكافئ عن إمكانيات المنتج ، فهو يوضح القيد الإنفاقى المفروض على المنتج عند شرائه للكميات المختلفة من عناصر الإنتاج بهدف استخدامها في العملية الإنتاجية ، فإذا إفترضنا أن المنتج قد خصص مبلغ ١٠٠ وحدة نقدية لشراء كمية معينة من رأس المال ، حيث ثمن الوحدة منه ١٠ وحدات نقدية ، وشراء كمية معينة من العمل حيث ثمن الوحدة منه ٥ وحدات نقدية ، هنا نجد أن الكميات المشتراء من كل من عنصري رأس المال والعمل تتحدد بمعادلة القيد الإنفاقى التالية :

$$\text{الإنفاق الكلى} = \text{ثمن الوحدة من عنصر رأس المال} \times \text{كميته} + \text{ثمن الوحدة من عنصر العمل} \times \text{كميته} .$$

$$نـ كـ = ثـ مـ + ثـ رـ \times كـ رـ .$$

وبناءً على معادلة القيد الإنفاقى السابقة نجد أن المنتج أمامه عدة توليفات يمكن شرائها من العمل ورأس المال بحيث تكون في حدود إمكانياته

أى فى حدود المبلغ النقدى المخصص للشراء . فإذا قرر المنتج شراء ٤ وحدات مثلاً من رأس المال ، فإنه سيتبقى لديه مبلغ نقدي يستطيع به شراء ١٢ وحدة فقط من عنصر العمل بحيث تتحقق دائمة المعادلة التالية :

$$ن ك = ث م \times كم + ث ر \times كر .$$

$$12 \times 5 + 4 \times 10 = 100$$

ولاشك أنه يوجد أمام المنتج كما سبق وذكرنا عدة توليفات مختلفة تعبّر عن كميات من كل من عنصري رأس المال والعمل يمكن له شراؤها في حدود المبلغ المخصص للإنفاق . فإذا قرر المنتج إنفاق ميزانيته بالكامل في شراء خدمات عنصر رأس المال فقط ، فيمكن له شراء ١٠ وحدات منه ، ولا يشتري شيئاً من عنصر العمل ، بحيث نجد أن :

$$ن ك = ث م \times كم + ث ر \times كر$$

$$10 \times 5 + 10 \times صفر .$$

أما إذا قرر المنتج شراء خدمات عنصر العمل فقط ، فيمكن له شراء ٢٠ وحدة منه ولا يشتري شيئاً من عنصر رأس المال ، بحيث نجد أن :

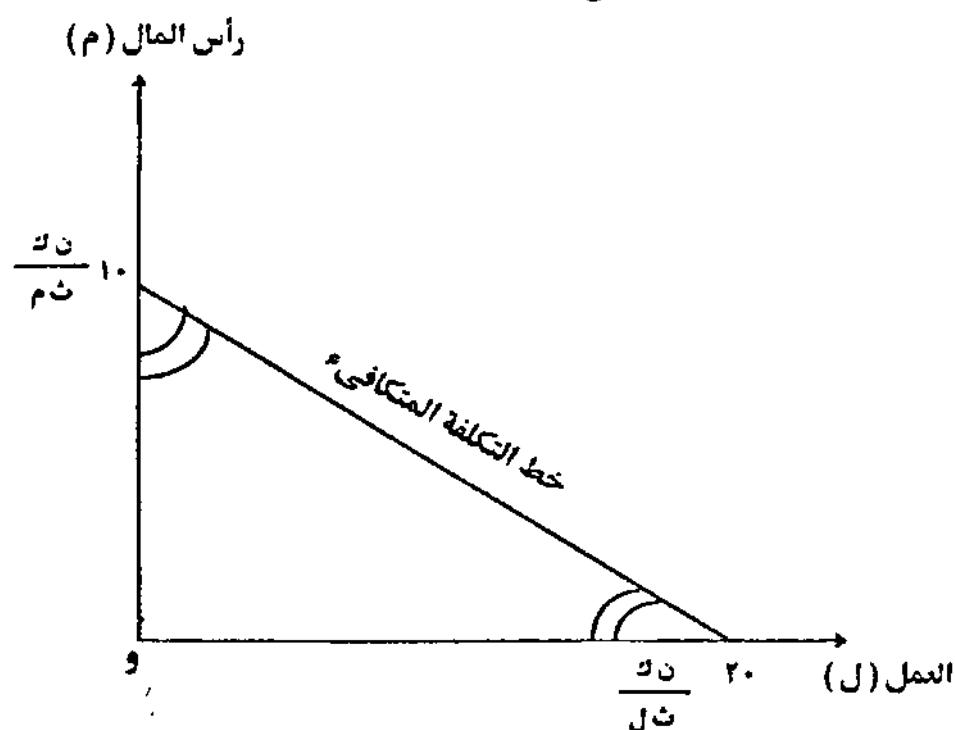
$$ن ك = ث م \times كم + ث ر \times كر$$

$$20 \times 5 + 10 \times صفر = 100$$

وهكذا نجد أن المنتج يستطيع في حدود ميزانيته أو القيد الإنفاقى المفروض عليه أن يشتري أحد أو كلا العنصرين الإنتاجيين المستخدمين في العملية الإنتاجية .

ويعبر خط التكلفة المتكافئ عن القيد الإنفاقى أو قيد الميزانية المفروض على المنتج ويمكن توضيحه بيانياً كما يلى :

شكل (٣-٨)



في الشكل السابق نجد أن نقطة تقاطع خط التكلفة المتكافئ مع المحور الأفقي تمثل الكمية المشتراه من عنصر العمل فيما لو تم إنفاق الميزانية بكاملها على شراء عنصر العمل فقط ، حيث تكون :

$$\text{الكمية المشتراه من عنصر العمل} = \frac{100}{\frac{ن}{ث}} = 20 \quad \text{ بينما تكون}$$

الكمية المشتراه من عنصر رأس المال = صفر .

أما نقطة تقاطع خط التكلفة المتكافئ مع المحور الرأسي فتمثل الكمية المشتراه من عنصر رأس المال إذا تم إنفاق الميزانية بكاملها على شراء عنصر رأس المال فقط ، والتي تعادل $\frac{100}{\frac{ن}{ث}} = 10$ وحدات ، بينما تكون

الكمية المشتراء من عنصر العمل مساوية للصفر . كما يلاحظ أن أي نقطة تقع على خط التكلفة المتكافئ تمثل توليفة معينة من كل من عناصر الإنتاج ورأس المال والعمل والتي يمكن للمنتج شرائها في حدود ميزانيته ، وبالتالي يوجد عدد لا نهائي من التوليفات الممكنة والتي يمكن شرائها في حدود ميزانية المنتج . وميل خط التكلفة المتكافئ يمكن قياسه كما يلي : ن م

$$\frac{\frac{ن}{ك}}{\frac{ث}{م}} = \frac{\text{المقابل}}{\text{المجاور}}$$

ميل خط التكلفة المتكافئ = $\frac{\frac{ن}{ك}}{\frac{ث}{م}}$

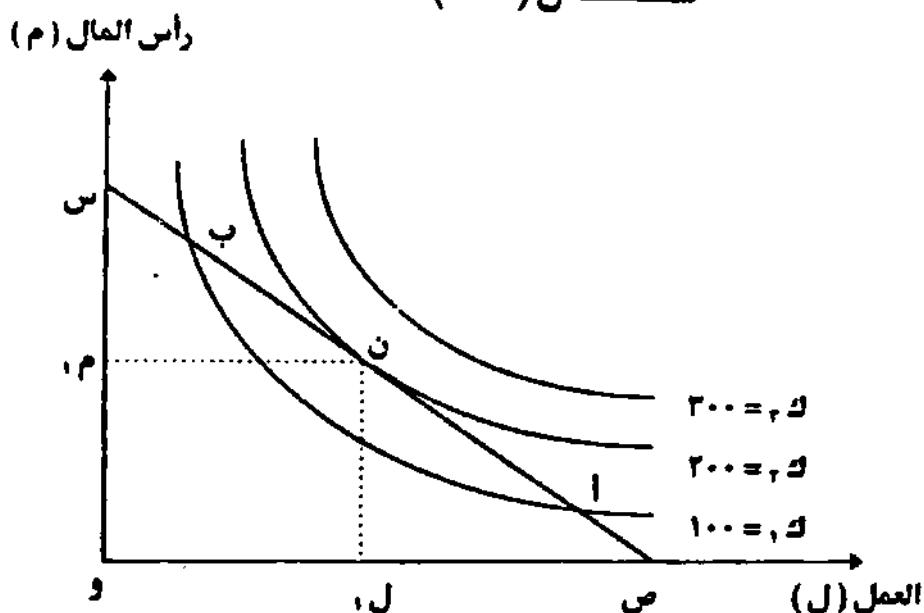
$$\frac{ن}{ك} \times \frac{ث}{م} =$$

$$\frac{ث}{م} = \frac{\text{النسبة بين ثمنى عنصرى}}{\text{الإنتاج ، العمل ورأس المال .}}$$

ثالثاً : تحديد مركز التوازن

يُستخدم كل من خريطة منحنيات الناتج المتباوي وخط التكلفة المتكافئ يمكن لنا تحديد نقطة التوازن والتي توضح الكميات التي يستطيع المنتج شرائها من العمل ورأس المال والتي تحقق له أقصى إنتاج ممكن وذلك في حدود ميزانيته أو القيد الإنفاقى المفروض عليه . والشكل البيانى التالي يوضح ذلك .

شكل (٤-٨)



في الشكل السابق نجد أن نقطة توازن المنتج تمثل في النقطة (ن) والتي عندها يتماس أعلى منحنى ناتج متساوي مع خط التكلفة المتكافئ . وعند نقطة التوازن (ن) نجد أن المنتج يقوم بشراء الكمية (L_n) من عنصر العمل والكمية (M_n) من عنصر رأس المال ، وهذه الكميات تحقق للمنتج أقصى إنتاج ممكن حيث أن النقطة (ن) تقع على أعلى منحنى ناتج متساوي ممكناً $K = 200$ ، وفي نفس الوقت تقع النقطة (ن) على خط التكلفة المتكافئ ، أي أنها تقع في نطاق إمكاناته .

وعلى الرغم من أن منحنى الناتج المتساوي $K = 300$ يحقق أقصى إنتاج ولكنه غير ممكناً لأنه يقع خارج خط التكلفة المتكافئ (S_C) كما أن كل من النقطتين (أ) ، (ب) تقعان على خط التكلفة المتكافئ (S_C) أي أنهما يقعان في نطاق إمكانيات المنتج إلا أنهما يقعان في نفس الوقت على أدنى

منحنى ناج متساوي ممكن $L = 100$ ، ومن هنا نرى أن النقطة الوحيدة التي تحقق للمنتج أقصى إنتاج ممكن في حدود إمكانياته هي النقطة التوازنية (N) .
وعند تلك النقطة التوازنية نجد أن :
ميل منحنى الناج المتساوي = ميل خط التكلفة المتكافئ .

$$\frac{\theta L}{m^2} = \frac{\theta m}{L^2}$$

المعدل الفني للإحلال = النسبة بين ثمنى عنصري الإنتاج العمل ورأس المال والشرط السابق هو توازن المنتج والذي يتحقق عنده أقصى إنتاج ممكن في حدود إمكانياته .

الفصل الرابع

الطلب على خدمات عوامل الإنتاج

- إيراد الإنتاجية الحدية (أ ح) وقيمة الإنتاجية الحدية (ق أ ح).
- إيراد الإنتاجية المتوسطة (أ م) وقيمة الإنتاجية المتوسطة (ق أ م).
- إشتقاق منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي.
- محددات الطلب على العنصر الإنتاجي.

الفصل الرابع

الطلب على خدمات عناصر الإنتاج

يتميز الطلب على خدمات عناصر الإنتاج بأنه طلب غير مباشر، أي أنه طلب مشتق من الطلب المباشر على السلع والخدمات النهائية التي يشارك العنصر الإنتاجي في إنتاجها. فالطلب على السلع والخدمات النهائية يتميز بأنه طلب مباشر، حيث أن السلع والخدمات النهائية تطلب بغرض إشباع الحاجات المباشرة لدى مستهلكيها من مأكولات وملابس ومشرب وخلافه. بينما تطلب خدمة العنصر الإنتاجي لتحقيق هدف غير مباشر وهو المساهمة في إنتاج السلع والخدمات، مما يعني أن الطلب على خدمة العنصر الإنتاجي يتحدد بإنتاجيته.

ونظرية الإنتاجية الحدية هي التي تفسر محددات الطلب على خدمة العنصر الإنتاجي، حيث تقرر بأن عناصر الإنتاج تطلب لإنتاجيتها، وأن منحني الطلب على العنصر الإنتاجي سالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العنصر الإنتاجي وثمن الوحدة منه.

ويهدف المنتج عند تشغيله لوحدات العنصر الإنتاجي إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة، فالمنتج يستمر في تشغيل وحدات إضافية من العنصر الإنتاجي طالما أن كل وحدة إضافية من ذلك العنصر يترتب على تشغيلها إضافة إلى الإيراد الكلى للمنتج بمقدار أكبر من تلك الإضافة الكلية للمنتج.

ويعرف إيراد الإنتاجية الحدية لعنصر ما بأنه مقدار الإضافة إلى الإيرادات الكلية للمنتج نتيجة لتشغيله وحدة إضافية من وحدات العنصر

الإنتاجى ، بينما يعرف الإنفاق الحدى (الأجر الحدى) لعنصر إنتاجى ما على أنه مقدار الإضافة إلى التكاليف أو النفقات الكلية للمنتج نتيجة لتشغيله وحدة إضافية من وحدات العنصر الإنتاجى . وعلى ذلك نجد أن المنتج يستمر في تشغيل وحدات إضافية من العنصر الإنتاجى طالما كان إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجى يزيد عن الإنفاق الحدى عليه .

ويتوقف المنتج عن تشغيل وحدات إضافية من العنصر الإنتاجى عندما تتعادل الإضافة إلى الإيرادات الكلية للمنتج مع الإضافة إلى النفقات الكلية للمنتج ، أى عندما يتعادل إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجى مع الإنفاق الحدى عليه . وعندما يصل المنتج إلى ذلك الوضع ، والذي يطلق عليه وضع التوازن ، فإنه يحقق أقصى أرباح ممكنة من تشغيله لوحدات عنصر إنتاجى معين . وحاصل ما تقدم هو أن شرط التوازن لتحقيق أقصى أرباح ممكنة للمنتج يتمثل فيما يلى :

$$\begin{array}{ccc} \text{الإنفاق الحدى} & = & \text{إيراد الإنتاجية الحدية} \\ \text{على عنصر إنتاجى} & & \text{للعنصر الإنتاجى} \end{array}$$

والشرط التوازنى السابق هو شرط عام يجب تحقيقه سواء كان المنتج يعمل في ظروف المنافسة الكاملة أو في ظروف الإحتكار ، مع الأخذ في الاعتبار أن ثمن بيع الوحدة من السلعة في السوق المتنافسة يكون دائماً ثابت ، وبالتالي فإن الإيراد الحدى يكون أيضاً ثابت ومساوي للثمن . في حين يكون ثمن بيع الوحدة من السلعة في سوق الإحتكار متناقص ولكن أقل من الثمن .

وفيما يلى سوف نتعرض بالتعريف لبعض المصطلحات الهامة في
نظرية الإنتاجية الحدية ، ثم نلى ذلك بتحليل كيفية إشتقاق منحنى
الطلب على خدمة العنصر الإنتاجي وأهم محدداته :

أولاً: إيراد الإنتاجية الحدية (أح) وقيمة الإنتاجية

الحدي (ق أح) :

كما سبق وذكرنا فإن إيراد الإنتاجية الحدية (أح) لعنصر
إنتاجي معين يعرف بأنه مقدار الإضافة إلى الإيرادات الكلية للمنتج نتيجة
لتشغيله وحدة إضافية من العنصر الإنتاجي . فالمنتج عند تشغيله لوحدة
إضافية من العنصر الإنتاجي المتغير فإنه يضيف إلى الناتج الكلي مقداراً
يعادل ما يسمى بالناتج العيني الحدي ^(١) . وعندما يتم بيع هذا الناتج
الحدي في السوق فإنه يضيف إلى الإيرادات الكلية للمنتج مقداراً يعادل
ما يسمى بالإيراد الحدي ، والذي يعرف بأنه مقدار الإضافة إلى الإيرادات
الكلية للمنتج نتيجة لبيع وحدة إضافية جديدة من السلعة في السوق .
ومن هنا يمكن القول بأن إيراد الإنتاجية الحدية لعنصر إنتاجي معين
يمكن تعريفه على أنه حاصل ضرب الناتج العيني الحدي في الإيراد
الحدي ، وعليه فإن :

$$\text{إيراد الإنتاجية الحدية} = \text{الناتج العيني الحدي} \times \text{الإيراد}$$

$$\text{أح} = \text{نـعـح} \times \text{أـح}$$

أما قيمة الإنتاجية الحدية (ق أح) لعنصر إنتاجي معين فتعرف
على أنها حاصل ضرب الناتج العيني الحدي في ثمن الوحدة من ذلك
الناتج ، وعليه فإن :

(١) فالناتج العيني الحدي يعرف على أنه مقدار الإضافة إلى الناتج الكلي نتيجة لتشغيل وحدة
إضافية واحدة من عنصر الإنتاج المتغير . ومن الملاحظ أننا أصنف كلية عيني للناتج العدي . وذلك
للتدليل على أن الناتج العدي يقاس بوحدات عينة (مادة) .

قيمة الإنتاجية الحدية = الناتج العيني الحدي × ثمن بيع الوحدة من الناتج

$$\text{ق أح} = \text{ن ع ح} \times \theta$$

بالنظر إلى كلٍ من التعريفين السابقين ، نجد أن الفرق بينهما إنما يرجع إلى الفرق بين كلٍ من الإبراد الحدي والثمن ، فمن دراستنا السابقة نعلم أنه في ظروف المنافسة الكاملة يتعادل دائمًا كلٍ من الإبراد الحدي وثمن بيع الوحدة من الناتج ، وبعثهما بالتالي خط مستقيم يوازي المحور الأفقي دلالة على ثباتهما . ومما سبق نستنتج أنه لا يوجد اختلاف يذكر بين كلٍ من إبراد الإنتاجية الحدية وقيمة الإنتاجية الحدية ، وعلى هذا فإنه في ظل إطباق ظروف المنافسة الكاملة نجد أن :

$$\text{إبراد الإنتاجية الحدية} = \text{قيمة الإنتاجية الحدية}$$

$$\text{أ أح} = \text{ق أح}$$

أما في ظل الإحتكار ، فإن ثمن بيع الوحدة من الناتج يكون دائمًا متناقص وأكبر دائمًا من الإبراد الحدي المتناقص أيضًا ، ومن ثم نجد أن إبراد الإنتاجية الحدية يقل دائمًا عن قيمة الإنتاجية الحدية ، وعلى هذا فإنه في ظل إطباق ظروف الإحتكار نجد أن :

$$\text{إبراد الإنتاجية الحدية} < \text{قيمة الإنتاجية الحدية}$$

$$\text{أ أح} > \text{ق أح}$$

وحاصل ما تقدم هو أن إبراد الإنتاجية الحدية يتعادل دائمًا مع قيمة الإنتاجية الحدية وذلك في ظروف المنافسة الكاملة . أما في ظروف الإحتكار فإن إبراد الإنتاجية الحدية يقل دائمًا عن قيمة الإنتاجية الحدية .

ثانياً: إيراد الإنتاجية المتوسطة (أ أم) وقيمة الإنتاجية المتوسطة (ق أ م) :

يعرف إيراد الإنتاجية المتوسطة (أ أم) بأنه عبارة عن حاصل ضرب الناتج العيني المتوسط في الإيراد المتوسط ، أي أن :

$$\text{إيراد الإنتاجية المتوسطة} = \text{الناتج العيني المتوسط} \times \text{الإيراد المتوسط} .$$

$$\text{أ أم} = \text{ن ع م} \times \text{أ م}$$

أما قيمة الإنتاجية المتوسطة فتعرف على أنها عبارة عن حاصل ضرب الناتج العيني المتوسط في ثمن بيع الوحدة من الناتج ، أي أن :

$$\text{قيمة الإنتاجية المتوسطة} = \text{الناتج العيني المتوسط} \times \text{ثمن بيع الوحدة من الناتج} .$$

$$\text{ق أ م} = \text{ن ع م} \times \text{ث}$$

ففي ظروف المنافسة الكاملة نجد أن ثمن بيع الوحدة من الناتج ثابت دائماً ويتعادل مع الإيراد المتوسط المتفاصل أيضاً، وعلى هذا نجد أن :

$$\text{إيراد الإنتاجية المتوسطة} = \text{قيمة الإنتاجية المتوسطة} .$$

$$\text{أ أم} = \text{ق أ م}$$

أما في ظروف الإحكار ، فنجد أن ثمن بيع الوحدة من الناتج متفاصل دائماً ومساوياً للإيراد المتوسط المتفاصل أيضاً، وعلى هذا نجد أن :

$$\text{إيراد الإنتاجية المتوسطة} = \text{قيمة الإنتاجية المتوسطة} .$$

$$\text{أ أم} = \text{ق أ م}$$

ومما تقدم نخلص إلى أن كلاماً من إيراد الإنتاجية المتوسطة وقيمة الإنتاجية المتوسطة يتعادلان دائمًا سواء في ظل ظروف المنافسة الكاملة أو في ظروف الاحتياط.

ثالثاً: إشتقاق منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي :

سبق وذكرنا أن المنتج يستمر في تشغيل وحدات إضافية من عنصر الإنتاج المتغير، طالما أن كل وحدة إضافية تضيف إلى الإيرادات الكلية للمنتج مقداراً أكبر مما تضيفه إلى التكاليف الكلية أو النفقات الكلية للمنتج، أي طالما كان إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي أكبر من الإنفاق الحدي على العنصر الإنتاجي، ويصل المنتج إلى وضع التوازن الذي يحقق له أقصى أرباح ممكنة، عندما تتعادل الإضافية إلى الإيرادات الكلية مع الإضافية إلى التكاليف الكلية، أي عندما يتحقق الشرط التوازنى التالي :

إيراد الإنتاجية الحدية	للعنصر الإنتاجي
=	=
الإنفاق الحدي على	العنصر الإنتاجي

ويتمثل منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي في الجزء الهابط من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية بعد أن يتقطع مع منحنى إيراد الإنتاجية المتوسطة، وهو منحنى سائب الميل دلالة على وجود العلاقة العكسية بين ثمن الوحدة من العنصر الإنتاجي والكمية المستخدمة منه .

وفيما يلى سنوضح جدولياً وبيانياً كيفية إشتقاق منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي .

ويقوم تحليلاً على الإفتراضات التالية :

- ١ - وجود عنصرين فقط من عناصر الإنتاج ، أحدهما ثابت وهو عنصر الأرض ، وثانيهما متغير وهو عنصر العمل . وهذا يعني إنطلاق ظروف الفترة القصيرة .
 - ٢ - الرشد الاقتصادي ، بمعنى أن المجتمع سيعاول دائمًا تعظيم أرباحه الناتجة من تشغيله لوحدات العنصر الإنتاجي المختضر .
 - ٣ - التجانس والتماثل التام لجميع الوحدات التي يتم تشغيلها من عنصر العمل المتغير .
 - ٤ - إنطلاق ظروف المنافسة الكلاملة في كل من سوقى السلع النهائية وخدمات عناصر الإنتاج . وهذا يعني ثبات ثمن الوحدة المباعة من السلعة النهائية وكذلك ثبات ثمن أو أجور الوحدة المستردة من العنصر الإنتاجي المتغير .
 - ٥ - ثبات مستوى الفن التكنولوجي المستخدم في العملية الإنتاجية .
- والجدول التالي فمكون من ترتيبه الخلاصية توضح كيفية إشتقاق منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي .

جدول (١٥)

يتكون الجدول السابق من تسعه أعمدة تفسيرها كما يلى :

- ١ - العمود الأول يوضح وحدات عنصر الأرض المستخدمة فى العملية الإنتاجية ، ومن الواضح أن الكمية المستخدمة من عنصر الأرض ثابتة باستمرار كما افترضنا سابقاً .
- ٢ - وحدات عنصر العمل المتغير تم تصويرها فى العمود الثاني ، وكما هو واضح من أرقام هذا العمود فإن كمية العمل المستخدمة متزايدة باستمرار على نفس قطعة الأرض الثابتة .
- ٣ - بصور العمود الثالث حجم الناتج الكلى ، والذى كما نعرف يتزايد فى البداية بمعدل متزايد ، ثم يتزايد بمعدل متناقص حتى يصل لأقصاه ، وبعد ذلك يأخذ فى التناقص .
- ٤ - العمود الرابع يوضح بعض مراحل تطور الناتج العينى الحدى (المرحلتين الأولى والثانية) .
- ٥ - أما العمود الخامس فيصور أيضاً بعض مراحل تطور الناتج العينى المتوسط (المرحلتين الأولى والثانية) .
- ٦ - وطالما افترضنا إنطاباق ظروف المنافسة الكاملة فى سوق السلعة النهائية ، فإن ثمن بيع الوحدة يكون دائماً ثابت ومتعادل مع كل من الإيراد الحدى والإيراد المتوسط ($\theta = Ah = Am$) ، فكما هو واضح من العمود السادس فإن ثمن بيع الوحدة من الناتج ثابت دائماً ويساوي ١٠ وحدات نقدية .
- ٧ - أيضاً فإن إنطاباق ظروف المنافسة الكاملة فى سوق خدمات عناصر الإنتاج يعني ثبات ثمن الوحدة من العنصر الإنتاجى (العمل) ، وهذا ما يتضح من العمود السابع ، حيث نجد أن ثمن الوحدة من عنصر

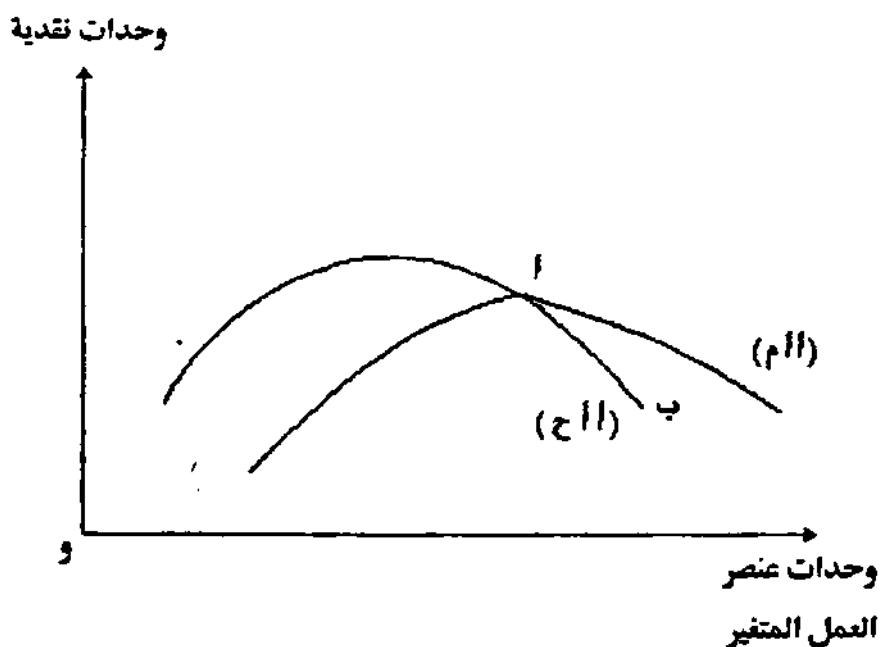
العمل المتغير، أو ما يسمى بالإنفاق الحدي على هذا العنصر ثابت دائمًا ويساوي ١٠٠ وحدة نقدية.

٨ - أما العمود الثامن فيصور لنا إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي، وكما سبق ذكره فإن إيراد الإنتاجية الحدية (أ أح) يتعادل دائمًا مع قيمة الإنتاجية الحدية (ق أح)، وذلك في حالة إنطباق ظروف المنافسة الكاملة، ويمكن الحصول على إيراد الإنتاجية الحدية (أو قيمة الإنتاجية الحدية) عن طريق حاصل ضرب الناتج العيني الحدي (العمود الرابع) في ثمن بيع الوحدة والذي يتعادل مع الإيراد الحدي (العمود السادس).

٩ - وأخيراً فإن العمود التاسع يصور لنا إيراد الإنتاجية المتوسطة (أ م) والذي يتعادل دائمًا مع قيمة الإنتاجية المتوسطة (ق أ م) في حالة إنطباق ظروف المنافسة الكاملة. ويمكن الحصول على إيراد الإنتاجية المتوسطة (أو قيمة الإنتاجية المتوسطة) عن طريق حاصل ضرب الناتج العيني المتوسط (العمود الخامس) في ثمن بيع الوحدة من الناتج والذي يتعادل مع الإيراد المتوسط (العمود السادس).

يتضح من أرقام الجدول السابق أن المنتج يستمر في تشغيل وحدات إضافية من عنصر العمل المتغير طالما أن إيراد الإنتاجية الحدية أكبر من ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير (الإنفاق الحدي على عنصر العمل المتغير). ويصل المنتج إلى وضع التوازن الذي يتحقق له أقصى أرباح ممكنة عندما يتعادل إيراد الإنتاجية الحدية مع الإنفاق الحدي، ويتتحقق ذلك الوضع التوازنى عند تشغيل عدد (٦) عمال حيث نجد أن إيراد الإنتاجية الحدية = الإنفاق الحدي = ١٠٠.

ومنحنى الطلب على العنصر الإنتاجي كما سبق وذكرنا يتمثل في ذلك الجزء الهابط من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية (أ أح) بعد أن يتقاطع من منحنى إيراد الإنتاجية المتوسطة كما يوضح الشكل البياني التالي:



شكل (١-١٥)

يلاحظ من الشكل السابق أن سلوك كل من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية (أ أح)، وإيراد الإنتاجية المتوسطة (أ أم) يتباين تماماً مع سلوك كل من منحنى الناتج العيني الحدي والناتج العيني المتوسط ، ولكن مع اختلاف جوهري وهو أنه في الحالة الأخيرة يتم التعبير عن كل من منحنى الناتج الحدي والمتوسط بقيم عينية حقيقة ، بينما في الحالة الأولى يتم التعبير عن كل من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية وإيراد الإنتاجية المتوسطة بقيم نقدية .

ويتمثل منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي في ذلك الجزء الهابط من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية والواقع أسفل منحنى إيراد الإنتاجية المتوسطة بعد تقاطعهما، وكما هو واضح من الشكل السابق يتمثل منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي في الجزء أ ب من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية. وهو منحنى سالب الميل للدلالة على وجود علاقة عكسية بين ثمن الوحدة من العنصر الإنتاجي والكمية المستخدمة منه.

وبالرجوع إلى أرقام الجدول الإفتراضي السابق نجد أن الوضع التوازني الذي يحقق للمنتج أقصى أرباح ممكنة يتحقق عند تشغيل عدد (٦) عمال (إيراد الإنتاجية الحدية = الإنفاق الحدي = ١٠٠)، وتكون الأرباح الكلية للمنتج عند ذلك الوضع التوازني عبارة عن الفرق بين كل من الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية والتي يمكن الحصول عليها كما يلى:

$$\begin{aligned}
 \text{الأرباح الكلية} &= \text{الإيرادات الكلية} - \text{التكاليف الكلية} \\
 &= (\text{ثمن الوحدة من السلعة} \times \text{حجم الناتج} \\
 &\quad \text{الكلي}) - (\text{ثمن الوحدة من عنصر العمل} \times \text{عدد العمال}) \\
 &= (10 \times 100) - (6 \times 100) \\
 &= 1000 - 600 = 400
 \end{aligned}$$

وتمثل الأرباح السابقة أقصى أرباح يحققها المنتج عند وضع التوازن السابق، وبالتالي يمكن القول بأنه عندما يكون ثمن الوحدة من عنصر العمل = ١٠٠ وحدة نقدية، يقوم المنتج بتشغيل عدد ٦ عمال، ونحصل وبالتالي على نقطة تقع على منحنى الطلب، وحيث يكون إيراد الإنتاجية الحدية (١٠٠) أقل من إيراد الإنتاجية المتوسطة (٢٥٠).

فإذا افترضنا إرتفاع ثمن الوحدة من عنصر العمل إلى ٢٠٠ وحدة نقدية ، فإن التوازن يتحقق عند تشغيل عدد (٥) عمال ، حيث يكون إيراد الإنتاجية الحدية = الإنفاق الحدي = ٢٠٠ ، وعند هذا الوضع التوازنى يتحقق المنتج أقصى أرباح ممكنة والتي يمكن الحصول عليها كما يلى :

$$\text{الأرباح الكلية} = \text{الإيرادات الكلية} - \text{التكاليف الكلية}$$

$$= (١٠ \times ١٤٠) - (٥ \times ٢٠٠)$$

$$= ٤٠٠ - ١٠٠٠ = ٤٠٠$$

وبالتالى نحصل على نقطة تقع على منحنى الطلب توضح أنه إذا كان ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير = ٢٠٠ وحدة نقدية ، يقوم المنتج بتشغيل عدد ٥ عمال . وحيث يكون إيراد الإنتاجية الحدية (٢٠٠) أقل من إيراد الإنتاجية المتوسطة (٢٨٠) .

أما إذا افترضنا إرتفاع ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير إلى ٣٠٠ وحدة نقدية ، فإن المنتج سوف يحقق أرباحاً صفرية حيث :

$$\text{الأرباح الكلية} = \text{الإيرادات الكلية} - \text{التكاليف الكلية}$$

$$= (١٠ \times ١٢٠) - (٤ \times ٣٠٠)$$

$$= ١٢٠٠ - ١٢٠٠ = \text{صفر}$$

وبلادحظ أن هذا الوضع يتحقق عندما يتعادل كل من إيراد الإنتاجية الحدية مع إيراد الإنتاجية المتوسطة (٣٠٠ = ٣٠٠) ، كما يلاحظ أن أي إرتفاع في ثمن الوحدة من عنصر العمل فوق ذلك الثمن (ث = ٣٠٠) ستؤدى إلى تحقيق خسائر ، وحيث يكون إيراد الإنتاجية الحدية أكبر من إيراد الإنتاجية المتوسطة .

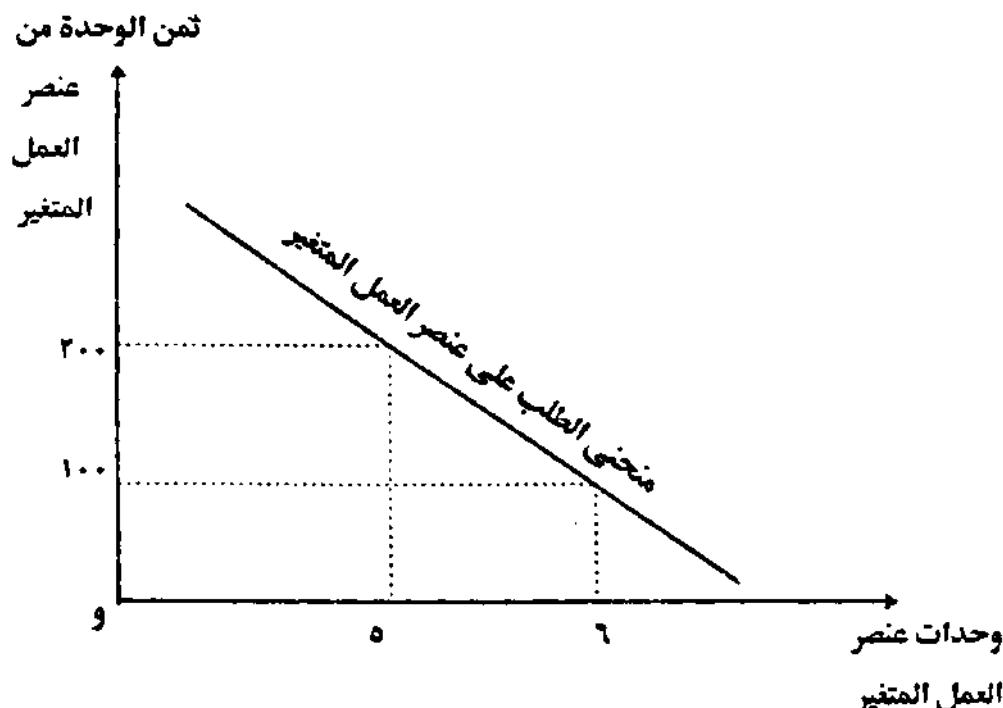
مما سبق نستنتج أن الأوضاع التوازنية التي تحقق للمنتج أقصى أرباح ممكنة تحدث عندما يكون أثمان الوحدة من العنصر الإنتاجي ١٠٠ وحدة تقديرية على التوالي، وحيث يقوم المنتج بتشغيل عدد ٦، ٥ عمال على التوالي، مع ملاحظة أن إيراد الإنتاجية الحدية عند الأوضاع السابقة يكون متناقص وأقل من إيراد الإنتاجية المتوسطة، أي يقع أسفل منه. وهذا ما يؤكّد على أن منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي يتمثل في ذلك الجزء الهابط من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية الواقع أسفل منحنى إيراد الإنتاجية المتوسطة.

ويمكن لنا بناءً على ما سبق تكوين جدول الطلب على العنصر الإنتاجي كما يلى:

جدول (٢-١٥)

الكمية المستخدمة من عنصر العمل المتغير	ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير
٦	١٠٠
٥	٢٠٠

ومن الجدول السابق يمكن لنا تصوير منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي (العمل) كما في الشكل التالي:



شكل (٢-١٥)

وكمما هو واضح من الشكل السابق نجد أن منحنى الطلب على عنصر العمل (عنصر الإنتاجي المتغير) ينحدر من أعلى لأسفل ومن اليسار لليمين دلالة على وجود علاقة عكية بين ثمن الوحدة من عنصر العمل والكمية المستخدمة منه ، مع ملاحظة أن كل نقطة تقع على منحنى الطلب هذا تمثل نقطة توازن ، حيث يتحقق عندها شرط التوازن وهو:

إيراد الإنتاجية الحدية = ثمن الوحدة من عنصر الإنتاجي المتغير

(الإنفاق الحدي)

ومن ثم يحقق المنتج أقصى أرباح ممكنة من تشغيله للكميات المختلفة من عنصر العمل عند الأثمان المقابلة لها .

رابعاً : محددات الطلب على العنصر الإنتاجي :

ذكرنا فيما سبق أن الطلب على العنصر الإنتاجي هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات النهائية التي ساهم هذا العنصر في إنتاجها ، وهذا يعني أن الطلب على العنصر الإنتاجي هو طلب غير مباشر ، فالعنصر الإنتاجي يطلب لإنتاجيته المتوقعة وليس لمنفعته المباشرة .

وأهم محددات الطلب على العنصر الإنتاجي تمثل فيما يلى :

١ - حجم الطلب على السلع والخدمات النهائية :

طالما أن الطلب على العنصر الإنتاجي هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات النهائية التي شارك ذلك العنصر في إنتاجها ، فمعنى ذلك وجود ثمة علاقة بينهما . فزيادة الطلب على السلع والخدمات النهائية تؤدي بالتباعية إلى زيادة الطلب على خدمات العنصر الإنتاجي الذي يساهم في إنتاج تلك السلع ، والعكس صحيح حيث يؤدي انخفاض الطلب على السلع والخدمات النهائية إلى انخفاض الطلب على خدمات العنصر الإنتاجي ، ومعنى ما سبق هو وجود علاقة طردية بين كل من الطلب على خدمات العنصر الإنتاجي والطلب على السلع والخدمات النهائية .

٢ - أثمان خدمات عناصر الإنتاج الأخرى :

تغير الكمية المطلوبة من عنصر إنتاجي ما طردياً مع تغير أثمان خدمات عناصر الإنتاج البديلة له ، كما تغير الكمية المطلوبة من عنصر إنتاجي ما عكسياً مع تغير أثمان خدمات عناصر الإنتاج المكملة له .

٣ - إنتاجية العنصر الإنتاجي :

يلاحظ أن الطلب على خدمات العنصر الإنتاجي سيزداد كلما زادت إنتاجيته والعكس صحيح ، بمعنى وجود علاقة طردية بين إنتاجية العنصر الإنتاجي والكمية المطلوبة منه .

الفصل الخامس

محددات عرض خدمات عناصر الإنتاج

والعوامل التي تحصل عليها

- عرض خدمات عناصر الإنتاج.
- عوائد خدمات عناصر الإنتاج.

الفصل الخامس

محددات عرض خدمات عناصر الإنتاج

والعوامل التي تحصل عليها

ناقشنا في الفصل السابق مفهوم الطلب على خدمات عوامل الإنتاج، وبصفة عامة يلاحظ أن ظروف الطلب واحدة بالنسبة لكل العناصر الإنتاجية، حيث تتحدد بالإنتاجية الحدية لتلك العناصر. أما فيما يتعلق بمحددات عرض عناصر الإنتاج فهي تختلف من عنصر إنتاجي لآخر.

وكما سبق ذكره، فإنه يمكن لنا تقسيم عناصر الإنتاج تقليدياً إلى أربعة عناصر رئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وتحصل هذه العناصر على أثمان (أو عوائد) نقدية نتيجة لمساهمتها في العملية الإنتاجية، وهي على الترتيب الريع والأجور والفائدة والربح، وتتحدد تلك الأثمان (أو العوائد النقدية) نتيجة لتفاعل ظروف كل من الطلب والعرض في سوق خدمات عناصر الإنتاج.

ويلاحظ أن عناصر الإنتاج تميز بعدم التجانس، ومن ثم فإن محددات عرض خدمات عناصر الإنتاج تختلف من عنصر إنتاجي لآخر ولكن يمكن أن نقر بصفة عامة أن عرض تلك العناصر يتوقف بالدرجة الأولى على الأثمان المدفوعة فيها، حيث توجد علاقة طردية بين ثمن الخدمة الإنتاجية والكمية المعروضة منها، بمعنى أن الكمية المعروضة من الخدمة الإنتاجية تزداد كلما ارتفع ثمنها والعكس صحيح، وفي هذه الحالة بأخذ منحنى عرض الخدمة الإنتاجية الشكل المأثور لمنحنى

العرض الذي يرتفع لأعلى ومنجهماً من اليسار إلى اليمين تماماً مثل منحنى عرض السلعة . ولكن قد يوجد بعض الاستثناءات للحالة السابقة ، فقد نجد أن عرض بعض الخدمات الإنتاجية لا يتاثر مطلقاً بالتغييرات في أثمانها مثل منحنى العرض الكلى للأرض والذي يوضح إجمالي الكمية المعروضة من الأرض والتي لا يمكن زيادتها حيث تظل ثابتة باستمرار مهماً إرتفعت أثمان الأرض . ويكون منحنى عرض الأرض في هذه الحالة عديم المرونة ، وهناك أيضاً منحنى عرض العمل للفرد والذي يوضح في جزء منه وجود علاقة عكسيّة بين ساعات العمل المعروضة والأجر المدفوع في ساعة العمل .

وهكذا نجد أن هناك ظروف خاصة تحكم عرض كل عنصر من العناصر الإنتاجية ، ومن ثم فإنه من المفيد دراسة عرض كل عنصر إنتاجي على حدة ، وكذلك كيفية تحديد العائد الذي يحصل عليه والذي يتحدد كما سبق وذكرنا بتفاعل قوى الطلب والعرض في ظل إنطباق المنافسة الكاملة .

أولاً: عرض خدمات عناصر الإنتاج :

(١) عرض الأرض: Land Supply

إذا نظرنا للأرض على أنها تمثل في إجمالي المساحة الموجودة منها سواء كانت مستغلة اقتصادياً (زراعة، تصنيع، مسكن) أم غير مستغلة اقتصادياً (جبل، صحاري، بحار) ، فإن منحنى العرض الكلى للأرض يكون عديم المرونة ويتمثل في خط عمودي على المحور الأفقي دلالة على ثبات كمية الأرض دائمًا مهماً إرتفعت أثمانها ، كما يوضح الشكل التالي :

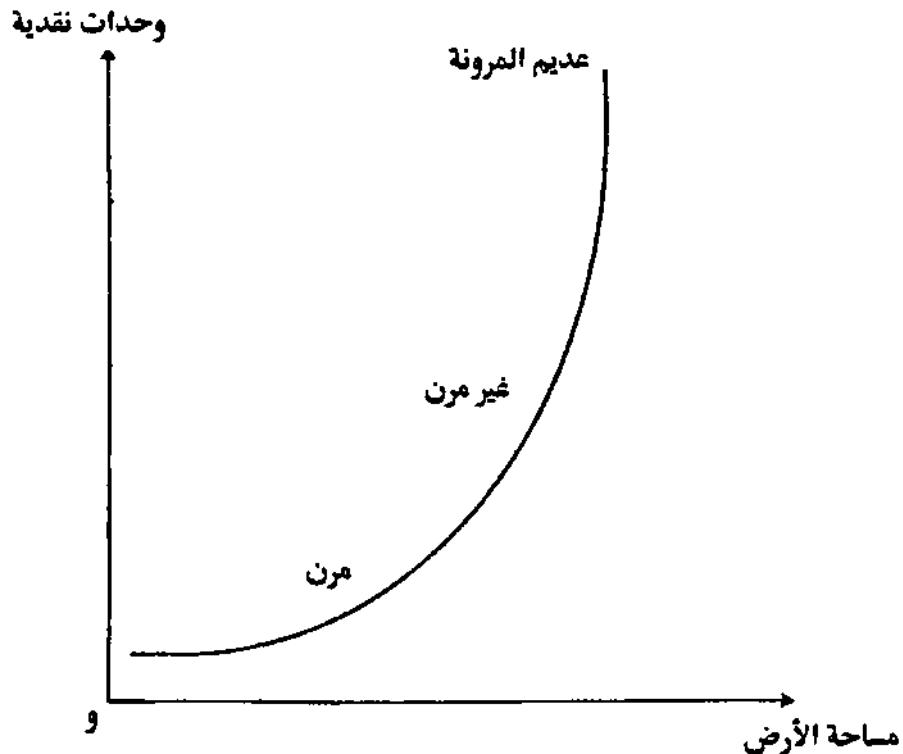
وحدات نقدية



شكل (١٦)

في الشكل البياني السابق، يقىس المحور الأفقي إجمالي مساحة الأرض، بينما يقىس المحور الرأسى أثمان الأرض والمقدرة بوحدات نقدية، ويتمثل منحنى العرض الكلى للأرض في خط رأسى عمودى على المحور الأفقي دلالة على ثبات كمية الأرض دائماً عند (ك) مهما إرتفعت أو إنخفضت الأثمان المدفوعة فيها.

ولكن إذا نظرنا للأرض على أنها تمثل فقط في تلك الأراضي القابلة للإستغلال الاقتصادي ، فإن منحنى عرض الأرض لن يكون عديم المرونة كما في الحالة السابقة ، وإنما سيوضح منحنى عرض الأرض في هذه الحالة وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من الأرض والأثمان المدفوعة فيها ، ويطلق عليه منحنى العرض الاقتصادي للأرض والذى يتخذ الشكل المأثور لمنحنى العرض حيث يرتفع لأعلى متوجهاً من اليسار لليمين كما يوضح الشكل التالي :



شكل (٢-١٦)

في الشكل السابق نجد أن منحنى العرض الاقتصادي للأرض يوضح العلاقة الطردية بين ثمن الأرض والكمية المعروضة منها ، ويلاحظ إختلاف درجات مرونة العرض على ذات المنحنى ، حيث يبدأ المنحنى أكثر مرونة ثم تقل المرونة تدريجياً كلما ارتفعت الأثمان حتى يصبح عديم المرونة . وتفسير ذلك هو أن الكمية المعروضة من الأرض ستكون في بادئ الأمر عبارة عن أكثر الأرضي صلاحية للاستغلال الاقتصادي ، مما يتربّط عليه تجاوب الكمية المعروضة من الأرض بدرجة كبيرة للتغيرات في أثمانها ، ومن ثم تكون مرونة عرض الأرض كبيرة في البداية ، ولكن بعد ذلك تبدأ مرونة العرض في الانخفاض نتيجة لنفاد كمية الأرض الأكثر صلاحية وبذء عرض الأرض الأقل صلاحية

والتي تكون تكاليف عرضها للإستخدام الاقتصادي مرتفعة جداً ، وبالتالي نقل درجة تجاوب الكمية المعروضة منها للتغيرات في أثمانها ، حتى نصل إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه الكمية المعروضة إطلاقاً للتغيرات في أثمانها وذلك في حالة استفاد جميع الأراضي القابلة الإستغلال الاقتصادي حيث يكون عرض الأرض في هذه الحالة عديم المرونة .

(٢) عرض العمل : Labor Supply :

يعرف العمل إقتصادياً على أنه جميع المجهودات الإنسانية التي تبدل لخلق المنافع أو زيتها سواء كانت تلك المجهودات عضلية أو ذهنية . والعرض الكلى للعمل عند مستوى معين من الأجور النقدية يقصد به عدد ساعات العمل التي يرغب في تقديمها الأفراد القادرين على العمل . ومن أهم العوامل التي تحدد عرض العمل كل من حجم السكان القادرين على العمل ، وطول فترة العمل ، والإختيار بين الدخل والفراغ .

ويوضح منحنى عرض العمل للفرد Individual supply Curve labor العلاقة بين عدد ساعات العمل التي سيعرضها العامل عند مستويات مختلفة من الأجور ، وبصفة عامة تتوقع أن تكون العلاقة بينهما هي علاقة طردية . ولكن طالما أن ساعات العمل لا يمكن زيتها باستمرار مع زيادة معدلات الأجور لأنها محدودة بأربع وعشرين ساعة كما أن طاقة الإنسان مهما كانت محدودة ، فإن عرض ساعات العمل قد ينخفض مع إستمرار إرتفاع معدلات الأجور عن كل ساعة عمل . فمن البديهي أن زيادة عدد ساعات العمل تعنى في نفس الوقت التضحية بساعات الفراغ ، فكل ساعة عمل يضيفها الفرد إلى ساعات عمله تعنى في نفس الوقت فقدان ساعة من ساعات الفراغ ، كما أن إرتفاع معدل الأجر على ساعة عمل إضافية يعني في نفس الوقت إرتفاع ثمن ساعة الفراغ المضحي بها .

وبصفة عامة نجد أن الفرد لكي يحدد ساعات العمل التي يرغب في القيام بها ، فإنه سيحاول الموازنة بين أمررين متضادين وهما : رغبته في الحصول على دخل مرتفع ، ورغبته في الوقت نفسه في الحصول على وقت فراغ كافٍ لإنفاق دخله المرتفع ، فرغبة الفرد في الحصول على دخل مرتفع تعنى زيادة عدد ساعات عمله ومن ثم عدم حصوله على وقت فراغ كافٍ لإنفاق دخله المرتفع ، كما أن رغبة الفرد في الحصول على وقت كافٍ من أوقات الفراغ تعنى تخفيفه لعدد ساعات عمله ومن ثم عدم تحقيقه لزيادة معينة في دخله .

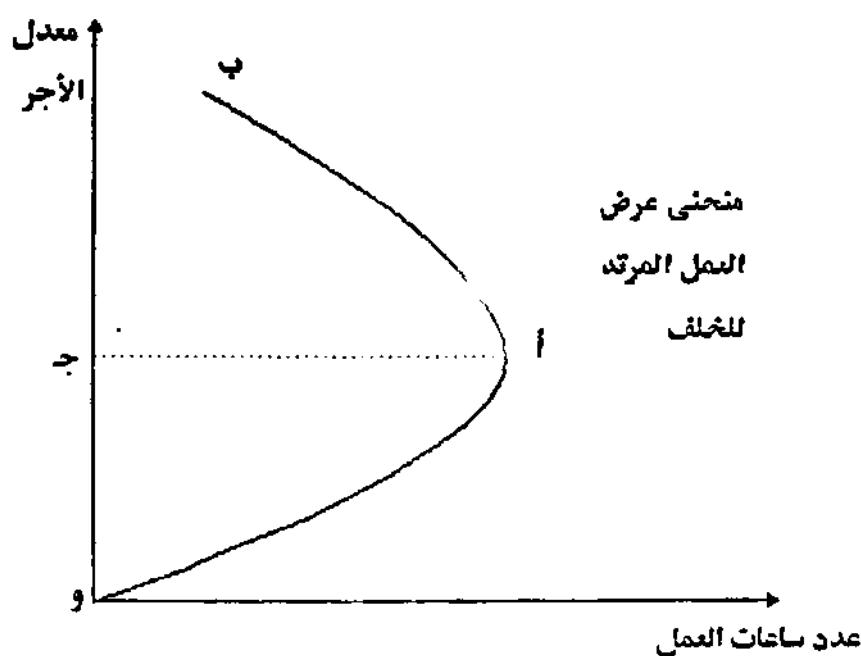
ويمكن لنا توضيح ما سبق باستخدام فكرة تحليل أثر الثمن والذي يتقسم بدوره إلى أثرين وهما : أثر الإحلال وأثر الدخل . فإذا إفترضنا بدايةً إرتفاع أجراً ساعة العمل ، فإن أثر الإحلال في هذه الحالة يدفع الفرد إلى إحلال ساعات العمل محل ساعات الفراغ ، أي زيادة عدد ساعات العمل على حساب نقص عدد ساعات الفراغ . وتفسير ذلك هو أن إرتفاع أجراً ساعة العمل يعني إرتفاع ثمن ساعة الفراغ في نفس الوقت ، ومن ثم تصبح ساعات الفراغ مكلفة ومرتفعة الثمن مما يدفع الفرد إلى تفضيل ساعات العمل عليها . أما أثر الدخل فيعني أن إرتفاع أجراً ساعة العمل يعني زيادة في دخل الفرد مما يتربّط عليه زيادة إستهلاكه من السلع والخدمات المختلفة ، وهذا يعني في النهاية زيادة طلب الفرد على ساعات الفراغ لكي يجد الوقت الكافي لإنفاق دخله المرتفع .

وخلاصة ما سبق هو أن أثرى الإحلال والدخل يعملان في اتجاهين متضادين ، فأثر الإحلال يؤدى إلى زيادة ساعات العمل على حساب نقص ساعات الفراغ ، بينما يؤدى أثر الدخل إلى زيادة ساعات الفراغ على حساب نقص ساعات العمل . والمحصلة النهائية لهذين الأثرين تتوقف في النهاية على مدى قوة أحد الأثرين وتغلبه على الآخر . فإذا كان أثر الإحلال أقوى من أثر الدخل ، فمعنى ذلك أن الفرد سوف يزيد من ساعات عمله كلما إرتفع معدل

الأجر، وبالتالي تكون العلاقة بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل هي علاقة طردية. أما إذا كان أثر الدخل أقوى من أثر الإحلال فمعنى ذلك أن الفرد سوف يقلل من ساعات عمله كلما ارتفع معدل الأجر، ومن ثم تكون العلاقة بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل هي علاقة عكسيّة.

وبصفة عامة يمكن أن نتوقع في المراحل الأولى لارتفاع معدل الأجر أن يتغلب أثر الإحلال على أثر الدخل، بمعنى زيادة عدد ساعات العمل كلما ارتفع معدل الأجر، وذلك لحاجة الفرد في المراحل الأولى لزيادة دخله ومن ثم يزيد من ساعات عمله ويقلل من ساعات فراغه، ولكن مع استمرار ارتفاع معدل الأجر يزداد دخل الفرد بدرجة كبيرة ويحتاج الفرد معها إلى وقت فراغ لإنفاق دخله المرتفع، وهذا يعني تغلب أثر الدخل على أثر الإحلال، أي إنخفاض عدد ساعات العمل كلما ارتفع معدل الأجر.

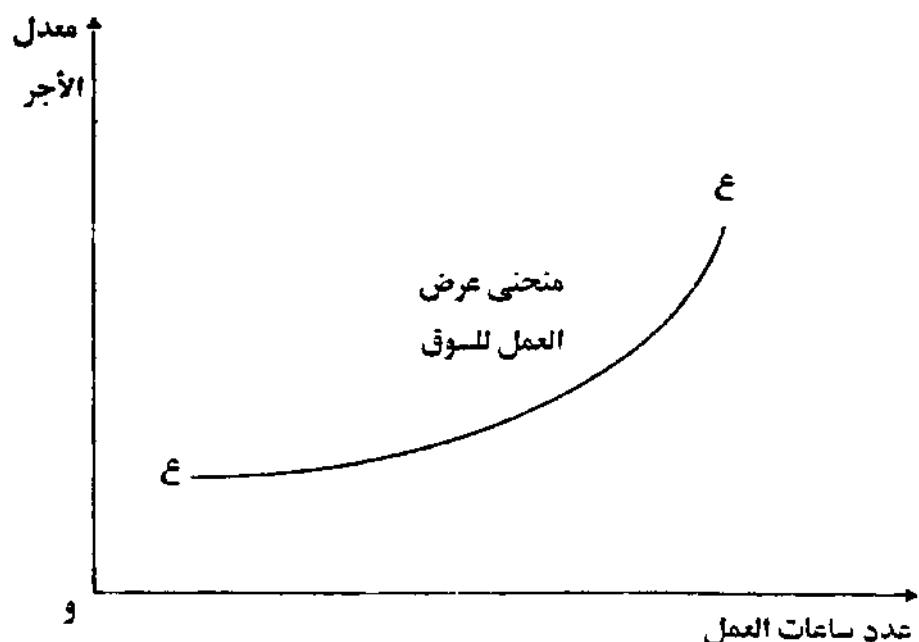
والشكل البياني التالي يوضح المناقشة السابقة:



شكل (٣-١٦)

في الشكل السابق نجد أن منحنى عرض العمل للفرد يأخذ شكل المنحنى المتمد للخلف، حيث يوضح في الجزء الأول منه (وأ) العلاقة الطردية بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل، مما يعني تغلب أثر الإحلال على أثر الدخل، ويكون منحنى العرض في هذا الجزء موجب الميل. أما في الجزء الثاني (أب) فإن منحنى العرض يوضح العلاقة العكسية بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل، مما يعني تغلب أثر الدخل على أثر الإحلال، ويكون منحنى العرض في هذا الجزء سالب الميل.

ولكن يلاحظ أن ظاهرة إرتداد منحنى عرض العمل للفرد إلى الخلف إنما هي ظاهرة فردية لا تنطبق على حالة أفراد المجتمع ككل، حيث من المتوقع أن يكون منحنى عرض العمل للسوق Market Supply Curve of labor هو منحنى موجب الميل موضحاً العلاقة الطردية بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل، ونحصل على ذلك المنحنى عن طريق التجمع الآفقي لمنحنيات عرض العمل الفردية كما يوضح الشكل البياني التالي:



شكل (٤-١٦)

(٣) عرض رأس المال : Capital Supply

يمكن لنا التمييز بين عدة مفاهيم رئيسية لرأس المال ، فهناك رأس المال المادى (أو الحقيقى) ، ورأس المال النقدى ، بالإضافة إلى رأس المال البشري . وينكون عرض رأس المال المادى (أو الحقيقى) من العدد والآلات والمصانع التى تستخدم فى إجراء العمليات الإنتاجية ، بينما يعتمد عرض رأس المال النقدى على إجمالي كمية النقود الموجودة فى المجتمع ، وحجم مدخلات الأفراد ، ومدى رغبتهم فى الإقراض والإقتراض . وفيما يتعلق برأس المال البشري فيقصد به إجمالي الإنفاق الاستثماري على عملية التعليم لما يتربى عليه من زيادة فى مهارات وقدرات الأفراد ، ومن ثم المساهمة فى زيادة الدخل القومى للمجتمع .

وما يهمنا فى شأن تلك التقسيمات السابقة هو رأس المال المادى والذى يمثل الطاقة الإنتاجية لأى مجتمع . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى التفرقة بين كلٍ من رصيد رأس المال والاستثمار . فالمعنى برأس المال Capital هو إجمالي الطاقة الإنتاجية الثابتة (عدد ، آلات ، مصانع) والتى يمتلكها المجتمع فى بداية أى فترة زمنية ، أما الاستثمار Investment فيقصد به عملية الإنفاق على المنتجات الرأسمالية سواء كانت عدد أو آلات أو مصانع بهدف المحافظة على رصيد رأس المال للمجتمع ثابتاً أو بغرض زيادة هذا الرصيد .

فإذا كان الاستثمار يهدف إلى المحافظة على رأس المال ثابتاً ، فيسمى فى هذه الحالة بالاستثمار الإحلالى Replacement Investment والذى يعرف على أنه ذلك القدر من الاستثمار اللازم خلال أى فترة زمنية لتعويض الإهلاك الرأسمالى من العدد والآلات وبالتالي الحفاظ على رصيد رأس المال ثابتاً دون تغير . أما إذا كان الاستثمار يهدف إلى زيادة الرصيد القائم من رأس المال ، فيسمى فى هذه الحالة بالاستثمار الصافى Net Investment والذى يعرف على أنه

الزيادة الصافية في رأس المال المجتمع أو ما يمثل الفرق بين الاستثمار الإجمالي والإستثمار الاحلاقي . حيث يشتمل الاستثمار الإجمالي على كلٍ من الاستثمار الاحلاقي والاستثمار الصافي .

وتتمثل أهم محددات الاستثمار الكلى في كلٍ من عامل الربح ، وعامل التوقعات (تفاؤل أو تشاوم) ، وسعر الفائدة . وبالنسبة للربح ، نجد أنه يمثل أحد المحددات الهامة للاستثمار الكلى حيث تكون العلاقة بينهما طردية ، بمعنى أن زيادة الأرباح ستؤدي لزيادة حجم الاستثمار والعكس صحيح . وبالنسبة لعامل التوقعات نجد أنه إذا سادت موجة من التفاؤل بشأن حدوث زيادة في الأرباح على سبيل المثال مستقبلياً فسوف يزيد حجم الاستثمار ، أما إذا حدث العكس، وسادت موجة من التشاوم بشأن إنخفاض الأرباح مستقبلياً فسوف يقل حجم الاستثمار . وأخيراً فإن سعر الفائدة يؤثر عكسياً على حجم الاستثمار ، حيث يزيد حجم الاستثمار يانخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح .

(٤) عرض التنظيم : Entrepreneur Supply

يعتبر المنظم هو المنق ومتخذ القرارات بشأن العمليات الإنتاجية ، فكما سبق وذكرنا ، فإن إجراء أي عملية إنتاجية يتطلب توافر عناصر الإنتاج الازمة ، والتي عرضنا فيما سبق لثلاثة منها وهي الأرض والعمل ورأس المال ، وهنا يجئ دور المنظم الذي يحدد كيفية مزج العناصر السابقة بالنسبة الملائمة لكي تتم العملية الإنتاجية بأقصى كفاءة ممكنة ، بالإضافة إلى ذلك فإن المنظم هو الذي يتخذ القرارات الهامة المتعلقة بعملية توزيع وتسويق السلع المنتجة .

ولاشك أن القرارات التي يتخذها المنظم تنطوي على شيء من المخاطرة والتي من المفترض أن يتحملها بمفرده ، فالمنظم قد يتخذ مثلاً قراراً بإستخدام طريقة فنية جديدة لإنتاج سلعة ما ، فإذا فشلت تلك الطريقة فإن المنظم هو الذي يتحمل بمفرده الخسائر التي قد تحدث نتيجة لاستحداث مثل

ذلك الطريقة . أما إذا نجحت الطريقة وزاد الإنتاج فإن المنظم هو الذي سوف يجني بمفرده الأرباح الناجمة عن ذلك .

وعرض المنظمين يأتي من جانب هؤلاء الأفراد الذين توافر لديهم الرغبة والمقدرة على تحمل مخاطر العملية الإنتاجية ، بالإضافة إلى تمعيهم بالإدراك الوعي وحسن التوقعات بشأن المستقبل .

ومما لاشك فيه أن الدول المتقدمة يتوافر لديها أعداداً كبيرة من هؤلاء المنظمين والذين يتمتعون بكماءة عالية في إدارة وتوجيه العملية الإنتاجية ، في حين أن الدول النامية تفتقر بشدة إلى وجود أعداد كافية من هؤلاء المنظمين وخاصة المتخصصين منهم .

ثانياً : عوائد خدمات عناصر الإنتاج :

(١) عائد الأرض (الريع) Rent

يتمثل العائد الذي تحصل عليه الأرض نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية في الريع Rent ، فالريع في المعنى العادي يعرف على أنه أية مدفوعات نقدية تدفع بانتظام مقابل تأجير سلعة أو خدمة ما كإيجار المساكن مثلاً . أما الريع في المعنى الاقتصادي Economic rent فإنه يتمثل في تلك المدفوعات النقدية لأصحاب الأرض مقابل إستغلال خدمات هذه الأرض في العملية الإنتاجية .

ويعتبر الاقتصادي ريكاردو سأول من قام بتحليل طبيعة الريع من خلال نظريته الشهيرة في الريع والتي وضعها في أوائل القرن التاسع عشر . وتعتبر تلك النظرية من أقرب النظريات إلى الصحة في تحليل طبيعة ومفهوم الريع الذي يحصل عليه ملاك الأراضي . فقد لاحظ ريكاردو أن الحروب النابوليونية أثناء تلك الفترة والتزايد الكبير في أعداد السكان قد أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية مما أدى إلى ارتفاع ثمنها بدرجة كبيرة جداً . وقد ترتب على ارتفاع أسعار السلع الغذائية ارتفاع الريع الذي يحصل عليه ملاك الأرض . ومن هنا

بدأت الإنقادات توجه إلى هؤلاء المالك على أساس أنهم يحصلون على دخول مرتفعة في كل مرة ترتفع فيها أسعار المواد الغذائية دون أن يقابل ذلك أية مجهودات إضافية من جانب ملاك الأراضي الزراعية تبرر حصولهم على تلك الدخول المرتفعة.

ولقد قرر ريكاردو في نظريته أن الريع هو ثمن أو عائد لاستخدام قوى الأرض الأصلية أي التي لا تهلك. وافتراض أيضاً أن اختلاف الأرض من حيث كل من الخصوبة والموقع هو السبب الوحيد لنشأة ما أسماه بالريع التفاضلي. ولكي نوضح نظرية ريكاردو في الريع التفاضلي سوف نعرض أولاً لاختلاف درجة خصوبة الأرض، ثم لاختلاف موقع الأرض.

(أ) اختلاف درجة خصوبة الأرض :

وسوف نقوم في هذه الحالة بوضع الإفتراضات التالية :

- ١ - توجد عدة قطع من الأرض متساوية في المساحة ولكنها متفاوتة في درجة الخصوبة ومن ثم في درجة إنتاجيتها.
 - ٢ - إنطباق ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع النهائية، وكذلك في أسواق خدمات عناصر الإنتاج، مما يعني ثبات ثمن بيع الوحدة من إنتاج الأرض وكذلك ثبات التكاليف الكلية.
 - ٣ - زراعة الأرض الأكثر خصوبة أولاً، ونتيجة لزيادة عدد السكان ومن ثم زيادة الطلب على السلع الزراعية سيتم زراعة الأرضي الأقل خصوبة وهكذا.
- ويوضح الجدول التالي الإفتراضات السابقة :

جدول (١-٦)

(٦) الربح	(٥) التكليف الكلية	(٤) قيمة الناتج الكلى	(٣) ثمن الوحدة من الناتج	(٢) حجم الناتج الكلى	(١) درجة الخصوصية
١٥٠	١٠٠	٢٥٠	١٠	٢٥	أ
١٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠	٢٠	ب
٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠	١٥	ح
صفر	١٠٠	١٠٠	١٠	١٠	د
٥٠-	١٠٠	٥٠	١٠	٥	هـ

في الجدول السابق يلاحظ وجود خمسة قطع من الأراضي متساوية في المساحة ولكنها متفاوتة في درجة الخصوبة ، حيث تدرج درجة الخصوبة من الأكثر إلى الأقل . فدرجة خصوبة قطعة الأرض (أ) أكبر من درجة خصوبة قطعة الأرض (ب) وهكذا كما يوضح لنا العمود رقم (١) .

وقد إنعكس درجة خصوبة الأرض في إنتاجيتها كما يوضح العمود رقم (٢) . حيث نجد أن إنتاجية قطعة أرض (ب) الأقل خصوبة تعادل ٢٠ وحدة عينية (أردب ، قنطار) ، بينما نجد أن إنتاجية قطعة الأرض (أ) الأكثر خصوبة تعادل ٢٥ وحدة عينية . وهكذا ترتبط إنتاجية الأرض بعلاقة طردية مع درجة خصوبتها ، حيث كلما قلت درجة الخصوبة قلت الإنتاجية والعكس صحيح .

وفي العمود رقم (٣) نجد أن ثمن بيع الوحدة من الناتج الكلى ثابت دائمًا ويعادل ١٠ وحدات نقدية لافتراض إنطباق ظروف المنافسة الكاملة .

أما العمود رقم (٤) فيوضح قيمة الناتج الكلى (الإيراد الكلى) وهو عبارة عن حاصل ضرب حجم الناتج الكلى في ثمن بيع الوحدة من الناتج . ونتيجة لافتراض إنطباق ظروف المنافسة الكاملة في أسواق خدمات عناصر الإنتاج فإن التكاليف الكلية ستكون ثابتة دائمًا وتعادل ١٠٠ وحدة نقدية كما يوضح العمود رقم (٥) .

أما العمود الأخير رقم (٦) فهو يوضح مقدار الريع (مقدراً بوحدات نقدية) والذي يحصل عليه مالك الأرض ، ويتمثل مقدار الريع في الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية . أو بعبارة أخرى فالريع هو الفائض الذي يحصل عليه المالك بعد تغطية التكاليف الضرورية للإنتاج .

وبالاحظ على العمود الأخير والذي يمثل ربع الأرض ما يلى :

١ - يتناقص مقدار الريع كلما تناقصت درجة خصوبة الأرض ، ومن ثم توجد علاقة طردية بين درجة خصوبة الأرض ومقدار الريع الذي تحصل عليه تلك الأرض .

٢ - تعتبر قطعة الأرض (د) بمثابة الأرض الحدية ، وهي تلك الأرض التي يتساوي عنها قيمة الإنتاج الكلى (الإيراد الكلى) مع قيمة التكاليف الكلية ، بمعنى أن ربع تلك الأرض يساوى صفر ، وهنا نجد أن قيمة الإنتاج الكلى تكفى فقط لتغطية التكاليف الضرورية للإنتاج .

٣ - قطعة الأرض (هـ) لا يمكن زراعتها ، وبالتالي تستبعد من الاستغلال الاقتصادي نظراً لأن تكاليف إنتاجها تفوق الإيراد الكلى المتحصل منها ، وهذا يعني أن ربع تلك الأرض يكون سالب ، ولا يكون من قبل الرشد الاقتصادي استغلالها .

٤ - يؤدي التغير في ثمن الوحدة المنتجة إلى التغير في مقدار الريع وليس العكس ، فإذا افترضنا ارتفاع ثمن الوحدة المنتجة من ١٠ وحدات نقدية

إلى ٢٠ وحدة نقدية ، فمعنى ذلك أن الإيراد الكلي لقطعة الأرض (١) مثلاً يرتفع من ٢٥٠ وحدة نقدية إلى ٥٠٠ وحدة نقدية ، وهذا يتضمن إرتفاع ريع تلك الأرض من ١٥٠ وحدة نقدية إلى ٤٠٠ وحدة نقدية ، وهكذا بالنسبة لباقي الأراضي الأخرى حيث يرتفع الريع كلما يرتفع ثمن الوحدة المنتجة .

(ب) اختلاف موقع الأرض :

في هذه الحالة سنفرض أن موقع الأرض - من حيث قربها أو بعدها - من الأسواق النهائية سيؤدي لإختلاف تكاليف الإنتاج ، وسنفرض أيضاً ثبات كل من درجة الخصوبة والإنتاجية ومن ثم ثبات الإيراد الكلي . وهنا نجد أن الأرضى القريبة من الأسواق النهائية ستكون تكاليف إنتاجها أقل من تلك الأرضى البعيدة عن الأسواق النهائية ، ونظراً للثبات الإيراد الكلى ، فإن الأرضى القريبة من الأسواق ستحصل على ريع أكبر من تلك الأرضى البعيدة عن الأسواق ، وبوضوح الجدول التالي الإفتراضات السابقة .

جدول (٢-١)

الربح	(٢)	نوع الأرض	(١)	درجة القرب	(٢)	حجم الناتج	(٣)	نوع الوحدة	(٤)	قيمة الناتج	(٥)	الإجمالي	(٦)	الكتل	(٧)	الكتل	(٨)	الإجمالي	(٩)
صفر	(١)	نانية	(١)	بعضة	(٢)	٣٥	(٣)	الكتل	(١)	٣٥	(٣)	٣٥٠	(١)	١٠٠	(٢)	١٠٠	(٣)	١٠٠	(١)
٥٠	(٢)	بعضة	(٢)	قريبة	(١)	٣٥	(٣)	الكتل	(٢)	٣٥	(٣)	٣٥٠	(٢)	١٠٠	(٣)	١٠٠	(٢)	٣٥٠	(١)
١٠٠	(٣)	قريبة	(١)	قريبة	(٢)	٣٥	(٣)	الكتل	(٢)	٣٥	(٣)	٣٥٠	(٢)	١٠٠	(٣)	١٠٠	(٢)	٣٥٠	(١)
٥٠	(١)	قريبة	(٢)	قريبة	(٣)	٣٥	(٣)	الكتل	(٢)	٣٥	(٣)	٣٥٠	(٢)	١٠٠	(٣)	١٠٠	(٢)	٣٥٠	(١)
١٠٠	(٢)	قريبة	(٢)	قريبة	(٣)	٣٥	(٣)	الكتل	(٢)	٣٥	(٣)	٣٥٠	(٢)	١٠٠	(٣)	١٠٠	(٢)	٣٥٠	(١)
٥٠	(٣)	قريبة	(٢)	قريبة	(٣)	٣٥	(٣)	الكتل	(٢)	٣٥	(٣)	٣٥٠	(٢)	١٠٠	(٣)	١٠٠	(٢)	٣٥٠	(١)

في الجدول السابق نجد أن العمود رقم (١) يمثل ثلاث قطع من الأرض متساوية في المساحة ودرجة الخصوبة، ولكنها مختلفة من حيث الموقع، أي من حيث درجة قربها أو بعدها من الأسواق، فالأولى قريبة، والثانية بعيدة، والثالثة تقع في منطقة ثالثة كما يوضح العمود رقم (٢). والعمود رقم (٣) يمثل حجم الناتج الكلى وهو ثابت دائمًا ويساوي ٢٥ وحدة عينية نظرًا لافتراض ثبات درجة خصوبة وإنتاجية جميع الأراضي. والعمود رقم (٤) يمثل ثمن الوحدة المنتجة وهو أيضًا ثابت ويساوي ١٠ وحدات نقدية. أما العمود (٥) فيمثل قيمة الإنتاج الكلى (الإيراد الكلى) وهو أيضًا ثابت نتيجة ثبات الثمن، ونحصل عليه عن طريق حاصل ضرب الناتج الكلى في ثمن بيع الوحدة المنتجة. أما العمود رقم (٦) فيمثل إجمالي التكاليف الكلية والتي تنقسم بدورها إلى نوعين، الأول خاص بعملية الزراعة وهو ثابت ويساوي ١٠٠ وحدة نقدية لكل قطعة أرض، أما الثاني فيختص بعملية نقل المنتج الزراعي كلما إزداد بعد موقع الأرض عن الأسواق، وبالتالي نجد أن إجمالي التكاليف الكلية يتغير عكسياً مع درجة القرب من الأسواق، فكلما إزداد قرب موقع الأرض من الأسواق كلما قل إجمالي التكاليف الكلية والعكس صحيح.

أما العمود الأخير رقم (٧) فهو يمثل الربح أو الفائض بعد تغطية إجمالي التكاليف الكلية، وكما يوضح ذلك العمود فإن قيمة الربح تكون مرتفعة في حالة الأرض القريبة، وتتحفظ قيمة الربح في حالة الأرض البعيدة حتى تصل للصفر في حالة الأرض النائية. وهنا نؤكّد مرة أخرى على أن اختلاف الموقع قد أدى إلى ظهور الربح التفاضلي الذي يحصل

عليه مالك الأرض، تماماً كما في الحالة الأولى والخاصة باختلاف درجة خصوبة الأرض.

ولقد وجهت إلى نظرية ريكاردو في الربع التفاضلي عدّة إنتقادات لعل من أهمها ما يلى :

١ - وصف الأرض بأنها أصلية ولا تهلك وصف غير دقيق ، حيث من الممكن أن تهلك الأرض نتيجة لإهمالها أو لسوء استغلالها ، وقد تزداد قوتها الإنتاجية نتيجة لزيادة الإهتمام والعناية بها.

٢ - تقرر نظرية ريكاردو أن الأرض الأكثـر خصوبـة والقـريبة من موقع الأسـواق تحـصل عـلـى رـيع أـكـبـر مـن الأـرـضـيـن الأـقـلـ خـصـوبـةـ والـبعـيدـةـ عن موقع الأسـواقـ ، والـتـحـلـيلـ السـابـقـ لا يـفـسـرـ أـسـبـابـ نـشـأـةـ الرـيعـ كـمـاـ إـعـتـدـ رـيكـارـدـوـ ، وـإـنـماـ يـفـسـرـ فـقـطـ أـسـبـابـ تـفـاوـتـ الرـيعـ بـيـنـ الـأـرـضـيـنـ الـمـخـتـلـفـةـ .

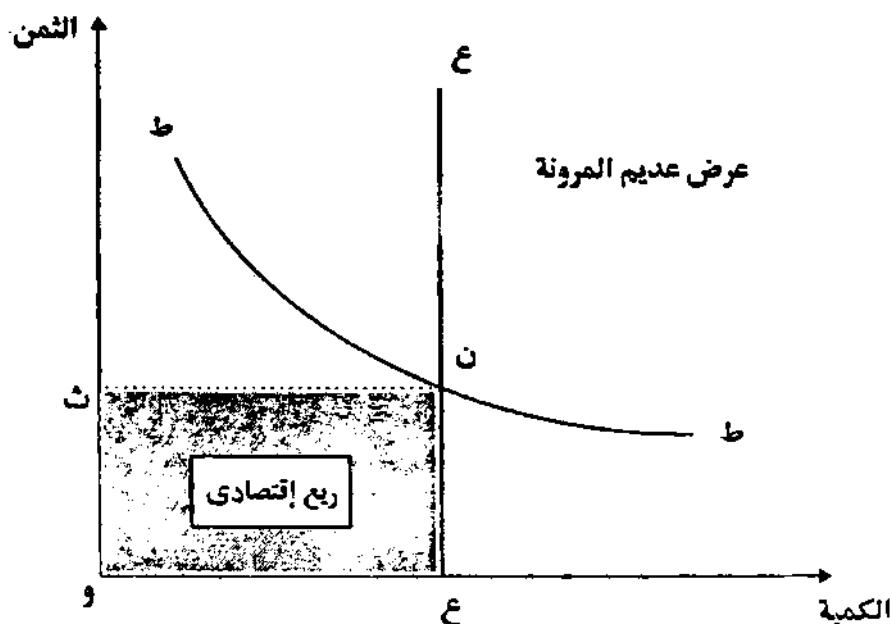
٣ - لا يقتصر الربع التفاضلي على الأرضي فقط كما افترض ريكاردو ، وإنما يمكن أن يمتد ليشمل أيضاً عناصر الإنتاج الأخرى ، وخاصة تلك التي يوجد فيما بين وحداتها الإنتاجية إختلافات في درجة الكفاءة الإنتاجية ، فعلى سبيل المثال نجد أن عنصر العمل يشتمل على إختلافات تتعلق بدرجة الكفاءة والمهارة ، فالعامل الماهر يحصل على ريع أكبر من العامل غير الماهر ، ويسمى الريع في هذه الحالة بريع المقدرة الشخصية ، تماماً مثل حالة الأرض الأكثـر خـصـوبـةـ والتـىـ تـحـصلـ عـلـىـ رـيعـ أـكـبـرـ مـنـ تـلـكـ الـأـرـضـ الـأـقـلـ خـصـوبـةـ .

و قبل أن ننتهي من تحليلنا لموضوع الريع ، سوف نعرض فيما يلى إلى التفرقة بين مصطلحين هامين يرتبطان بموضوع الريع ، وهما الريع الاقتصادي وإبرادات التحول . فكما سبق وذكرنا فإن الريع الاقتصادي يعرف بأنه يمثل المدفوعات النقدية لأصحاب الأرض نتيجة

لإستغلال خدمات هذه الأرض . أما إيرادات التحول فتعرف على أنها تمثل الحد الأدنى من العوائد التي يجب أن يحصل عليها صاحب الخدمة الإنتاجية حتى يقيها في الإستخدام الموضعية فيه ولا يقوم بتحويلها لاستخدام آخر بديل .

ويلاحظ أن عملية تحديد ما إذا كان صاحب الخدمة الإنتاجية يحصل على ريع إقتصادي أو إيرادات تحول يتوقف بالدرجة الأولى على مرونة عرض الخدمة الإنتاجية ، وهنا نواجه ثلاثة احتمالات :

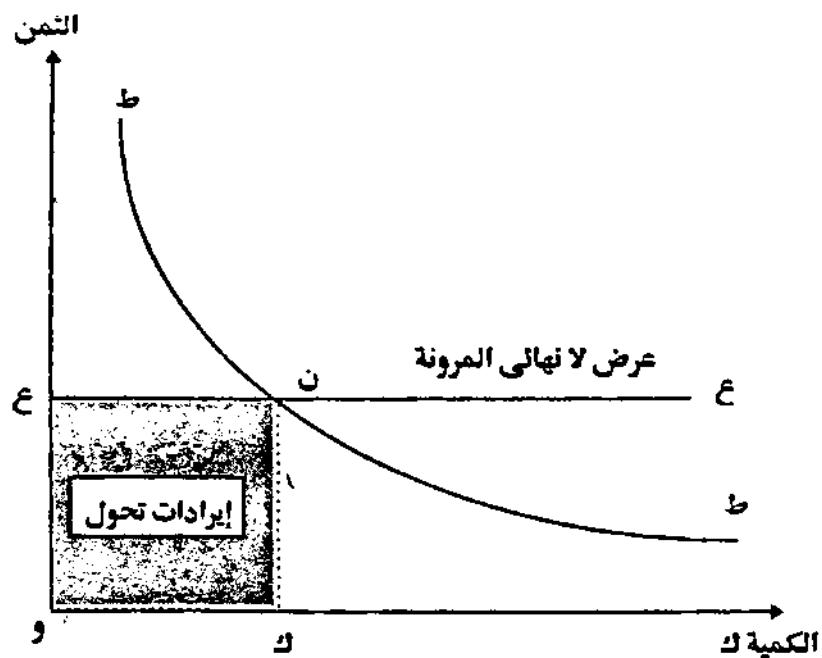
الاحتمال الأول : (عرض الخدمة الإنتاجية عديم المرونة) :
يعنى ذلك أن الخدمة الإنتاجية لا تصلح إلا لاستخدام واحد فقط ، حيث تكون تكلفة الفرصة البديلة لها مساوية للصفر نظراً لعدم قدرة صاحب الخدمة الإنتاجية على تحويلها لخدمات أخرى بديلة ، وبالتالي يكون إيراد التحول لهذه الخدمة الإنتاجية مساوياً للصفر ، ويكون العائد الذي تحصل عليه الخدمة الإنتاجية عبارة عن ريع إقتصادي فقط ، كما يوضح الشكل التالي :



شكل (٥-١٦)

في الشكل البياني السابق نجد أن منحنى العرض (ع ع) هو منحنى عرض عديم المرونة للدلالة على عدم قدرة صاحب الخدمة الإنتاجية على تحويلها لاستخدامات أخرى بديلة نتيجة لعدم صلاحيتها إلا في استخدام واحد فقط ، وبالتالي يتقبل صاحب الخدمة الثمن المعروض عليه . ومن الشكل السابق يتضح أن ظروف العرض هي التي تحدد الكمية المعروضة ، أما ظروف الطلب فهي التي تحدد ثمن الخدمة الإنتاجية . فزيادة الطلب تؤدي لارتفاع ثمن الخدمة ، وإنخفاض الطلب يؤدي لانخفاض ثمن الخدمة . وفي الشكل السابق نجد أن تقاطع منحنى الطلب (ط ط) مع منحنى العرض (ع ع) حدّد لنا ثمن الخدمة التوازنية (و و) ، والكمية التوازنية (و ع) ويتمثل الريع الاقتصادي الذي تحصل عليه الخدمة الإنتاجية في المساحة (ن ع و و) وهي عبارة عن حاصل ضرب الثمن في الكمية ، وفي هذه الحالة نجد أن إجمالي العائد الذي تحصل عليه الخدمة الإنتاجية يتمثل في كونه فقط ريعاً اقتصادياً حيث يعادل المساحة (ن ع و و) ، بينما يكون إيراد التحول مساوياً للعصر .

الاحتمال الثاني: (عرض الخدمة الإنتاجية لا نهائي المرونة):
إذا افترضنا أن عرض الخدمة الإنتاجية لا نهائي المرونة يمثلها خط مستقيم موازي المحور الأفقي ، فمعنى ذلك أن الخدمة الإنتاجية تصلح لاستخدامات عديدة حيث يكون لصاحب الخدمة القدرة على تحويلها لاستخدامات أخرى بديلة وذلك في حالة عدم قبوله للثمن المعروض عليه ، وذلك كما يوضح الشكل التالي :



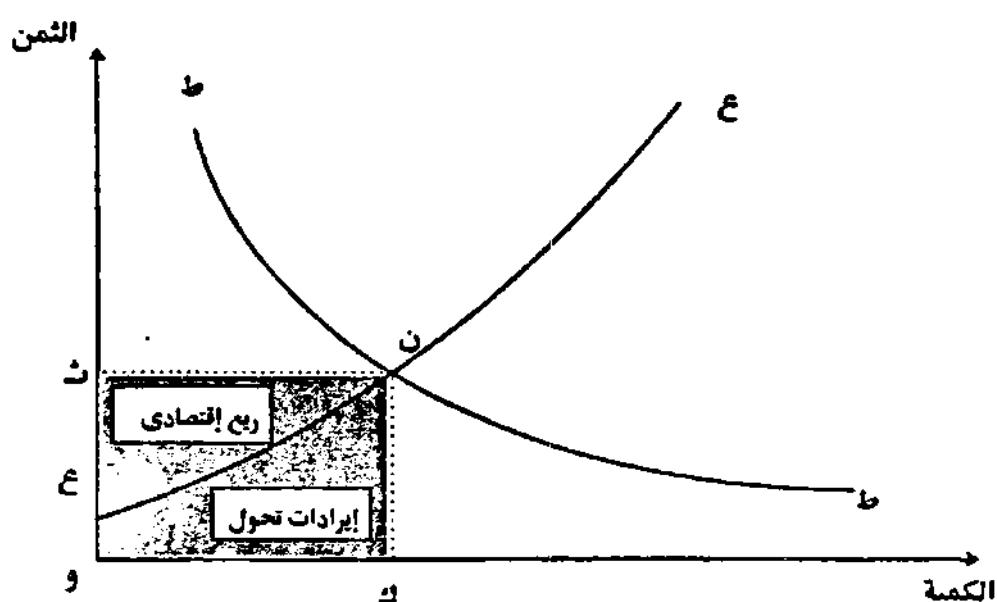
شكل (٦-١٦)

في الشكل السابق نجد أن ظروف العرض (لانهائي المرونة) هي التي تحدد ثمن الخدمة، بينما ظروف الطلب هي التي تحدد الكمية المطلوبة منها، وتقاطع منحنياً الطلب والعرض في النقطة التوازنية (ن) يحدد لنا كل من الثمن التوازني (وع) والكمية التوازنية (وك)، ونتيجة لأن ظروف العرض لانهائي المرونة هي التي تحدد ثمن الخدمة وتحكم فيه فمن ثم يصبح كل العائد الذي يحصل عليه صاحب الخدمة هو عبارة عن إيرادات تحول، والتي تمثل المساحة (وكن ع)، ويكون الريع الاقتصادي بالتسالى مساوياً للصفر.

الإحتمال الثالث: (مرونة عرض الخدمة تراوح فيما بين الصفر والملايين).

(صفر < م < ∞)

في هذه الحالة يأخذ منحنى عرض الخدمة الإنتاجية الشكل المألف لمنحنى العرض الذي يرتفع لأعلى ومن اليسار لليمين، كما يوضح الشكل التالي:



شكل (٧-١٦)

في الشكل البياني السابق نجد أن كلام منحنى الطلب والعرض يشتراكان معاً في تحديد كل من الثمن التوازنى ($و\theta$) والكمية التوازنية ($و\kappa$). واجمالى العائد الذى تحصل عليه الخدمة الإنتاجية يتمثل فى المساحة ($و\kappa\theta$)، والتى تقسم بدورها إلى جزئين، الأول وهو المساحة ($ع\theta$) والتى تمثل الربع الاقتصادى، والثانى

هو المساحة (و_كن ع) والتي تمثل إيرادات التحول . وتفسير ذلك هو أن منحنى العرض طالما كانت مرونته أكبر من الصفر وأقل من مala نهاية . فمعنى ذلك أن الخدمة الإنتاجية لها أكثر من استخدام بديل ولكنها بالقطع أقل من حالة العرض لا نهاية المرونة . وعندما يتقاطع منحنى العرض مع المحور الرأسى فإن نقطة التقاطع تحدد لنا إيراد التحول للوحدة الواحدة وهو (وع) ، وبضرب إيراد التحول (وع) في الكمية (و_ك) نحصل على إيرادات التحول للخدمة الإنتاجية وهو ما يعادل المساحة (و_كن ع) والتي تقع أسفل منحنى العرض ، وبطرح إجمالي الإيرادات الكلية (المساحة و_كن ث) من إجمالي إيرادات التحول (المساحة و_كن ع) نحصل على الريع الاقتصادي والمعبر عنه بالمساحة (ع ن ث) .

وحascal ما تقدم هو أن العائد الذى تحصل عليه الخدمة الإنتاجية يتوقف على درجة مرونة عرض الخدمة الإنتاجية ، فإذا كانت الخدمة الإنتاجية تميز بعرض عديم المرونة ، فإنها تحصل فقط على ريع إقتصادي ، بينما يكون إيراد التحول لها معادلاً للصفر ، وإذا كانت الخدمة الإنتاجية تميز بعرض لا نهاية المرونة ، فإنها تحصل فقط على إيراد تحول ، بينما يكون الريع الاقتصادي لها معادلاً للصفر . وأخيراً فإذا كانت مرونة عرض الخدمة الإنتاجية أكبر من الصفر وأقل من المala نهاية ، فإن الخدمة الإنتاجية تحصل على كل من إيرادات التحول والريع الاقتصادي .

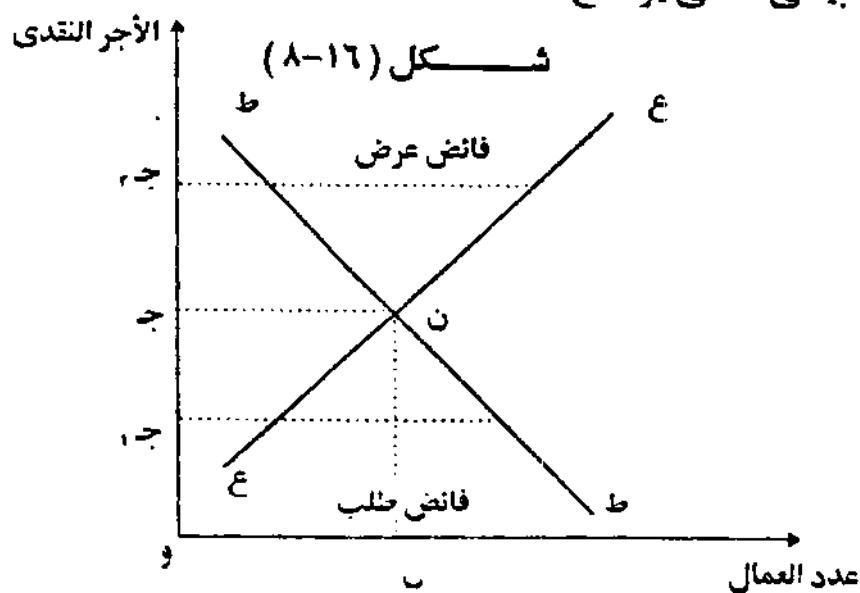
(٢) عائد العمل (الأجور) Wages

يعتبر الأجر هو عائد العمل ، أو بعبارة أخرى فهو يمثل المدفوعات النقدية التي يقوم صاحب العمل بدفعها للعامل نظير

الخدمات التي يقدمها ذلك العامل . وبحدر بنا مند البداية التفرقة بين كل من الأجر النقدي والأجر الحقيقي . فالأجر النقدي هو عبارة عن المتصولات النقدية التي يحصل عليها العامل نظير قيامه بالعمل في فترة زمنية معينة . أما الأجر الحقيقي فيعرف على انه كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل شرائها بواسطة دخله النقدي . وعلى ضوء التعريفين السابقين ، يمكن القول بأن الأجر الحقيقي يتأثر بالتغييرات في المستويات السعرية المختلفة . فإذا افترضنا أن الأجر النقدي يعادل ١٠٠ وحدة نقدية ، وأن الأسعار السائدة تعادل ٥ وحدات نقدية ، ففي هذه الحالة يكون الأجر الحقيقي عبارة عن ٢٠ وحدة سلعية (خارج قسمة الأجر النقدي على الأسعار) .

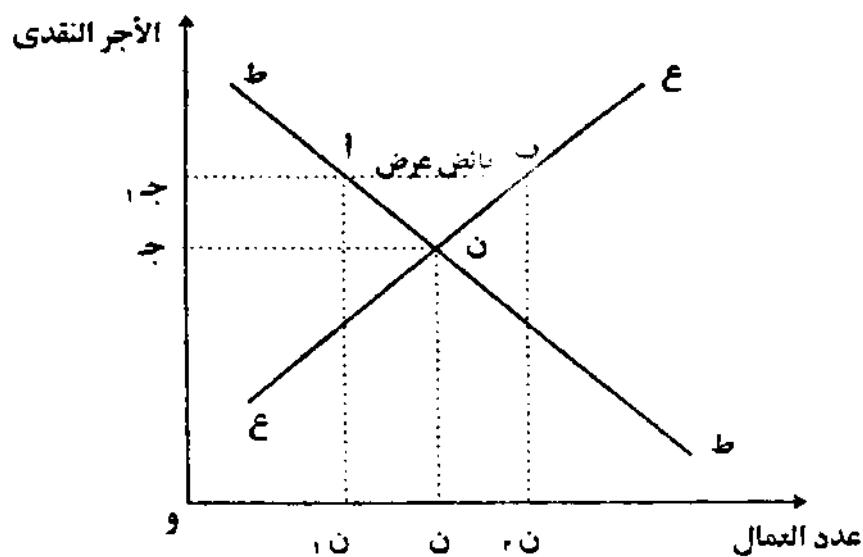
فإذا افترضنا ارتفاع الأسعار إلى ١٠ وحدات نقدية مع إفتراض ثبات الأجر النقدي عند ١٠٠ وحدة نقدية ، فسوف يترتب على ذلك إنخفاض الأجر الحقيقي إلى ١٠ وحدات سلعية ، ويحدث العكس في حالة إنخفاض الأسعار .

وبتعدد مستوى الأجور النقدية عن طريق تقاطع كلًّا من منحنى الطلب والعرض على العمل (بإفتراض إنطباق ظروف المنافسة الكاملة) والشكل البياني التالي يوضح ذلك :



في الشكل السابق نجد أن تقاطع منحنى الطلب على العمل (ط ط) مع منحنى عرض العمل (ع ع) قد حدد لنا الأجر التوازنى (وج)، وكمية العمل التوازنية (ون) فإذا إفترضنا أن معدل الأجر قد ارتفع إلى (ج ج)، فسوف يتربّى على ذلك وجود فائض عرض يدفع بالأجر إلى الإنخفاض مرة أخرى حتى الأجر التوازنى (وج)، ومن ناحية أخرى إذا إفترضنا إنخفاض الأجر إلى المستوى (وج)، فسوف يتربّى على ذلك وجود فائض طلب يدفع بالأجر إلى الارتفاع مرة أخرى حتى الأجر التوازنى (وج).

ويلاحظ أنه في الدول المتقدمة التي يوجد بها نقابات عمالية قوية، يتحدد الأجر من خلال عقود المساومة الجماعية- Collective bargaining agreements ، وهذه العقود تشمل على بنود تتعلق بمستويات الأجور، حالة العمل، والتعويضات. فإذا إفترضنا أن النقابات العمالية قد عملت على رفع أجور عمالها عن مستوى الأجر التوازنى فسوف يتربّى على ذلك وجود فائض عرض كما يوضح الشكل البياني التالي:



شكل (٩-١٦)

في الشكل السابق يلاحظ أن الأجر الذي قام بفرضه النقابات العمالية هو (وج_١). أي أنه أعلى من الأجر التوازنـي (وجـ)، وقد ترتب على ذلك وجود فائض عرض يقدر بالمسافة (أب = ن_٢، ن_١)، وفي ظل أجر النقابة (وجـ)، سيكون عدد العاملين فقط هو (ون_١)، وستتـوجـد بطـالة تقدر بالمسافة (ن_٢، نـ)، والتي سـتنـظـل خـارـج سـوق العمل حتى تـجد لهم النقابة عملاً آخر.

(٣) عائد رأس المال (الفائدة) Interest

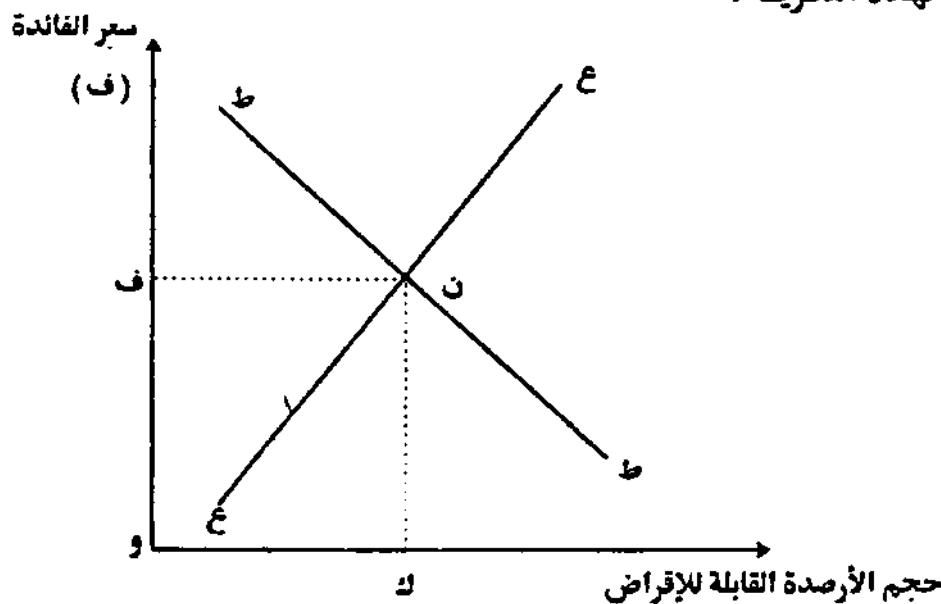
يعرف سـعر الفـائـدة Interest rate بـصفـة عـامـة عـلـى أـنـه ثـمـن الإـقـتـراـض أو جـزـاء الإـنتـظـار. فإذا إـفـتـرـضـنا أـنـ شـخـصـاً مـا أـقـرـضـ شـخـصـاً آخـرـ مـبـلـغـ ١٠٠ جـنيـهـ لـمـدـةـ عـامـ وـاحـدـ عـلـى أـنـ يـرـدـ لـهـ هـذـاـ الشـخـصـ فـيـ نـهاـيـةـ الـعـامـ قـيـمـةـ الـقـرـضـ مـضـافـ إـلـيـهـ فـائـدةـ أـوـ جـزـاءـ للـإـنـتـظـارـ مـقـدـارـهـاـ ٥ـ جـنيـهـاتـ، أـيـ أـنـ الـمـبـلـغـ الـمـسـتـحـقـ سـيـصـبـحـ فـيـ نـهاـيـةـ الـعـامـ ١٠٥ـ جـنيـهـاتـ، هـنـاـ نـجـدـ أـنـ سـعـرـ الـفـائـدةـ يـسـاـوـيـ ٥ـ٪ـ، وـهـوـ عـبـارـةـ عـنـ النـسـبـةـ الـمـنـوـيـةـ لـمـقـدـارـ الـفـائـدةـ (٥ـ جـنيـهـاتـ) مـنـسـوـبـةـ إـلـىـ الـمـبـلـغـ الـأـصـلـىـ كـأـسـاسـ (١٠٠ـ جـنيـهـ).

وـمـنـدـ أـقـدـمـ الـعـصـورـ، وـمـوـضـوـعـ الـفـائـدةـ يـتـعـرـضـ لـلـكـثـيرـ مـنـ الجـدـلـ وـالـمـنـاقـشـاتـ حـولـ مـشـروـعيـتهاـ أـوـ عـدـمـ مـشـروـعيـتهاـ، وـخـاصـةـ عـنـدـمـاـ يـرـىـ الـبعـضـ أـنـ الـفـائـدةـ وـالـرـبـاـ مـاـ هـمـاـ إـلـاـ وـجـهـانـ لـعـملـةـ وـاحـدـةـ.

وـمـنـ أـهـمـ النـظـريـاتـ التـىـ تـعـرـضـتـ لـمـفـهـومـ سـعـرـ الـفـائـدةـ وـكـيفـيـةـ تـحـديـدـهـ كـلـيـهـ كـلـيـهـ مـنـ النـظـريـةـ الـكـلاـسيـكـيـةـ وـالـنظـريـةـ الـكـيـنـزـيـةـ.

فـوفـقاـ لـلـكـلاـسـيـكـيـةـ نـجـدـ أـنـهـمـ تـعـرـضـوـاـ لـمـفـهـومـ سـعـرـ الـفـائـدةـ مـنـ خـلالـ نـظـريـةـ الـأـرـصـدـةـ الـقـابلـةـ لـلـإـقـرـاضـ. وـتـوـضـحـ تـلـكـ النـظـريـةـ - أـنـ سـعـرـ الـفـائـدةـ يـتـحـددـ عـنـ طـرـيقـ تـقـاطـعـ كـلـيـهـ مـنـ هـنـجـنـىـ الـطـلـبـ عـلـىـ الـأـرـصـدـةـ الـقـابلـةـ

للإقراض (الاستثمار) ومنحنى عرض الأرصدة القابلة للإقراض (الإدخار). ويصور الشكل البياني التالي كيفية تحديد سعر الفائدة طبقاً لهذه النظرية.



شكل (١٠-١٦)

في الشكل السابق نجد أن منحنى الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض (ط ط) يعبر عن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وحجم الأرصدة القابلة للإقراض ، حيث نجد أن المستثمرين سيزيد طلبهم على تلك الأرصدة كلما إنخفض سعر الفائدة (أي إنخفضت تكلفة الإقراض)، ويقل طلبهم على تلك الأرصدة كلما ارتفع سعر الفائدة (أي ارتفعت تكلفة الإقراض).

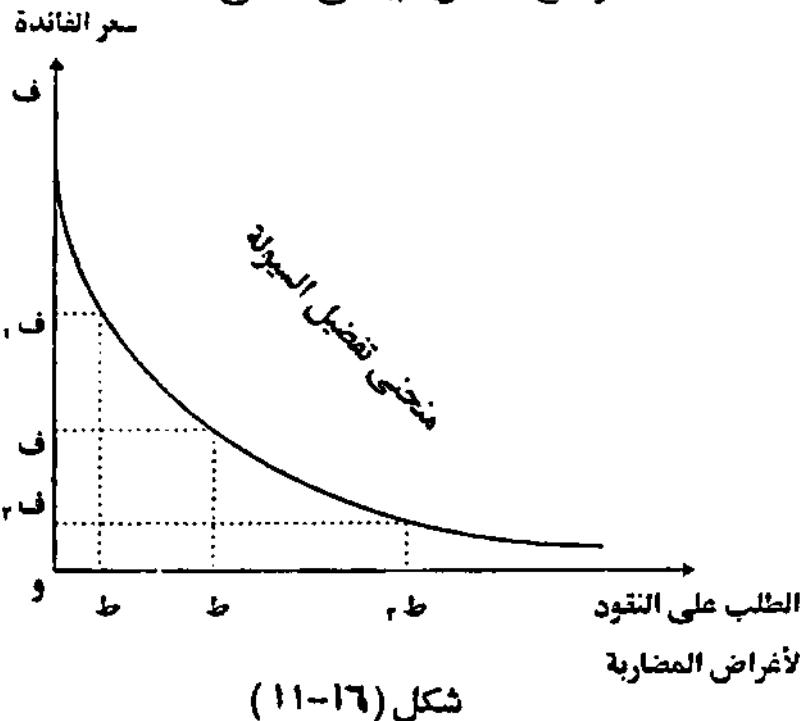
ومن ناحية أخرى يوضح منحنى الأرصدة القابلة للإقراض ($ع ع$) العلاقة التردية بين سعر الفائدة وحجم الأرصدة القابلة للإقراض، حيث نجد أن المدخرين سوف يزيدون من عرضهم لتلك الأرصدة كلما

يرتفع سعر الفائدة (أى إنرتفع عائد المدخرات) ، ويقل عرضهم لتلك الأرصدة كلما إنخفض سعر الفائدة (أى إنخفض عائد المدخرات) . وعن طريق تقاطع كلٍ من منحنى الطلب والعرض على الأرصدة القابلة للإئراض يتحدد تسايلاً من سعر الفائدة التوازنى (وف) ، وحجم الأرصدة التوازنى (وك) .

أما النظرية الثانية التي تعرضت لمفهوم الشائنة وكيفية تحديده، فيهي النظرية الكينزية لصاحبها الاقتصادي الإنجلزي الشهير جون ميغارد كينز ، والذي قرر بأن سعر الشائنة يتحدد في السوق النقدي عن طريق تقاطع كلٍ من منحنى الطلب النقدي والعرض النقدي ، وهذا يعكس المفهوم الكينزى لسعر الشائنة من حيث كونه ظاهرة نقدية تتحدد بعوامل نقدية . وهنا يكمن الخلاف بين نظرة كلٍ من الكلاسيك وكينز لسعر الشائنة . فوفقاً للمفهوم الكلاسيكي يمثل سعر الشائنة ثمناً للانتظار ، أما المفهوم الكينزى فينظر لسعر الشائنة على أنه ثمن للتخلص عن السيولة النقدية ، حيث يرى كينز أن النقود هي أصل كامل السيولة ومن ثم فإن الأفراد حين يتطلبون النقود ، فإنهم لا يتطلبونها فقط لأغراض المعاملات (شراء السلع والخدمات المختلفة) ، وإنما يتطلبون النقود أيضاً لذاتها أو باعتبارها أصل كامل السيولة .

وقد قام كينز بتحليل جانب الطلب على النقود ، وقرر بأن دوافع الطلب على النقود إنما تمثل في ثلاثة دوافع وهي : المعاملات والإحتياط والمضاربة ، والدافع الأخير يعني أن الأفراد يتطلبون النقود لذاتها أو لأغراض المضاربة عن طريق المتاجرة في الأوراق المالية من أسهم والسنادات ، وذلك يهدف تحقيق مكاسب رأسمالية . ويرتبط الطلب

على النقود لأغراض المضاربة (فضيل السيولة) بعلاقة عكسيّة مع سعر الفائدة كما يوضح الشكل البياني التالي:

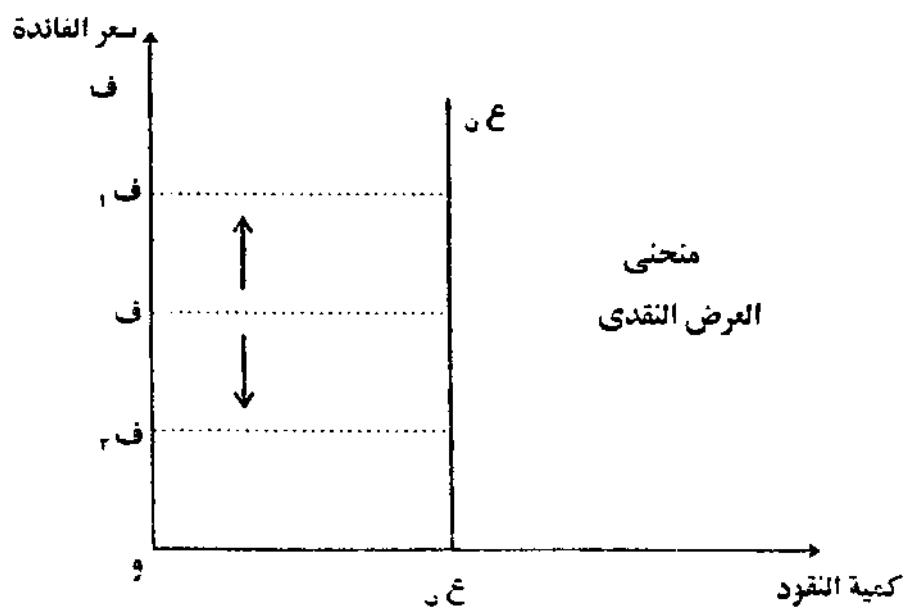


في الشكل البياني السابق نجد أن منحنى الطلب على النقود لأغراض المضاربة أو ما يسمى بـ **فضيل السيولة** ينحدر من أعلىأسفل ومن اليسار لليمين دالة على وجود العلاقة العكسيّة بين سعر الفائدة والأرصدة النقدية المخصصة لأغراض المضاربة وتفصير ذلك كما يلى: إذا افترضنا إرتفاع أسعار الفائدة عن المعدلات العاديّة ، فإن المضاربين سوف يشعرون أن هذا الإرتفاع غير طبيعي ، ومن ثم يتوقعون مستقبلياً إنخفاض أسعار الفائدة حتى العودة مرة أخرى للمعدلات الطبيعيّة ، ويترتب على ذلك توقعهم بارتفاع أسعار السندات مستقبلياً^(١) ،

(١) ترتبط الفائدة بعلاقة عكسيّة مع أسعار السندات ، فلو أن مثلاً قيمته ١٠٠ جنيه ينخفض سنوياً قدره ١٠٠ جنيه في ظل سرفائدة سوقى قدره ١٠٪ ، فإذا افترضنا ارتفاع الفائدة من ١٠٪ إلى ٢٠٪ ، سوف تنخفض أسعار السندات المصدرة إلى ٥٠٠ جنيه $\frac{1}{2}$ ، ويحدث التكسر في حالة إنخفاض سعر الفائدة من ١٠٪ إلى ٥٪ فسوف ترتفع أسعار السندات المصدرة إلى ٢٠٠٠ جنيه $\frac{1}{2}$ ، وذلك في ظل ثبات العائد السنوي والذي قيمته ١٠٠ جنيه .

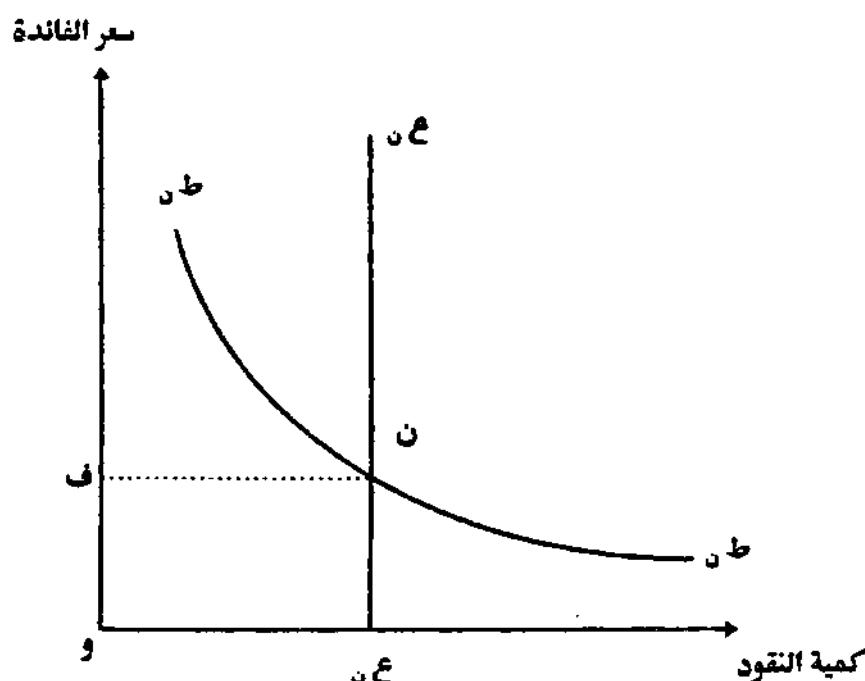
ونتيجة لذلك سيزداد طلب الأفراد في الوقت الحاضر على السندات، وبخصوص أي مبالغ نقدية فانضة لديهم لشراء السندات، مما يعني إنخفاض الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة، وحاصل ما تقدم هو أن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الطلب النقدي لأغراض المضاربة. ويحدث العكس تماماً في حالة إنخفاض أسعار الفائدة عن المعدلات العادلة، حيث سيشعر المضاربون أن هذا الإنخفاض مؤقت وغير طبيعي، ومن ثم يتوقعون مستقبلاً ارتفاع أسعار الفائدة مرة أخرى حتى تصل للمعدلات الطبيعية، وهذا سيدفعهم إلى عدم شراء السندات في الوقت الحاضر على أمل شرائها في المستقبل عندما تنخفض أسعارها، وهذا معناه أن الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة ستزداد نتيجة إنخفاض أسعار الفائدة.

أما العرض النقدي فقد افترض كيترز أنه عرض ثابت وخاصة في الفترة القصيرة، حيث يتحدد عن طريق السلطات النقدية، ومن ثم يمكن تمثيله بخط رأسى عمودى على المحور الأفقي، بمعنى عدم تأثيره بالتغييرات في أسعار الفائدة، كما يوضح الشكل التالي:



شکل (۱۶-۱۲)

ويتحدد سعر الفائدة وفقاً للمفهوم الكيسيزى عن طريق تقاطع كلٍ من منحنى الطلب على النقود وعرض النقود كما يوضح الشكل البيانى التالى :



شكل (١٢-١٦)

فى الشكل البيانى السابق يتحدد سعر الفائدة عن طريق تقاطع كلٍ من منحنى الطلب على النقود ($ط$) ومنحنى عرض النقود ($ع$)، حيث يتحدد لنا سعر الفائدة التوازنى ($ف$)، وكمية النقود التوازنية ($ع$) .

(٤) عائد التنظيم (الربح) Profit

يستخدم الربح فى المفهوم المحاسبى بوجيه عام ليشير إلى المبالغ النقدية الزائدة فوق كل المدفوعات النقدية من جانب المنشأة (المشروع) . وبعبارة أخرى فإن الربح المحاسبى يمكن تعريفه على أنه الفرق بين الإيراد الكلى للمنتج ونkalifhe الكلية . فالإيراد الكلى يعرف

على أنه حاصل ضرب ثمن بيع الوحدة المنتجة في الكميات المنتجة والمباعة في السوق ، وبالنسبة للتکاليف الكلية فإنها تشمل على كل المدفوعات النقدية لأصحاب عوامل الإنتاج التي ساهمت بخدماتها في العملية الإنتاجية (الربح + الأجر + الفائدة) .

أما الربح الاقتصادي أو البحث فهو عبارة عن الفرق بين الإيراد الكلي والتکاليف الكلية السابق الإشارة إليها بالإضافة إلى التکاليف الضمنية وهي عبارة عن العائد الخاص بخدمات عوامل الإنتاج المملوكة للمشروع وتم استخدامها في العملية الإنتاجية ، والتي تمثل الربح والأجر والفائدة التي قد يحصل عليها المشروع لو أنه قام بتأجير الخدمات التي يمتلكها من أرض وعمل ورأس مال للغير ، وعليه فإن الربح الاقتصادي أو البحث يقل عن الربح المحاسبي بمقدار تلك التکاليف الضمنية .

والنظريات التي تناولت موضوع الربح الاقتصادي ترجع ظهور هذا الربح إلى مصادرتين أساسين وهما التجديدات الفنية Innovations ، وظروف عدم التأكيد Conditions of uncertainty .

ويقصد بالتجديدات الفنية تلك الإبتكارات التي تحدث في أساليب الإنتاج والتي قد تؤثر إيجابياً في حجم الإنتاج ، وذلك مثل التغيرات الفنية الحديثة في الأساليب الإنتاجية والتي تساهم بدورها في تدنية التکاليف الكلية ، أو تلك التجديدات التي قد تؤثر في حجم المبيعان مثل إستحداث منتجات جديدة أو إدخال أساليب إعلانية جديدة ، وتسمى الأرباح الناتجة عن ذلك بأرباح التجديدات الفنية ، وهي في هذا تختلف عن الأرباح الإحتكارية والتي قد تنشأ بسبب تمنع المشروع بمركز إحتكاري عند شرائه لخدمات عوامل الإنتاج حيث

يشتريها بأسعار منخفضة ، أو تتم بمركز احتكاري عند بيعه لمنتجاته حيث يبيعها بأسعار مرتفعة . أما بالنسبة لظروف عدم التأكد فقد تنشأ بسبب التغيرات غير المتوقعة في جانب الإيرادات الكلية أو في جانب التكاليف الكلية ، فعلى سبيل المثال قد يحدث تغير غير متوقع في أذواق المستهلكين لصالح سلعة مما يؤدي لزيادة المبيعات ، أو قد يحدث إنخفاض غير متوقع في أسعار المواد الأولية مما يؤدي لانخفاض التكاليف الكلية ، وتسمى الأرباح الناتجة عن ذلك بأرباح عدم التأكد .

وفي ختام تحليلنا لموضوع الربح نجدر الإشارة إلى الآتي :

- ١ - يختلف الربح كعائد للتنظيم عن عوائد عناصر الإنتاج الأخرى من حيث كونه ليس عائداً تعادياً وليس عائداً مؤكدأً كما هو الحال بالنسبة للريع والأجور والفائدة .
- ٢ - يتقلب الربح تلقياً كبيراً حيث قد يزداد أو يقل ، أو أنه قد يكون موجباً أو سالباً في حين أن عوائد عناصر الإنتاج الأخرى لا يمكن أن تكون سالبة .
- ٣ - ينشأ الربح الاقتصادي بسبب ظروف عدم التأكد والتي لا يمكن التنبؤ بها مقدماً ، ومن ثم يمكن النظر إليه على أنه يمثل الزيادة في الإيرادات الفعلية عن الإيرادات المتوقعة .
- ٤ - يقوم الربح الاقتصادي بدور هام في النشاط الاقتصادي حيث يمثل حافزاً على الإبتكار والتوسيع في الإستثمارات وتحمل المخاطر ، كما أنه يؤدي إلى الحكم على مدى كفاءة المشروعات القائمة .

الباب الخامس

نظرية التكاليف

الفصل الأول: دالات التكاليف.

الفصل الثاني: دالات التكاليف في الفترة القصيرة.

الفصل الثالث: دالات التكاليف في الفترة الطويلة.

الفصل الأول

دالات التكاليف

تفترض نظرية الإنتاج والتكاليف دائمًا مبدأ الرشادة (١) في سلوك المنتجين، بمعنى أن المنتج أثناء قيامه بالعملية الإنتاجية يضع نصب عينيه دائمًا تحقيق هدفه الأول وهو تحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح أو على أسوأ الظروف تحقيق أقل ما يمكن من خسارة إذا لم تتمكنه ظروف السوق من تحقيق أقصى أرباح. والأرباح ماهي إلا الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي التكاليف والمنتج في سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن فإنه يحاول جاهدًا لاختيار التوليفة المثلثى من عناصر الإنتاج التي تحقق له مستوى من الإنتاج بأقل قدر ممكن من التكاليف أو تحقيق أكبر إنتاج ممكن من قدر معين من التكاليف.

وكتيرًا ما يقصد بتكليف الإنتاج بأنها كل ما يتحمله المنتج أو المشروع من إنفاق في سبيل السلع والخدمات، فتشمل أجور العمال، وأثمان المواد الخام والوقود، وتكليف النقل والتأمين.. إلخ وتنوقف التكاليف التي يتحملها المشروع في سبيل إنتاج السلع والخدمات على: (١) نوع السلعة أو الخدمة المنتجة إذ يتوقف عليها نوع وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة، (٢) أثمان خدمات عوامل الإنتاج

المستخدمة، (٣) المستوى الفنى للإنتاج اي مستوى الكفاءة الإنتاجية التى تستخدم بها عناصر الإنتاج.

ويتم التعبير عن التكاليف فى صورة نقدية حيث تحدد قيمة نقدية لخدمات عوامل الإنتاج المستخدمة فى إنتاج السلعة ثم تجمع هذه القيم النقدية للحصول على التكاليف الكلية وهذا يرجع إلى أنه لايمكن تحديد التكاليف الكلية فى صورة عينية لإختلاف وعدها وحدات عناصر الإنتاج المختلفة وإختلاف وحدات قياسها.

وتعرف تكاليف الإنتاج بأنها كل مايتحمله المشروع من إنفاق فى سبيل إنتاج السلعة والخدمات وهو تعريف عام لايحمل مدلولاً محدداً لمعنى التكاليف فالواقع أن مفهوم التكاليف يختلف بحسب الزاوية التى ينظر إليها منها. فيمكن النظر إلى تكاليف إنتاج السلعة أو الخدمة على اعتبار أنها ثمن خدمات حاضر الإنتاج التى ساهمت فى إنتاجها بما فيها الربح العادى وهو ثمن أو عائد خدمة عنصر التنظيم، كما يمكن النظر إليها على اعتبار أنها مقدار العائد الذى ضحى به المنتج إذا ماوجهه موارده إلى إنتاج سلعة أخرى أو مايطلق عليه تكالفة الفرصة البديلة. كذلك يمكن النظر إليها باعتبارها مايتحمله المجتمع فى سبيل إنتاجه السلعة أو الخدمة أو بمعنى آخر مقدار ماضحى به المجتمع من سلع وخدمات كان يمكن إنتاجها فى سبيل إنتاج هذه السلعة أو الخدمة أو مايعرف بتكلفة الفرصة البديلة أو التكلفة الاجتماعية كما قد ينظر إليها من زاوية المبالغ التى يقوم المنتج بدفعها فعلأ فى سبيل إنتاج هذه السلعة أو الخدمة أو مايعرف بالتكاليف الظاهرة، وتلك المبالغ التى كان من المحتم على المنتج أن يقوم بدفعها ولكنه لايفعل ذلك فوراً بل ويقسم فقط فى نهاية العملية الإنتاجية بحسبها ضمن بنود التكاليف لأدتها عبارة عن ثمن خدمات عوامل الإنتاج التى يمتلكها أو مايعرف بالتكاليف المضمنة أو الخفية وقد ينظر إليها من وجة النظر الزمنية فبنود التكاليف التى يمكن تغيرها فى المدى القصير يطلق عليها التكاليف المتغيرة أما التى لايمكن تغيرها فيطلق عليه التكاليف الثابتة.

تكلفة الفرصة البديلة: لما كانت الموارد الإنتاجية محدودة ولها إستخدامات متعددة فإن استخدام حجم معين من الموارد في إنتاج سلعة وخدمة معينة فإن هذا يعني بالضرورة التضحية بسلع وخدمات أخرى كان من الممكن إنتاجها فيما لو وجئت هذه الموارد لإنتاجها، وعلى ذلك يمكن القول أن تكلفة الفرصة البديلة لسلعة أو خدمة معينة هي العائد المضحي به نتيجة لعدم استخدام الموارد التي استخدمت في إنتاج هذه السلعة أو الخدمة في أحسن استخدام بديل لها. وحساب تكلفة الفرصة البديلة من وجهة نظر المشروع الفردي لا ينتابها الكثير من الصعوبات الأمر الذي يختلف عنه إذا ما أرد حسابها من وجهة نظر المجتمع، فالموارد المتاحة للمجتمع محدودة ونادرة ومتعددة الإستخدامات في حين أن حاجاته متعددة ومتجلدة ولأنهائية الأمر الذي يعني أن توجيه الموارد لاستخدام معين إنما ينطوي على التضحية بحاجات أخرى للمجتمع، ولذلك فتقاس التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع في سبيل إنتاج سلعة أو خدمة معينة المطلع والخدمات الأخرى التي تم التضحية بها وحرم المجتمع منها لتوجيه الموارد إلى إنتاج هذه السلعة أو الخدمة وهذا يحتم على المجتمع رسم وخطيط وتنفيذ السياسة الكفيلة بإستخدام الموارد إستخداماً رشيداً وهو الأمر الذي يقضى بـألا يسمح بتشغيلها في مجالات الإنتاج الأقل أهمية قبل إستيفاء حاجاته في مجالات الإنتاج الأكثر أهمية.

التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية:

التكاليف الخاصة هي التكاليف منظوراً إليها من وجهة نظر المنتج الفرد أو المشروع الفردي وتقاس بكمية العائد من أحسن الإستخدامات البديلة للموارد المتاحة للمشروع أما التكاليف الاجتماعية فهي التكاليف من وجهة نظر المجتمع. وقد تكون بعض بنود التكاليف في المشروع الفردي صفرأً أما التكاليف الاجتماعية تكون كبيرة جداً، فعلى سبيل المثال فإن إنشاء مصنع للكيماويات يتطلب من فضائله في مياه نهر أو شاطئ معين يترتب عليه التكاليف الاجتماعية الباهظة يتمثل ذلك في القضاء الثرة السمكية وتكاليف تنقية المياه والأضرار بالصحة

العامة وما يتطلبه ذلك من نفقات إنشاء مستشفيات وخلافه وقياساً على ذلك العدد من المصانع التي ينبع عنها الأذنة والفضلات العامة والضوضاء الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تلوث البيئة وما يترتب عليه من مضار صحية وإقتصادية.

التكاليف الظاهرة والتكاليف الخفية أو الضمنية: التكاليف الظاهرة للإنتاج هي مختلف وجوه الإنفاق التي غالباً ما تعتبر مصاريف مثل ذلك المدفوعات الظاهرة لعناصر الإنتاج التي تستريها أو تزجرها الوحدة الإنتاجية أو المشروع وتتضمن هذه المدفوعات ثمن المواد الخام ونصف المصنوعة وأجور العمال وقيمة الوقود المستخدم في عملية الإنتاج.. الخ. أما التكاليف الخفية أو الضمنية فتتضمن تكاليف عناصر الإنتاج المملوكة والتي غالباً لا تحسب في مصاريف المشروع، ويتضمن هذا البند من المصاريف مثلاً أجر العبد إذا مالكان مالكاً للمشروع ولا يتضمن أجراً نظير قيامه بمهام الإدارة وكذا أجور أقاربه أو أفراد أسرته إذا مالكانوا لا يتضمنون أجراً وكذا الفائدة المستحقة على رأس المال المملوک إن لم تكون تحسب ضمن تكاليف الإنتاج الظاهرة.

التكاليف من وجهة النظر الزمنية: تختلف الكيفية التي تتأثر بها تكاليف الإنتاج إذا ما تغيرت الكمية المنتجة لكل وحدة زمنية اختلافاً بيناً باختلاف الوحدة الزمنية موضع الإعتبار، وعند تحليل التكاليف يجب التمييز بوضوح بين ما يطلق عليه المدى القصير والمدى الطويل فالمدى القصير أن هو إلا فترة زمنية قصيرة لدرجة يستحيل معها على الوحدة الإنتاجية تغيير الكميات المستخدمة من أي عنصر إنتاجي وكلما طالت الفترة الزمنية موضع الإعتبار كلما أصبح بإمكان الوحدة الإنتاجية أو المشروع تعديل أو تغيير الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وكلما زالت الفترة الزمنية طولاً كلما إزداد عدد العناصر الإنتاجية التي يمكن للوحدة الإنتاجية تغيير كمياتها حتى يصبح بمقدور الوحدة الإنتاجية تغيير الفتر المستخدم من كافة عناصر الإنتاج وتوقف إمكانية تغيير الكميات المستخدمة

من أي مورد إنتاجي على طبيعة العنصر والشروط التي تشتريه أو تتجزء بها الوحدة الإنتاجية. فبعض الموارد كالمباني أو الأرض وبما تستاجرها الوحدة الإنتاجية لفترة زمنية طويلة مما يستحيل تغيير الكميات المستخدمة منها في فترة وجيزة. ومثال ذلك أيضاً الآلات والمعدات الميكانيكية التي يصعب إستبدالها أو زيارتها أو التخلص منها في فترة زمنية قصيرة. هذا ويقصد الاقتصاديون بإصطلاح المدى التقصير فترة زمنية من القصر بحيث لا يكون بمقدار الوحدة الإنتاجية كالاراضى والمبانى والآلات والماكنات الثقيلة وكذا الادارة العليا، وهذه الموارد التي لا يمكن تغييرها في المدى التقصير تعرف بالموارد الثابتة، وكذلك يمكن تعريف المدى التقصير بأنه فترة زمنية من الطول بحيث تسمح بتغيير الكميات التي تستخدمها الوحدة الإنتاجية من الموارد المتغيرة كالعمل والمواد الخام وما شابهها.

هذا وتتحدد مسعة الوحدة الإنتاجية بمقدار كميات العناصر الثابتة التي تستخدمها الوحدة الإنتاجية فمسعة الوحدة الإنتاجية تشكل الحد الأقصى لكمية المساعدة التي يمكن للوحدة الإنتاجية إنتاجها في كل وحدة زمنية.

أما المدى الطويل فهو فترة زمنية طويلة لدرجة تمكن الوحدة الإنتاجية من تغيير الكميات التي تستخدمها الوحدة الإنتاجية من أي عنصر من عناصر الإنتاج، وعلى ذلك ففي المدى الطويل تعتبر كافة عناصر الإنتاج متغيرة.

التكاليف الثابتة الكلية: وهي تشمل كافة أوجه التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج الثابتة وهي تسمى كذلك لأن حجمها الكلى لا يتغير بتغير حجم الإنتاج، ليس هذا فحسب بل أن المنتج يدفعها سواء أنتج أو لم ينتج أى حتى لو كان حجم الإنتاج صفراء، فمقدارها ثابت عند أى حجم من الإنتاج، ولذا يأخذ منحنى التكاليف الثابتة الكلية شكل الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقي ومثال التكاليف الثابتة ليجذب الأرض والمبانى والضرائب الثابتة، وبعض أنواع اقساط التأمين وغير ذلك من المصروفات التي لا ترتبط بحجم الإنتاج.

التكاليف المتغيرة الكلية: وهي تشمل كافة أوجه التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج المتغيرة. وسميت كذلك لأنها تتغير بتغير حجم الإنتاج أى تزيد بزيادته وتقصى بتناقصه، على أن معدل الزيادة في التكاليف الكلية المتغيرة بزيادة الإنتاج ليس ثابتاً هي تزيد في البداية بمعدل متناقص ثم تزيد بمعدل متزايد وهذا في المقام هو الوجه الآخر لمعدل زيادة الإنتاج، فعندما يزيد الإنتاج بمعدل متزايد يقابلة زيادة التكاليف الكلية المتغيرة (والتكاليف الكلية) بمعدل متناقص، وزيادة الإنتاج بمعدل متناقص يقابلة زيادة التكاليف الكلية المتغيرة (والتكاليف الكلية) بمعدل متزايد الأمر الذي يمكن القول معه أن مرحلة تزايد الإنتاج هي مرحلة تناقص التكاليف ومرحلة تناقص الإنتاج هي مرحلة ترايد التكاليف ويلاحظ أن منحنى إجمالي التكاليف المتغيرة يبدأ من نقطة الأصل أى أنها تكون صفراء عندما يكون الإنتاج صفراء، كما يلاحظ أنه في البداية يزيد بمعدل متناقص ثم يزيد بمعدل متزايد.

ومنحنى التكاليف الكلية يأخذ نفس شكل منحنى التكاليف الكلية المتغيرة ولكنه لا يخرج من نقطة الأصل وهذا يرجع إلى أنه في حالة مكان الإنتاج صفراء فإن التكاليف الكلية في هذه الحالة ستكون متساوية للتكاليف الثابتة حيث أن التكاليف الكلية المتغيرة ستكون صفرة. ويمكن توضيح منحنيات التكاليف بالشكل

التالى:

الفصل الثاني

التكاليف في الفقرة القصيرة

الفصل الثاني

التكاليف في الفترة القصيرة

تعرف الفترة القصيرة بأنها تلك الفترة التي تسمح للمشروع أو المنتج بتغيير بعض عناصر الإنتاج بينما لا يستطيع تغيير البعض الآخر أى يظل ثابتاً، وعلى ذلك فإن التكاليف الكلية في الفترة القصيرة تنقسم إلى نوعين أساسيين من التكاليف وهما التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة، وفيما يلى سوف نشير بالتفصيل إلى طبيعة وسلوك التكاليف الكلية في الفترة القصيرة، بالإضافة إلى طبيعة وسلوك التكاليف المشتقة منها والتي يطلق عليها التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية.

أولاً: التكاليف الكلية : Total costs

يمكن تعريف التكاليف الكلية لإنتاج سلعة ما بأنها إجمالي المدفوعات النقدية التي يلتزم المنتج بدفعها لأصحاب عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاج تلك السلعة خلال فترة زمنية معينة.

أما التكاليف الثابتة Fixed costs : فتعرف بأنها تلك المدفوعات النقدية لعناصر الإنتاج الثابتة التي لا يمكن تغييرها في الفترة القصيرة، مثل ذلك أقساط التأمين والاستئلاك وتكاليف الصيانة وإيجار المباني. ومن الملاحظ أن سلوك التكاليف الثابتة لا يرتبط بالتغييرات في حجم الإنتاج، فهذه التكاليف يتحملها المنتج بغض النظر عن حجم الإنتاج، فمهما زاد أو إنخفض حجم الإنتاج تظل تلك التكاليف ثابتة باستمرار.

أما بالنسبة للتكاليف المتغيرة Variable costs : فهي تمثل تلك المدفوعات النقدية لعناصر الإنتاج المتغيرة، مثل ذلك تكاليف شراء المواد الأولية وأجور

العمال ونفقات الوقود . ومن الملاحظ أن سلوك التكاليف المتغيرة يرتبط بالتغييرات في حجم الإنتاج ، حيث ترتبط التكاليف المتغيرة ضردياً مع التغيرات في حجم الإنتاج ، حيث تزيد التكاليف المتغيرة مع زيادة حجم الإنتاج وتختفي بانخفاضه .

وفي صدد التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة ، يلاحظ أن أساس تلك التفرقة هو طول الفترة الزمنية ، فالتكاليف الثابتة لا تتغير إلا في الفترة الطويلة فقط عندما تتحقق زيادة مناسبة في حجم المشروع من خلال التوسيع في نشاطه الإنتاجي . أما التكاليف المتغيرة فهي تلك التكاليف التي تكون متغيرة سواء في الفترة القصيرة أو الفترة الطويلة ، كما يلاحظ أيضاً أن الأهمية النسبية لكلٍ من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة يختلف من مشروع لآخر أو من صناعة لأخرى ، فمن المتوقع أن تكون الأهمية النسبية للتكلف الثابتة مرتفعة في تلك الصناعات المكثفة لرأس المال Capital intensive Industries مثل صناعات الحديد والصلب . بينما يمكن من المتوقع أن تكون الأهمية النسبية للتكلف المتغيرة مرتفعة في تلك الصناعات المكثفة للعمل Labor Intensive Industries وذلك مثل صناعات الغزل والنسيج .

وبناءً على ما سبق يمكن لنا كتابة معادلة التكاليف الكلية على

الشكل التالي :

$$\text{التكاليف الكلية} = \text{التكاليف الثابتة} + \text{التكاليف المتغيرة} .$$

$$ت_ك = ت_ث + ت_غ$$

وفيمما يلى سنوضح جدولياً وبيانياً سلوك كلٍ من التكاليف الكلية والثابتة والمتغيرة في الفترة القصيرة .

جدول (١-٩)

(٤) التكاليف الكلية (ت ك)	(٣) التكاليف المتغيرة (ت غ)	(٢) التكاليف الثابتة (ت ث)	(١) حجم الإنتاج (ك)
١٠	صفر	١٠	صفر
٢٠	١٠	١٠	١
٢٩	١٩	١٠	٢
٣٢	٢٢	١٠	٣
٤٤	٣٤	١٠	٤
٥٠	٤٠	١٠	٥
٦٢	٥٠	١٠	٦
٧١	٦١	١٠	٧
٨٣	٧٣	١٠	٨
٩٦	٨٦	١٠	٩
١١٠	١٠٠	١٠	١٠

يلاحظ من الأرقام الافتراضية للجدول السابق ما يلى :

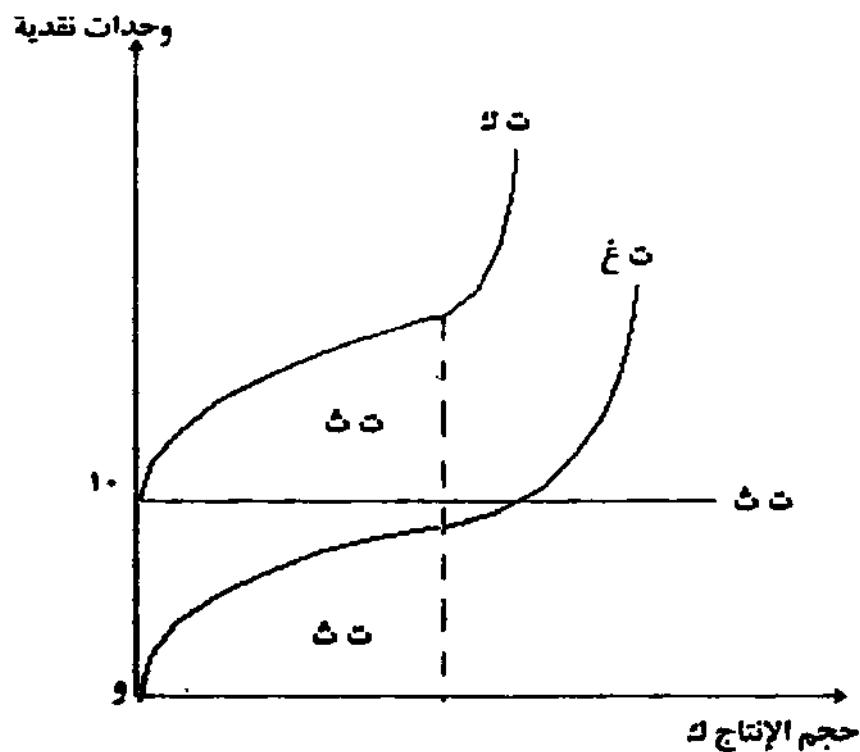
- ١ - التكاليف الثابتة (ت ث) : تساوى ١٠ وحدات نقدية وهى ثابتة باستمرار على الرغم من زيادة حجم الإنتاج .
- ٢ - التكاليف المتغيرة (ت غ) : تتزايد باستمرار مع تزايد حجم الإنتاج ، ولكن مع ملاحظة أن التكاليف المتغيرة تتزايد فى البداية بمعدل متساقص حتى حجم الإنتاج ٥ وحدات ، وتستمر فى التزايد بعد ذلك ولكن بمعدل متزايد .

٣ - التكاليف الكلية (ن ك) : تزداد باستمرار مع تزايد حجم الإنتاج ، ولكن مع ملاحظة أن التكاليف الكلية تزداد في البداية بمعدل متناظر حتى حجم الإنتاج ٥ وحدات ، وتستمر في التزايد بعد ذلك ولكن بمعدل متزايد .

٤ - يلاحظ أن سلوك التكاليف الكلية يتوافق تماماً مع سلوك التكاليف المتنيرة ، حيث يمر كل منها بمرحلتين : الأولى يتزايد كل منها بمعدل متناظر مع تزايد حجم الإنتاج ، والثانية يستمر كل منها أيضاً في التزايد مع حجم الإنتاج ولكن بمعدل متزايد .

٥ - يرتبط سلوك كل من التكاليف الكلية والتكاليف المتنيرة بقانون تناقص الغلة السابق الإشارة إليه في الباب السابق ، ففي المرحلة الأولى وهي مرحلة تزايد الغلة ، نجد أن الناتج الكلي يتزايد بمعدل متزايد ، بمعنى أن كل وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلي مقداراً أكبر مما تضيفه الوحدة السابقة عليها ، مما يعني تزايد كل من التكاليف الكلية والمتنيرة بمعدلات متناظرة ، أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة تناقص الغلة فإن الناتج الكلي يتزايد بمعدل متناظر ، بمعنى أن كل وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلي مقداراً أقل مما تضيفه الوحدة السابقة عليها ، مما يعني بدوره تزايد كل من التكاليف الكلية والمتنيرة بمعدلات متزايدة . ومعنى ما تقدم هو أن سلوك كل من التكاليف الكلية والمتنيرة يرتبط عكسياً بسلوك الناتج الكلي . فمرحلة تزايد الغلة يقابلها مرحلة تناقص التكلفة ، كما أن مرحلة تناقص الغلة يقابلها مرحلة تزايد التكلفة .

والشكل البياني التالي يوضح سلوك كل من التكاليف الثابتة والمتنيرة والكلية .



شكل (١-٩)

في الشكل السابق يلاحظ ما يلى :

- ١ - منحنى التكاليف الثابتة ($T\theta$) : يمثله خط مستقيم يوازي المحور الأفقي دلالة على ثبات التكاليف الثابتة دائمًا مهما زاد الإنتاج فهى تساوى دائمًا ١٠ وحدات قدرية سواء كان حجم الإنتاج مساوياً للصفر أو كان أكبر مما يمكن .
- ٢ - منحنى التكاليف المتغيرة ($T\gamma$) : يتزايد في البداية بمعدل متنافق مع تزايد حجم الإنتاج ، ثم يتزايد بعد ذلك ولكن بمعدل متزايد . ويلاحظ أن منحنى التكاليف المتغيرة يخرج من نقطة الأصل دلالة على أن التكاليف المتغيرة تساوى صفر عندما يكون حجم الإنتاج مساوياً للصفر .

٣ - محسى التكاليف الكلية (C_f) : يأخذ نفس مسار محسى

التكاليف المتغيرة حيث يتزايد في البداية بمعدل متراծ مع نوادر حجم الإنتاج . ثم يزداد بعد ذلك ولكن بمعدل متزايد ويلاحظ أن محسى التكاليف الكلية يبدأ من قيمة موحدة على المحور الرأسى والتى تعادل التكاليف الثابتة . لأنه عندما يكون حجم الإنتاج مساوياً للصفر تكون التكاليف المتغيرة مساوية للصفر . بينما تكون التكاليف الثابتة تساوى ١٠ وحدات نقدية ، وبما أن التكاليف الكلية هي مجموع كلٍ من التكاليف الثابتة والمتغيرة ، فإن التكاليف الكلية تساوى ١٠ وحدات نقدية عندما يكون حجم الإنتاج مساوياً للصفر . وبعبارة أخرى فإن التكاليف الكلية تعادل مع التكاليف الثابتة عندما يكون حجم الإنتاج مساوياً للصفر . كما يلاحظ أيضاً أن منحنى التكاليف الكلية يوازي دائماً منحنى التكاليف المتغيرة دلالة على ثبات وتساوى المسافات الرأسية الواقعة بينهما ، والسبب في ذلك هو أن الفرق بين كلٍ من التكاليف الكلية والمتغيرة يمثل التكاليف الثابتة والتي هي ثابتة باستمرار مهما تغير حجم الإنتاج .

ثانياً : التكاليف المتوسطة **Average costs**

يمكن الحصول على التكاليف المتوسطة للإنتاج عن طريق قسمة التكاليف الكلية على حجم الإنتاج . فكما سبق وذكرنا فإن معادلة التكاليف الكلية تمثل في الآتى :

$$\text{التكاليف الكلية} = \text{التكاليف الثابتة} + \text{التكاليف المتغيرة}$$

وبقسمة كلٍ من طرفي المعادلة السابقة على نفس حجم الإنتاج

نحصل على

$$\frac{\text{التكاليف المتغيرة}}{\text{حجم الإنتاج}} + \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{حجم الإنتاج}} = \frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{حجم الإنتاج}}$$

متوسط التكاليف الكلية = متوسط التكاليف الثابتة + متوسط التكاليف المتغيرة .

وبوضع المعادلات السابقة في صورتها الرمزية نحصل على :

$$\frac{ت_ك}{ك} = \frac{ت_ث}{ك} + \frac{ت_غ}{ك}$$

$$مت_ك = مت_ث + مت_غ .$$

ومعنى المعادلة السابقة أن متوسط التكاليف الكلية يساوي مجموع كلٍ من متوسط التكاليف الثابتة ومتodo متوسط التكاليف المتغيرة .

ويمكن توضيح سلوك كلٍ من منحنيات متوسط التكاليف الكلية والثابتة والمتغيرة بإستخدام أرقام الجدول الإفتراضي التالي :

جدول (٢-٩)

(٧) متوسط التكليف الكلية (مت ك)	(٦) متوسط التكليف المتغيرة (مت خ)	(٥) متوسط التكليف الثابتة (مت ث)	(٤) التكليف الكلية (تك)	(٣) التكليف المتغيرة (تغ)	(٢) التكليف الثابتة (ت ث)	(١) حجم الإنتاج (ك)
-	-	-	١٠	صفر	١٠	صفر
٢٠	١٠	١٠	٢٠	١٠	١٠	١
١٤,٥	٩,٥	٥	٢٩	١٩	١٠	٢
١٢,٣	٩	٣,٣٣	٣٧	٢٧	١٠	٣
١١	٨,٥	٢,٥٠	٤٤	٣٤	١٠	٤
١٠	٨	٢	٥٠	٤٠	١٠	٥
١٠	٨,٣٣	١,٦٦	٦٠	٥٠	١٠	٦
١٠,١٠	٨,٨١	١,٤٣	٧١	٦١	١٠	٧
١٠,٣٨	٩,١٣	١,٢٥	٨٣	٧٣	١٠	٨
١٠,٦٢	٩,٥٦	١,١١	٩٦	٨٦	١٠	٩
١١	١٠	١	١١٠	١٠٠	١٠	١٠

من الأرقام الإفتراضية للجدول السابق نلاحظ ما يلى :

- ١ - متوسط التكاليف الثابتة (مت ث) : ونحصل عليها عن طريق قسمة التكاليف الثابتة (العمود رقم ٢) على حجم الإنتاج (العمود رقم ١) . ونلاحظ أن متوسط التكاليف الثابتة متقاربة باستمرار مع زياد حجم الإنتاج . ونمير ذلك هو أن متوسط التكاليف الثابتة هو

نارة عن خارج قسمة التكاليف الثابتة على حجم الإنتاج ، وبما أن حجم الإنتاج متزايد فإن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة سيكون متنافق باستمرار، لأننا في كل مرة نقسم نفس الحجم الثابت من التكاليف الثابتة على وحدات متزايدة من الناتج الكلى ، وعندما يصل حجم الإنتاج إلى أقصى ما يمكن يتضاعل متوسط التكاليف الثابتة حتى يصل إلى الصفر تقريرًا في الملا نهاية .

٢ - متوسط التكاليف المتغيرة (م_{ت غ}) : ويتم الحصول عليها عن طريق قسمة التكاليف المتغيرة (العمود رقم ٣) على حجم الإنتاج (العمود رقم ١) ويلاحظ أن متوسط التكاليف المتغيرة يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج وذلك حتى حجم إنتاج يعادل ٥ وحدات ، وابتداءً من الوحدة السادسة نجد أن متوسط التكاليف المتغيرة يبدأ في التزايد مع تزايد حجم الإنتاج ومعنى ما سبق هو أن متوسط التكاليف المتغيرة يمر بمرحلتين ، حيث يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج ، ثم يتزايد بعد ذلك مع تزايد حجم الإنتاج .

٣ - متوسط التكاليف الكلية (م_{ت ك}) : ونحصل عليه عن طريق قسمة التكاليف الكلية (العمود رقم ٤) على حجم الإنتاج (العمود رقم ١) ، ويلاحظ أن متوسط التكاليف الكلية يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج حتى وحدة الإنتاج رقم (٦) ، وابتداءً من الوحدة رقم (٧) يبدأ متوسط التكاليف الكلية في التزايد مع تزايد حجم الإنتاج ، ومعنى ما سبق هو أن متوسط التكاليف الكلية يمر بمرحلتين ، حيث يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج ، ثم يتزايد بعد ذلك مع تزايد حجم الإنتاج .

ثالثاً : - التكلفة الحدية : Marginal Cost

نعرف التكلفة الحدية على أنها مقدار التغير في التكاليف الكلية (أو المتغيرة) نتيجة للتغير في حجم الإنتاج بوحدة واحدة.

$$\text{التكلفة الحدية} = \frac{\text{التغير في التكاليف الكلية}}{\text{التغير في حجم الإنتاج}} = \frac{\text{التغير في التكاليف المتغيرة}}{\text{التغير في حجم الإنتاج}}$$

وبوضع المعادلة السابقة في صورتها الرمزية نجد أن :

$$ن_{\text{ح}} = \frac{\Delta ت_{\text{ك}}}{\Delta ك}$$

$$= \frac{\Delta ت_{\text{غ}}}{\Delta ك}$$

ومعنى ما سبق هو أن تحديد التكاليف الحدية لا يعتمد على وجود التكاليف الثابتة وإنما يعتمد على التكاليف الكلية أو التكاليف المتغيرة ، فالتكلفة الحدية تمثل مقدار التغير في التكاليف الكلية أو المتغيرة نتيجة للتغير في حجم الإنتاج بوحدة واحدة ، وبما أن التغير في التكاليف الثابتة يساوي صفر ، فإن التكاليف الثابتة لن تؤثر في قيمة التكلفة الحدية ، ويمكن إثبات ذلك بالعودة إلى أرقام الجدول الإفتراضي السابق :

$$\text{عند حجم الإنتاج } ك = 1$$

$$ت_{\text{ك}} = ت_{\text{ث}} + ت_{\text{غ}}$$

$$\text{أو } 10 + 10 = 20$$

$$\text{وعند حجم الإنتاج } ك = 2$$

$$\text{نـك} = \text{نـث} + \text{نـغ}$$

$$19 + 10 = 29 \quad \text{أو}$$

$$\text{نـح} = \frac{\text{نـك}}{\text{نـك}} = \frac{9}{1} = \frac{20 - 29}{1 - 2} = \frac{\text{نـث} - \text{نـغ}}{\text{نـك}}$$

نـح = ٩ وحدات نقدية.

$$\text{نـح} = \frac{\text{نـغ}}{\text{نـك}} = \frac{10}{9} = \frac{10 - 19}{1 - 2} = \frac{\text{نـث} - \text{نـك}}{\text{نـك}}$$

نـح = ٩ وحدات نقدية.

$$\therefore \text{نـح} = \frac{\text{نـغ}}{\text{نـك}} = \frac{10 - 19}{9} = \frac{\text{نـث} - \text{نـك}}{\text{نـك}}$$

نـح = ٩ وحدات نقدية حيث أن

$$\text{نـث} = \frac{10 - 10}{1 - 2} = \frac{0}{-1} = \text{صفر}.$$

ويمكن توضيح سلوك التكاليف الحدية بإستخدام أرقام الجدول
الافتراضي التالي:

جدول (٣-٩)

(٥) التكليف الحدية (تح)	(٤) التكليف الكلية (تك)	(٣) التكليف المتحيرة (تح)	(٢) التكليف الثابتة (تح)	(١) حجم الإنتاج (ك)
-	١٠	صفر	١٠	صفر
١٠	٢٠	١٠	١٠	١
٩	٢٩	١٩	١٠	٢
٨	٣٧	٢٧	١٠	٣
٧	٤٤	٣٤	١٠	٤
٦	٥٠	٤٠	١٠	٥
١٠	٦٠	٥٠	١٠	٦
١١	٧١	٦١	١٠	٧
١٢	٨٣	٧٣	١٠	٨
١٣	٩٦	٨٦	١٠	٩
١٤	١١٠	١٠٠	١٠	١٠

من أرقام الجدول الإفتراضي السابق نلاحظ ما يلى :

- ١ - التكلفة الحدية (تح) : نحصل عليها عن طريق قسمة التغير بين حجمين متتاليين من التكاليف الكلية (تك) أو (تح) على مقدار التغير بين حجمين متتاليين من الإنتاج الكلى (ك).

$$\text{حيث } \text{تح} = \frac{\Delta \text{تح}}{\Delta \text{ك}} \text{ أو } \frac{\Delta \text{تح}}{\Delta \text{تح}}$$

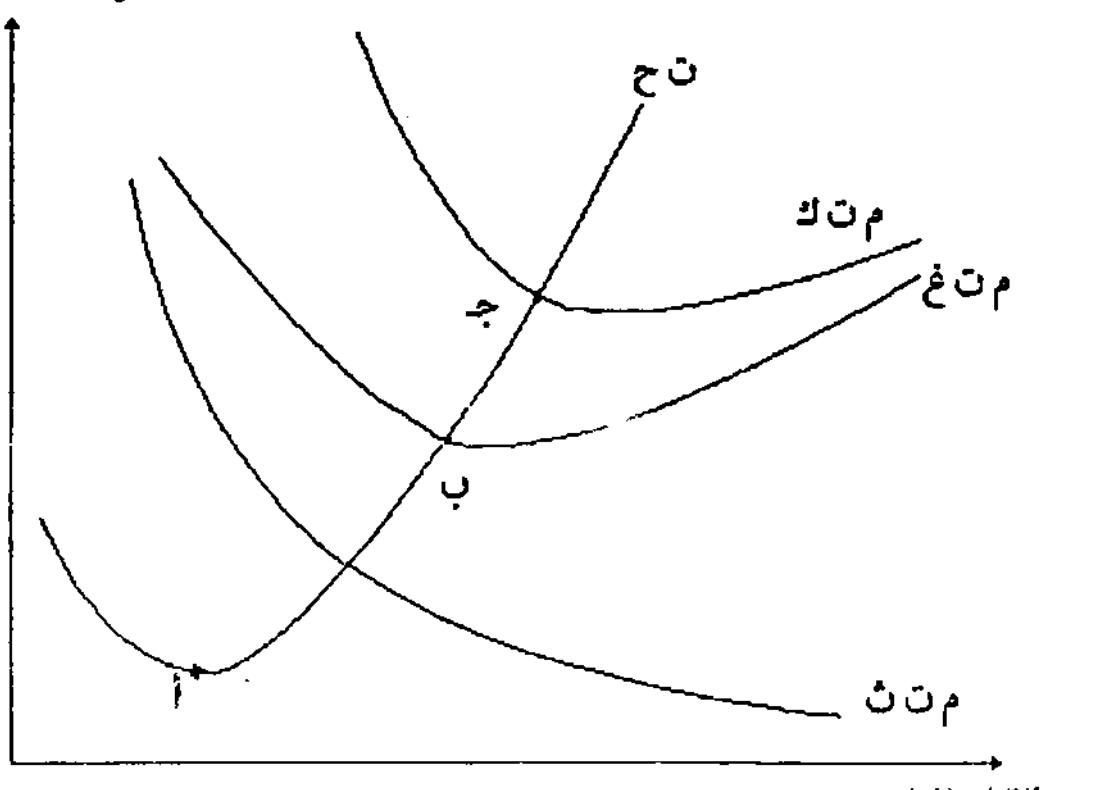
فعلى سبيل المثال نجد أن التكلفة الحدية للوحدة الخامسة

$$\text{تـح} = \frac{\text{تـك}(٥) - \text{تـك}(٤)}{٥ - ٤} = \frac{٣٤ - ٤٠}{١} = ٦ \text{ وحدات نقدية.}$$

٢ - تمر التكلفة الحدية بمرحلتين حيث تتناقض في البداية مع تزايد حجم الإنتاج، ثم تبدأ بعد ذلك في التزايد مع تزايد حجم الإنتاج.

وبناءً على الأرقام الإفتراضية الموجودة في كل من الجدول رقم (٢) والجدول رقم (٣) يمكن لنارسم منحنيات كل من متوسط التكاليف الثابتة والمتحركة والتكلفة الحدية كما يلى:

وحدات نقدية



شكل (٢-٩)

في الشكل البياني السابق نلاحظ ما يلى :

- ١ - منحنى التكلفة الحدية (ت ح) : يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج حتى يصل لأدنى عند النقطة (أ)، ثم يبدأ بعد ذلك في التزايد مع حجم الإنتاج .
- ٢ - منحنى متوسط التكاليف المتغيرة (م ت غ) : يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج حتى يصل لأدنى عند النقطة (ب)، ثم يبدأ بعد ذلك في التزايد مع تزايد حجم الإنتاج ، ويلاحظ أن منحنى متوسط التكاليف المتغيرة عندما يكون متناقصاً يكون أكبر من منحنى التكلفة الحدية المتناظر أيضاً، ويصل منحنى التكاليف المتغيرة إلى أدنى (عند النقطة ب) بعد أن يصل منحنى التكلفة الحدية لأدنى (عند النقطة أ)، بمعنى أن منحنى التكلفة الحدية عندما يبدأ في التزايد يكون منحنى متوسط التكاليف المتغيرة لازال في مرحلة التناقص . كما يلاحظ أيضاً أن منحنى متوسط التكاليف المتغيرة عندما يبدأ في التزايد يكون أقل من منحنى التكلفة الحدية المتزايد أيضاً .
- ٣ - منحنى متوسط التكاليف الكلية (م ت ك) : يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج حتى يصل لأدنى عند النقطة (ج)، ثم يتزايد بعد ذلك مع تزايد حجم الإنتاج . ويلاحظ أن منحنى متوسط التكاليف الكلية عندما يكون متناقصاً فإنه يكون أكبر من كلِّ من منحنى التكليف الحدية ومتوسط التكاليف المتغيرة اللذين يكونان متناظرين أيضاً، ولكن مع ملاحظة أن كلِّ من منحنى التكلفة الحدية ومتوسط التكاليف المتغيرة يبدأ في التزايد في الوقت الذي لا يزال فيه منحنى متوسط التكاليف الكلية مستمر في التناقص . كما يلاحظ أيضاً أن منحنى متوسط التكاليف الكلية عندما يبدأ في التزايد يكون كلِّ من منحنى التكلفة الحدية ومتوسط التكلفة المتغيرة في مرحلة التزايد ، ولكن يكون

منحنى متوسط التكاليف الكلية واقعاً أسفل منحنى التكلفة الحدية وأعلى من منحنى متوسط التكاليف المتغيرة وذلك في مرحلة التزايد.

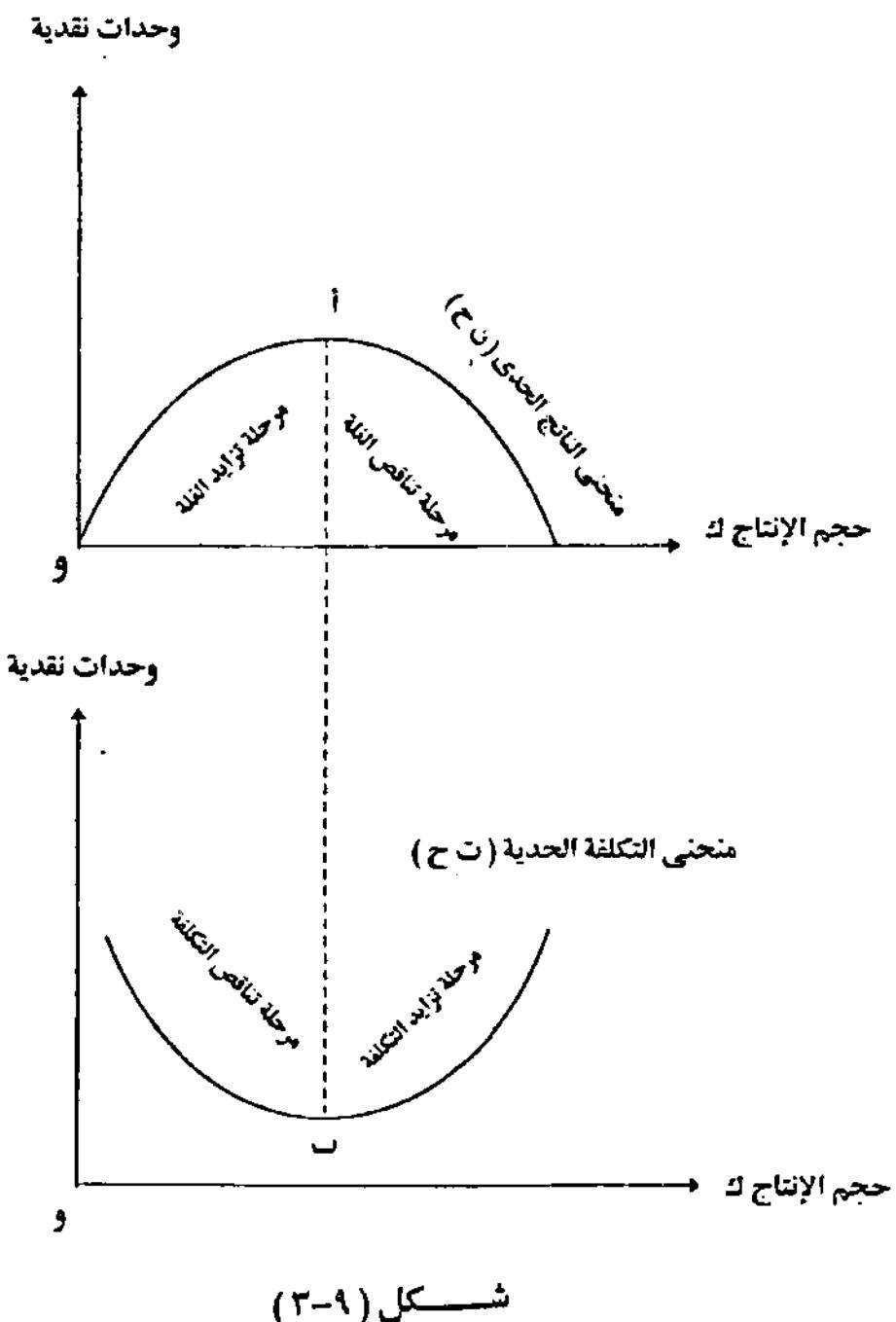
٤ - منحنى متوسط التكاليف الثابتة (م ث) : يأخذ هذا المنحنى في مساره مرحلة واحدة فقط وهي التناقص المستمر مع تزايد حجم الإنتاج ، وتفسير ذلك أن نصيب الوحدة الواحدة المنتجة من التكاليف الثابتة تناقص باستمرار مع تزايد حجم الإنتاج ، لأنها في كل مرة نفس الحجم من التكاليف الثابتة على حجم أكبر من الإنتاج . ولهذا فإن المسافات الرأسية بين منحنى متوسط التكاليف الثابتة والمحور الأفقي تكون متناقصة باستمرار .

٥ - يلاحظ أن منحنى متوسط التكاليف المتغيرة عندما يصل لأدناء عند النقطة (ب) فإنه ينقطع مع منحنى التكلفة الحدية ، ويعنى ذلك أن التكلفة الحدية تتعادل مع متوسط التكاليف المتغيرة عندما يصل الأخير لأدناء . كما يلاحظ أيضاً أن منحنى متوسط التكاليف الكلية عندما يصل لأدناء عند النقطة (ج) فإنه ينقطع أيضاً مع منحنى التكلفة الحدية، وهذا معناه أن التكلفة الحدية تتعادل مع متوسط التكلفة الكلية عندما يصل الأخير لأدناء .

٦ - يلاحظ أن المسافة الرأسية بين كل من منحنى متوسط التكاليف الكلية ومتوسط التكاليف المتغيرة تتناقص باستمرار مع تزايد حجم الإنتاج ، وتفسير ذلك هو أن الفرق بينهما يمثل متوسط التكاليف الثابتة التي هي أيضاً متناقصة باستمرار مع تزايد حجم الإنتاج .

٧ - يلاحظ أن سلوك منحنى التكلفة الحدية يرتبط بعلاقة عكسية مع سلوك منحنى الناتج الحدي ، فمرحلة تزايد الغلة (تزايد الناتج الحدي) يقابلها مرحلة تناقص التكلفة (تناقص التكلفة الحدية) . ومن ناحية أخرى فإن مرحلة تناقص الغلة (تناقص الناتج الحدي) يقابلها

مرحلة تزايد التكلفة (ترايد التكلفة الحدية) . ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلى :



في الشكل السابق نجد أنه عندما يكون الناتج الحدي متزايداً تكون التكلفة الحدية مناقضة ، أي أن مرحلة تزايد الغلة يقابلها مرحلة

تفاصل التكلفة ، وعندما يصل الناتج الحدي لأقصاه عند النقطة (أ) ، فإن التكلفة الحدية تصل لأدنها عند النقطة (ب) ، وعندما يكون الناتج الحدي متناقصاً تكون التكلفة الحدية متزايدة ، بمعنى أن مرحلة تناقص الغلة يقابلها مرحلة تزايد التكلفة .

ويمكن تفسير ذلك كما يلى :

فى مرحلة تزايد الغلة نجد أن الناتج الحدي يكون متزايداً وذلك بسبب عدم الوصول إلى نسبة المزج الأمثل بين عنصر الإنتاج المتغير وعنصر الإنتاج الثابت ، فعندما تستمر المنشأة الإنتاجية فى إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير فإنها تستغل الطاقة الإنتاجية الثابتة لديها ، فعندما يتم تشغيل أول وحدة من عنصر الإنتاج المتغير تكون الطاقة الإنتاجية الثابتة غير مستغلة بالكامل ، ومع إستمرار تشغيل وحدات جديدة من العنصر المتغير ، يستمر إستغلال الطاقة الثابتة مما يعني أن الناتج الكلى يتزايد بمعدل متزايد أي أن كل وحدة من عنصر الإنتاج المتغير (المفترض تجانس وحداته وثبات أجر الوحدة منه) تضيف إلى الناتج الكلى (الناتج الحدي) مقداراً أكبر مما تضيفه الوحدة السابقة عليها ، وبالتالي فإن تكلفة كل وحدة منتجة إضافية ستكون أقل من السابقة عليها . وعلى هذا فإن مرحلة تزايد الناتج الحدي يقابلها مرحلة تناقص التكلفة الحدية .

ومن ناحية أخرى نجد أنه مع إستمرار تشغيل وحدات إضافية من عنصر الإنتاج المتغير تكون نسبة المزج بين عنصر الإنتاج المتغير وعنصر الإنتاج الثابت أكبر من النسبة المثلثى ، أو بمعنى آخر تكون كل الطاقات الثابتة قد استغلت بالكامل ، ولهذا نجد أن كل وحدة من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلى (الناتج الحدي) مقداراً أقل مما تضيفه الوحدة السابقة عليها ، وبالتالي فإن تكلفة كل وحدة منتجة إضافية

ستكون أكبر من السابقة عليها، وعلى هذا فإن مرحلة تناقص الناتج
الحدى يقابلها مرحلة تزايد التكلفة الحدية.

الفصل الثالث

التكاليف في الفترة الطويلة

- منحنى متوسط التكاليف الكلية (MTC) في الفترة الطويلة.
- التوفيق بين منحنىات التكاليف المتوسطة في الفترة
القصيرة والفترة الطويلة.

الفصل الثالث

التكاليف في الفترة الطويلة

تشير الفترة الطويلة إلى تلك الفترة الزمنية التي تستطيع خلالها المنشأة الإنتاجية من تغيير جميع عناصر الإنتاج المملوكة لديها، ففي الفترة الطويلة تصبح جميع تكاليف الإنتاج بمثابة تكاليف متغيرة ولا يوجد وبالتالي تكاليف ثابتة.

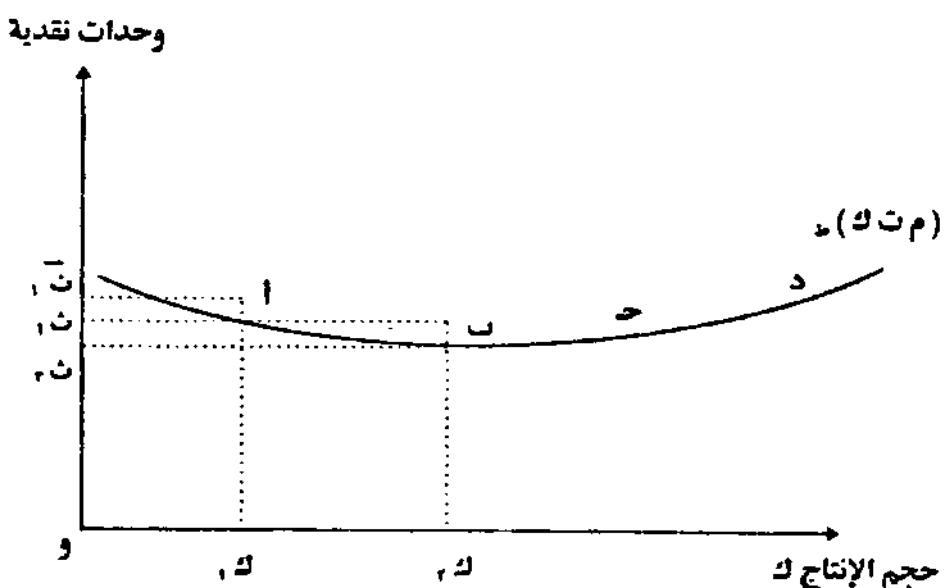
وكما سبق وذكرنا فإن الفترة القصيرة يمكن اعتبارها بمثابة فترة تنفيذية، بمعنى أن المنتج سيحاول خلال تلك الفترة تنفيذ وإنتاج حجم معين من الإنتاج في ظل ثبات حجم معين للمشروع نتيجة للقيود المفروض عليه وهو وجود عناصر إنتاج ثابتة متمثلة في العدد والآلات الإنتاجية والمباني وخلافه، وهنا نجد أن المنتج عندما يريد زيادة الإنتاج فإنه سيعمل على زيادة عناصر الإنتاج المتغيرة الموجودة لديه. أما الفترة الطويلة فهي تمثل تلك الفترة التخطيطية التي يحاول المنتج من خلالها توسيع حجم ونطاق المشروع عن طريق تغيير جميع عناصر الإنتاج التي يمتلكها بما فيها عناصر الإنتاج الثابتة، وهنا نجد أن المنتج سيخطط لإنتاج حجم معين من الناتج يتناسب مع حجم المشروع، بحيث ينتج دائمًا بأقل تكلفة ممكنة.

أولاً: منحنى متوسط التكاليف الكلية (MTC) في الفترة الطويلة:

في الفترة الطويلة تصبح التكاليف كلها متغيرة، كما أن تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة عند كل مستوى إنتاجي تكون عددياً حد ممكناً. ويعنى ذلك أن كل نقطة على منحنى متوسط التكاليف الكلية في الفترة الطويلة تضمن تحقيق مستوى معين من الناتج بأقل تكلفة ممكنة للوحدة.

ويمكن توضيح شكل منحنى متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل (MTC) كما يلى:

شكل (١-١٠)



يلاحظ على الشكل السابق ما يلى:

- النقطة (أ) على منحنى (MTC) تمثل أدنى تكلفة متوسطة (\bar{C}) لكل وحدة من حجم الإنتاج المقابل (k_1). كما أن

النقطة (ب) تكفل أدنى تكلفة متوسطة (θ_2) لكل وحدة من حجم الإنتاج المقابل (k_2).

٢ - عند مستوى الإنتاج (k_1) توجد أكثر من طريقة فنية لإنجاح هذا المستوى من الإنتاج، وكل طريقة فنية مرتبطة بتكلفة متوسطة للوحدة من الناتج. فمثلاً حجم الإنتاج (k_1) يمكن إنتاجه إما بطريقة فنية توضح أن التكلفة المتوسطة للوحدة تعادل (θ_1) أو بطريقة فنية أخرى توضح أن التكلفة المتوسطة للوحدة تعادل (θ_2). ومن الواضح أن الطريقة الفنية المثلثى التي سيخذلها المنتج لإنجاح الحجم (k_1) هي تلك المرتبطة بتكلفة متوسطة للوحدة تعادل (θ_1) حيث $\theta_1 > \theta_2$.

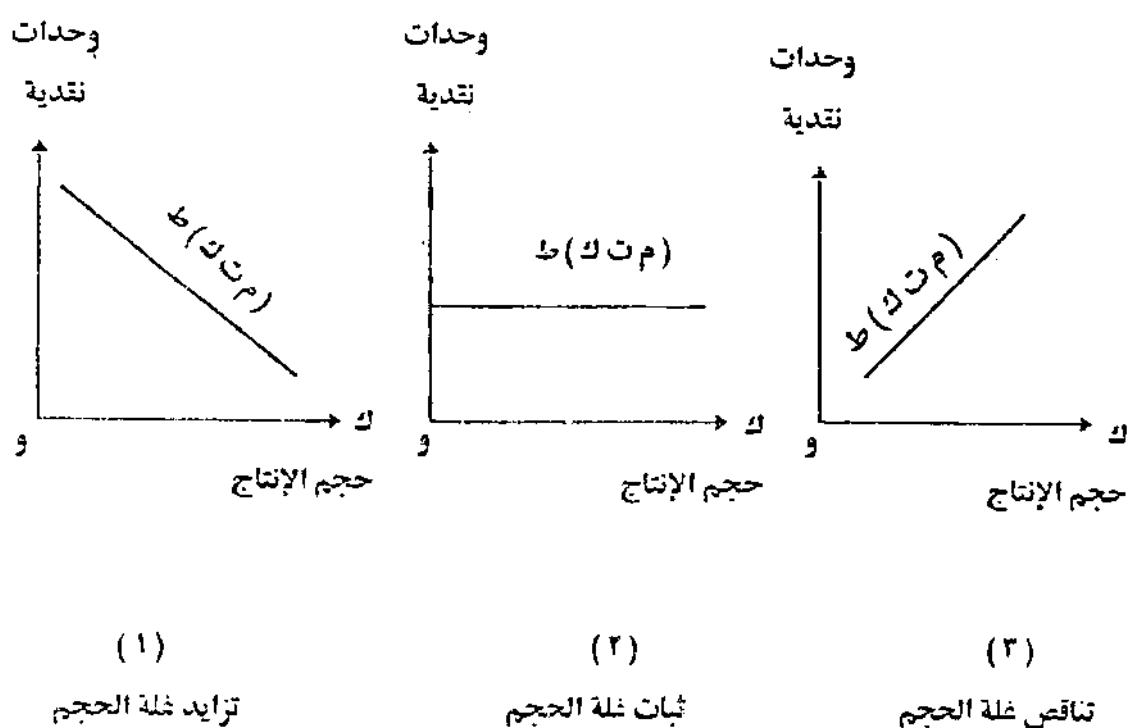
وهكذا نجد أن كل نقطة على منحنى متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل توضح أنه يمكن الحصول على أي مستوى إنتاجي بأقل تكلفة متوسطة للوحدة.

٣ - يلاحظ أن مسار منحنى ($M_t k$) لا يتغير مع تغير حجم الإنتاج، فعلى إمتداد الجزء أ ب وما قبله من المنحنى السابق، يتضح أن زيادة حجم الإنتاج يتربّط عليه تناقص التكلفة المتوسطة للوحدة، وفي هذه الحالة يمكن القول بأن المشروع يتمتع بالافورات الناتجة عن التخصص وتقسيم العمل وأيضاً نتيجة لعوامل فنية وإدارية وتسويقية تؤدي لتناقص تكلفة الوحدة مع زيادة حجم الإنتاج. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن المشروع يخضع لظاهرة تزايد غلة الحجم، أما الجزء (ب ح) من المنحنى السابق فهو يمثل ثبات ($M_t k$) مع تزايد حجم الإنتاج، وهذا يعني خضوع المشروع لما يسمى بظاهرة ثبات غلة الحجم أما الجزء ج د من المنحنى السابق فيمثل تزايد ($M_t k$) مع تزايد حجم المشروع. وهذا بسبب أن النوسخ الكبير في حجم المشروع قد يؤدي

إلى استنفاد مزايا الحجم الكبير والتخصيص وتفسيم العمل وحيث تظهر عيوب إدارية وفنية لا تمكن المشروع من القيام بالعملية الإنتاجية على الوجه الأمثل، وهذا في إن المشروع يخضع لما يسمى بظاهرة تنافس ثلاثة الحجم.

والأشكال البيانية توضح منحنيات متواسط التكلفة الكلية في الأجل الطويل في ظل الأشكال المختلفة لغة الحجم، حيث يكون متواسط التكاليف الكلية متناقص في حالة تزايد ثلاثة الحجم وثابت في حالة ثبات ثلاثة الحجم ومتزايد في حالة تنافس ثلاثة الحجم.

شكل (٢-١٠)



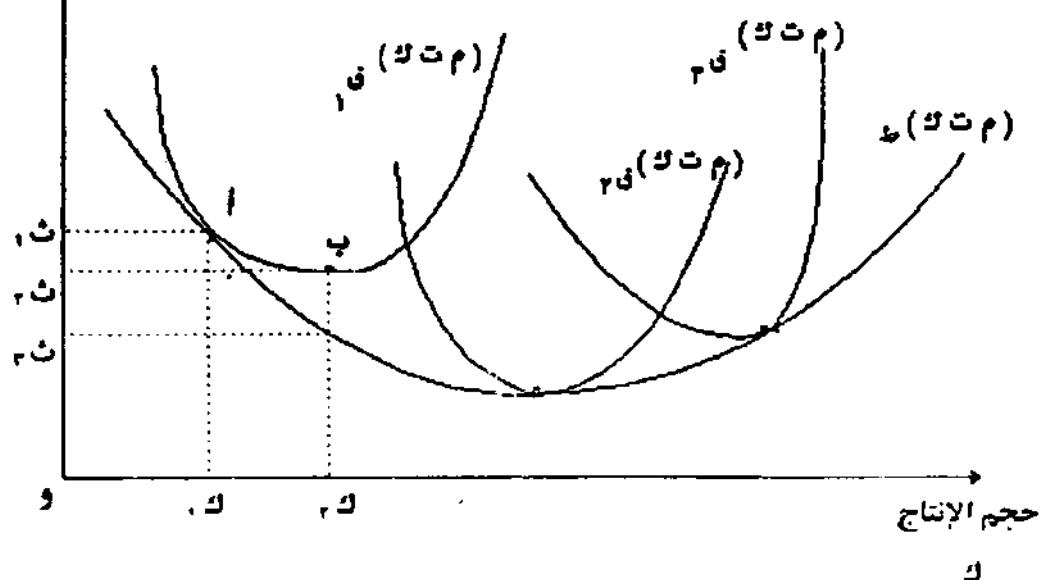
ثانياً: التوفيق بين منحنيات التكاليف المتوسطة في الفترة القصيرة والفترة الطويلة .

سبق وذكرنا أن المنتج يستطيع في الفترة الطويلة أن يختار ذلك المستوى الإنتاجي الذي يستطيع معه تخفيض تكلفة الوحدة لأدنائها . أما في الفترة القصيرة فيوجد مستوى إنتاجي واحد فقط تصل عنده تكلفة الوحدة لأدنائها . وبافتراض وجود ثلاثة أحجام فقط للإنتاج تمثلها ثلاثة منحنيات لتكاليف المتوسطة في الأجل القصير ، فإننا نجد المشروع في الفترة الطويلة سوف يختار ذلك المستوى الإنتاجي الذي يوضح أدنى تكلفة متوسطة للوحدة .

وبوضوح الشكل التالي كيفية التوفيق بين منحنيات التكاليف المتوسطة في الفترة الطويلة وفترة القصيرة .

وحدات قدرية

شكل (٣-١٠)



في الشكل البياني السابق نلاحظ ما يلى :

١ - منحنى متوسط التكاليف الكلية في الفترة ($M_t \Delta t$) ، عبارة عن ذلك المنحنى الغافي الذي يغلف جميع منحنيات متوسط التكاليف الكلية في الفترة القصيرة ، حيث يتماس منحنى ($M_t \Delta t$) مع منحنيات ($M_t \Delta t$) في عند تلك النقطة التي تمثل أدنى تكلفة متوسطة للوحدة في الفترة الطويلة .

٢ - يلاحظ من الشكل السابق أن التحرك من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) على منحنى ($M_t \Delta t$) في يعني أن زيادة الإنتاج من (Δt_1) إلى (Δt_2) ترتب عليه إنخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة من (θ_1) إلى (θ_2) والتي تمثل أدنى تكلفة متوسطة للوحدة في الأجل القصير ، وتفسير ذلك هو أنه في ظروف الأجل القصير وعند مستوى الإنتاج (Δt_1) لم تكن عناصر الإنتاج الثابتة مستغلة بالكامل ، ومن ثم فإن زيادة الإنتاج من (Δt_1) إلى (Δt_2) ترتب عليه المزيد من الإستغلال الكامل والأمثل للطاقة الثابتة ، مما أدى بدوره لإنخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة من (θ_1) إلى (θ_2) .

٣ - يلاحظ أيضاً أن التحرك من النقطة (أ) إلى النقطة (ج) على منحنى ($M_t \Delta t$) يعني أن زيادة الإنتاج من (Δt_1) إلى (Δt_2) قد ترتب عليه إنخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة في الأجل الطويل من (θ_1) إلى (θ_2) وتفسير ذلك هو أنه في ظروف الأجل الطويل ، وعندما يقرر المشروع زيادة حجم إنتاجه من (Δt_1) إلى (Δt_2) فإنه تكون لديه الفرصة لبناء طاقات إنتاجية جديدة عن طريق تغيير المستخدم من جميع عناصر الإنتاج بما يتلاءم مع المستوى الإنتاجي الجديد ، وهذا ينبع عنه بالضرورة إنخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة في الأجل الطويل من (θ_1) إلى (θ_2) .

٤ - يلاحظ من الشكل السابق أن التكلفة المتوسطة للوحدة في الفترة التصيرة ($M_t k$) و تتعادل مع التكلفة المتوسطة للوحدة في الفترة الطويلة ($M_{\infty} k$) ، وذلك عند نقاط تماس منحنيات ($M_t k$) و مع منحنى ($M_{\infty} k$) ، أما النقاط الأخرى الواقعة على منحنيات ($M_t k$) و بخلاف نقاط التماس ، فهي توضح دائمًا ارتفاع التكلفة المتوسطة للوحدة في الأجل القصير عن الأجل الطويل عند أي مستوى من مستويات الإنتاج .

٥ - وحاصل ما تقدم هو أن الفترة الطويلة تسمح للمشروع بناء طاقات إنتاجية مثلثي تتلاءم مع الحجم الإنتاجي المرغوب مما يؤدي إلى الوصول بالتكلفة المتوسطة إلى أدنىها عند كل مستوى إنتاجي مقابل . أما في الأجل القصير ، فهناك نقطة واحدة فقط تمثل أدنى تكلفة متوسطة للوحدة في الأجل القصير ، ويصل إليها المشروع عندما يستغل كل الطاقات الإنتاجية الثابتة لديه واستغلالاً أمثلًا ، كما يلاحظ أن منحنيات التكلفة المتوسطة في الأجل القصير تقع دائمًا فوق منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل فيما عدا نقاط التماس بينهما .

الباب السادس

نظريه النقود والتضخم

والدورات الاقتصادية

الفصل الأول: نظرية النقود.

الفصل الثاني: التضخم.

الفصل الثالث: الدورات الاقتصادية.

الفصل الرابع: الجهاز المصرفى.

الفصل الأول

نظرية النقد

أولاً: نشأة النقد وتطورها وأنواعها

تعتبر النقد أداة اجتماعية اختر عها الإنسان منذ عهد بعيد ينفعها للتغير أو يتلقاها منه مقابل الحصول على سلعة أو خدمة. وقد دعى الإنسان إلى إنتكار فكرة النقد الحاجة إلى توسيع نطاق التبادل الذي دعم وجوده بازدياد التخصص وتقسيم العمل وإتساع نظام الملكية الخاصة.

وقد بدأت المبادرات الأولى بين الأفراد والجماعات عن طريق المقايضة. ويتسم نظام المقايضة بالمساوئ التالية: (١) أنه يجعل المبادلة معتمدة على تصرف مزدوج للرغبات وال حاجات بين المتبادلين، (٢) انه يتحتم وجود معدل استبدال لكل صفة وما يستتبع ذلك من صعوبة ضغط معدلات التبادل بين عدد كبير من السلع المقايضة (٣) صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة بطبعتها أو تضر بها عملية التجزئة، (٤) أن المقايضة لاتسمح بالإخبار بمعنى المعروف الان إذ كانت السلع تتبع وتبادل بقصد الإشباع المباشر ولم يكن الإخبار عند ذلك سوى عملية تخزين سلع فاضت عن الاحتياجات الاستهلاكية المباشرة.

لما واجه الإنسان صعوبات المقايضة م Alfâz al-zâkîr وتطور نظام التخصص وتقسيم العمل أصبحت المقايضة قياداً على المبادرات بدلاً من أن تكون وسيلة لتسهيلها وقد كان هذا داعياً لأن يتفق العقل البشري على وسيلة جديدة لتسهيل

المبادرات وهي النقود السلعية لكي تستخدم كمقاييس للقيم تسهيلاً لتحديد نسبة المقابلة . وقد تأثر اختيار النقود السلعية بمرحلة التطور الاقتصادي التي يجتازها المجتمع . ففي مرحلة الصيد والقتص استخدمت الجلد والسيام كنقد سلعية وفي مرحلة الرعي استخدمت الماشية والغلال .

النقود المعدنية:

بالرغم من أن النقود السلعية سهلت المبادرات نسبياً فإن الإنسان لم يرتضي هذه الأنواع من النقود لما لها من عيوب أهمها :

١- أنها قابلة للتلف

٢- يحتاج تخزينها إلى مساحات كبيرة .

٣- ارتفاع النفقات الازمة لتخزينها والعناية بها .

٤- صعوبة حملها وعدم قابليتها للتجزئة .

٥- تباين أنواعها وأحجامها .

وقد دعت هذه العيوب إلى اختيار سلعة أو سلعتين لاستعمالها كوسيلة نقدى بشرط أن ترضيه الجماعة وتقبله قبولاً عاماً وأن يكون متيناً يسهل حمله ويمكن تجزئته إلى أجزاء صغيرة ويقسم المعروض منه بالندرة النسبية^(١) . ولاشك أن هذه الصفات جميعها تطبق على المعادن النفيسة التي استعملت كنقد معدنية وهي في الواقع نقود سلعية تحت ضغط لإزدياد المبادرات ورغبة الإنسان في تيسيرها وتسهيلها .

ولقد من استعمال المعادن النفيسة كنقد بعدة مراحل ففي المرحلة الأولى كان

المتعاملون يقبلون المعادن النفيسة بعد أن يزنوها ويختبروا مقدار ماتحتويه من الشوائب^(٢) وتنمى هذه المرحلة بمرحلة النقود الموزونة . وقد كانت المبادلة تتم بمقاييس المعدنية المعدنية بالسلعة المطلوبة . والمرحلة الثانية هي مرحلة النقود المعدنية المعدونة . وقد تسم ذلك عن طريق تهذيب السبانك المعدنية ووضع ختم رسمي عليها يضمن وزنها وعيارها

(١) يمكن أن يضاف إلى الشروط السابقة : (أ) أن يكون التعرف عليه سهلاً بحيث لا يترتب على غشه الكثير من المقاوم وضياع الحقوق (ب) أن يكون ذات قيمة مستقرة نسبياً . (ج) أن يكون متماثل بحيث تكون الأجزاء المتساوية منه متساوية في القيمة .

(٢) وهو ما يطلق عليه عيارها أي مقدار ماتحتويه من معدن خالص .

حتى لا توزن وتختبر في كل مبادلة. وقد يسر ذلك تدبير التفود بالعدد بدلاً من الوزن ثم ظهرت بعد ذلك القطع النقدية على هيئة سبائك مستبردة الشكل تتضمن الدولة وزنها وعيارها وتسجل ذلك على وجهها أما في المرحلة الثالثة فقد أصبحت التفود المعدنية ملزمة للأفراد بقوة القانون وظهر السعر الرسمي أو القانوني للعملة. كما دعت حاجة المبادلات^(١) إلى أن توجد بجانب التفود المصنوعة من المعادن النفيسة أنواع أخرى من التفود المساعدة تصنع من المعادن غير النفيسة كالبرونز والنحاس. وتشتم هذه التفود المساعدة بأن قيمتها الإسمية المسجلة عليها تفرق قيمتها الفعلية^(٢). ولذلك فإن للتفود المساعدة قوة ايراء محدودة تختلف من مجتمع لأخر. وفي جمهورية مصر العربية حدد القانون رقم ٢٥ لعام ١٩١٦ في المادة رقم ١٤ قوة إصدارها القانونية بما تتيحه قرش التفود النفيسة وعشرة قروش من النحاس أو البرونز. وتنصّل الحكومات وحدها بحق إصدار هذا النوع من التفود وتحديد مدى اختلاف قيمتها المعدنية عن قيمتها الإسمية.

قانون جريشام:

كثيراً ما يتراهى للسلطات العامة خاصة في أوقات الأزمات

المالية أو في أوقات الحروب سك مقدار من التفود بوزن أقل مما يجب من المعادن النفيس. وبهذا تكون السلطات العامة قد حطت من قدر التفود المعدنية. وقد أدى ذلك إلى ظهور قانون جريشام^(٣) القائل بأن السلطات العامة إذا سكت نقوداً تتضمن كمية أقل من المعادن النفيس فإن التفود المعدنية الأحسن أي الأكثر قيمة والمحتوية على قدر أكبر من المعادن النفيس تخفي من التداول. وهذا يعني أن قطعة التفود إذا تتضمنت كمية من المعادن النفيس قيمتها أكثر من القيمة الإسمية أي القانونية لقطعة التفود فإن بعض الأفراد يحرصون على صهرها لتحويلها إلى سبيكة إذ تكون قيمتها على هذه الصورة أعلى من قيمتها كقطعة من التفود.

(١) صفيرة القيمة.

(٢) من الأمثلة عليها في جمهورية مصر العربية القرش صاغ والمليم.

(٣) وضع هذا القانون بالمملكة البريطانية.

النقد الورقية:

عندما كانت الدول الأوروبية على عتبة النظام الرأسمالي كان التجار خوفاً من سرقة ثرواتهم من النقد المعدنية يودعونها عند بعض الصانعين والصيارة نظير شهادات إيداع تدل على ملكيتهم لثروات معينة. وكانت شهادة الإيداع عبارة عن إيصال من شخصية معروفة بأن التاجر قد أودع لديه مبلغاً معيناً وتتضمن وعداً بدفع هذا المبلغ لصاحبها في تاريخ معين. وقد تبع ذلك أن تخصص بعض الصياغ والصيارة في قبول مثل هذه الودائع وأخذ اسم البنك يطلق على ذلك المكان الذي يتم فيه مثل هذا النوع من المعاملات وقد كانت النقد تودع نظير عمولة يدفعها صاحب الورقة للصراف أو المصرف الذي يتولى حراستها ويلترم بردها في تاريخ معين. ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى إستعمال شهادات إيداع في المعاملات وإستخدامها في الوفاء بالالتزامات النقدية وهذا يعني أن شهادات الإيداع أصبحت قابلة للتداول بعد تطهيرها أي بعد أن يتنازل عنها مالكيها ويسجل هذا التنازل على ظيرها وبعد ذلك أصبح من الممكن أن تقبل شهادات الإيداع ذاتها في التعامل بدون تطهير. وبهذا دخلت في التداول وصارت نقوداً بعد أن كانت مجرد شهادة إيداع تدل على وجود النقد المعدنية كما لم يعد ذكر اسم صاحب النقد على شهادة الإيداع وإنما أصبحت لحاملها وبأرقام دائمة أي لاكسور فيها. ومن هذا بدأ إستعمال النقد الورقية أي البنكنوت. فالبنكنوت إذاً عبارة عن إيصال دين في ذمة من يصدر الورقة. وللهذا نجد أن البنك المركزي المصري مثلاً يكتب على أوراق البنكنوت التي يصدرها "أتعهد بأن أدفع عند الطلب لحامل هذا السند مبلغ". وقد كان المفروض أن تأتي البنوك بتعهداتها فتفتح لحاملي سنداتها نقوداً معدنية عند الطلب بدلاً من أوراق البنكنوت ولكن العلماء وتقوا في البنوك بمضي الزمن وتبينت البنوك بالتجربة أن نسبة أوراق البنوك التي يطلب منها تحويلها إلى نقود معدنية تمثل نسبة صغيرة من مجموع ما أصدرت منها ولم تجد البنوك مبرراً للاحتفاظ بقدر من النقد المعدنية الخامدة مساوياً لما أصدرته من أوراق البنكنوت وللهذا أصدرت البنوك نقوداً ورقية أكثر مما لديها من أرصدة معدنية وحققت نتيجة لذلك أرباحاً وفيرة.

هذا ويجدر التمييز بين النقد الورقية القابلة للصرف والنقد الورقية غير قابلة الصرف. وقد كان من الضروري لأوراق البنكنوت في بداية إستعمالها أن تكون قابلة للصرف بالذهب (أو غيره من المعادن النفيسة) بسبب ماجرى عليه العرف حينئذ من أن

وسيط الاستبدال لابد أن يكون ذات قيمة في حد ذاته، ولم يتخل الأفراد عن هذا الإعتقاد إلا بعد فترة طويلة بعد أن رغبوا في قبول شيء كنقد دون أن يكون له قيمة في حد ذاته.

وقد حلت آخر مرحلة في تطور النقود الورقية عندما حدث الزيادة المطردة في إصدار النقود الورقية مع قلة المعادن النفيسة لدى بنك (أو بنوك) الإصدار بالدولة إلى أن توقف الدفع بالمعادن النفيسة في أوقات الحروب والأزمات المالية وهي الفترات التي يتفق فيها حملة النقود الورقية على البنوك لتحويلها إلى نقود معدنية وقد كان وقف الدفع في البداية إجراء مؤقتاً ينتهي بانتهاء الحروب والأزمات المالية ثم تحول إلى إجراء دائم وتحولت النقود الورقية إلى نقود إلزامية غير قابلة للصرف أى غير قابلة التحويل إلى معادن نفيسة وهذا يعني أن هذه النقود الورقية ليس لها قيمة ذاتية كمعلنة وإنما تعتبر قوة شرائية يستناداً إلى أمر القانون من ناحية وثقة الأفراد فيها من ناحية أخرى. وكان من الضروري أن تتنظم أو تهيمن الدولة على عملية إصدار أوراق البنوك وتباشرها. ومن الأساليب الشائعة الاستعمال أن تحدد الحكومة كمية أوراق البنوك المصدرة ف يجعلها نسبة معينة من أصول البنك المصدر. وتخالف هذه النسبة من دولة إلى دولة ومن فترة زمنية إلى أخرى في نفس الدولة وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد فيها.

النقد المصرفية:

ظهرت النقود المصرفية أو نقود الودائع لما تطورت الرأسمالية من عصرها التجاري إلى عصرها الصناعي إذ اشتلت حاجة رجال الأعمال الصناعيين إلى المزيد من رؤوس الأموال التي تتيح لهم التوسيع في الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح، والنقود المصرفية تمثل حقوق للأفراد المودعين على البنوك المودع لديها. وهذا الحق أى الوديعة والذي يمثل التزام على البنك لainsha فقط عن طريق الإيداع بل ينشأ أيضاً عن طريق قرض منحه البنك لأحد عملائه ثم تركه العميل لدى البنك ولم يسحبه على الفور^(١). والبنك يقوم بإلاض عملاً عن طريق القيد في دفاتره إذ يكفي أن يقيد في دفاتره مبلغاً لحساب شخص معين حتى تصبح له وديعة مصرفية. وجدير بالذكر أن هناك نوعين من الودائع المصرفية، النوع الأول يسمى ودائع تحت الطلب وهذه يكون

(١) تعتبر الودائع التي تنشأ نتيجة لعمليات الأراضي التي تقوم بها البنوك ودائع غير حقيقة.

لأصحابها الحق في سحبها عند الطلب باستخدام الشيكات. والشيك هو أمر كتابي صادر من شخص طبيعي أو معنوي له وديعة إلى البنك الذي أودع فيه نقوده بـأن يدفع عند الإطلاع المبلغ المنكورة في السند إما لشخص معين أو ذاته أو لحامله. وعلى ذلك فـإن كان لشخص معين ودائع في أحد البنوك وترتب على معاملاته أنه أصبح مدينـاً فـأنه يستطيع أن يتخلص من الدين بسحب شيك على بنكه بمقدار الدين لمصلحة ذاته الذي يستطيع أن يقبض قيمة الشيك أو يحتفظ بها في البنك أو يحول الشيك لغيره من دانـيه. وهذا يعني أن الودائع أو النقود المصرفية قد قـامت بـوظيفة النقود فأمكـنتها أن تسوى الديون وتحقـق التبادل بدون استخدام النقود الورقية أو النقود المعدنية^(١).

وقد يودع الأفراد نقودهم في شكل ودائع آجلة في البنك أو صندوق التوفير نظير فائدة تناسب غالباً مع أجل الوديعة ولا يستخدم الشيكات في السحب من هذه الودائع الآجلة كما هو الحال في الحسابات الجارية.

(١) تجدر ملاحظة أن النقود المصرفية هي الوديعة نفسها وليس الشيك، إذ أن الشيك بدون الوديعة (أى بدون رصيد) لا يساوى شيئاً وهذا يعني أن الشيك ينوب عن النقود المصرفية ويمكن أن يحول إليها كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية في بداية نشأتها إذ كانت تتوب عن النقود المعدنية ويمكن أن تحول إليها. وينحصر الفرق بين الورقتين في أن وظيفة الشيك هي أن يسحب نقوداً أو يسوى التزاماً عن طريق القيد في بفاتر البنك وتنتهي وظيفته بعد استعماله في أول تسوية يدخل فيها أما النقود الورقية فهي تسوى الالتزامات نهائياً ولا تستهلك ولا تفقد قيمتها بعد استعمالها إنما تظل قوة شرائية متداولة يضاف قيمتها بعد استعمالها ويضاف إلى ذلك أن الشيك لا يتمتع بصفة القبول العام كأنقود الورقية إذ للدان مطلق الحرية في قبولها أو رفضها.

ثانياً: وظائف النقود

لاستعمال النقود مزايا حدية إذ لا يمكن أن يتم كل من الإنتاج والاستهلاك في المجتمعات العصرية التي تتحقق مبدأ الملكية الخاصة بدونها، إذ يقوم معظم سكان هذه المجتمعات بسبابلة ما يملكون بما يملكون غيرهم عن طريق النقود التي تعتبر واسطة التبادل وأداته وبغيرها لا يمكن أن تقوم نظام الملكية الخاصة قائمة، وقد لدى للتوزيع الشخصي للدخل إلى توزيع النقود بدرجات متقارنة على مختلف أفراد المجتمع إذ أصبح الكثير منهم لا يملكون منها إلا القليل ويحصل عليه مقابل عمله الذهني أو العضلي أو الآتين معه النقود بالنسبة ليهؤلاء مجرد واسطة للتبادل لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

هذا في حين يستطيع آخرون أن يمتلكوا قدرأً كبيراً من النقود وأن يزدروا من ملكياتهم عن طريق استخدام هذه النقود كرأس مال في مختلف الأنشطة الإنتاجية والنقود بالنسبة لهذا الفريق تعتبر آداة إدخار وإشمار. وليس هناك ملائمتع أن تكون النقود آداة ابتنان فيفترض البعض مبلغاً من النقود لشراء سلع الإنتاج أو لشراء سلع الاستهلاك وهذا طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يقوم به. والنقود فوق كل ذلك في نظر الجميع معيلاً وقاسياً مشتركاً لتحديد القيم. وكل هذا يعني أن النقود تقوم بعدد من الوظائف التي لا يمكن للمجتمعات في العصر الحديث الاستغناء عنها وهذه الوظائف هي كونها: (١) وسيط للإسداك أو وسيلة للدفع، (٢) مقياس للقيم، (٣) وحدة للتحاسب، (٤) مخزن للقيمة ولادة للإدخار، (٥) آداة للابتنان أي الدفع المؤجل.

١- النقود وسيط للإسداك أو وسيلة للدفع: ويعتبر هذا أهم لاستخدام النقود إذ أدى التخلص من عيوب المقابلية سلفة الذكر، وفضلاً عن ذلك فلن يستعمل النقود كوسيلة للدفع مكن الأفراد من بيع عناصر الإنتاج التي يملكونها إلى المنشآت الإنتاجية التي تقوم بدورها بدفع ثمن هذه العناصر الإنتاجية أو ثمن خدمتها في صورة نقود. ويقوم الأفراد بعد ذلك بدفع بعض أو كل هذه النقود نظير السلع والخدمات الاستهلاكية التي يرغبونها.

وهذا يعني أن النقود قامت ك وسيط لاستبدال السلع والخدمات الإنتاجية بالسلع والخدمات الاستهلاكية وهذا يعني أن عمليات الإنتاج وجدت ما يدعى لتداول النقود لأنه لا يمكن لأي شخص أن يحصل على النقود إلا إذا استطاع أن يقدم منفعة مقابلة لها وهذا هو الإنتاج^(١) ولهذا ترتبط نظرية النقود بنظرية الإنتاج، ولهذا أيضاً فإن الضرورة تقضي بوجود تناسب بين حجم أو كمية النقود وبين حجم الإنتاج، فطالما احتفظت النقود بتوارثها بالنسبة إلى الإنتاج احتفظت بالقوة الشرائية^(٢)، أما زيادة كمية النقود المصدرة بدون زيادة مقابلة في حجم الإنتاج فلابد أن تؤدي إلى ظاهرة "التضخم" ويحدث عكس ذلك بطبيعة الحال في حالة "الإنكماش".

-٤- النقود مقياس للقيم : وهذا يعني أن النقود تقيس قيم السلع والخدمات وبالتالي توجد معيلاً للإستبدال بين السلع والخدمات المختلفة الأنواع فالنقد أساس لمقارنة القيم عند الإستبدال وبالتالي تعتبر دالة عامة أو مشتركة للقيمة^(٣) حتى أن الأشخاص إذا أرادوا أن يقاييسوا سلعة بسلعة أو سلع أخرى لجأوا إلى النقود فباستعمالوها كمقياس للقيمة بطريقة غير مباشرة.

-٥- النقود وحدة للتحاسب: فالوحدة النقدية في مجتمع معين تعتبر وحدة قياس لقيم السلع والخدمات كلها . وهذا يعني أن الثمن هو عدد الوحدات النقدية التي تعطى في مقابل وحدة واحدة من السلعة ولما كانت وحدة النقود (أي الجنيه مثلاً) تعتبر أهم وحدة لقياس في البنيان الاقتصادي كله لهذا كان من أوجب الأمور وأهمها أن تكون قيمتها ثابتة أو مستقرة نسبياً. ومع ذلك فغالباً ما تتعرض قيمة وحدة النقود للكثير من التقلبات إذ ترتفع وبالتالي تزداد قوتها الشرائية فتصبح قادرة على شراء مزيد من النعم أي السلع والخدمات في فترات الركود أو الإنكماش الاقتصادي، وتختفي قيمة وحدة النقود وبالتالي تقل قوتها الشرائية وتتصبح قادرة على شراء قليل من السلع والخدمات في فترات الإنكماش أو الركود وارتفاع الأسعار.

(١) يعرف الإنتاج بأنه خلق أو إضافة المنافع الاقتصادية.

(٢) القوة الشرائية للنقود هي مقدار ما تستويه من السلع والخدمات

(٣) يمكن في هذه الحالة القول أن النقود "مقياس للأثمان" وهو تعبير يعبر أدق من وصفها بأنها "مقياس للقيم".

٤- النقود مستودع أو مخزن للقيمة وأداة للإدخار: نظراً لعدم قابلية النقود للنفاذ ونظراً لأنها تحتفظ بقيمتها الإسمية بغير تغيير غير القرارات الزمنية ، فإنها أصبحت أداة الإدخار المفضلة عند الأشخاص. وهذا يعني أنهم يفضلون الاحتفاظ بما يذخرون في صورة نقود. ولذلك فقد قامت المنشآت المالية التي تتطلب المدخرات مثل البنوك وصناديق التوفير وغيرها. وما يسترعي الانتباه أن تقلب قيمة النقود يعوقها عن أداء هذه الوظيفة.

٥- النقود آداة للإئمان أى للدفع المؤجل : يمكن إستعمال النقود للإئمان من تأجيل الإنفاق الحاضر إلى وقت ما في المستقبل ، كما مكن رجال الأعمال من أن يتعاقدوا في الحاضر على أن يدفعوا قيمة مشترياتهم حينما يتسلّمون سلعهم في المستقبل . وهذا يعني أن النقود أساس لعمليات الإئمان إذ كلما تعاقد الأشخاص على الدفع في المستقبل كلما احتاجوا إلى وسيط نقدى تكون قيمته في المستقبل . وهذا يعني أن النقود أساس لعمليات الإئمان إذ كلما تعاقد الأشخاص على الدفع في المستقبل كلما احتاجوا إلى وسيط نقدى تكون قيمته الحاضرة بقدر الإمكاني .

وما يسترعي الانتباه أن الوظائف السابقة للتقدّم لا تعتبر من الناحية العلمية منفصلة عن بعضها بل أنها تعتبر متصلة إتصالاً وثيقاً، فإذا فقدت التقدّم وظيفتها كأداة للإبتناء أو للدفع المؤجل فإنها تفقد قيمتها كمستودع أو مخزن للقيمة . ويحدث هذا في فترات التضخم العالمي السريع وإرتفاع الأسعار إذ تتدحرج قيمة التقدّم بسرعة ولا تصبح جبيرة بالإختزان، وممّى فقدت التقدّم هذه الوظيفة الثالثة بدأ الأشخاص التشكك في مقدرة التقدّم على أداء وظائفها الأخرى.

ثالثاً: النظم النقدية

تعدد أشكال النقود المتداولة في وطن معين فهي ورقية ومعدنية ومصرفية ويعرف النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد والقوانين التي تنظمها السلطات التشريعية والنقدية في دولة معينة بهدف تنظيم إصدار النقود بأنواعها المختلفة والعمل على أن تتحدى فيما بينها رابطة ذئنية تنظمها جميعاً وتبني علاقة كل منها بالأخرى وتحافظ على

قيمتها التبادلية وفي كل دولة نظام نقدى يحدد الوحدة النقدية القياسية وبين صلة النقد المتدالولة بها وهذا يعني أن كل نظام نقدى يتكون من ثلاثة عناصر : (١) أنواع النقد المختلفة المتدالولة ، (٢) الوحدة النقدية القياسية ، (٣) القاعدة النقدية .

وقد أدى تعدد العملات المتدالولة في وطن معين أو دولة معينة إلى ضرورة تحديد العلاقة فيما بينها لذلك جرت العادة على اختيار إحدى هذه العملات وإعتبارها وحدة نقدية قياسية، وهذا يعني أن الوحدة النقدية القياسية تعتبر وحدة للتحاسب في مختلف المعاملات الاقتصادية وتعتبر كذلك وحدة لجميع العملات الأخرى المتدالولة التي تكون إما أجزاء منها أو مضاعفات لها . والجنيه المصرى هو الوحدة النقدية القياسية في جمهورية مصر العربية والدولار الأمريكى هو الوحدة النقدية القياسية في الولايات المتحدة الأمريكية والجنيه الاسترلينى هو الوحدة النقدية القياسية في بريطانيا وهكذا ... إلخ . وتختار الوحدة النقدية القياسية عادة على أساس معاوراتها لأقصى أو لأننى إنفاق يومى الشخص الطبيعي في مجتمع معين .

أما فيما يتعلق بالقاعدة النقدية فقد كانت ركناً هاماً في كل الأنظمة النقدية المعدنية كما كانت تستعمل الدلالة على الوزن من المعدن الخالص الذى تحتويه وحدة النقد . وقد تطور معنى القاعدة النقدية فصارت تعنى نفس المعدن الذى تصنع منه الوحدة النقدية القياسية فكان النظام النقدي الإنجليزى على قاعدة الذهب لأن الوحدة النقدية القياسية الإنجليزية وهى الجنيه كانت تصنع من الذهب^(١) في حين كان النظام النقدي الفرنسي على قاعدة الذهب والفضة معاً على قاعدة المعدنين . وهذا يعني أن قاعدة النقد كانت تتوافر فيها أهم وظائف النقد وهي كونها واسطة التبادل ومقاييس للقيم، وبعبارة أخرى كان

(١) يقسم نظام الذهب بوجود علاقة ثابتة بين الوحدة النقدية القياسية وبين الذهب ، فإذا كانت الوحدة النقدية القياسية هي الجنيه الاسترلينى أو الدولار الأمريكى فإنه في ظل نظام الذهب يكون الجنيه الاسترلينى أو الدولار الأمريكى عبارة عن وزن معين من الذهب . وهذا يعني أن قيمة الوحدة النقدية القياسية تكون مرتبطة بروابطًا تاماً مايسع الذهب .

الذهب أو الفضة يستخدم في تسوية المعاملات عند الإقضاء كما كان المعيار الحقيقي لقياس قيم مختلف السلع والخدمات .

وبتطور النشاط الاقتصادي وظهور النقود الورقية والنقود المصرفية والاستغناء بها عن الذهب والفضة عدل المجتمعات عن القواعد النقدية المعدنية، وفي هذه الحالة حيث لا توجد علاقة ثابتة بين معدن من المعادن النفيسة كالذهب أو الفضة وبين الوحدة النقدية القياسية يقال عادة أن الدول تتبع قاعدة النقود الورقية الإلزامية وتعنى قاعدة النقود الورقية الإلزامية أن وحدة النقد القياسية لا ترتبط بالذهب بنسبة مقررة ولكنها لا تعنى على الإطلاق أن قيمة العملة تترك و شأنها حتى تتدحر بالنسبة للذهب . فالدول التي تتبع هذه القاعدة تخضع عملتها لقيود يتعلّق أغلبها بتحديد كمية النقود الورقية التي يصدرها بنك الإصدار ، إذ نرى الدولة تخضع الحد الأقصى لكمية النقود كما في إنجلترا أو تقرر أن يكون الإصدار مضموناً بالذهب وبالعملات الأجنبية والسدادات الوطنية كما في جمهورية مصر العربية، وقد جرت أغلب الدول والأوطان الأجنبية على أن تقرر في نفس الوقت قابلية تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت قابل للتعديل، وهذا هو العامل المهم في القاعدة النقدية إذ المقصود بها أن توجد أساساً صالحأً لتبادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، وقد كان الهدف من قاعدة الذهب في الماضي في الدول التي أخذت بها هو ضمان تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية بسعر صرف الذهب على أساس أن الذهب هو العملة التي يمكن تحويلها إلى أية عملة أجنبية .

وما يسترعي الانتباه أن معظم الدول التي كانت تعتمد على قاعدة الذهب أصبحت تستطيع تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية دون حاجة لوساطة الذهب وبهذا يمكنها أن توافق تجاراتها الخارجية، ولكن لتجنب أخطار التضخم ولردع الأسعار يجب أن تجعل كمية النقود الورقية الإلزامية المصدرة متباينة مع ما يحدث من نمو في الطاقة الإنتاجية الوطنية وفي الأعداد السكانية، وجدير بالذكر أن قاعدة العملة الورقية الإلزامية لا تعنى عدم استعمال الذهب على الإطلاق في النظام النقدي وإنما تجعل للذهب وظيفة أخرى وهي أنه يصبح احتياطياً للمعاملات الخارجية إذ يستخدم في تسوية فروق المدفوعات مع الخارج قيتم تصديره مباشرة أو يحول إلى عملات أجنبية تتم بها تسوية

مثل هذه الفروق، وهذا يعني أن الذهب هو عملة العملات وتهتم الدول التي تأخذ بقاعدة النقود الورقية الإلزامية بجمعه لأنها تحفظ للذهب بوظيفته في تسوية فروق المدفوعات الدولية أي في المعاملات الخارجية فقط.

رابعاً: قيمة النقود

يقصد بقيمة النقود القوة الشرائية لها أي هي مقدار السلع والخدمات التي يمكن أن تستبدل أو تستری بالوحدة النقدية في زمن معين ومكان معين . وهذا يعني أن قيمة النقود تساوى مقلوب المستوى العام للأسعار^(١) الذي سوف يرمز له بعد ذلك بالرمز (ع) وهناك نظريات عديدة لتفسير قيمة النقود منها نظرية التكاليف التي تقترض أن النقود الحقيقية هي النقود المعدنية التي تتحدد قيمتها بمقدار ما تحتويه من معدن نفيس وتحدد قيمة المعدن النفيس بتكليف إنتاجه، ويعيب هذه النظرية أنها ركزت على جانب العرض الذي يتحدد بتكليف الإنتاج وأهملت جانب الطلب وبالتالي فإنها تصلح فقط لتفسير التغيرات التي تحدث في عرض النقود المعدنية، يضاف إلى ذلك أن نظرية التكاليف لا تصلح أساساً لتفسير قيمة النقود الورقية التي ليس لها قيمة ذاتية كسلعة، أما نظرية كمية النقود هذه النظرية أن القوة الشرائية للنقود يحددها ثلاثة متغيرات رئيسية هي كمية النقود المتداولة وسيرمز لها بالرمز (ق) وسرعة تداول النقود وسيرمز لها بالرمز (س) وكمية السلع والخدمات التي يتم التعامل فيها بالنقد وسيرمز لها بالرمز (ك) والمستوى العام للأسعار (ع) ونظرية كمية النقود أو نظرية كمية التداول تتصل على أن :

$$ق \times س = ك \times ع \quad (١)$$

ويمكن إستنتاج :

(١) المستوى العام للأسعار (أو الرقم القياسي للأسعار) هو أحد المعايير التي تقيس بها التغيرات في أسعار مختلف السلع والخدمات ونظراً لعدد السلع والخدمات فعادة يكون هناك رقم قياسي للأسعار لكل مجموعة متجانسة من السلع والخدمات .

$$م = k \times U / Q$$

سرعة التداول = إجمالي الناتج المحلي / كمية النقود

ويلاحظ أن الجانب الأيمن من معادلة كمية النقود يمثل جانب عرض النقود أي الكمية المعروضة منها للتداول التي تتأثر بذلك بسرعة دوران النقود في المجتمع . أما الجانب الأيسر من معادلة كمية النقود فيمثل جانب الطلب على النقود الذي يشتق من الرغبة في مبادلتها بالسلع والخدمات . ومن معادلة كمية النقود نستنتج أن المستوى العام للأسعار (U) هو :

$$U = \frac{Q \times M}{k}$$

وبما أن قيمة النقود هي مقلوب المستوى العام للأسعار (U) فإنه يمكن تقدير القوة الشرائية للنقد بـ استناداً إلى معادلة كمية النقود، ولذلك أن التصور الكامل لنظرية كمية النقود يتضمن دراسة الطلب على النقود وعرض النقود .

خامساً: الطلب على النقود

تناول دراسة الطلب على النقود أربعة الأسباب التي من أجلها يحاول الأفراد الحصول على النقود والإحتفاظ بها، وينقسم الطلب على النقود إلى قسمين الأول هو الطلب على النقود كوسيل للتبادل حيث تستخدم النقود لتمويل عمليات الإستبدال أو المبادلات والقسم الثاني هو الطلب على النقود للإحتفاظ بها مائدة أو عاطلة ويطلق عليه تفضيل السيولة.

الطلب على النقود كوسيل للتبادل : تستخدم النقود لتمويل عمليات الإستبدال أو المبادلات ويمكننا أن نتصور الحالة التي تتم فيها جميع المشتريات بالأجل وتم جميع المدفوعات بالشيكات ففي هذه الحالة لا تحتاج إلى النقود، وإذا سار المجتمع بأكمله وفقاً لهذه الطريقة

فإن جميع المبادلات سوف يمكن تحويلها عن طريق عمليات المعاصلة في بداية كل شهر، ولكن نظراً لأن المجتمع لا يسر وفتاً لهذا الإسلوب فإن مقداراً معيناً من النقود يلزم وجوده لتمويل الفترات التي تتضمن بين إسلام الدخل وبين إنفاقه على الاستهلاك، وبالتالي فإن الوحدات الإنتاجية تحتاج إلى رصيد من النقود لشراء الخامات والسلع التوينية التي تقوم بتصنيعها وبيعها بعد ذلك، وكلما زادت المبادلات في المجتمع كلما زاد رصيد النقود اللازم للتمويل في مثل هذه الحالة الحصول عليه مرة واحدة كل شهر فـإن رصيد النقود الذي يلزم للمستهلك يتراوح بين القدر اللازم لتغطية إستهلاك ٣٠ يوماً (في بداية الشير) وينخفض إلى الصفر في نهاية الشير، ففي المتوسط سيكون لديه مساوازى مصاريف نصف شير ($30 + صفر / 2$) . فإذا كان هناك بنود كثيرة تدفع في بداية الشير فإن الرصيد من النقود اللازم لبقية الشير سيكون أقل كثيراً وإذا كانت جميع الوحدات الإنتاجية تسيطر عليها مؤسسة واحدة كبيرة فإن كمية صغيرة من النقود يلزم وجودها لتمويل المبادلات بين الوحدات الإنتاجية بعكس الحال إذا كان بالمقتضى التومى عدد كبير جداً من الوحدات الإنتاجية الصغيرة المستقلة عن بعضها .

فإذا كان القدر الإجمالي للمبادرات في المجتمع معلوماً لنا فإنه يمكن بسهولة أن نحصل على مقياس لكمية النقود اللازم توافرها لتمويل هذا القدر من المبادرات وننظر إلى صعوبة التوصل إلى القدر الإجمالي للمبادرات في المجتمع، فإننا نفترض أن نتوقع أن في ظل نظام اقتصادي معين أنه كلما كبر حجم الدخل القومي كلما ازداد حجم المبادرات في المجتمع وكلما ازداد حجم النقود اللازم لتمويل هذه المبادرات ولهذا السبب فإنه يمكن التعبير عن الطلب على النقود لإثبات دافع المعاملات كدالة لمستوى الدخل القومي فإذا رمز للطلب على النقود لإثبات دافع المعاملات بالرمز (ط)، فإنه يمكن التعبير عن هذا النوع من الطلب بالمعانلة رقم (٢) كما يلى :

(٢) ط، = ت (من)

ومن هذه المعايير يمكن أن نتعرف على قيمة (ط)، إذا عرفنا قيمة الدخل القومي (ص) ومع ذلك فإن اسعار مات التي لدينا لاكتفى لاعطاء صورة دقيقة عن السعادية رقم

(١) ولكننا نعلم بالتأكيد بأنها ذات ميل موجب وتنتجه من اليمين إلى اليسار وهذا يعني أنه كلما زاد الدخل كلما زاد مقدار التقادم اللازم لإثبات دافع المعاملات .

الطلب على النقود بداعي تفضيل السيولة : يمثل الإحتفاظ بالنقود كمخزن للقيمة الشطر الثاني للطلب على النقود، ولأول وهلة يبدو أنه من الغريب أن يحتفظ شخص ما بنقوده لهذا الغرض في الوقت الذي يمكنه أن يستغلها في شراء الأصول الرأسمالية التي تغلي دخلاً ، إلا أنه مما يسرّ عى الإنتباه أنه عندما يشتري شخص ما بعض الأصول الرأسمالية كالأوراق المالية (مثل السندات الحكومية أو غير الحكومية) فإنه يفتقد قدرته على التصرف بحرية في نقوده لبعض الوقت وبالتالي يتعرض لاحتمال ضياع بعض الفرص السانحة لاستغلال نقوده استغلاً مربحاً أو ربما يتعرض لبعض الخسائر نتيجة للتقلبات السوقية فالللة السنوية التي تغلي السندات ثابتة وبالتالي فإن أي تغير يحدث في سعر الفائدة سيؤدي إلى تغير أسعار جميع السندات، فمثلاً إذا أصدر سند في وقت كان فيه سعر الفائدة ٤% فستنفع الحكومة (أو الجهة التي أصدرت السند) ٤ جنيهات كل عام لكل مشترٍ لهذه الورقة المالية يكون مستعداً لأن يدفع ١٠٠ جنيه ثمناً لها، فإذا تغير سعر الفائدة فيما بعد بحيث أصبح ٢% فسينفع الثمن السوقى لهذا السند إلى ٢٠٠ جنيه ذلك لأن أي مشترٍ جيد سيكون سواه لو دفع ١٠٠ جنيه ثمناً لورقة مالية جديدة تغلي له غلة مقدارها جنيهان أي ٦% لو لو دفع ٢٠٠ جنيه ثمناً لورقة مالية قديمة تغلي له ٤ جنيهات كل عام . فهو يربح ٦% على نقوده في كلا الحالتين . وبالمثل إذا ارتفع سعر الفائدة من ٤% إلى ٨% فستختفي قيمة السند الأصلي من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠ جنيه وعلى هذا فإن التغيرات في أسعار الفائدة لابد أن تعنى تغيراً في سعر السندات، فتجد الأفراد يحاولون كسب بعض المال بشراء السندات عندما تكون منخفضة الثمن (أى عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً) ويقومون ببيع هذه السندات عندما تكون غالية الثمن (أى عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً)، ومن الواضح أنه لا يمكن التنبؤ بصفة مؤكدٍ بما ستكون عليه أسعار الفائدة في المستقبل ولهذا يلجأ الأفراد إلى التخمين ويستطيعون أن يحصلوا على مكاسب رأسمالية لأن يخمنوا صحيحاً متى سترتفع أسعار السندات ومتى ستختفي ومن ثم يحتفظ الأفراد بالنقود مائلاً لكي يشتروا بها سندات (أو أسهم) عندما يكون سعر الفائدة قد بلغ من الارتفاع جداً يشعرون معه بأنه لابد أن ينخفض من جديد فهم يحصلون على مكاسب

رأسمالية بالمضاربة في الأوراق المالية وما بين أن يحصلوا على مكاسب نتيجة لكونهم يعرفون أكثر من غيرهم في السوق مستقبل التقلبات السوقية المتعلقة بأسعار الفائدة .

سادساً: عرض النقود

يمثل عرض النقود في فترة زمنية معينة القدر الإجمالي من النقود الذي يحتفظ به جميع أفراد المجتمع، ولذلك فإن مفهوم الطلب على النقود وعرض النقود يعتبران الطلب على قدر ثابت من النقود المعروض منه واستناداً إلى ذلك فإن إزدياد عرض النقود يعني إزدياد القدر المصدر منها وليس بيع أصحاب النقود لها ولهذا فإن عرض النقود الذي يعتبر ثابتاً في فترة زمنية معينة يختلف في طبيعته عن عرض السلع الأخرى الذي يمثله تيار متافق يتואياً طردياً مع الثمن السوقى لهذه السلع، وفضلاً عن ذلك فإن إنتاج النقود وإستهلاكها لا يتم بصفة متصلة كما هو الحال بالنسبة للسلع الأخرى إذ أن العرض الثابت من النقود يتم تداوله بين أفراد المجتمع وتتوقف سرعة هذا التداول على عوامل عديدة سلف ذكرها .

ويتكون للمعروض النقدي من : (١) النقود الورقية أي أوراق البنوك ونقود المعدنية التي تصدرها الحكومة والبنك المركزي ، (٢) النقود المصرفية أي الإنتمان ويتحدد القدر المعروض من النقود الورقية بطلب المجتمع على هذا النوع من النقود بعد أن كان يتحدد في الماضي بحجم الغطاء الذهبي المتاح لدى السلطات النقدية، هذا في حين تقوم المصارف التجارية بدور رئيسي في خلق النقود المصرفية أي الإنتمانية، وقد تم ذلك عندما تبين للبنوك أن عدداً قليلاً من المودعين كانوا يستردون ودائعيهم وأن هناك فرصة سانحة لاستغلال هذه الودائع بقراضها لرجال الأعمال نظير أسعار فائدة مرتفعة بدلاً من تركها عاطلة في خزائن البنوك .

ولهذا بدأت البنوك تشجع الأفراد على الاحتياط بإرائه لهم النقدية على شكل ودائع آجلة في البنوك نظير دفع عمولة تتاسب طر Isa مع طول فترة الإيداع^(١) ثم تقوم البنوك باقراض الجزء الأكبر من هذه الودائع الآجلة لرجال الأعمال نظير عمولة (سعر الفائدة) أعلى مما تدفعه لأصحاب هذه الودائع وتربح من وراء ذلك الفرق بين مستوى الفائدة في كلا الحالتين . وهناك شرطان ضروريان لإتمام هذه العملية : (١) أن تكون التقادم كلها متجانسة وتلقي قبولاً عاماً من جميع الأفراد في التداول ، (٢) أن لا يسحب عملاء البنك في فترة زمنية معينة إلا جزءاً صغيراً يحتفظون به لديها من ودائع، ويمكن للبنوك أن تعرف على نسبة هذا الجزء من إختباراتها وخبراتها الماضية مع عملائها ويسمى بالاحتياطي النقدي .

وفي المجتمعات الراسية حيث يتم غالباً المعاملات بين الأفراد بالشيكات فإن مصير القروض التي يأخذها الأفراد من البنوك هو أن تودع من جديد فيها وتكون مصدراً جيداً للإئراض . وهذا يعني أن الأموال التي تفرضها البنوك إلى المقترضين هي نفسها الأموال التي يودعها هؤلاء المقترضون في البنوك، وهذا يعني أن مجموع الودائع الكلية في البنوك جميعاً سيزداد في النهاية زيادة كبيرة جداً بحيث تبلغ عدة أمثال الودائع الحقيقة لدى البنوك، ومع ذلك فإن إزيداد حجم هذه الودائع الخيالية أو الإئراضية أو الإئمانية لن يثير أية مشاكل مadam الاحتياطي النقدي المتاح بخزانة البنك كافياً لدفع طلبات العملاء.

مثال : باقتراض نسبة الإحتياطي النقدي الذي يجب أن يحتفظ به البنك هي ١٠% فإذا أودع شخص ما وديعة حقيقة آجلة مقدارها ١٠٠٠ جنيه في أحد البنوك فإن البنك يحتفظ في خزانة منها بإحتياطي قدره ١٠% ويقرض الباقى وهو ٩٠٠ جنيه لأحد

(١) في إنجلترا مثلاً لا تستعمل أوراق البنوك بصفة أساسية إلا لدفع الأجر وتمويل المعاملات الجارية الصغيرة مما يسر على السلطات النقدية ضبط حجم أوراق البنوك المصدرة بما تجعله متاسباً مع مستوى الأجور وحجم العمالة في المجتمع.

عملانه^(١) الذي يقوم بابداعه في نفس البنك (أو ربما في بنك آخر) ويصبح وديعه جديدة يحتفظ منها البنك بالاحتياطي قدره ١٠٪ ويقرض الباقى البالغ ٨١٠ جنيه لعميل آخر يقوم بدوره بابداعه في البنك ويصبح وديعه جديدة يحتفظ منها البنك بالاحتياطي نقدى قدره ١٠٪ ويقرض الباقى البالغ ٧٢٩ لعميل ثالث يقوم بدوره بابداعه في البنك وهذا يستمر الإقراض والإيداع إلى أن يصل حجم هذه الودائع الإئتمانية في النهاية إلى عشرة آلاف جنيه والإحتياطي النقدي لها ١٠٠٠ جنيه ومقدار إجمالي قيمة القروض التي عقدتها البنك ٩٠٠٠ جنيه^(٢) وهذا يعني أن الألف جنيه الأولى عندما أودعت وتتابع إيداعها وإقراضها إزدادت الكمية المعروضة من النقود الممكن تداولها إلى تسعه أمثال الوديعة الأصلية ويعزى ذلك كما سبق إلى أن البنوك لا يطلب منها عادة إلا دفع مقدار صغيرة من العملة لاتباع إلا قدرًا بسيطًا جدًا من الالتزامات النقدية التي يتبعن عليها القيام بها أو أنها لا يطلب منها عادة إلا دفع نسبة بسيطة من الودائع خاصة وأن جانباً من هذه الودائع هو ودائع آجلة لا يمكن العملاء سحبها إلا بشروط معينة يتم الإنفاق عليها عند الإيداع .

ومن الطبيعي أن يكون هناك حدوداً لقدرة البنوك التجارية على زيادة المعروض النقدي عن طريق خلق الودائع الإئتمانية، وأهم هذه الحدود على الإطلاق هي نسبة الاحتياطي النقدي التي يحلو للبعض تسميتها بنسبة المسؤولية ، إذ تحافظ البنوك التجارية بجنيه واحد سائل في مقابل كل ١٢ جنيه من الودائع الإئتمانية، ولهذا فإن هناك علاقة نسبية ثابتة بين حجم الودائع الإئتمانية وبين مقدار النقود السائلة التي تحافظ بها البنوك التجارية . وتحكم السلطات النقدية في قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الإئتمانية

(١) بعد أن يقدم الضمانات الكافية لهذا القرض والتي تكون في قيمتها غالباً الأحيان توازى أو تزيد عن قيمة القرض .

(٢) عندما يمنع البنك قرضاً لأحد العملاء فإن الشخص المستفيد يعطي دفتراً للشيكات ويستخدم هذه الشيكات لدفع التزاماته النقدية وترصد قيم هذه الشيكات في حسابات الأشخاص الصادرة لأمرهم أي المستفيدين إما في نفس البنك أو في بنك آخر وهذا يعني أن المبلغ الذي يدفعها العملاء إلى البنك لتضاف إلى ودائعهم تنشأ أصلاً من القروض التي قدمها نفس البنك أو بنك آخر إلى عملائه .

عن طريق رفع نسبة السيولة إذا كانت تستهدف تخفيض المعروض من النقود أو تخفيض نسبة السيولة إذا كانت تستهدف زيادة المعروض من النقود .

ولما كانت البنوك التجارية تحتفظ دائمًا بجزء من إحتياطاتها النقدية لدى البنك

المركزي^(١) فإنه إذا أمكن للبنك المركزي أن يغير مقدار هذه الودائع فسيمكنه تغيير حجم الودائع الإئتمانية وبالتالي يمكنه تغيير عرض النقود، ويستطيع البنك المركزي تحقيق ذلك عن طريق عمليات السوق المفتوحة ويعنى بذلك عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية أو غيرها من الأوراق التجارية في السوق العامة أو السوق المفتوحة ، فعندما يبيع البنك المركزي في السوق المفتوحة أوراقاً مالية حكومية تستريها البنوك التجارية^(٢) وتدفع قيمتها بشكارات مسحوبة على أرصادتها الدائنة لدى البنك المركزي وبالتالي تتضمن هذه الأرصدة عن نسبة السيولة المقررة فتلجأ البنوك التجارية في الحال إلى طلب بعض قروضها الساجلة كما نقل من القروض المقدمة لرجال الأعمال الأمر الذي من شأنه إنخفاض قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الإئتمانية فينخفض عرض النقود ويحدث العكس بطبيعة الحال عندما يرغب البنك المركزي وغيره من السلطات النقدية الأخرى في زيادة عرض النقود.

(١) البنك المركزي هو بنك البنوك أي هو البنك الذي يقع على قمة الجهاز المصرفي .

(٢) وغيرها من الهيئات المالية أو رجال الأعمال .

خلق النقود الائتمانية بواسطة البنوك التجارية .

الافتراض بالجنيه	احتياطي النقدي بالجنيه	الودائع بالجنيه	المرحلة
٩٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠	الأولى
٨١٠,٠٠	٩٠,٠٠	٩٠,٠٠	الثانية
٧٢٩,٠٠	٨١,٠٠	٨١,٠٠	الثالثة
٥٦٥,١٠	٧٢,٩٠	٧٢٩,٠٠	الرابعة
٥٩٠,٥٠	٦٥,٦٠	٦٥٦,١٠	الخامسة
٤٩١,٤٥	٥٩,٠٥	٥٩٠,٥٠	السادسة
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
٩٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالي *

* إجمالي حجم الودائع الائتمانية = $(..... + ^r(0,9) + ^r(0,9) + (0,9) 1000) 1000 =$
 $(... + ^r(0,9) + ^r(0,9) + 0,9 + 1) 0,9 \times 1000 =$
 $(... + ^r(0,9) + ^r(0,9) + 0,9 + 1) 900 =$
 $900 = (0,9 - 1) / 1 \times 900 =$

بيانياً: سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه

تعريف سعر الصرف

لابخرج سعر الصرف بين دولتين عن كونه المعدل الذي

تتبادل طبقاً له عملة دولة بعملة أخرى ، فسعر الصرف لذن هو عبارة عن سعر عملة ما مقامها بعملة أخرى .

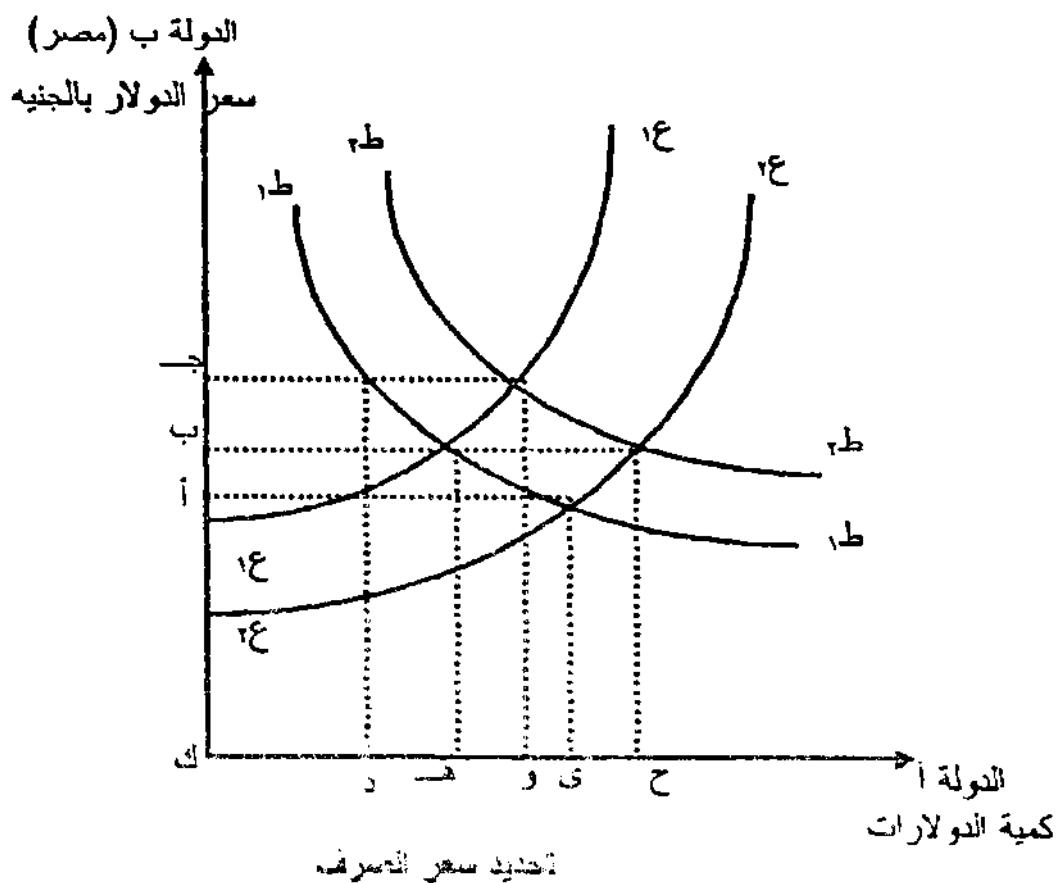
وينشا سعر الصرف نتيجة لأن النقود الورقية لدولة ما قد لا تكون مقبولة كوسيلة للتبادل في دولة أو دولة أخرى ، ونتيجة لضرورة معادلة عملة دولة بعملة الدول الأخرى إذا ما قدر التجارة الدولية أن تقوم لها قائمة .

ينبع الطلب على العملات الأجنبية - كما تبين من قبل - من رغبة الدولة في نفع ثمن وارداتها من تلك الدول وعلى ذلك فإن طلب جمهورية مصر العربية مثلًا للدولار ينبع من رغبتها في استيراد السلع والخدمات الأمريكية أو سلع وخدمات الدول الأخرى التي تتقبل نفع الثمن بالدولار، وحيث أن المنتج في الدول المصدرة يطلب الحصول على ثمن معين بعملة دولته لما يصدره من سلع إلى الدولة المستوردة فإن الثمن الذي يبيع به المستورد لهذه السلع في الداخل يقف على سعر الصرف بين عملة الدولة المستوردة وعملة الدولة المصدرة . والمقصود بسعر الصرف كما تبين من قبل القدرة الاستبدالية لعملة الدولة بعملات الدول الأخرى ، أي ثمن العملة مقاساً بعملات الدول الأخرى وبناءً على ذلك فإن ارتفاع سعر الصرف لدولة معينة يعني ارتفاع قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى . وأمر هذا فإنه يعني رفع أسعار صادرات هذه الدول مقاسة بعملات الدول الأخرى . وكذلك فإن إنخفاض سعر الصرف لدولة معينة يعني إنخفاض قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى . الأمر الذي يعني خفض أسعار صادراتها إلى الدول الأخرى ، فإنانخفاض سعر الصرف بالنسبة للجنيه الإسترليني مثلاً، أي إنانخفاض أسعار السلع البريطانية بقيم العملات الأخرى مثل الدولار الأمريكي والمارك الألماني وغيرها ، ذلك بالرغم من عدم تغير أسعار هذه السلع في داخل بريطانيا نفسها .

مُنحنيات طلب وعرض العملة

إذا افترضنا أن هناك دولتان (أ ، ب) وأنهما

تعاملان تجاريًا فإن معنى ذلك أن كلاً منها تطلب الحصول على عملة الدولة الأخرى حتى يمكنها تمويل وارداتها منها وعلى ذلك يمكن إيجاد العلاقة بين علامة الدولتين أي سعر الصرف لعملة كل منهما مقاساً بعملة الدولة الأخرى ، ويساعد الشكل التالي على بيان كيفية الوصول إلى ذلك ، حيث يبين المحور العيني كمية المتاح من عملة الدولة (أ) ولكن الولايات المتحدة ، بينما يبين المحور الصادي سعر عملة الدولة (أ) مقاساً بعملة الدولة (ب) ولتكن مصر وعلى ذلك فإذا تحركنا على المحور الرأسى صعوداً ترتفع قيمة الدولار ، أما إذا تحركنا هبوطاً فإن قيمة الدولار تتحفظ فإذا إنخفضت قيمة الدولار تزيد قدرة الجنيه المصري على شراء السلع الأمريكية ، وهذا يعني زيادة طلب المصريين على الدولار لتمويل الزراعة في وارداتهم من أمريكا ، وعلى العكس من ذلك فإذا إنفتحت قيمة الدولار نقل قدرة الجنيه المصري على شراء السلع الأمريكية فيقل الطلب عليها ويقل بذلك طلب المصريين على الدولار لتمويل وارداتهم الأمريكية ، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن منحنى الطلب على الدولار شأنه في ذلك شأن منحنى الطلب على أية عملة أخرى - في سوق الصرف الدولي منحنى سالب الميل ، أي منحنى هابط .



ومن ناحية أخرى فإن إنخفاض سعر الدولار (ارتفاع الجنيه) يعني ارتفاع سعر الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة ، الأمر الذي يعني إنخفاض المشتريات الأمريكية من السلع المصرية وعلى ذلك فسوف ينفق الأمريكيون كمية أقل من الدولارات في شرائها^(١) أي تقل كمية الدولارات التي يعرض الأمريكيون واستبدالها بالجنيه المصري لتمويل وارداتهم من مصر وهذا يعني إنخفاض القدر المعروض من الدولارات، أما إذا ارتفع سعر الدولار (إنخفاض الجنيه) فإن من الصادرات المصرية للولايات المتحدة يقل مما يزيد مقدارها ويزيد وبالتالي مقدار الدولارات التي يعرض الأمريكيون واستبدالها بالجنيه المصري لتمويل وارداتهم من مصر الأمر الذي يعني ارتفاع القدر المعروض من الدولارات . وعلى ذلك يمكن القول بأن منحنى عرض الدولار - شأنه في ذلك شأن منحنى عرض أية عملة أخرى - في سوق الصرف الدولي منحنى موجب الميل ، أي منحنى صاعد .

تحديد سعر الصرف :

يتوقف سعر الصرف بالنسبة لأى عملة على قسوى العرض والطلب، ويعتبر آخر فإن سعر الصرف لعملة ما يتحدد في سوق الصرف الدولية عند تقابل منحنى عرضها مع الطلب عليها، فإذا فرضنا مثلاً تكملة لمثالنا السابق - أن منحنى الطلب على الدولارات هو المنحنى (طاط)، وأن منحنى عرضها هو المنحنى (عاع)، وأن سعر الدولار مقوماً بالجنيه المصري كان منخفضاً (أك في شكل ٨-١) فإن معنى ذلك وجود خلل في المدفوعات حيث تك:^٢ رغبة المصريين في الحصول على الدولارات اللازمة لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة أكثر من رغبة الأمريكيين في استبدال دولاراتهم بالجنيه المصري لتمويل الصادرات المصرية إليهم، وبذلك يزداد الطلب على الدولار عند السعر (أك) عن المعروض منه عند هذا السعر بمقدار (دـى)، وظهور فائض الطلب - كما تبين من قبل - يؤدي إلى ارتفاع سعر الدولار وبالتالي إنخفاض

(١) يفترض هذا التحليل أن طلب المصريين على السلع الأمريكية وطلب الأمريكيين على السلع المصرية يتسمان بالمرنة الأمر الذي سوف يعني أن أي إنخفاض في سعر السلع في أي من الدولتين سوف يؤدي إلى زيادة صادراتها بمعدل يزيد عن معدل إنخفاض الأسعار وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق على شراء هذه السلع .

سعر الصرف وبالتالي إنخفاض سعر الجنيه المصري، وأمر هذا شأنه إنما يعني ارتفاع أسعار الواردات الأمريكية لمصر مما يقلل الطلب عليها فيقل بذلك طلب المصريين على الدولارات وفي نفس الوقت تنخفض أسعار الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمر الذي يزيد من عرضهم لبديل الدولار بالجنيه المصري حتى يتذكروا من تمويل الصادرات المصرية إليهم . وهذا يعني إزدياد عرض الدولار . وهكذا يستمر ارتفاع في سعر الدولار إلى أن ينقابل منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب فيتحدد سعر التوازن عند (ك ب) حيث تكون الكمية المعروضة من الدولارات عند هذا السعر مساوية للكمية المطلوبة منه (ك هـ في الشكل السابق) .

العوامل المؤثرة على سعر الصرف

هناك العديد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، ولو أنها تقوم بتأثيرها عن طريق التأثير على طلب أو عرض العملة موضع البحث ومن أهم هذه العوامل الأنفاق والسعر الداخلي للصادرات والمستوى العام للأسعار في الدولة..

١- الأنفاق : يؤدي تغير الأنفاق إلى تغير الطلب على السلع والخدمات فإذا فرضنا حدوث تغير موافق في أنفاق المصريين بالنسبة للسلع الأمريكية - نتيجة لتأثير الإعلانات مثلاً - وذلك في ظل ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه فإنه فإن منحنى طلب المصريين على السلع الأمريكية سوف ينتقل إلى اليمين الأمر الذي يعني زيادة المقدار الذي يطلبه المصريين من السلع الأمريكية عند جميع مستويات الأسعار . وأمر هذا شأنه إنما يعني زيادة طلب المصريين على الدولار لتمويل وارداتهم الأمريكية . أي أن إنتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليمين (المنحنى طـهـ، في الشكل السابق) وهذا يعني وجود فائض طلب على الدولار عند سعر الصرف الأصلي (ك ب) مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف للدولار إلى (ك ج) حيث يتقطع منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب الجديد عليه ويتشتت فائض الطلب عليه وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن التغير في الأنفاق الموافق بالنسبة لسلع دولة معينة سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف عملتها في سوق الصرف الدولية .

٢- السعر الداخلي للسلع المصدرة : إن تغير السعر الداخلي للسلع التصديرية في دولة ما يؤثر على سعر صرف عملتها ويمكن أيضاً نجف ذلك التأثير بافتراض أن السعر الداخلي للسلع الأمريكية (التي يصدر جزء منها إلى مصر) قد إنخفض لاشك أن ذلك يعني إنخفاض الأسعار التصديرية لهذه السلع إذا بقيت الأشياء الأخرى على ماهي عليه ولما كان ذلك سوف يزيد من طلب المصريين (وغيرهم) على هذه السلع ، فإن طلبهم على الدولارات سوف ينتقل إلى اليمن (يزداد) ونذلك لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الدولار ، ولاشك أن ارتفاع سعر الدولار إنما يعني إنخفاض سعر الجنيه المصري ، وعلى ذلك يمكن القول أن إنخفاض الأسعار الداخلية للسلع التصديرية في دولة ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف لعملاتها وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى .

٣- المستوى العام للأسعار : يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار في دولة ما إلى تغير معاكس في سعر صرف عملتها، فارتفاع المستوى العام للأسعار في الدولة يؤدي إلى إنخفاض قيمة عملتها، فمثلاً إذا كان هناك تضخماً في الولايات المتحدة وبالتالي ارتفاع في أسعار السلع الأمريكية ، فإن الطلب المصري (وغير المصري) على السلع الأمريكية سوف ينعكس ، الأمر الذي يعني إنخفاض الطلب على الدولار (انتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليسار)، وفي نفس الوقت فإن السلع المصرية بالرغم من عدم إنخفاض أسعارها تصبح نسبياً أرخص من السلع الأمريكية الأمر الذي يدفع الأمريكيين إلى زيادة طلبهم عليها، وعلى ذلك يزداد طلب الأمريكيين على الجنيه المصري ويزاد بذلك عرض الدولار (ينتقل منحنى عرض الدولار إلى اليمن) ولاشك أن انتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليسار في نفس الوقت الذي ينتقل فيه منحنى عرضه إلى اليمن يؤدي إلى إنخفاض سعر صرفه ، أي إنخفاض قيمته .

٤- أسعار الصرف المثلثة : افترضنا في دراستنا حتى الآن أن أسعار الصرف بالنسبة لجميع العملات متروكة لتحديد سوق الصرف الدولية ، وعلى ذلك فهي تتقلب صعوداً أو هبوطاً طبقاً لعديد من العوامل ، ويطلق على سعر الصرف في هذه الحالة سعر الصرف الحر أو السنطى ولكن الواقع أن سعر الصرف منذ الحرب العالمية الثانية ثابت - يتغير

في حدود ضيقة جداً - بالنسبة لجميع العملات . وعلى ذلك فإن التغير في طلب وعرض أية عملة يعبر عن نفسه بطريقة أخرى غير التأثير على سعر الصرف الرسمي ، ويوضح ذلك الشكل السابق فإذا كان سعر الدولار مقيماً بالجنيه المصري مثبتاً عند (ك ج) ، فإن مقدار عرض الدولارات عند هذا السعر (ك و) يزيد عن مقدار الطلب عليها (ك د) وعلى ذلك يصبح هناك فائض مقداره (د و) وحيث أن زيادة عرض الدولارات إنما تعنى انخفاض المعروض من الجنيه المصري عن الطلب عليه فإنه إذا لم تتدخل حكومة الولايات المتحدة فإن بعض طالبي الجنيهات المصرية سوف يحصلون عليها بسعر يزيد عن سعر الصرف المثبت وذلك في السوق السوداء بينما لن يتمكن البعض الآخر من الحصول على الجنيه المصري ، ولذلك فإن الحكومة تتدخل في هذه الحالة بتقنين الجنديات المصرية على طالبها وقصر حق إجراء إستبدال الدولار بالجنيه عليها ، ولا يكفي هذا الإجراء لاختفاء السوق السوداء ، إذ يجب بالإضافة إلى ذلك اتخاذ الإجراءات الكفيلة بنقل منحني الطلب على العملات الأجنبية إلى اليسار إلى أن يتقطع مع منحني عرضها عند سعر الصرف المثبت أو بالقرب منه ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تقييد السعر بالخارج ومنع إستيراد بعض السلع وتقييد الإستيراد من السلع الأخرى إما بافتراض الحصول على ترخيص للإستيراد أو باتباع نظام الحصص وفي نفس الوقت إنه يجب التخلص من التقلبات قصيرة المدى في طلب وعرض العملات الأجنبية عن طريق تدخل الحكومة في شراء وبيع العملات الأجنبية .

أما إذا كان هناك انتقال دائم في أحد منحنيات عرض أو طلب العملات الأجنبية نتيجة لوجود تضخم نقدى مثلاً في الدولة فإنه يصعب الإحتفاظ بسعر الصرف الثابت للعملة ، فإذا كان انتقال منحني العرض إلى اليمين مثلاً يرجع إلى الزيادة المستمرة للإستثمار الخارجى فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض فإذا ما حاولت الدولة المحافظة على المستوى القديم لسعر الصرف فإن عليها أن تتدخل في السوق مشترية للدولار وبائعة للذهب والعملات الأجنبية ، ويمكن الإستمرار في هذه السياسة طالما كان هناك رصيد كافى من الذهب والعملات الأجنبية أما إذا اقترب ذلك الرصيد من النهاذ فإن على الدولة أن تختار بين تخفيض سعر الصرف لعملتها أو تقييد الواردات والإقتراض الخارجى حتى ينتقل عرض الدولار إلى اليسار مرة أخرى .

ويختلف الاقتصاديون في تقديرهم لسعر الصرف المثبت أو الحر فبعضهم يؤيد تثبيت سعر الصرف اعتقاداً منهم أن ذلك سوف يشجع التجارة الخارجية والبعض الآخر يؤيد ترك سعر الصرف لتحديد ظروف العرض والطلب في أسواق التصدير معتقدين أن التقلبات في أسعار الصرف لن تكون بالضخامة التي تضر بالتجارة الخارجية ، خاصة وأن هجرة رأس المال سوف تقلل من التقلبات قصيرة المدى في أسعار الصرف .

الفصل الثاني

التضخم

لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولًا عالمًا من علماء الاقتصاد . و معظم تعريفات التضخم وأكثرها شيوعاً قد بنيت على أساس النظرية الكمية للنقد وهي تعتبر من أقدم النظريات في تفسير التضخم وزيادته إلى تزايد كمية النقد . ويعرف وفقاً لهذه النظرية بأنه "الزيادة المحسومة في كمية النقد" أو أنه "يتنبئ عن الزيادة في عرض النقود والإعتمان" أو أنه "الزيادة في كمية النقد التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار" أو أنه "زيادة الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار أو زيادة الإعتمان المصرفى" .

وبحلول الأزمة العالمية الكبرى وما صاحبها من مسؤوليات سياسية وإجتماعية أدخلت عوامل أخرى في تعريف التضخم بجانب العامل النقدي كالنقص في المعروض من النعم أو السلع والخدمات، وفي هذا الاتجاه يبين أحد الكتاب أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينبع عن وجود فجوة بين حجم الدخول المتاحة للاتفاق وحجم السلع والخدمات المتاحة في الأسواق، وفي نفس الاتجاه يعرف آخرون التضخم بأنه الزيادة في كمية النقد بالنسبة لكمية النعم بالقدر الذي يمكن في مدة قصيرة لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار، وهناك إتجاه ثالث يعرف التضخم بأنه الزيادة في الطلب النقدي على النعم بالنسبة للمعروض منها مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً فجائياً وهناك إتجاه رابع قد تعاريف التضخم تعتمد على أساليبه وليس على مظهره، فالارتفاع في الأسعار قد ينشأ لعدة أسباب منها زيادة الطلب الإجمالي عن العرض الإجمالي الثابت أو نقص العرض الإجمالي عن الطلب الإجمالي الثابت أو زيادة الطلب بمعدلات تفوق معدلات زيادة العرض أو نقص العرض بمعدل يزيد عن معدل نقص الطلب وهذا ... الخ.

ولكن الإتجاهات الحديثة في تعريف التضخم تركز على ارتفاع مستوى الأسعار إذ تذكر بعض الكتاب أن حالة الارتفاع العام للأسعار توصف بأنها تضخم وهذا يدل على أن العرض الفعال للنقد يتزايد بسرعة وبنسبة أكبر من سرعة عرض النعم المشتراء بهذه النقود، وينكر فريق آخر أن التضخم هو "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي" واستناداً إلى ذلك يعرّفه آخرون بأنه ".

حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتي ينبع عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض ' وكل هذا يعني أنه يجب أن يتوفّر شرط أساسى في تعريف الحالة بأنها تضخمية ذلك هو ارتفاع الأسعار ' غير أن هذا الشرط لا يأخذ بالضرورة شكلاً عاماً أو تضخميّاً صريحاً فمن الممكن أن تدخل قوى غير إقتصادية توقف ارتفاع الأسعار عن طريق القيد الإدارية وتسمى في هذه الحالة بالتضخم المكبوت تمييزاً لها عن حالة التضخم الصريح التي تستجيب فيها الأسعار بالصعود لكل زيادة في الطلب الفعال .

أولاً: أنواع التضخم

هناك أنواع متعددة من التضخم ولكنها ليست منفصلة عن بعضها البعض بل توجد خاصية مشتركة تجمع بين كل هذه الأنواع وهي عجز النقود عن أداء وظائفها آداءً كاملاً، وفيما يلى يستعرض أنواع التضخم مستعيناً في ذلك على عدة معايير تميز كل نوع عن الآخر .

المعيار الأول : تدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار : يدخل في هذا النطاق طبقاً لهذا المعيار نوعان من التضخم :

١- التضخم الظاهر : وفيه ترتفع الأسعار بصورة متصلة ودائمة دون أن يعترض طريقها أو يحد من وقوعها أي عائق يستجابة لفائض الطلب وبعبارة أخرى ترتفع فيه الأسعار بحرية أي بدون تدخل غير طبيعي من السلطات ويظهر هذا النوع مباشرةً في شكل ارتفاع في الأسعار ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها .

٢- التضخم المكبوت أو المستمر : وفيه لا يستطيع أن ترتفع الأسعار لوجود القيود الحكومية المباشرة التي تفرض للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبرى ونظام البطاقات .

المعيار الثاني : تباين وإختلالات القطاعات الاقتصادية : يختلف التضخم الذي يحدث في قطاع الاستهلاك عن التضخم الذي يحدث في قطاع الاستثمار ومن هنا فإن التضخم وفقاً لهذا المعيار يقسم إلى نوعين :

١- التضخم السلفي : وهو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في قطاع نعم الاستهلاك مما يؤدي إلى شيوخ أرباح غير عادلة في صناعات إنتاج نعم الاستهلاك .

٢- التضخم الرأسمالي : وهو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في قطاع نعم الاستثمار مما يؤدي إلى شيوخ أرباح غير عادلة في صناعات إنتاج نعم الاستثمار .

ويجمع كينز بين نوعي التضخم في قطاعي الاستهلاك والإستثمار وأطلق عليه التضخم الزيحي وهو التضخم الذي يؤدي إلى ظهور أرباح غير عادلة في كل من صناعات نعم الاستهلاك وصناعات نعم الاستثمار، كما يشير كينز إلى نوعين آخرين من التضخم هما التضخم الكامل الحقيقى الذى يسود في حالة التوظف الكامل لجميع عوامل الإنتاج والتضخم الجزئى الذى ينشأ في المقتضى قبل وصوله إلى نقطة التوظف الكامل .

المعيار الثالث : حدة الضغط التضخمي : ويميز في هذا المجال بين نوعين من التضخم :

١- التضخم الجامح : ويشمل هذا النوع في زيادة الأسعار بمعدل كبير يستتبعه زيادة مماثلة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وإنخفاض أرباح رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة جديدة في الأجور وهذا الأمر الذي يؤدي إلى إصابة النظام الاقتصادي بموجات من التضخم الجامح أو ما يسميه بعض الاقتصاديين بالدورة الخبيثة للتضخم، وهذا النوع من التضخم ينشأ نتيجة للترسع الطبيعي في كمية النقود وكذلك للنقص غير الطبيعي في المعروض من النعم ويعتبر التضخم الجامح من أخطر أنواع التضخم وأندتها ضرراً بالاقتصاد القومي إذ ترتفع فيه الأسعار بطريقة مزهلة إلى انعدام في النقود تماماً حيث تخفض قيمتها عملياً إلى الصفر، مما يدفع الأفراد إلى استخدام وسيلة المقايسنة في التبادل ورفض الدفع بالنقد .

٢- التضخم غير الجامع (العادى) : تشابه مظاهر هذا النوع من التضخم مع سابقه ولكن معدلات ارتفاع الأسعار والأجور تكون أقل بكثير من نظيرتها فى حالة التضخم الجامع .

المعيار الرابع : مصدر الضغط التضخمى : قد يحدث التضخم نتيجة فائض الطلب كما قد يمكن أن يحدث نتيجة ارتفاع النفقات وبذلك وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم :

١- تضخم نتيجة فائض الطلب : التضخم هنا هو ارتفاع الأسعار نتيجة إفراط الطلب على النعم سواء كان الطلب ناتجاً عن زيادة الإنفاق الاستهلاكى أو الإستثمارى أو الحكومى وذلك استجابة لظاهرة ديناميكية الأثمان .

٢- تضخم نتيجة ارتفاع النفقات الإنتاجية : في هذا المصدر من مصادر التضخم ترتفع الأسعار نتيجة لزيادة نفقات الإنتاج وبصفة خاصة زيادة الأجور ويطلاق البعض على هذا النوع التضخم الزائف ويعرفونه بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذى ينشأ من إطراح ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة في الإنتاجية الحدية للعمال، والتضخم الزائف هو تضخم مترافق بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي وهو تدريجي وبطيء ومعتدل لا يحدث ارتفاعات متقدمة في الأسعار وإنما ترتفع هذه الأسعار بمعدل بسيط ولكن بشكل دائم وثابت خلال فترة طويلة نسبياً ، ومع ذلك فإن وجود هذا النوع من التضخم يعتبر تهدىداً دائماً للابستقرار الاقتصادي .

ثانياً: أسباب التضخم

يبين لنا الفكر الاقتصادي ظاهرة تاريخية وهى أن أهم العوامل التى تؤدى إلى ظهور التضخم هما : (١) الحرب والتسليح (الاستعداد للحرب) ، (٢) برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية ففى الحالتين يتحقق ذلك الإختلال بين التيار النقدى والتيار资料ي . حيث أن برامج الحرب والتسليح من أهم خصائصها أنها تمثل طلب غير عادى على الموارد الإنتاجية حيث توجه الدولة غالبية النشاط الإنتاجى نحو توفير معدات الدفاع ، ومعنى هذا أنها تبىث فى الجهاز الاقتصادي كله قوة شرائية جديدة ومعنى هذا أيضاً أنها

تخلق دخولاً جنيداً وبسبب إستهلاك الدولة على جانب كبير من ملمع الاستهلاك أى إنفلات كمية السلع الاستهلاكية المدنية فإن النتيجة إتجاه الأسمار للارتفاع .

كما أن قيام الدولة بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر من أهم العوامل التي تدعو إلى ظهور التضخم إذ أن مثل هذه النتيجة تتضمن إنفاقاً على أوسع نطاق من القطاعين العام والخاص ، وكل إنفاق يولد دخلاً ، وكل دخل جديد يظهر يؤدي إلى مزيد من الإنفاق فإذا لم يستطع الجهاز الإنتاجي أن يستجيب بسرعة للزيادة في الطلب فإنه لابد أن يظهر لون من التضخم يصاحبه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفيما يلى بعض النظريات التي تفسر ظاهرة التضخم وتبين أسبابه :

١- **النظرية النقدية الكلاسيكية** : وهي النظرية المعتمدة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي حيث كانت تتصدى لتفسير العوامل المحركة للمستوى العام للأسعار، وهي تعتبر من أبسط النظريات في تفسير التضخم وهي لهذا أكثر رواجاً، فالتضخم وفقاً لهذه النظرية تضخم نقدى ينتج عن الإفراط فى عرض النقود الذى يولد إفراطاً فى المطلوب من مختلف النعم عن نظيره المعروض منها مما يتربّ عليه ارتفاع فى الأسعار أى أنه حالة من حالات عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها فإذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها إنخفضت قيمتها وارتفاع مستوى الأسعار وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها وبعبارة أخرى إنخفض مستوى الأسعار .

٢- **النظرية النقدية الحديثة (الكيينزية)** : يعتبر التضخم من وجهة أنصار النظرية النقدية الحديثة نتيجة توسيع كل عوامل الإنتاج فإذا ما تحققت حالة العمالة الكاملة لكل عوامل الإنتاج فإن كل محاولة لزيادة حجم الاستثمار لابد أن تدفع الأسعار إلى الارتفاع لأن ارتفاع الطلب وتوظيف العمالة المتاحة يدفعان إلى التنافس على العمال وإلى ارتفاع الأجور دون زيادة في الإنتاج وعندئذ يصل المقتصد إلى حالة تضخم حقيقي، وهذا يعني أنه في حالة زيادة حجم الطلب الكلى عن حجم العرض الكلى وأصبحت لاتوجد في المقتصد موارد عاطلة (أى تصبح مرونة عرض عناصر الإنتاج صفراء) فإن هذه الزيادة المستمرة في حجم الطلب الكلى ستؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة المستمرة في المستوى العام للأسعار، وعلى هذا النحو تبلور مادية التضخم من وجهة

نظر النظرية النقدية الحديثة في وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية القومية .

٣- النظرية السويدية : تُعزى النظرية السويدية ظاهرة التضخم إلى زيادة الاستثمار المخطط عن الإنفاق المخطط ، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى لا تتوقف على مستوى الدخل فقط كما ورد في النظرية الكينزية بل هي تتوقف كذلك على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى أو بعبارة أخرى تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الإنفاق .

فالنظرية السويدية ترى أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاستراغن فلأن الاستثمار المخطط يساوى الإنفاق المحقق إلا في حالة التوازن لأن قرارات الاستثمار يتبعها فريق من الأفراد تدفعهم حواجز ورغبات تختلف عن الحواجز والرغبات التي تدفع الأفراد للقيام بالإنفاق ، ويؤدي عدم التساوى بين الإنفاق المخطط والإنتاج المخطط إلى نطلب مستوى الأسعار فإذا زاد الاستثمار المخطط عن الإنفاق المخطط فلأن ذلك يعني أن الطلب أكبر من العرض وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

وهذا يعني أن تفسير التضخم تناولته عدة نظريات نقدية فالنظرية الكمية تعزيزه إلى تزايد كمية النقود والنظرية الكينزية تعزيزه إلى توسيع كل عوامل الإنتاج فإذا ما تحققت حالة التوسيع الكامل فلأن كل محاولة لزيادة حجم الاستثمار لابد أن تدفع الأسعار إلى الارتفاع لأن إزدياد الطلب وتوظيف العمل البشري المتاح يدفعان إلى التناقض على العمل وإلى ارتفاع الأجور بغير زيادة في الإنتاجية الحدية للعمال وعندئذ يتوجه المقصود إلى حالة تضخم حقيقي أما المدرسة السويدية فهي تغزو هذه الظاهرة إلى زيادة الاستثمار المخطط عن الإنفاق المخطط .

ما سبق يتضح أن السبب المباشر للتضخم هو زيادة الإنفاق الكلى على نعم الاستهلاك والاستثمار زيادة تفوق زيادة العرض الحقيقي منها ، أو بمعنى آخر زيادة الطلب الناجي الفعلى عن العرض الفعلى ، ومن هنا لا يكون التضخم إلا نتيجة لعدم وفاء مقدار الناتج من مختلف النعم بحاجات المستهلكين المتزايدة ، أي أن التضخم يعتبر نتيجة

للعجز الكامن في الموارد الإنتاجية أو سوء تنظيم هذه الموارد مما يستتر على عدم تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وإرتفاع الأسعار .

ثالثاً: آثار التضخم

يُعمل التضخم على تحطيم المؤشرات الاقتصادية التي تعتبر كمرشد لخبراء الاقتصاد ، وأنه يعتبر صورة من عدم الاستقرار الاقتصادي التي تبعث على عدم الثقة والطمأنينة بل أن التضخم المستمر يؤثر على النواحي الاجتماعية والسياسية إذ أنه يضعف الحكومات * وحتى يمكن التعرف على آثار التضخم فقد تم إيجازها فيما يلى :

١- التضخم يؤدي إلى عجز جهاز الثمن عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعال للمستهلكين : فإذا توقع المستهلكون أن الأسعار ستارتفاع في المستقبل بنسبة أكبر منها في الوقت الحاضر بادروا إلى الحصول على سلع الاستهلاك للحاضر والمستقبل أو بعبارة أخرى قاموا بإخلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة في التخلص من النقود التي تفقد قيمتها باستمرار وكذلك المنتجون إذا توقعوا ارتفاع الأسعار في المستقبل سوف يتوجّعوا إلى زيادة الإنتاج وتأجيل البيع الحالي مما يساعد على ارتفاع الأسعار وعندما ترتفع الأسعار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أخرى في طلب المستهلكين ونقص آخر في المعروض بواسطة المنتجين وبهذا تسع الفجوة بين المطلوب والمعروض .

وقد يُعتبر هذا الارتفاع في الأسعار حتى تفقد النقود قدرًا ملحوظًا من قيمتها وعندئذ تفقد النقود وظيفتها الأصلية كأداة للمبادلة وكمقياس للقيمة ومن هنا ينحصر الأثر الرئيسي للتضخم في إدخال تغيرات غير عادية على هيكل الجهاز الإنتاجي وما يستتر على ذلك من إدخال بجهاز الثمن بحيث يعجز عن القيام بوظيفته توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعال للمستهلكين .

* تتلـ لناـ الحوادثـ التـاريـخـيةـ عـلـىـ ذـلـكـ فـالـإـدـارـةـ فـيـ فـرـنـسـاـ لـسـنـيـنـ طـوـيـلـةـ وـفـيـ إـيطـالـياـ حـتـىـ وـقـتـ قـرـيبـ وـفـيـ دـوـلـ أـورـوبـيـةـ أـخـرـىـ وـعـدـيدـ مـنـ دـوـلـ أـمـرـيـكاـ الـاـنـتـيـرـيـةـ قـدـ ضـطـفـتـ وـتـرـعـزـ عـرـقـتـ مـكـانـتـهاـ بـسـبـبـ التـضـخمـ الذـيـ إـسـتـمـرـ فـيـ بـلـدـهـ زـمـنـاـ طـوـيـلـاـ .

٢- التضخم يؤدي إلى فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيم : يؤدي التضخم وما ينبع عنه من تخفيض قيمة النقود إلى إضعاف قلة الأفراد في العملة ويترتب على ذلك أن تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيم وكأداة للإدخار ونتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد للإستهلاك وينخفض بالتالي ميلهم للإدخار فطالما القوة الشرائية للنقود أخذة في التدهور يوماً بعد آخر فإن الأفراد يبادرون إلى الاتقاء بما لديهم منها بشراء ما يلزمهم قبل أن تنها قيمتها.

كما يؤدي التضخم إلى الإدخار العلبي أي إلى الاستدانة إذ أن ارتفاع الأسعار يشجع نوى الدخول الثابتة أو المنخفضة إلى انقطاع جزء من مدخولاتهم وإنفاقه على سلع الإستهلاك رغبة منهم في المحافظة على مستوى الإستهلاك الذي كانوا يتمتعون به قبل ارتفاع الأسعار، وإذا استمر التضخم لمدة طويلة من الزمن فإنه يؤدي إلى القضاء على مدخلات تلكطبقات الفقيرة قضاءً كاملاً .

٣- التضخم يؤدي إلى توجيه المستثمرات في غير صالح الاقتصاد القومي : يؤدي التضخم إلى تضليل المنتجين في قراراتهم الخاصة بتنظيم الإنتاج ، فتoccus ارتفاع الأسعار في المستقبل ، على النحو الذي سبق أيضاً من قبل ، يؤدي إلى زيادة الطلب في الوقت الحالى زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقة في الطلب قد تستمر لمسدى طويل، وفي الوقت نفسه يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة الإسراد الكلى بنفس نسبة ارتفاع الأسعار ، على حين أن التكاليف الكلية لا تترايد بنفس النسبة بسبب أن هناك عناصر نفقات ثابتة، الأمر الذي يتربّع عليه زيادة الأرباح النقدية للمنتجين زيادة كبيرة تجعلهم أكثر تفاؤلاً وتدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية فوق ما قد يلزم طاقة الإستهلاك في المدى الطويل ولذلك يختل التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى .

ولما كانت أسعار السلع الإستهلاكية والكمالية عادة هي التي ترتفع أسعارها باستمرار وتكون أول ما يتجاوب مع القوى التضخمية فإن ذلك يؤدي إلى سوء توجيه المستثمارات أي توجيهها في غير صالح الاقتصاد القومي .

٤- التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل : التضخم يتاثر به جميع فئات المجتمع ولكن يمكن البعض وهم الأقلية من زيادة دخولهم وثرواتهم إلى حد كبير ويترك

الأغلبية بدخل يزيد بمعدل أقل من معدل زيادة الأسعار أى أنه يؤدي بصفة عامة إلى زيادة التفاوت في الدخول مما ينتج عنه الإختلال بالتوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع، ويتطلب ذلك إعادة توزيع الثروة والدخول في المجتمع .

وهذا يعني أن التضخم يؤدي إلى تخفيض الدخول الحقيقة لأصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات والذين يتعاشرون بصفة عامة على الدخول الثابتة إذ أن دخولهم الثابت لا يتغير بتغير النقود في حين أن النقود الحقيقة لهم أى قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفي الوقت نفسه تزداد نحول أصحاب الدخول المترتبة كالمنظرين ومكتسي الأرباح نتيجة لفارق الشاسع بين نفقات الإنتاج التي لا ترتفع في مجموعها إلا بنسبة ضئيلة وبين أسعار البيع المستمرة في الارتفاع، كما يكون في صالح المدينين على حساب الدائنين، أى أن التضخم يؤدي بصفة عامة إلى زيادة التفاوت في الدخول مما ينتج عنه الإختلال بالتوازن الاجتماعي بين الطبقات في المجتمع، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع الثروة والدخول في المجتمع .

وكل هذا يعني أيضاً أن كل طبقة من الطبقات في المجتمع تتأثر بالتضخم تأثراً كبيراً أو صغيراً وفقاً لاعتبار يتعلق بمدى قدرة أفراد كل طبقة اجتماعية على تكيف مستوى معيشتهم مع الظروف الاقتصادية الجديدة، فإذا كانت هذه الطبقة الاجتماعية من يسيراً عليها إجراء التكيف المناسب فإنها يمكنها أن تحصل على زيادات في الدخول النقدية تلتحق الزيادة في الأسعار، بينما يلاحظ أن الطبقة المتوسطة من دوى الدخل الثابت تتأثر تأثراً بليغاً بالتضخم على الرغم من الزيادات في نحول تلك الطبقة خلال الموجات التضخمية لأن معدلات الزيادة في الأسعار تكون أكبر من معدلات الزيادة في الدخول .

٥- التضخم يؤثر على ميزان المدفوعات : يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات تأثيراً ضاراً فإذا حدث ارتفاع في الأسعار وتوقع المستهلكين استمرار ارتفاع الأسعار لفترة طويلة فسوف يدفعهم هذا إلى زيادة الاستهلاك أى زيادة الطلب على النعم الاستهلاكية، وبعبارة أخرى يقوم المستهلكون بإحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة في التخلص من النقود التي تنخفض قيمتها باستمرار، ولاشك أن زيادة الاستهلاك أو زيادة

القوى الشرائية للمستهلكين متزدري إلى زيادة الواردات ونقص المصادرات، كما أن زيادة الأسعار في السلع والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار العالمية يقلل من إنتاجية منافستها للسلع الأجنبية في الأسواق العالمية فتذهب كمية المصادرات ومن ثم فإن التضخم يتزدري إلى زيادة في الواردات من ناحية ونقص في الصادرات من ناحية أخرى وهو وبرذوس الأموال الوطنية من ناحية ثالثة وهذه كلها عوامل تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات .

٦- الطبيعة التراكمية للتضخم : إن أهم ما يقسم به التضخم هو طبيعته التراكمية حيث أن القوى التضخمية إذا ما أتيحت لها أن تعمل عملها في النظام الاقتصادي فإنها سوف تنتشر بصورة مزيفة وتراتجية وتصبح ظاهرة لصيقة بالإقتصاد القومي يصعب على السلطات المسئولة إيقافها بسهولة دون حدوث إضطرابات عنيفة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدولية على السواء بالإضافة إلى ذلك أن إضرار التضخم لا يمكن إصلاحها والأرجى هو محاولة تثبيته عند المستوى الجديد لأن العودة به إلى مرحلة ما قبل التضخم أمر شديد الصعوبة .

٧- تحول التضخم إلى نوع جامع : قد يتحول التضخم الذي يهدف إلى التمويل إلى تضخم لولبي جامح ينشأ نتيجة الارتفاع المستمر والمتلاحق للأجور والأسعار الذي يؤدي في النهاية إلى انهيار الاقتصاد القومي .

رابعاً: التغلب على التضخم

أوضحت دراسة تعريف التضخم أنه يتسم بحركة صعودية مستمرة في الأسعار تغير من قيمة النقود، فهل يمكن الوصول إلى وسيلة لمكافحة التضخم والتغلب عليه؟ وفي هذا المجال يقترح بعض الكتاب مؤشرات عامة لعلاج التضخم في ضوء المصادر الناشئة عنها التضخم لأن التعرف على هذه المصادر ميساعد بدون شك على تحديد أوجه العلاج في ضوء تشخيص نوع التضخم الناشيء عنه .

فإذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة الطلب فإن الأمر يتطلب تخفيض معدلات الإنفاق بإمتصاص القوى الشرائية الزائدة أى تعقيم جزء من الطلب، وهذا يتم عن طريق إتباع عدة وسائل منها زيادة فرض الضرائب على المستهلكين أو ضبط الاستهلاك الخاص والجماعي أو استخدام بعض القيود المباشرة كنظام البطاقات، ومن جهة أخرى إذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة النفقات فيقترح توفير عوامل الإنتاج النادرة والاستفادة قدر الإمكان بالطاقة الإنتاجية المعطلة وخفض تكلفة عناصر النفقات الثابتة ونظرًا إلى أن أهم عناصر النفقات هو عنصر الأجور فيجب العمل على عدم زراعتها أكثر من الزيادات في الإنتاجية أى استخدام وسيلة لضبط الأجور .

ويمكن أن نجعل وسائل مكافحة التضخم والتغلب عليه عن طريق عدة سياسات :

١- **السياسة النقدية** : وهي سياسة تهدف إلى تخفيض كمية النقود في الاقتصاد القومي للحد من التضخم وذلك عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك من النقود أو عن طريق رفع سعر الفائدة الذي يضع حدًا للتوسيع في الائتمان .

٢- **السياسة المالية** : وهي سياسة تهدف إلى سحب الدخول الزائدة من التداول في أسواق سلع الاستهلاك وإجبار الأفراد على الإنفاق ومنعهم من إنفاق مدخولاتهم وهذا يعني إمتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق ، ويتم ذلك عن طريق فرض ضرائب إضافية جديدة وزيادة الضرائب الحالية وتخفيف الإنفاق العام وتجميد الودائع المصرفية التي تزيد عن حد معين وترحيل الأوراق الموجودة إلى حسابات مجمدة وتوظيف المدخرات في سندات الدولة إلى غير ذلك .

٣- **سياسة الأجور** التي من شأنها ضبط الأجور والتحكم فيها حتى يتحقق التوازن بين الزيادات في الأجور والزيادة في الإنتاج .

٤- **سياسة القيود المباشرة** التي تمنع الأسعار من الارتفاع بحكم القانون كالتسعير الجبرى أى تثبيت الأسعار وإيقافها عند الحد السليم أو استخدام نظام البطاقات الذي يقضي تحديد الاستهلاك من السلع الرئيسية وتوزيع موارد المجتمع .

خامساً: قياس التضخم النقدي

هناك عدة مقاييس يمكن استخدامها لقياس درجة التضخم النقدي في المقتصد وكل منها دلالة وهدف ، وستقتصر على بعض المقاييس الشائعة والتي يسهل حسابها وهي :

- ١- معدل التضخم السنوي .
- ٢- معدل التضخم التضخمي .
- ٣- معامل الاستقرار النقدي .
- ٤- معدل التضخم الركودى .

وحساباتها كالتالي :

١- معدل التضخم السنوى = معدل التغير السنوى فى أحد الأرقام القياسية المتضمنة للمستوى العام للأسعار فى المقتصد مثل الرقم القياسي للأسعار الجملة أو الرقم القياسي لنفقة المعيشة .

$$\text{معدل التغير في سنة ما} =$$

$$\frac{\text{الرقم في تلك السنة} - \text{الرقم في السنة السابقة}}{100}$$

$$\text{الرقم في السنة السابقة}$$

٢- معدل التضخم التضخمي = معدل التغير السنوى فى كمية النقود - معدل التغير السنوى فى إجمالي الناتج المحلى بالأسعار الثابتة .

٣- معامل الاستقرار النقدي = معدل التغير السنوى فى كمية النقود / معدل التغير السنوى فى إجمالي الناتج المحلى بالأسعار الثابتة .

٤- معدل التضخم الركودى = معدل التضخم السنوى + معدل البطالة السنوى .

الفصل الثالث

الدورات الاقتصادية

شهد العالم الرأسمالي خلال الفترة من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٣٠ تتابعاً حاداً في النشاط الاقتصادي عُرف بالكساد العظيم، وعادة ما يلاحظ أن النظم الاقتصادية الرأسمالية أو ما يعرف بالإقتصاد الحر تمر بتقلبات في مستويات النشاط الاقتصادي بها وتتفاوت درجة هذه التقلبات فعندها ما هو معتدل ومنها ما هو بالغ الحدة في مساده، وترتبط هذه التقلبات بمستويات الإنتاج والعمالة والمستويات العامة للأسعار، فتأخذ هذه التقلبات في العادة شكل الدورة لذا اصطلاح على تسميتها بأسم الدورات الاقتصادية أو الدورات التجارية .

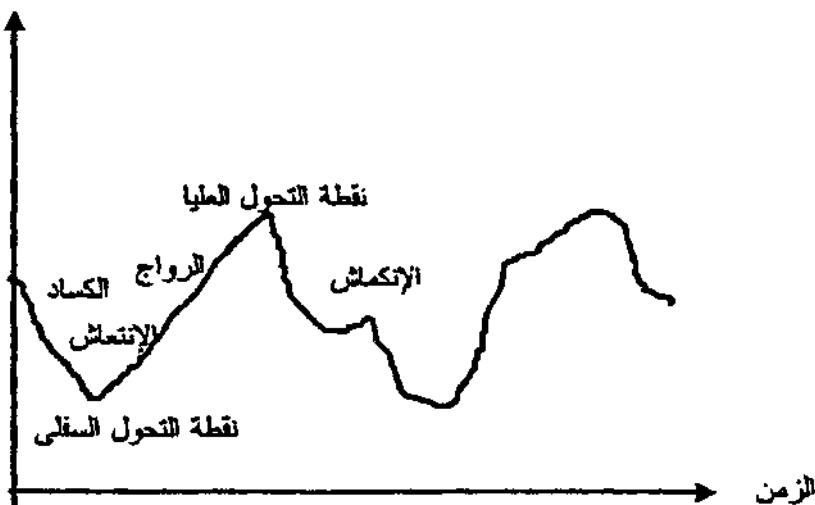
أولاً: مراحل الدورة الاقتصادية

تشتمل الدورة الاقتصادية على أربعة مراحل متميزة هي : (١) مرحلة الكساد ، (٢) مرحلة الانتعاش ، (٣) مرحلة الرواج ، (٤) مرحلة الإنكماش. ويبين الشكل البياني المبسط تلك المراحل والتي تتميز كل منها بخصائص معينة تتعلق بمستويات العمالة والإنتاج والأسعار والأجور والأرباح، كما يبين الشكل البياني أيضاً أنه عند وصول مرحلة الكساد إلى نقطة التحول السفلي تبدأ مرحلة الانتعاش والتي تستمر حتى الوصول إلى نقطة التحول العليا.

١- مرحلة الكساد : تسمى مرحلة الكساد بإزدياد البطالة إزدياداً شديداً وإنخفاض مستوى الطلب الاستهلاكي بالنسبة لقدرة المقتضى على إنتاج السلع الاستهلاكية الأمر الذي يودي إلى إزدياد الفائض غير المستخدم من الطاقة الإنتاجية للمقتضى وتتعدد غالباً الأسباب إيجادها تزويلاً في هذه الفترة وذلك بالرغم من أن بعض الأسعار قد لا تتغير ولذلك فإن المستوى العام للأسعار يتوجه إيجادها تزويلاً في هذه الفترة، وكذلك يتلاشى الارتفاع وقد تصبح سالبة بالنسبة لكثير من الوحدات الاقتصادية مما يؤدي إلى وجود موجة من التنازع بين رجال الأعمال تؤدي بدورها إلى إjectionهم عن القيام بأية استثمارات جديدة، أما

البنوك وغيرها من المؤسسات المالية فسوف تترافق النكود لديها لعدم توافق المفترضين الموثوق فيهم من رجال الأعمال .

الأحوال الاقتصادية



٢ - مرحلة الإنعاش : عندما يصل الكساد إلى منتهاه وتصل التورة إلى ما يطلق عليه نقطة التحول السفلى مما يؤدي إلى حدوث الإنعاش ومتى بدأ الإنعاش فإنه عادة ما يستمر ويزداد، فيبدأ إبتكار الآلات البالية بأخرى جديدة وتبدا العمالة والدخل والإتفاق الاستهلاكي في الإزدياد، ويتناول رجال الأعمال نتيجة لازدياد الانتاج والمبيعات، والأرباح ويقبلون بذلك على القيام بإستثمارات جديدة ويزداد الانتاج نتيجة لازدياد الطلب. ويتم ذلك بسهولة عن طريق تشغيل الطاقة الإنتاجية المعطلة والعمال العاطلون ويقف بذلك الاتجاه النزولي للأسعار وقد يأخذ في التحول إلى اتجاه صعودي طفيف .

٣ - مرحلة الرواج : بعد استمرار الإنعاش فترة تسم بالسهولة التي كان يتم بها إزدياد الانتاج نتيجة لإختفاء الطاقات المعطلة وإستخدام الوحدات الإنتاجية الموجودة إلى أقصى طاقتها الإنتاجية، ويبدأ بعض العجز في عرض بعض المواد الأولية وفي بعض الفئات العمالية في الظهور مما يؤدي إلى ضرورة حدوث إستثمارات جديدة تؤدي إلى رفع الجدار الإنتاجية للعمال حتى يزداد الانتاج ولذلك فإن الانتاج لايزداد بنفس المعدل الذي يزداد به الطلب الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وإزدياد الانتاج يؤدي إلى ظهور مزيد من العجز في عرض المواد الأولية وفي بعض المهارات الفنية مما يعني ظهور فائض في الطلب على العمل فترتفع الأجور والتكليف والأسعار وكذلك الأرباح ويزداد

الإنفاق الاستثماري بينما لا يزيداد عرض الأموال بنفس المعدل مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وبالرغم من ذلك فإن جو التفاؤل الذي يحيط برجال الأعمال يدفعهم إلى مزيد من الإستثمارات التي لا تبررها المستويات الحالية للأسعار والمبيعات وإنما يبررها توقعات رجال الأعمال عن إزدياد الطلب وإرتفاع الأسعار .

٣- مرحلة الإنكماش : ما أن يبلغ الرواج مداه حتى يصل إلى نقطة التحول العليا وتبدا مرحلة الإنكماش، وما أن تبدأ هذه المرحلة حتى تبدأ القوى التي تعمل على خفض مستويات النشاط الاقتصادي في العمل بصورة تكاد تكون منظمة، فينخفض الطلب على السلع الاستهلاكية وتقل الأسعار، وعلى ذلك فإن الإستثمارات التي كانت تبدو مربحة باعتبار توقعات الطلب والأسعار تصبح غير مربحة وكذلك أسعار الفائدة المرتفعة التي كان رجال الأعمال يتحملونها في ظل إزدياد الطلب والأسعار تصبح عبئاً ثقيلاً عليهم . مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج فتمر كثير من الوحدات الاقتصادية في مأذق ونقل الأرباح وتنخفض الإستثمارات الجديدة إلى مستويات شديدة الإنخفاض وتزداد الطاقة المعطلة للوحدات الإنتاجية الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الكساد مرة ثانية، وتتكرر الدورة مرة أخرى .

ثانياً: أسباب الدورة الاقتصادية

حاول الكثير من الاقتصاديين وضع نظريات تفسر كيفية حدوث الدورات الاقتصادية فالنكرار الدورى لها قد يعود إلى أسباب تتكرر بإستمرار يمكن معه تحديد هذه الأسباب والسيطرة عليها، ومن النظريات التي تفسر الدورات الاقتصادية ما يسند إلى العوامل التالية المتربعة على التوسيع أو الإنكماش في عرض النقود أو تلك التي تسهم بعوامل التجدد والإبتكار أو تلك التي تستند إلى الحالة النفسية وما يصيب التوقعات من حالات متتابعة من التفاؤل أو الشذوذ أو تلك التي تتعلق بإنخفاض الاستهلاك المستمر على حصول الطبقات الفنية على جزء كبير من الدخل أو تلك الخاصة بالإفراط في الإستثمار ... إلخ .

وفي محاولة تصنيف هذه النظريات المختلفة فإنه يمكن تقسيمها إلى تلك النظريات التي تركز أساساً على العوامل الخارجية عن النظام الاقتصادي وتلك التي تركز أساساً على العوامل الداخلية وتتبع المجموعة الأولى من النظريات أسباب الدورة إلى التقلبات في العوامل الخارجية عن النظام الاقتصادي مثل الحروب أو الثورات أو إكتشاف الموارد الطبيعية أو معدلات النمو في السكان والهجرة أو الإكتشافات العلمية أو إكتشاف الموارد الطبيعية لو معدلات النمو في السكان والهجرة أو الإكتشافات العلمية والفنية ... الخ . أما المجموعة الثانية فتحاول البحث عن العوامل التي تؤدي إلى تولد الدورات الاقتصادية داخل النظام الاقتصادي نفسه بالشكل الذي يدفع به من الزواج إلى الانكماش وهكذا .

ثالثاً: النظريات النقدية والدوره الاقتصادية

يوجد عدداً من النظريات النقدية التي تحاول تفسير الدورة الاقتصادية بهدف توضيح الكيفية التي يتم من خلالها توليد التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار بواسطة العوامل النقدية وكيف يمكن السيطرة على هذه القوى بإستخدام السياسة النقدية، ومن بين تلك النظريات مايعرف باسم نظرية هايك وسلوك الجهاز المالي .

ولتوضيح هذه النظرية افترض أن النظام الاقتصادي تسوده حالة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، وإنفترض أيضاً أن التباوك متزنة بالإحتفاظ بنسبة الاحتياطيات إلى الودائع عند ١٠٠% و عدم حدوث أي تغير في عرض النقود أو سرعة تداولها، وبناءً على هذه الافتراضات فإن كافة القراءات التي يتم بهدف الاستثمار لأبد وأن تتولد من الأموال المخصصة للإدخار الجارى وهذا يعني أن عادات الإدخار في المجتمع هي التي تحدد ذلك الجزء من الإنتاج الجارى الذي يتم تخصيصه لزيادة حجم الإنتاج في المستقبل فلو قرر المجتمع تخفيض الاستهلاك الحاضر من أجل زيادة الاستهلاك في المستقبل فإن الإدخار سيرتفع مما يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة ويستعاب هذه المدخلات بأسرها في الإستثمارات الجديدة، والموارد التي يخصصها المجتمع لأغراض الاستهلاك الجارى يتم استخدامها في المراحل العليا للإنتاج فى حين أن الموارد التي تخصص للإستثمار يتم استخدامها في المراحل الدنيا للإنتاج، وعند زيادة التوظيف الكامل فإن زيادة الاستثمار

تتضمن تحويل الموارد من المراحل العليا للإنتاج إلى المراحل الدنيا وتتضمن وبالتالي إطالة هيكل الإنتاج أو التوسيع في الطريقة غير المباشرة التي يتم بها الإنتاج .

والتوسيع في استخدام الطرق غير المباشرة لن يترتب عليه أية مساوىء إذا تم بناء على رغبة المدخرين، ولكن المشكلة تكمن فيما تؤدي إليه سهولة الحصول على الاتصال من توهם المستثمرين بإمكانية تحقيق الأرباح بإطالة هيكل الإنتاج، وسيزول هذا التوهם مع صعوبة الحصول على الائتمان ومع شعور المستثمرين بعد ذلك بأن حجم الموارد المخصصة لإنتاج السلع الرأسمالية كان أكبر من اللازم، وسينفع هذا الشعور بالمستثمرين إلى التقليل من الطرق غير المباشرة التي يتم بها الإنتاج وسيحيل بذلك الكساد.

وسيؤدي احتفاظ البنوك بسبة معينة من الودائع في شكل إحتياطي قانوني إلى تزايد إحتفال حصول المستثمرين على موارد أكبر من تلك التي يرغب المدخرون في إلخارها حتى عند مستوى التوظيف الكامل، ويطلق على هذه العملية الإدخار الإجباري . ونظراً لمحاولة البنوك تعظيم أرباحها فإنها ستقوم بالتخليص من فائض الإحتياطي المتوفّر لديها في شكل قروض وستؤدي وبالتالي إلى انخفاض سعر الفائدة السائدة في السوق عن سعر الفائدة الطبيعي مما يدفع بالمستثمرين إلى الحصول على موارد إضافية وتحويلها بعيداً عن أغراض الاستهلاك وسيترتب على ذلك ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية والذي سوف يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي والإستهلاك الحقيقي للمجتمع وسيجبر المجتمع وبالتالي على القيام بالإلخار .

ويمكن أن تستمر عملية الرواج التضخمي هذه طالما كان الاحتفاظ بالانخفاض المستمر في سعر الفائدة في حيز الإمكان، ولكن القيود المفروضة على البنوك في منع الائتمان ستضع حدوداً لهذه العملية، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستثماري وستؤدي إلى زيادة الدخول النقدية والتي ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وإرتفاع أسعارها وبالتالي، وهذا الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية سيجذب الموارد مرة أخرى من إنتاج السلع الرأسمالية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية، وباتجاه نسبة الإحتياطي إلى الودائع الذي تحتفظ به البنوك نحو الانخفاض فإنها ستحجم عن القيام بعمليات الإقراض

مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ولكن هذا الارتفاع في تكلفة الائتمان سيؤثر تأثيراً سيناً على ربحية العديد من المشروعات الجديدة ، وسيؤدي وبالتالي إلى حدوث الكساد المتمثل في محاولة رجال الأعمال تعديل هيكل الإنتاج إلى المستوى التوازنى المناسب .

رابعاً: عوامل التجديد والإبتكار

يرى بعض الاقتصاديين أن النورات الاقتصادية هي نتيجة طبيعية من نتائج التقدم الاقتصادي ومن أهم النظريات في هذا المجال هي نظرية شومبيتر، وتسند تلك النظرية إلى التفرقة الواضحة بين الإختراع والإبتكار، بينما تمثل الإختارات في الجهد الذي يقوم بها المهندسون والعلماء في اكتشاف السلع الجديدة وفي اكتشاف الطرق الجديدة التي يمكن أن يتم بها الإنتاج وفي اكتشاف الموارد الجديدة وفي اكتشاف الأسواق الجديدة، وفي توسيع التنظيمات الجديدة في الصناعة، إلا أن الإبتكارات تمثل في الجهد التي يقوم بها المنظمون لوضع هذه الإختارات موضع التنفيذ من الناحية التجارية وتبدو أهمية هذه التفرقة بالنظر إلى طبيعة كل منها، فبينما نجد أن الإختراع يمكن أن يستمر بشكل منتظم إلى حد كبير خلال الزمن، إلا أن الإبتكار يتميز بميله إلى الظهور في طفرات أو مجموعات بدلاً من أن يتوزع بالتساوي على مدار الزمن، وهذه الخاصية هي التي تؤدي إلى ظهور حالات الرواج والكساد .

وتعتمد السرعة التي تتحقق بها عوامل الإبتكار والتجدد على عرض المنظمين في المجتمع وبالرغم من عدم القدرة على تحديد عرض المنظمين بصورة كمية دقيقة إلا أن هذا المفهوم يُشكل في نظرية شومبيتر العامل المحدد لمعدل النمو الاقتصادي . ويعتمد هذا العرض على معدل الأرباح وعلى المناخ الاجتماعي والذي يتمثل في مجموعة من العوامل الاجتماعية التي لا يمكن قياسها بدقة مثل القيمة الاجتماعية للساكنة والتركيب الطبقي والنظام التعليمي والعوامل الدينية إلخ .

وتبدأ نظرية شومبيتر بالتعرض إلى الحالة الساكنة أو التيار الدائرى للنشاط الاقتصادي والذي يتتفق باستمرار فالنظام الاقتصادي يميل إلى استقرار في وضع توازنى عام ساكن حيث تسوده عدد من الخواص المميزة مثل ثبات كل من حجم ونوعية القوة

العاملة ورأس المال والأساليب الفنية للإنتاج والموارد المتاحة وهذا يعني أن هذه الحالة تتميز بوجود العمل الذي تقوم به الإدارة لاستمرار التتفق بمعدل ثابت .

ومع افتراض أن التيار الدائري للنشاط الاقتصادي قد تعرض فجأة لاضطراب خارجي يتمثل في تحقيق مجموعة من الإبتكارات يقوم بها عدد محدود من المنظمين والتي قد تتمثل في إنتاج مجموعة محددة من السلع الاستهلاكية الجديدة يعتقدون بأن إنتاجها سيكون أمراً مربحاً، ويؤدي ظهور هذه الأرباح التي تتحقق نتيجة الإبتكار إلى إقبال أعداد متزايدة من رجال الأعمال على تقليد هؤلاء المنظمين وإنتاج هذه السلع وستتجه أعداد من رجال الأعمال إلى التزايد بالتدرج نتيجة لأن المشكلات التي تواجهها عمليات الإبتكار يتم التخلص منها بمرور الزمن ولتزايده الخبرة في إنتاج وتسويق هذه السلع .

وكلما تزايد عدد رجال الأعمال في إنتاج هذه المجموعة الجديدة من السلع كلما تزايدت الضغوط على الآخرين للإقدام على إنتاج هذه السلع أيضاً حتى لايفقدوا أسواقهم ، بالإضافة إلى ذلك فإن تحقق هذه الإبتكارات خاصة في حالة التوظيف الكامل أو شبه الكامل ستدفع بالأسعار نحو الارتفاع من أجل إجتذاب عناصر الإنتاج من الصناعات الأخرى وهذا سيؤدي إلى إزدهار فرص الربح وتشجيع الاستثمار في هذه المرحلة المبكرة من الرواج .

وهذه العوامل المختلفة ستؤدي إلى اتجاه الطلب الكلى نحو التزايد بشكل واضح وسيؤدي تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية إلى ارتفاع مضطرب في الأسعار وإلى استمرار التحول من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج السلع الاستثمارية وهذه هي مرحلة التوسيع أو الرواج .

وتتجدر الإشارة إلى أن حالات التوسيع هذه تتميز بزيادة الطلب على موارد الاستثمار عن عرض المدخلات بشكل واضح ولهذا السبب فإن هذه الإبتكارات سينتمي تمويلها باللجوء إلى الائتمان المصرفي وهذا يعني أن الفرق بين الاستثمار والإخبار المخطط هو الذي يؤدي إلى تولد هذه المرحلة من التوسيع .

ولكن هذه المرحلة لابد وأن تنتهي عاجلاً أو أجالاً وهو الأمر الذي يعني ضعف هذه الموجة من الإبتكارات وإنتهاء الرواج، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها يتعلق بانتهاء العمل في إقامة المصانع الجديدة وإتجاه الإنفاق الاستثماري وبالتالي نحو الإنخفاض، وبالإضافة إلى ذلك فإن إنتاج هذه المصانع من السلع الاستهلاكية سيبدأ في غمر الأسواق في وقت يتجه فيه حجم الاستثمار نحو الإنخفاض، وهذا يعني إنخفاض الطلب على هذه السلع وإنخفاض أسعارها وبالتالي، مع ما يترتب على ذلك من تأثير سوء في أرباح المنتجين ، وهكذا تلوح بوادر الإنكماش، وأخيراً فيمكن الإشارة إلى أن قدرة النظام الاقتصادي على تقبل هذه الموجة من الإبتكارات هي قدرة محدودة نسبياً وستؤدي وبالتالي إلى إحداث تغير جذري في البيانات الاقتصادية المتاحة، مع ما يترتب على ذلك من إعادة للنظر في التقديرات وال العلاقات المضادة بين المتغيرات، وفي مثل هذه الظروف ستزداد مخاطر القيام بالاستثمار وسيحتم رجال الأعمال عن القيام بالاستثمار حتى يتم الوصول إلى وضع توازن جديد يمكن فيه القيام بتقديرات على درجة معقولة من الدقة حول ربحية المشروعات المختلفة .

وهكذا تبدأ المرحلة الثانية من الدورة والمتمثلة في مرحلة الإنكماش التراكمية والتي تمتد إلى شتى مجالات النشاط الاقتصادي ومستمر هذه العملية حتى يتم الوصول إلى وضع التوازن الجديد حتى يتعذر للنظام الاقتصادي التكيف مع الإبتكارات الجديدة التي تحفت في الفترة السابقة وحيث تؤدي قوى المنافسة بين المشروعات المختلفة إلى خروج المشروعات ذات الكفاءة المنخفضة من الصناعة كلياً وهذا يعني أن الكسر لا يمكن اعتباره شرآ في حد ذاته ولكنه يؤدي مهمة اقتصادية حيوية ويساهم بذلك في زيادة رفاهية المجتمع في الأجل الطويل .

الفصل الرابع

الجهاز المركزي

أولاً: البنك المركزي

يمكن تعريف البنك المركزي بأنه :

- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقة إلى أصول نقدية والعكس، كما أن لها القدرة على خلق وتدبير النقود القانونية.
- ليس بنك أو مؤسسة عادية بل يعتبر بنك الدرجة الأولى في الجهاز المركزي حيث يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.
- مؤسسة وحيدة تقوم بجهة الإصدار النقدي وتشرف على الائتمان (حيث أن لكل اقتصاد وطني بنك مركزي واحد).
- مؤسسة عامة مملوكة للدولة هدفه المصلحة العامة وتنظيم نشاط النقد والائتمان وربطه بحاجة المعاملات والسياسة النقدية وليس هدفه تحقيق أكبر قدر من الأرباح.
- تتميز وحدات النقد المصدرة منه بخصائص معينة تميزها عن غيرها من النقود (نقد الودائع) فهي نقود قانونية لها قوة إيراء غير محدودة لتسديد الديون ولسها صفة العمومية.

وظائف البنك المركزي

(1) خلق وتدبير النقود القانونية : أي أن البنك المركزي يحتكر حق الإصدار النقدي دون البنوك الأخرى.

كيفية الخلق (عملية الإصدار) : خلق النقود ما هو إلا تحويل الأصول الحقيقة إلى وحدات نقدية.

أساس عملية الإصدار النقدي: تعادل الإمكانيات النقدية (الأصول) مع وحدات النقد المتداولة (الخصوم) بهدف تحقيق التوازن بين الانتاج

العُقَيْدَى وَتِدَالُولُ هَذَا الْإِتَّاجُ بِوَاسْطَةِ وَحدَاتِ النَّقْدِ
وَبِالتَّالِيِّ الْمَحَافَظَةُ عَلَى قِيمَةِ النَّقْدِ وَثَبَاتُ الْأَسْعَارِ
وَالْمَحَافَظَةُ عَلَى الْقُدرَةِ الْمُشَارِنَةِ لِلْوَحْدَاتِ الْنَّقِيدِ.

أَى أَنَّ الْبَنْكَ الْمَرْكُزِيَّ يَصْدُرُ كِبِيرَةً مُعِينَةً مِنْ أُورَاقِ النَّقْدِ كَخَصُومٍ تَقْبِلُهَا أَصْوَلٌ
حَصَلَ عَلَيْهَا بِقَدْرِ قِيمَتِهَا.

(٢) الْبَنْكُ الْمَرْكُزِيُّ بَنْكُ الْحُكُومَةِ: حَيْثُ أَنَّ كَافَّةَ أَرْصَدَةِ الْحُكُومَةِ تَحْتَفِظُ بِهَا لَدِيِّ الْبَنْكِ
الْمَرْكُزِيِّ، وَيَقُومُ الْبَنْكُ الْمَرْكُزِيُّ بِتَأْدِيَةِ خَدْمَاتٍ لَهَا كَمَّوْهُ يَنْظَمُ حَسَابَاتُهَا وَحَسَابَ
مَشْرُوعَاتِهَا الْعَامَّةِ وَيَقُومُ بِعَمَلِيَّاتِ التَّموِيلِ الْخَارِجِيِّ، وَتَجْمِيعِ الْعَمَلَاتِ الْأَجْنبِيَّةِ،
وَالمَدْفَوعَاتِ الْخَارِجِيَّةِ، وَيَنْظَمُ الْبَيْنِ الْعَامِ، وَيَصْدُرُ الْقَرْوَضَ الْعَامَّةَ، وَيَقْدِمُ الْقَوْضَى
لِلْحُكُومَةِ لِمَوَاجِهَةِ عَجَزِ الْمِيزَانِيِّ، كَمَا أَنَّهُ الْوَكِيلُ وَالْمُسْتَشَارُ الْمَالِيُّ لِلْحُكُومَةِ خَاصَّةً
فِي مَسَائلِ الْصِّرَافِ وَالْتَّموِيلِ.

(٣) الْبَنْكُ الْمَرْكُزِيُّ بَنْكُ الْبَنُوكِ: يَعْمَلُ الْبَنْكُ الْمَرْكُزِيُّ كِبِيرَةً لِلْبَنُوكِ مِنْ خَلَلِ الْأَتَى:
- إِلْتَرَامُ الْبَنُوكِ التَّجَارِيَّةِ بِيَدِاعِ جُزْءٍ مِنْ رَصِيدِهَا النَّقِيدِ فِي الْبَنْكِ الْمَرْكُزِيِّ يَعَادِلُ
نَسْبَةً مُعِينَةً مِنْ إِلْتَرَامَاتِهَا هَذِهِ النَّسْبَةِ يَحِدِّدُهَا الْبَنْكُ الْمَرْكُزِيُّ كِلْهُتَاطِيًّا وَلِحَفْظِ حَقُوقِ
الْمُودِعِينَ.

- رَقَابَةُ الْبَنُوكِ التَّجَارِيَّةِ وَالْإِسْرَافُ الْإِدارِيُّ وَالْفَنِيُّ عَلَيْهَا.
- مَلْجَأًا لِإِقْرَاضِ الْبَنُوكِ التَّجَارِيَّةِ.
- يَقْوِمُ بِدُورِ الوَسِيطِ بَيْنَ الْبَنُوكِ التَّجَارِيَّةِ بَعْضُهَا بِبَعْضِهَا.

(٤) الْبَنْكُ الْمَرْكُزِيُّ وَالْمُسَيْسَةُ النَّقِيدِيَّةُ: الْبَنْكُ الْمَرْكُزِيُّ بِاعتِبَارِهِ خَالِقُ النَّقْدِ وَالْقَانُونِيَّةِ
وَمُؤَثِّرًا فِي قُدرَةِ الْبَنُوكِ التَّجَارِيَّةِ عَلَى خَلْقِ نَقْدِ الْوَدَائِعِ يُسْتَطِعُ أَنْ يَتَحَكَّمَ فِي حَجمِ
وَسَائِلِ الدُّفَعِ بِالْزِيَادَةِ أَوِ النَّفْصَانِ تَتَفَقَّدُ لِمُسَيْسَةٍ نَقِيدِيَّةٍ مُعِينَةٍ لِتَحْقِيقِ أَهْدَافٍ اِقْتَصَارِيَّةٍ.

الوسائل والأساليب التي يستخدمها البنك

المركزي للتأثير في سيولة البنوك التجارية

(١) سياسة سعر الخصم: تعريف سعر الخصم: عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية.

أثر سياسة سعر الخصم:

- تغير سعر الخصم يؤثر في حجم الائتمان المصرفى: فإن خفض سعر الخصم يزددي إلى إنخفاض أسعار الفائدة في السوق النقدية وهذا يشجع الأفراد والمشروعات على الإقراض فيزيداد حجم الائتمان والعكس صحيح.
- إنخفاض سعر الخصم لدى البنك المركزي يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها المتقطلة في أوراق تجارية وسندات إلى نقود قانونية وهذا يؤدي إلى زيادة إمكانياتها في خلق نقود الودائع وبالتالي يزداد حجم الائتمان.

فعالية سعر الخصم:

- فعالية سعر الخصم هو وسيلة توجيه للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم الائتمان وإتجاهات السوق النقدية، وتقتصر فعالية سياسة سعر الخصم على النجاح في إمداد أو سحب الأرصدة النقدية القانونية من البنوك التجارية.

(٢) سياسة السوق المفتوحة:

تعريفها وأثراها: هي دخول البنك المركزي في السوق النقدية بائعاً لبعض الأصول الحقيقية والأوراق المالية التجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية يمتلكها من السوق فتقل سيولة السوق النقدية، أو يدخل مشترياً لبعض الأصول بهدف إمداد السوق النقدية بالسيولة.

- قيام البنك المركزي ببيع أصول حقيقة وأوراق مالية ← شرائها البنوك التجارية ← نقل سيولتها النقدية ← تقل مقدرتها على خلق الائتمان.
- قيام البنك المركزي بشراء أصول حقيقة وأوراق مالية ← تبيعها البنوك التجارية ← تزيد سيولتها ← تزيد مقدرتها على خلق الائتمان.

٦. يمكن للبنك المركزي التأثير في حجم الائتمان عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع (السيولة).

فعالية سياسة السوق المفتوحة: تتحدد فعاليتها يقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية.

(٢) سياسة الاحتياطي الإجباري: تعريفها وأثرها يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة معينة يجب أن يحتفظ بها كل بنك تجاري تمثل نسبة من أصوله الذاتية وودائعه يحتفظ بها لدى البنك المركزي وهذه السياسة من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

← نسبة الاحتياطي مرتفعة ← ← نقل السيولة لدى البنوك التجارية ←
نقل القدرة على الإقراض والعملي صحيح.

(٤) الرقابة على عمليات الإقراض والإئتمان والأنشطة الاستثمارية للبنوك التجارية:
يتم ذلك من خلال الآتي:

- فحص ومراقبة سياسة المقترض من حيث المركز المالي وقدرته التمويلية.... الخ.
- فحص ومراقبة نوعية الأصول المقدمة للخصم أو لضمان الإقراض من حيث درجة السيولة ونطاق الضمان الخ.
- العمل على تفضيل القروض وتوفير الإنسان المرتبط بالإحتياجات الأساسية والضرورية لل الاقتصاد القومي.
- استخدام الودائع الحكومية كعامل هام للتأثير على سيولة السوق النقدية بإعتبار الحكومة والمشروعات العامة والمحليه من أكبر عملاء البنوك التجارية سواء كمدخرين أو كمقرضين.
- التدخل في سوق الصرف الأجنبي حيث أن كافة التحويلات بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية تتم عن طريقه.
- تنظيم الجهاز المصرفي من خلال تبادل المعلومات المشتركة مع البنوك التجارية والإشراف على قوانين المنافسة المصرفية ومراقبة المشروعات المصرفية الدولية.

ثانياً: البنوك التجارية

البنوك التجارية تمثل في مجموعها الجهاز المصرفي للإقتصاد. وهي تعتبر مصارف من الدرجة الثانية في تسلسل الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي حيث أنها مؤسسات مصرافية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها، وهذه النقود هي نقود الودائع، وتتعدد وتنوع البنوك التجارية بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات ، كما أن نقود الودائع التي تعامل فيها البنوك التجارية تتعدد وتختلف وفقاً لمصدرها بعكس النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتصرف بأنها متماثلة بالإضافة إلى أن البنوك التجارية هي مؤسسات هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة وذلك بتقديم خدماتها المصرافية أو خلق نقود الودائع، وهي غالباً مملوكة للأفراد أو المشروعات في شكل شركات مساهمة.

وتتعدد عمليات البنوك التجارية وتنوع بجانب وظائفها الرئيسية في خلق الودائع بهدف تحقيق قيام النقود بوظائفها.

وظائف وعمليات البنوك التجارية

وتقسم وظائف البنك التجارى إلى

(١) العمليات المصرفية العادية

وتقسم إلى:

(أ) الحسابات المصرفية : أي الإيداع المصرفي حيث يتنازل العميل عما لديه من أموال للبنك للاحتفاظ بها واستخدامها لتوفير كل من الموارد المالية الازمة لعمليات الإقراض والإئتمان ، والعمولات التي يخصصها البنك من تحصيل كمبيالات العميل.

أنواع الحسابات المصرفية:

١- الحسابات الجارية: وهي اتفاق بين طرفين (البنك والعميل) على أن تسوى العمليات التي تتم بين أطرافه عن طريق قيود تتم سواء في جانب الدائن أو المدين.

٢- الحسابات الإنخالية: وهي حسابات تحقق عائد لأصحابها يتمثل في سعر الفائدة المتفق عليه وهي قد يكون لها مدة محددة أولاً تكون لها مدة محددة ومن أمثلتها دفاتر التوفير.

(ب) الائتمان: وهو يعني الثقة فمثلاً البنك لعميله إعتماداً يعني أن يثق في عميله فيعطيه رؤوس الأموال، والأساس في الائتمان ضرورة الثقة والجدية حيث أن كل إعتمان محفوف بالمخاطر ولذلك فإن البنك يتتخذ عدة إجراءات كاحتياطات لمواجهة مخاطر عدم السداد أو التأخير فيها ومنها.

١- تحديد نوع المخاطر: عن طريق إعطاء قروض في حدود قصوى، وعدم تجاوز القرض لحدود معينة، وتنوع القروض والضمادات، والإشتراك مع البنوك الأخرى في القروض.

٢- دراسة الحالة: أي دراسة موضوع القرض ونشاطه وحالة المقترض..... إلخ.

٣- الضمادات (الشخصية - العينية).

* ويتقاضى البنك مقابل الائتمان فائدة تمثل في تكلفة الائتمان والتي تتمثل في :

- عائد رأس المال المقترض.

- نصيب الإدارة.

- هامش لتنطية المخاطر.

نماذج الائتمان:

١- القرض النقدي (المقترض يحصل على قرض من البنك مقابل سعر فائدة ورد قيمة القرض).

٢- الدفع من تحت الحساب (يسمح البنك لعميله) أن يصبح حسابه مدينًا في حدود مبلغ معين يغطيه في حدود معينة).

٣- عمليات الائتمان بالمقابل (هذا المقابل يكون ضمان شخصي أو عيني).

٤- فتح الاعتماد (حيث يضع البنك تحت تصرف عميله مبلغ معين يجوز للعميل سحبه دون أن يلتزم العميل بدفع فائدة إذا لم يسحبه).

٥- عمليات الخصم (يضع البنك تحت تصرف عميله قيمة الكمبيالة ودون إنتظار أجل السداد بحيث يخصم ذلك من العميل عند سدادها بالإضافة إلى تكلفة الإقران).

٦- عمليات الإنتمان بالضمان المصرفي حيث يقدم البنك ضماناته للعميل ويتحمل المسئولية في حالة عجز العميل عن تسديد معاملته لجهات مثل الضرائب والجمارك.

(ج) الاستثمارات : وهي قروض طويلة الأجل تستخدم في شراء المواد الأولية والأجهزة وإقامة المنشآت، وتقدر أقساطها على أساس معدلات الاستهلاكات.

(د) الإنتمان المقدم للتجارة الدولية: أي عمليات الاستيراد والتصدير.

(هـ) خدمات مصرفية أخرى: مثل إصدار الأسهم والسندات للشركات، وتأجير المخازن والخزان، وتنظيم حسابات الأفراد، وصرف الأجور والمرتبات ، وتحصيل الشيكات والكمبيالات.

(٢) خلق نقود الودائع (العمليات المصرفية غير العادية)

النموذج البسيط لكيفية خلق البنك التجارى لنقود الودائع هو

١- نفترض جهاز مصرفي يتكون من بنك مركزى واحد له قدرة نهائية على خلق النقود القانونية بجانب هذا البنك يوجد بنوك تجارية تسعى لخلق إنتمان بناء على طلب الأشخاص الذين يصبحون مدينين بسبب الخصم أو القروض.

٢- في ظل هذا الفرض فإن البنك التجارى يلعب دور الوسيط فهو يتلقى المدخرات من النقود القانونية المسائلة في شكل ودائع من الأشخاص فتصبح ديناً عليه أي تقييد في جانب الخصوم ويقوم البنك باستخدام هذه النقود.

نفترض أن قيمة الوديعة ١٠٠ ألف جنيه .: الميزانية للبنك التجارى تكون كالتالي

أصول	خصوم
١٠٠ ألف جنيه نقود بالخزانة	١٠٠ ألف جنيه ودائع

٢- يقرض البنك التجارى جزء من قيمة الوديعة

فإذا كانت النسبة المتوقعة من طلبات سحب الودائع تعادل ١٠% من قيمة الوديعة
فإن البنك يحتفظ بـ ٢٠% نقدية لمواجهة هذه الطلبات ويقرض الباقى وتصبح الميزانية
كالآتى:

أصول	خصوم
٢٠ ألف جنيه نقود سائلة	١٠٠ ألف جنيه ودائع
٨٠ ألف جنيه قروض	

ويمكن أن يصل البنك بميزانيته إلى الصورة التالية:

أصول	خصوم
١٠٠ ألف جنيه نقود سائلة	١٠٠ ألف جنيه ودائع
٩٠ ألف جنيه قروض	

٤- يقوم البنك بإصدار قروض إئتمانية (فتح حساب يجوز السحب عليها بالشيكات) بمبلغ

٥٠ ألف جنيه فتصبح الميزانية كالتى:

أصول	خصوم
٢٠ ألف جنيه نقود سائلة	١٠٠ ألف جنيه ودائع حقيقة
٨٠ ألف جنيه قروض	٥٠ ألف جنيه ودائع إئتمانية
٥٠ ألف جنيه قروض إئتمانية	
١٥٠ ألف جنيه	١٥٠ ألف جنيه

يتضح من ذلك أن البنك أمكنه خلق نقود وودائع.

الباب السابع

البيان الاقتصادي والدخل القومي

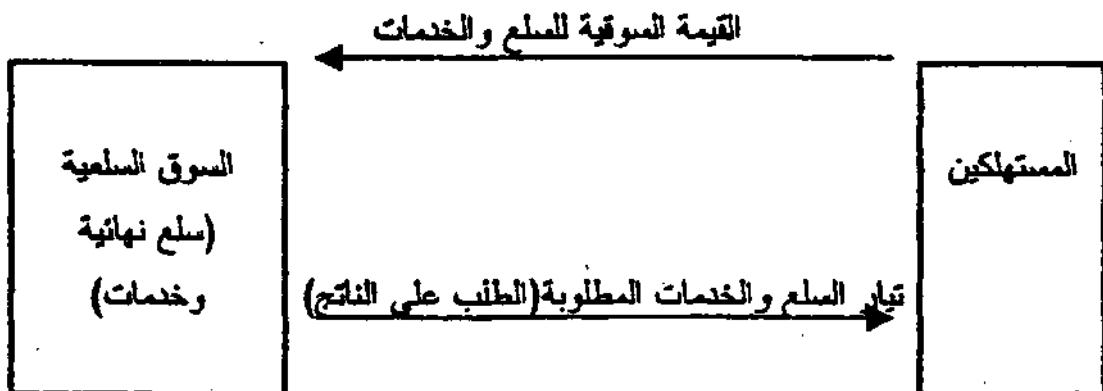
الفصل الأول

البيان الاقتصادي

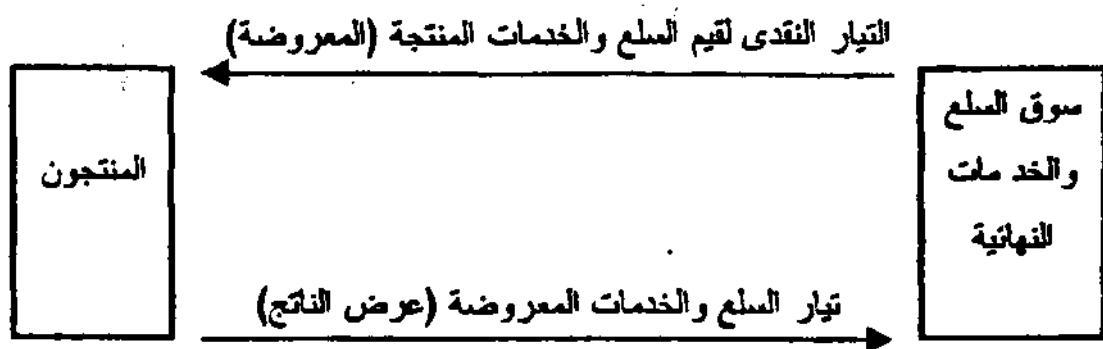
لا يستطيع أى فرد في عصرنا الحالي أن يقوم بانتاج كل مستلزماته العصرية للحياة، أى أن مرحلة الإكتفاء الذاتي انتهت كمرحلة تاريخية وأصبح الاقتصاد القومي من التعقيد لدرجة أنه لا يمكن لأى فرد تسع كل الصناعات القائمة بتصنيع احتياجاته، فإذا أقينت نظرة على الاقتصاد القومي في مجتمع رأسمالي فأنتا نجد العديد من الصناعات التي لا يمكن للفرد أن يحصيها، فكيف يتم الإنتاج، ويتحدد ومن هؤلاء الذين يقومون بوضع خطط الإنتاج وتوزيعه وإستهلاكه هل يتم بطريقة مخططة كما في النظام الإشتراكي أم يتم عن طريق جهاز السوق في النظام الرأسمالي، الشيء الذي ليس فيه شك أن الاقتصاد القومي الرأسمالي يدار عن طريق ميكانيكية السوق فإذا كان الجهاز السعرى في النظام الرأسمالى هو الذى يقوم بعملية توزيع السلع والخدمات على جمهور المستهلكين كما يحدد السلع والخدمات التي لها أولوية في الإشباع والأحق بالإشباع تبعاً لهدف الربح بالنسبة للمنتج الرأسمالى، كما أنه يحدد كيفية توزيع واستغلال الموارد الطبيعية إلا أنه ليس لميكانيكية السوق سيطرة كاملة على النظام الاقتصادي الرأسمالى، فالدولة تتدخل بدرجة ما في الأنشطة الاقتصادية الازمة لها من الناحية الإستراتيجية كما تسن القوانين المحددة والمانعة لبعض الأنشطة الاقتصادية.

ويشكل أى مجتمع من المجتمعات في مساحة جغرافية دولية معينة من مجموع السكان العقيمين فيه، هؤلاء السكان قد يكون بينهم أجانب أى لا يحملون جنسية السكان المحليين وكليهما يقومون جميعاً بشراء السلع والخدمات الازمة لمعيشتهم الضرورية من المجتمع سواء كان بعضهم منتج أو البعض الآخر غير منتج، فكل السكان يقومون بشراء احتياجاتهم من السلع والخدمات ليس مباثراً من المنتجين بل من خلال الأسواق (تجارة التجزئة أو الجملة). هذه السوق يتم فيها تقابل الطلب على السلع والخدمات مع عرض هذه

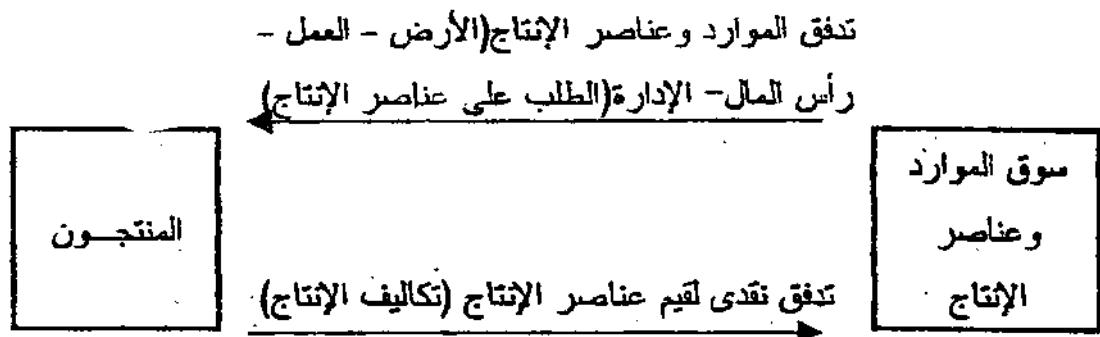
السلع، ونظير ذلك فإنهم يدفعون المبالغ النقدية مقابل الحصول على السلع والخدمات ويوضح الشكل التالي أن هناك تيارين من التغيرات تيار السلع والخدمات المطلوبة يتدفق من الأسواق السلعية والخدمية إلى قطاع المستهلكين (كل السكان) وتيار عكسي من السكان إلى السوق السلعية وهو التيار النقدي.



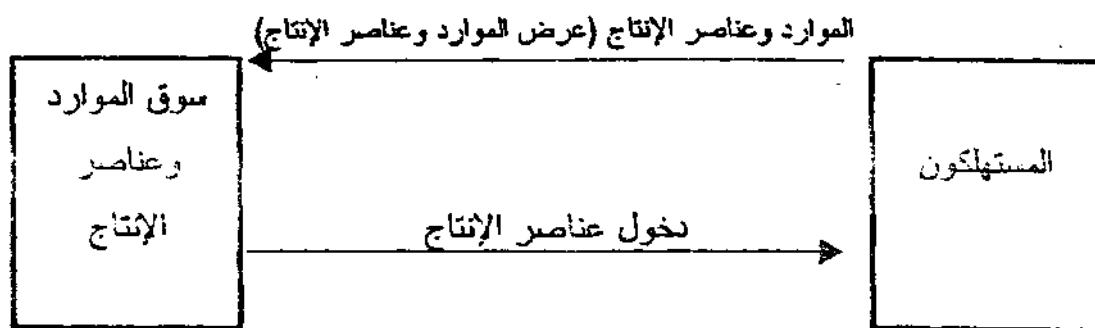
ولما كان المجتمع يتضمن جزء من السكان يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات ويطلق عليهم المنتجون هؤلاء المنتجون ليسوا كل السكان بل جزء منهم، ومنهم المحليين ومنهم الأجانب الذين يقدمون الخدمات الفنية والإستشارية للمؤسسات الإنتاجية المختلفة ومنهم المستثمرون الذين يقومون باستثمار أموالهم في إنشاء المؤسسات الإنتاجية المختلفة، معنى ذلك أن الناتج المحلي يأتي من جزئين من الناس هم المحليين أصحاب المجتمع والأجانب. وهؤلاء يقومون ببيع منتجاتهم في السوق السلعية والخدمية ونظير ذلك يحصلون على مقابل لها وهي قيمة إنتاجهم، معنى ذلك أن هناك تيارين من التغيرات أحدهم نقدى وأخر سلعي، والشكل التالي يوضح تيار تدفق السلع وـ"خدمات المنتجة (المعروضة)" من المنتجين إلى سوق السلع وعكسه يتدفق تيار قيمة السلع والمنتجات المعروضة حق المنتجين .



ولما كان المنتجون لا يستطيعوا أن ينتجوا أى سلعة أو خدمة إلا من الموارد الاقتصادية والموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع كالعمل ورأس المال والأرض والإدارة الفنية التي يمتلكها المجتمع والتي لا يملكها كل أفراده، فإنهم يقومون بتأجير خدمات العمل وبشراء عناصر الإنتاج المختلفة والإفراط من البنوك ويتأجير الإدارة الفنية من المجتمع أى يحصلون على عناصر إنتاجهم من المجتمع كله عبر سوق يطلق عليها سوق الموارد حيث يتم هناك عرض الموارد من العارضين لها وهم سكان المجتمع والطلب عليها من المنتجين ومن ثم ينشأ تدفقان من التيارات أحدهم تتفق الموارد الاقتصادية من سوق الموارد والأخر تيار عكسي وهو تدفق أسعار وتكلفة شراء واستخدام هذه الموارد كما يوضحه الشكل التالي



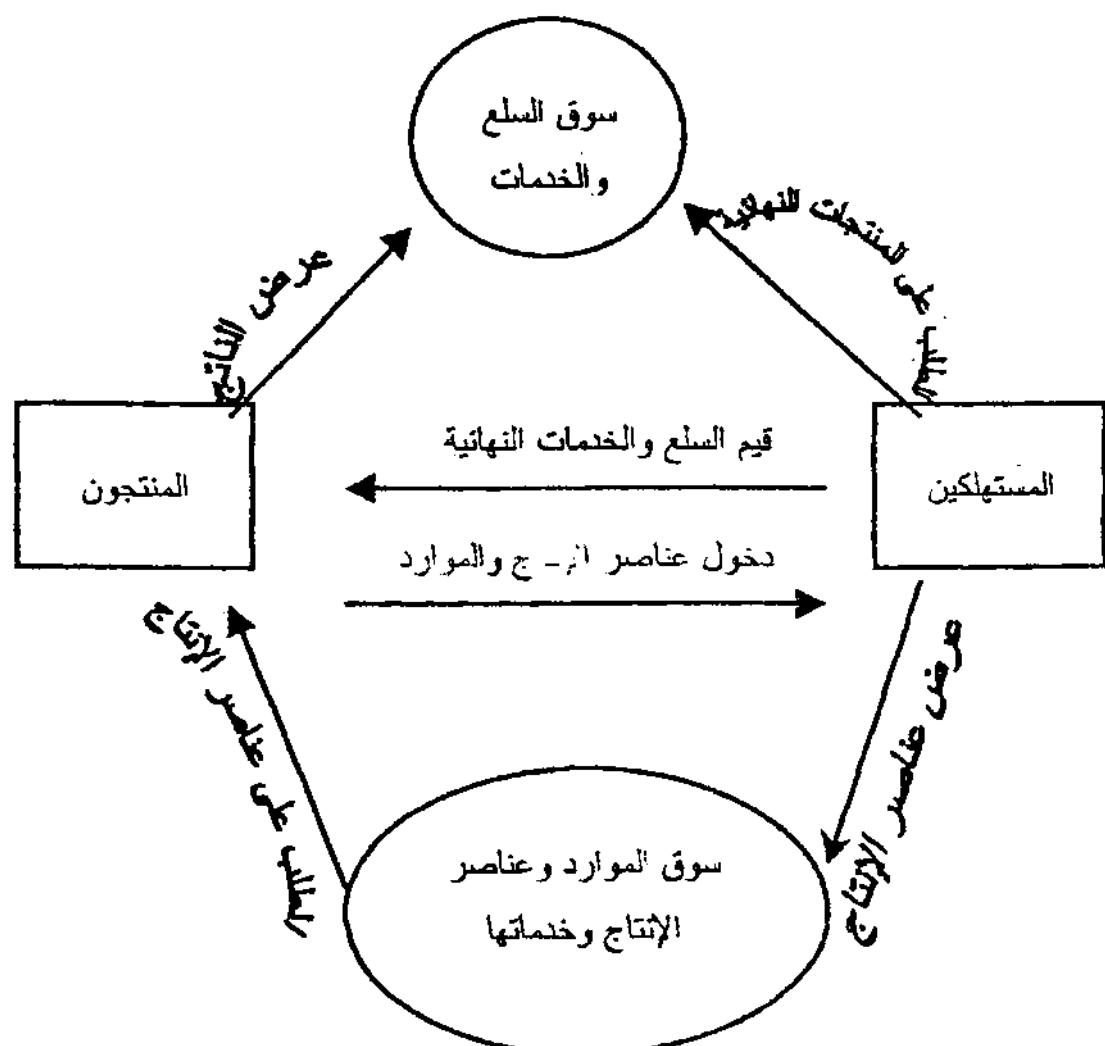
وقد وضحنا في سياق الكلام بأن السكان يقدمون خدماتهم وممتلكاتهم لمسوق الموارد حتى يمكن شراؤها أو شراء خدماتها من قبل المنتجين نظير ذلك يحصلون على دخول أى إيرادات نتيجة تقديمهم لهذه الموارد لمسوق الموارد ومن ثم فهناك تيارين متذبذبين أحدهم تيار الموارد وعناصر الإنتاج من السكان إلى سوق الموارد والأخر عكسي وهو دخول هذه العناصر الإنتاجية



يمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي: وهو شكل مبسط للغاية يوضح فيه كيفية عمل المجتمع الاقتصادي (المغلق) أي الذي لا يتاجر ولا يتبادل مع المجتمعات الأخرى فهو شكل بسيط حتى يستطيع القارئ فهم كيف يعمل المجتمع الاقتصادي. ونلاحظ أن هناك ثلاثة أسواق رئيسية وهي

السوق السلعي: وخاص بتبادل المنتجات النهائية طلب المستهلكين وعرض المنتجين
 السوق الموردية: وخاص بتبادل عناصر الإنتاج وخدمات أي طلب المنتجين وعرض
 المائزين لهذه الموارد.

السوق النقدية: وهي تيارات نقدية تم بين القطاعين الرئيسيين وهو المستهلكين والمنتجين
 عبر سوق السلع والخدمات وسوق الموارد.



الفصل الثاني

الإطار الحسابي للناتج الكلى

يمكن تعريف الناتج المحلي بثلاث بدائل مختلفة وكل بديل من هذه البدائل له طريقة حساب مختلفة، فحساب الناتج المحلي تبعاً للمصادر التي ساهمت في تكوينه له طريقة حساب يطلق عليها القيمة المضافة، وتعريف الناتج المحلي بطريقة إنفاقه له طريقة حساب يطلق عليها قيمة الإنفاق على السلع والخدمات (الطلب النهائي) ، وتعريف الناتج المحلي بمقادير مساهمات عناصر الإنتاج الأربع (العمل - الأرض - رأس المال - الإدارية) والتي ساهمت في إيجاده له طريقة حساب يطلق عليها توزيع الدخل على عوائد عناصر الإنتاج وهي الأجر - الراتب - الفائدة - الربح وستقوم بشرح مبسط للغاية للتعرف بالثلاث طرق الحسابية.

- ١- طريقة القيمة المضافة
تبعاً لمصادر تكوينه
- ٢- طريقة قيمة المنتج النهائي
تبعاً للإنفاق النهائي على السلع والخدمات
- ٣- طريقة توزيعه على عناصر الإنتاج
تبعاً للدخول عناصر الإنتاج

مثال: فاذا فرضنا أن هناك مزارع قام بإنتاج أرباح قمح من مساحة محددة من الأرض وعمله الإنتاجي وأنه باع إنتاجه إلى مطحن بـ ١٠٠ جنيه. وأنه أعطى لصاحب الأرض التي استأجرها ٥٠ جنيه قيمة الإيجار. فتكون حساباته في الجدول التالي، والذي يمثل مثلاً قطاع الزراعة والصيد .

١- قطاع الزراعة والقطاع المبدئي

إنفاقات وأرباح	مبيعات
٥٠ إيجار (إنفاق) عائد الأرض	١٠٠ جنيه نفع
٥٠ الربح (عائد التنظيم والإدارة)	
—	—
١٠٠	١٠٠

في هذا المثال البسيط تبين أن قيمة الإنتاج وزعت على عناصر الإنتاج التي ساهمت فيه وهي للتبسيط الأرض نصيبها الربح والباقي ربح المزارع ويعتبر قطاع الزراعة قطاع

أولى (مبادئ) فكل إنتاجه يكون قيمة مضافة بعد خصم ما أخذ من القطاعات الأخرى (السلع الوسيطة).

ثم قام الطحان بطحنها وأنتج منها دقيقاً باعها إلى مخبز من المخابز بسعر ٣٠٠ جنيه وأنه دفع نظير طحن هذه الحبوب ١٠٠ جنيه أجور عمال وحسب سعر فائدة على رأس ماله وريع المطحون حوالي ٥٠ جنيه فلن أرباحه الباقية خمسين جنيهًا وتكون حساباته كما في الجدول التالي والذي يمثل قطاع الصناعات التحويلية.

٢- قطاع الصناعات التحويلية

مبيعات		أرباح وإنفاقات
٣٠٠ جنيه دقيق		مشتريات دقيق ١٠٠
		أجور ١٠٠
		سعر الفائدة وريع ٥٠
		—
		جملة إنفاقات ٢٥٠
		أرباح ٥٠
		—
٣٠٠		أرباح وتكليف ٣٠٠

ويمكن حساب الناتج المحلي بطريقة دخول عناصر الإنتاج كالتالي

قطاع الزراعة إنتاج القمح ٥٠ ريع

٥ أرباح

—

قيمة مضافة ١٠٠

قطاع الصناعات التحويلية إنتاج الدقيق ١٠٠ أجور

٥ ريع وسعر فائدة

٥ أرباح

—

٣٠٠ جملة الدخل المكتسب وفي نفس

الوقت قيمة الدقيق الناتج

أما حساب القيمة المضافة فإنها تمثل ما أضافه كل قطاع على السلعة فنقطاً إنتاج الزراعة يعتبر إنتاجه قيمة مضافة لأنه لم يأخذ من أي قطاع آخر أي منتجات في مثباتها هذا كلها قيمة مضافة، أما قطاع إنتاج الدقيق فقد اشتري بـ ١٠٠ جنيه قمح حولها إلى دقيق بقيمة ٣٠٠ فتكون القيمة المضافة هنا ٣٠٠ - ١٠٠ = ٢٠٠ إلى ما أضافه السلعة هي ٢٠٠ وذلك بعد استزال السلع الوسيطة.

ويمكن توضيح حساب القيمة المضافة في عملية القمح والدقيق كالتالي:

القيمة المضافة	الدخل	القيمة المضافة
القمح	الموزع	القمح
٣٠٠ نقى	١٠٠ لجور	٥٠ ربع
٥٠ قمح	١٠٠ - ربع و سعر فائدة	٥٠ أرباح
٥٠ أرباح	—	—
٢٠٠ قيمة مضافة	٢٠٠ دخل	١٠٠ قيمة مضافة

ويفرض أن تلك الكمية من الدقيق بيعت إلى خباز وصنع منها خبزاً باعه بمقدار ٥٠٠ جنيه للمستهلكين وهي قيمة المنتجات النهائية بمعنى أن حساب قيمة الناتج من الثلاث قطاعات إذا اعتمدت على قيمة المنتج النهائي فسيكون ٥٠٠ جنيه وستكون حساباته كالتالي

تكاليف وأرباح	مبيعات
٣٠٠ مشتريات دقيق	٥٠٠ خبز
٧٥ أجور	
٤٠ سعر فائدة وربع	
٤١٥ جملة تكاليف	
٨٥ أرباح	
٥٠٠ تكاليف وأرباح	٥٠٠ مبيعات (قيمة المنتج النهائي) طلب المستهلك

وفي حين ان حساب القيمة المضافة سيكون أشترى ٣٠٠ جنيه يرقى زاد من قيمتها إلى ٥٠٠ جنيه أي ان القيمة المضافة هنا $500 - 300 = 200$ فإذا جمعنا القسم المضافة في الثلاث قطاعات ستكون $500 + 200 + 100 = 800$ هي قيمة المنتجات النهائية.

والأن ننتقل إلى حساب الناتج بطريقة دخول عناصر الإنتاج تبعاً لمصادر الناتج المحلي

قطاع الصناعة النهائى	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الزراعة	دخول عناصر الإنتاج	
٧٥	١٠٠	-		الأجور
٤٠	٥٠	٥٠		القائمة
٨٥	٥٠	٥٠		الربح
				الربح
—	—	—	—	
٢٠٠	٢٠٠	١٠٠		القيمة المضافة
٥٠٠ -				٥٠٠ - المنتج النهائي

ومن هذا المثال البسيط نلاحظ أنه يجب أن تتطابق طرق القياس الثالث طريقة دخول عناصر الإنتاج - طريقة القيمة المضافة - طريقة المنتج النهائي إلا انه نتيجة وجود إهلاك في رأس المال ، وكذلك ضرائب غير مباشرة وإعانت إنتاجية ودخول من الخارج ودخول إلى الخارج أدى إلى وجود بدائل مختلفة لقياس الناتج الإجمالي والذي يجب أن يراعى هذه المتغيرات حتى تكون الحسابات موحدة ومتقاربة.

اختلاف قيمة المعاملات عن الدخل:

من هذا المثال نستطيع أن نستنتج أن هناك اختلاف بين حجم الدخل وحجم المعاملات أي المخرجات التي تمت في المقصود، فحجم المعاملات يشمل كل المخرجات وهي تمثل $100 + 300 + 500 = 900$ للقطاعات الثلاث السابقة وبعد استبعاد السلع والمنتجات الوسيطة وهي $- 200 + 100 - 300 = 100$ نحصل في النهاية على الدخل في المقصود القومي، أي انه من الضروري استبعاد المنتجات الوسيطة بين القطاعات لمنع الإزدواج الحسابي (أى عدم حسابها مررتين) لأن ١٠٠طن قمح حيث لو لا في قطاع الزراعة فلا داعى لحسابها مرة أخرى في قطاع الطحان.

الخلاصة:

- ١- إذا كنا بقصد حساب الناتج المحلي من مصادره التي ساهمت في إيجاده (أى من القطاعات الاقتصادية زراعة - صناعة - تجارة ... إلخ) فإننا نقوم باستخدام طريقة القيمة المضافة أى نحسب ماضافية كل قطاع فقط .
- ٢- إذا كنا بقصد حساب الناتج المحلي تبعاً للإنفاق النهائي عليه أى الطلب النهائي فأننا نقوم بحساب قيمة الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي استهلكها أو أنفقها المجتمع على الطلب النهائي (المستهلكون - الحكومة - المنتجون - القطاع الخارجي).
- ٣- إذا كنا بقصد حساب الناتج المحلي تبعاً لما تم توزيعه على عناصر الإنتاج التي ساهمت في إيجاد (الأرض - العمالة - رأس المال - الإدارة والتنظيم) فإننا نقوم بحسابه بطريقة تخول هذه العناصر في كل قطاع من القطاعات أى تبعاً لمصادره.

إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي

بعد العرض البسيط لأكية عمل المجتمع الاقتصادي والذي أوضحنا فيه أن أي مجتمع حديث يشتمل قوميين أى سكان لهم نفس القومية وأجانب يعيشون داخل حدود جغرافية واحدة وهي الدولة فالناتج المحلي يخص مالكيه أصحاب البلد الواحدة (القوميين) والمقيمون داخل حدود جغرافية لدولة واحدة، كما يشمل أيضاً إنتاج الأجانب من خدماتهم الاستشارية والفنية واستثماراتهم طالما أنها داخل نفس الحدود. وبطبيعة الحال يقوم هؤلاء الأجانب بتحويل دخولهم خارج البلد فإذا ما رغبنا أن نعرف فقط مالذي ينتجه القوميين داخل المجتمع فإننا نستنزل قيمة الدخل الخارج (للأجانب) من الإنتاج المحلي فيصبح

$$\text{ناتج القومي} = \text{ناتج المحلي} - \text{دخل إلى الخارج}$$

$$\text{ناتج المحلي} = \text{ناتج القومي} + \text{دخل من الخارج}$$

مثال: إذا كان مجتمع ينتج بحوالى ١٠٠٠ وحدة إجمالي إنتاج محلى داخل حدود الدولة منهم قومين (مصريين) أنتجوا بحوالى ٨٠٠ وحدة والأجلب أنتجوا بحوالى ٢٠٠ وحدة فأن

$$\text{الإنتاج القومى (القومية)} - \text{الإنتاج المحلى} - \text{الدخل إلى الخارج} \\ 1000 - 800 = 200$$

$$\text{أو الإنتاج المحلى} - \text{الناتج القومى} + \text{الدخل من الخارج} \\ 1000 - 800 + 200 = 400$$

ولما كانت المجتمعات الدولية مجتمعات تبلاطية فإنه بالاشك يوجد العديد من المغتربين يعملون خارج البلد يتضمن خدمات من عمل أو بستمارات في الخارج ويقومون في نفس الوقت بتحويل عوائد نشاطهم من الخارج إلى دخل البلد ويطبق عليه الدخل من الخارج هذا الدخل المتحصل عليه من الخارج ولتكن مثلاً ٣٠٠ وحدة فأنه يخص القومين أصحاب الجنسية الواحدة فيكون

$$\text{الناتج القومى} - \text{مأنتجه القومين (داخل البلد)} + \text{مأنتجه القومين خارج البلد} \\ 1100 - 800 + 300 = 600$$

ومن ثم فللتا نستطيع أن نجمع الحسابيين مع بعضهم في المعادلة التالية
الناتج المحلى - الناتج القومى - (الدخل إلى الخارج - الدخل من الخارج)

$$\boxed{\text{الناتج المحلى} - \text{الناتج القومى} - \text{صافي الدخل من الخارج}}$$

$$1000 - 1100 - (300 - 200) \\ (100 - 1100 - 100)$$

والخلاصة: أنه نتيجة وجود متغير صافي الدخل من الخارج فإن الناتج المحلى لايساوي الناتج القومى دون إدخال هذا المتغير.

الناتج بسعر السوق والناتج بتكلفة عناصر

ولما كنا في مجتمعات مقدمة يزداد فيها التدخل الحكومي بسياسات اقتصادية مختلفة لتشجيع الإنتاج بإعطاء إعانات إنتاجية للمنتجين المتعثرين أو الباندين لحياتهم الاستثمارية حتى يستمروا في الإنتاج . كما أن هذه الإعانات لا تشمل فقط القطاع الإنتاجي بل قد تشمل المستهلكين في صورة تخفيضات لأسعار السلع والخدمات (خدمات الصحة والتعليم والتموين) وعلى ذلك فإنه من الضروري تعديل قيمة الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج مع قيمته بسعر السوق ، فمثلاً رغيف الخبز يتكلف عند المنتج ١١ قرش أى قيمته بتكلفة عناصر الإنتاج هو ١١ قرش في حين يباع كسلعة نهائية للمستهلك ٥ قروش ومن ثم فإن

الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج بسعر السوق + الإعانة الإنتاجية

$$11 = 5 + 6$$

وإذا كانت الحكومة تعطى إعانات إنتاجية فإنها في نفس الوقت تفرض ضريبة غير مباشرة على بعض أنواع السلع الاستهلاكية الترفيهية بعرض الحصول على إيرادات حكومية إضافية . فمثلاً علبة السجائر تتكلف عند المنتج حوالي ٤٠ قرش وهي القيمة بتكلفة عناصر الإنتاج إلا أنها تباع في السوق للمستهلك بحوالي ٢٠٠ قرش أى السلعة بسعر السوق ٢٠٠ قرش والفرق هو ضريبة غير مباشرة تحصل عليها الحكومة ومن ثم فإن

الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة

$$160 = 200 - 40$$

وإذا أخذنا كل المنتجات في المجتمع ككل والتي بعضها يأخذ إعانات إنتاجية والأخر تفرض عليه ضريبة غير مباشرة فإن

قيمة الناتج بسعر التكلفة = قيمة الناتج بسعر السوق - (الضرائب غير المباشرة - الإعانات الإنتاجية)

قيمة الناتج بسعر التكلفة = قيمة الناتج بسعر السوق - (فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية)

فإذا أخذنا المثال الذي نحن بصدده لسلعتي الخبز والسجائر فإنه يكون بأسعار التكلفة

$$\begin{array}{r}
 \text{ـ بأسعار السوق} - (\text{زيادة ضرائب غير مباشرة عن الإعانت الإنتاجية}) \\
 \text{الخبز} + \text{السجائر} - \text{الخبز} + \text{السجائر} - \text{ضريبة غير مباشرة وإعانت} \\
 11 + 40 - 5 + 200 - (160 - 6) \\
 \text{ـ} = \text{ـ} = 205 - 154
 \end{array}$$

وخلصة القول أن قيمة الناتج الكلى بسعر السوق لا يساوى قيمة الناتج الكلى بتكلفة عناصر الإنتاج مالم يتم إدخال تعديل فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانت الإنتاجية.

قيمة الناتج الإجمالي وقيمة الناتج الصافي

بعد أن عرضنا أن

(١) متغير صافي الدخل من الخارج (الدخل من الخارج - الدخل إلى الخارج) يغير من لفظ قيمة الناتج القومي إلى قيمة الناتج المحلي، وكما أن

(٢) متغير فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانت الإنتاجية (ضرائب غير مباشرة - إعانت إنتاجية)

يغير من لفظ قيمة الناتج بسعر السوق إلى قيمة الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج والآن ننتقل إلى متغير ثالث وهو إهلاك رأس المال وأثره في تقدير الناتج المحلي أو القومي بأى تسعير سواء بأسعار السوق أو تكلفة عناصر الإنتاج.

إهلاك رأس المال: يتطلب الإنتاج استهلاك للآلات والعدد والمهمات والطرق والكتاري والسدود والمدارس والمستشفيات ... الخ، كذلك استخدام المبانى غير السكنية والذى يطلق عليه رأس المال القومى، هذا الاستخدام يؤدى إلى تقادم وإستهلاك جزء من رأس المال والذى يجب أن يحسب سنويًا حتى نحصل على قيمة الإنتاج الصافية، وإهلاك رأس المال هو جزء ثابت أو نسبة ثابتة من قيمة رأس المال العامل يجب أن يخصم من قيمة الإنتاج، وقد يشتمل إهلاك رأس المال على جزء متغير نتيجة التشغيل الزائد أى أن الإهلاك

يشمل :

١-نفقة الاستعمال: وهى ناتجة من استخدام رأس المال فى العملية الإنتاجية

٤- النفقة الإضافية: وهي الناتجة من عدم استخدام رأس المال والتي تحدث نتيجة طبيعة تكوين رأس المال مثل البلي والصدا والتقادم وهذه الخسائر يمكن توقع قيمتها والتأمين عليها وهي تكالفة ثابتة تحسب بصرف النظر عن الإستخدام أو عدم الإستخدام.

أما الخسائر غير المتوقعة في رأس المال والتي تحدث نتيجة الكوارث والزلازل والظروف التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها أو توقعها، فهي خسائر في رأس المال نفسه وليس لها أي علاقة بحساب إهلاك رأس المال لأن إهلاك غير منتج، أما الإهلاك نتيجة الاستعمال أو نتيجة البلي والصدا فهي إهلاكات منتجة لأنها مرتبطة بالعملية الإنتاجية.

كما أن الإهلاك نتيجة التقدم التكنولوجي والراجع من التغيرات التكنولوجية السريعة بحيث أن الآلة الحديثة تتضى على الآلة السابقة لها في وقت قصير من عمرها الإهلاكي أي قبل الإستفادة منها كاملاً فهذا أيضاً يعتبر من خسائر رأس المال.

ونتيجة تباين الأعمار الإستخدامية للأنواع المختلفة من رأس المال مثلاً في المباني قد تستمر في ٥٠ عام في حين الميارة يبيك أب للنقل يمكن أن تستمر ١٠ أعوام فلن الإهلاك يحسب بطرق عديدة يخص كل عام جزء من قيمة الآلة بعد خصم قيمتها كخردة.

وبناء عليه فمثلاً قيمة منتج ما ولتكن قميص تبلغ ٢٠ جنيه كقيمة إجمالية ولكنه يستخدم في صناعاتها آلات وعمالة ومواد خام، فإذا كانت العمالة كلفت ٥ جنيه والمادة الخام ٥ جنيه وفائدة رأس المال العامل ٥ جنيه فإنه يجب حساب ما إهلاك من آلات الخياطة في عملية الإنتاج ولتكن ٣ جنيه قيمة إهلاك خاصة بصناعة القميص.

فيكون عائد المنتج قبل الإهلاك = ٥ جنيه

أى أن $20 - 5 - 3 = 12$ جنيه وعائده بعد خصم الإهلاك

صافي الناتج الكلى - إجمالي الناتج الكلى - إهلاك رأس المال

الخلاصة: أن قيمة إجمالي الناتج الكلى لا يساوى قيمة صافي الناتج الكلى مالم يدخل عليه تعديل قيمة إهلاك رأس المال.

أن قيمة الناتج يمكن التعبير عنها بثمان بدائل مختلفة وذلك بعد إدخال الثلاث متغيرات الخاصة بـ:

أ) إهلاك رأس المال

ب) صافي الدخل من الخارج (من - إلى)

ج) صافي الضرائب غير المباشرة عن الإعلانات الإنتاجية

هذه البدائل هي:

١- إجمالي الناتج المحلي

أ- بسعر السوق

ب- بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

٢- إجمالي الناتج القومي

أ- بسعر السوق

ب- بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

٣- صافي الناتج المحلي

أ- بسعر السوق

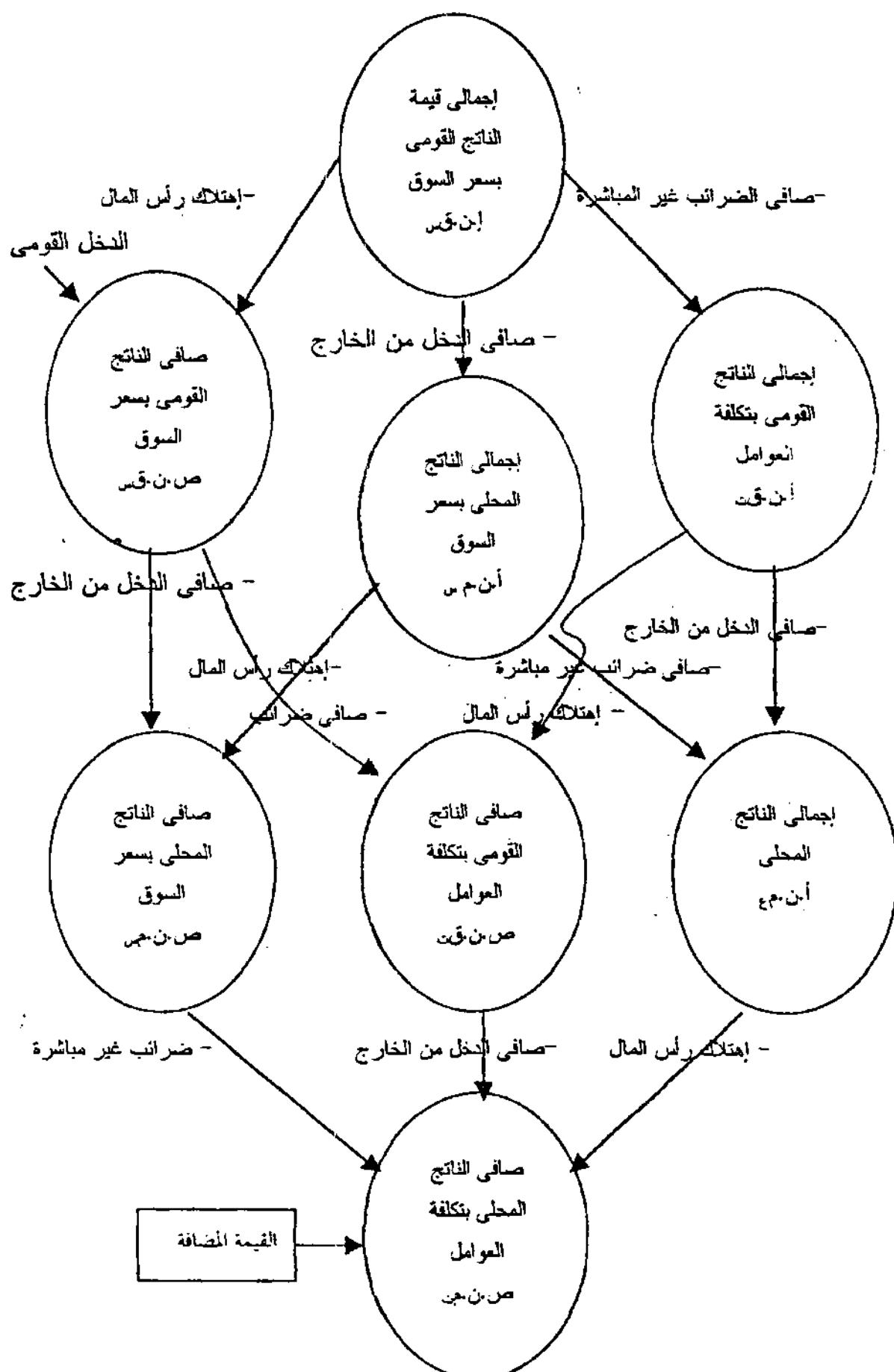
ب- بسعر تكلفة عناصر الإنتاج (القيمة المضافة)

٤- صافي الناتج القومي

أ- بسعر السوق (الدخل القومي)

ب- بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

ويوضح الشكل التالي هذه المفاهيم مرتبطة بالثلاثة متغيرات



هو الدخل الناتج من العمل كالأجر والمرتبات وأرباح رأس المال والفائدة المحصلة وريع العقارات ويضاف إليها المدفوعات التحريلية كإعانت المستاجين والمعاشات الإستثنائية وإعانت البطالة والفائدة التي تدفعها الحكومة على ديونها، وإذا ماتم طرح ضرائب الدخل من الدخل الشخصي يتبقى الدخل المتاح الذي يستطيع الفرد أن يتصرف فيه ما بين الاستهلاك والإخراج.

الدخل المتاح

ويكون من الدخل القومي يضاف إليه صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي (تحويلات رأس المال من وإلى تحويلات القروض والديون وخدماتهم....الخ). فمثلاً إذا كان الدخل القومي يبلغ حوالي ١٠٠٠ وحدة في حين تم تحويل مبلغ ٢٠ وحدة مشتريات أجنبى من الأسهم والسندات من التبرعات المعالية وفي نفس الوقت قام المجتمع بالإئتمان من الخارج بـ ٥٠ وحدة وتم تسديد أقساط الدين وفوائده بمقدار ٣٠ وحدة فإن

$$\text{الدخل المتاح} = \text{الدخل القومي} + \text{تحرك رأس المال} - \text{الديون والقروض}$$

$$= 1000 + 20 + 50 - 30 = 1040 \text{ وحدة}$$

ويعتبر الدخل المتاح هو الذي يتصرف فيه المجتمع ما بين الاستهلاك النهائي والإخراج

الدخل المتصرف فيه

هو النخل المتاح لكل زوج الاستهلاك والإخراج معنى أنه إذا تم إنفاق ٨٠٠ وحدة على الإنفاق الاستهلاكي فإن الإخراج سيكون

$$1040 - 800 = 240 \text{ وحدة}$$

الدخل المتصرف فيه = الاستهلاك النهائي + الإخراج

الدخل الجارى : هو قيمة الدخل فى سنة ما بالأسعار المدفوعة فى نفس العام
الدخل المثبت : وهو عبارة عن ترجيح التكاليف بالأسعار المادية بالنسبة لأسعار سنة أخرى.

الدخل الحقيقي : هو الدخل الجارى مقسوم على الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار وبيانى ذكر هذه التعريفات كل في حينه.

الثروة والدخل

قيمة مال يمتلكه المجتمع (أو الإنسان) في لحظة ما فالعقارات والأراضي والأسهم والمستدات والنقدية كل مال يمتلكه الفرد يعتبر ثروته، أما الدخل فهو الاتيار النقدي المتلافق من إستعمال وإستغلال هذه الثروة ويرحسب عن سنة مالية كاملة - فريع الأرضي والعقارات وأرباح الأسهم والمستدات تعتبر خلاً والثروة عادة أكبر من الدخل.

الضرائب وهذه تقسم إلى:

أ) الضرائب المباشرة: مدفوعات يدفعها حكومة وهي تحسب كنسبة من حجم الإنتاج وتحمّلها المنتج وهي تمثل الضرائب التجارية وضرائب المهن الحرة والنشاط الصناعي والنشاط الاقتصادي .

ب) الضرائب غير المباشرة: وهي مدفوعات يدفعها المنتجون وتحسب كجزء أو نسبة من تكلفتها وتحمّلها المستهلك.

ج) ضرائب المبيعات : وهي نسبة من الساعبة المباعة فقط تحصلها الحكومة من المستهلك (عن طريق المنتج البائع) وتحمّلها المستهلك.

د) ضرائب الدخل: وهي استقطاعات من دخول المستهلكين من أعمالهم ومتلكاتهم.

المدفوعات التحويلية

وهي إعانات تقدمها الدولة إلى المحتجين وإعانة أصحاب الدخول المنخفضة والفائدة المدفوعة من الحكومة ويحصل عليها المستهلكين ولا يتحسب في الدخل القومي لأنها لا تنفع نتيجة أعمال.

وهي مدفوعات تقدمها الحكومة إلى المنتجين لتشجيعهم على الإنتاج وتخفيف تكلفهم المرتفعة التي قد تكون عالية فسي بداية نشاطهم الإنتاجي وللحماية من المنافسة الخارجية.

الإعانات الإنتاجية

الفصل الثالث

الدخل القومي وطرق حسابه

لقد أوضحنا أن الناتج الكلى يمكن أن يعرف بشأن بدلائل مختلفة هذه البدائل أعطت معانى مختلفة، إلا أنه تبعاً للحسابات القومية فإنه يمكن أن يعرف الناتج المحلي بثلاث تعريفات مختلفة وكل تعريف مرتبط بطريقة قياس معينة وهي :

طرق قياس الناتج المحلي

التعريف بالناتج المحلي

- ١- التعريف تبعاً لمصادر الحصول على الناتج المحلي .
 - ٢- يقاس بطريقة قيمة السلع والخدمات النهائية .
 - ٣- التعريف تبعاً لمساهمات عناصر الإنتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال ، الإدارة) أي الريع ، الأجور ، الفائدة ، الربح .
- التي ساهمت في تكوينه .

الناتج المحلي من حيث مصادره :

- وهو يمثل قيم الناتج المحلي بسعر السوق من القطاعات التي ساهمت في تكوينه وهي :
- أ- القطاع السلعي : ويشمل قطاع الزراعة وصناعة التصدير والكهرباء والبترول والتشييد .
 - ب- قطاع الخدمات الإنتاجية : ويشمل النقل والمواصلات ، قناة السويس ، التجارة والمال ، السياحة والفنادق ، التأمين وقطاع الخدمات الاجتماعية .
 - ج- قطاع الخدمات الاجتماعية : ويشمل الملكية العقارية ، المرافق العامة ، التأمينات الاجتماعية ، الخدمات الحكومية ، الخدمات الشخصية .

طريقة الحساب بالقيمة المضافة : وفي هذه الطريقة يحسب إنتاج كل قطاع ويستنزل منه قيم السلع الوسيطة حتى لا يحدث أزدواج حسابي أي حتى لا يحسب مرتين ومن ثم فإن

الناتج المحلي يحسب بما أضافه كل قطاع على السلع والخدمات فقط ، وقد أوضحنا هذه الطريقة سابقاً في الإطار الحسابي للناتج الكلي ، والجدول التالي يوضح طريقة حساب القيمة المضافة ل القطاعات المختلفة لحساب قيمة إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق تبعاً للمصادر الصناعية .

مصادر الناتج المحلي بسعر السوق تبعاً ل القطاعات الاقتصادية . (أرقام فرضية)

المصدر	الإنتاج	الخدمات الوسيطة	إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق
القطاع السُّلْعِي :			
الزراعة - الصناعة والبترول - الكهرباء - التسبيح - التعدين - التصدير .	١٤٠٠	٥٠٠ -	٩٠٠
قطاع الخدمات الانتاجية :			
النقل والمواصلات - قناة السويس - التجارة ومال - التأمين - السياحة والفنادق .	٧٠٠	٤٠٠	٣٠٠
قطاع الخدمات الاجتماعية :			
الملكية العقارية - المرافق العامة - التأمينات الاجتماعية - الخدمات الحكومية - الخدمات الشخصية .	٨٠٠	١٨٠	٦٢٠
المجموع			١٨٢٠
(إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق)			

الناتج المحلي من زاوية مساهمة عناصر الإنتاج

يعرف الناتج المحلي علامة على التعريف السابق تبعاً لتوزيع هذا الدخل على العناصر التي ساهمت في تكوينه، فإذا كانت الأرض تساهم في الإنتاج فنصيبها الريع، وإذا كان رأس المال يساهم في الإنتاج فإن نصيبه الفائدة على رأس المال ونصيب العمل أو القوى العاملة الأجر ونصيب المنظمين أو الملكي رأس المال هو الربح .

وفي هذه الحالة الحساب سيكون هو صافي الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج والذى يعرف بقيمة دخول عناصر الإنتاج وهو نفس الوقت يطلق عليه القيمة المضافة .

ويمكن إعطاء المثال التالي ل كيفية حساب صافي الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج تبعاً لتوزيعه على العناصر الإنتاجية التى ماهمت فى تكوينه وهي الأجور - الريع - الأرباح - الفائدة وهى دخول عناصر الإنتاج .

حساب صافي الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج (القيمة المضافة) .

		القيمة
		أ- مكالمات العمل :
	٤٠٠	١) الأجور والمرتبات
	<u>٥٠٠</u>	٢) المدفوعات الأخرى (المعاشات والتأمينات الاجتماعية)
٩٠٠	.	
		ب- الريع :
		(المؤسسات التى لا تسعى إلى الربح)
	٢٠٠	١) ريع العزارع
٤٠٠	<u>٢٠٠</u>	٢) العقارات والمعادن والتأمين على الحياة
١٥٠		ج- أرباح الشركات قبل خصم الضرائب
		أرباح غير موزعة
٢٠		د- الفائدة الصافية
٢٠٠		(بعد خصم الفائدة على القروض الاستهلاكية والتلوّض العامة)
١٦٢٠		صافي الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج
١٠٠		+ إهلاك رأس المال
١٧٧٠		إجمالي الناتج المحلي بتكلفة العناصر
٥٠		+ صافي الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية
١٨٢٠		إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق

الناتج القومي من ناحية إنفاقه (الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق)

يُعرف الناتج المحلي تبعاً لاستعمالاته المختلفة في مجال الاستهلاك وفي مجال الإستثمارات وفي مجال التصدير الخارجي (فائض التصدير على الإستيراد) والإنفاق الحكومي (فائض الإنفاق الحكومي عن إيرادات الحكومة) .

الإنفاق الاستهلاكي : يتمثل في إنفاق الأفراد والمؤسسات والشركات التي لا تهدف إلى الربح وهي الإنفاق على السلع الاستهلاكية المباشرة والسلع التصف معمرة مثل الملابس والأحذية والسلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات وإنفاق على الخدمات التي يحصل عليها الأفراد مثل التعليم والصحة .

الإنفاق الإستثماري : يتمثل في الإنفاق على الإستثمارات التي تم بواسطة المؤسسات والشركات والأفراد الذين يهدفوا إلى الربح مثل الإنفاق على المصانع والمدارس والمستشفيات وخلافه وهو يعبر عن تراكم تكوين رأس المال الإجمالي ويضاف إليه المخزون السمعى من العام السابق ليشكل إجمالي الإستثمار .

الإنفاق الحكومي : ويتضمن جملة مصروفات الحكومة أي جميع مشتريات الحكومة من السلع والخدمات ومصروفات الإدارات الحكومية وإنفاقها الإستثماري كما يخصى من الإنفاق الحكومي قيمة ما أنتجته الحكومة من سلع وخدمات وإيرادات الحكومة وبالتالي فهذا البند يمثل صافي الإنفاق الحكومي .

الإنفاق الخارجي : والمقصود هنا صافي الإنفاق الخارجي أي حساب قيمة التصدير الخارجي من السلع والخدمات مطروحاً منه قيمة الواردات الداخلة من السلع والخدمات . وأحياناً تكون القيمة موجبة نتيجة زيادة الصادر عن الوارد وأحياناً تكون القيمة سالبة لزيادة الواردات عن الصادرات .

ويطلق على هذه الطريقة لحساب إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق أي طريقة المنتج النهائي أي انتظار النهائي على السلع والخدمات ، والجدول التالي يوضح حساب الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق تبعاً لاستعماله .

ويلاحظ هناك اختلاف بين طريقة المنتج النهائي وطريقة تحول عناصر الإنتاج وحتى يتساواها فيجب تعديل صافي الناتج المحلي بسعر التكلفة بإضافة إليه إهلاك رأس المال حتى يعطى الإجمالي ثم إضافة فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات حتى يعطى التقديم بسعر السوق وهذا موضح في جدول صافي الناتج المحلي بسعر السوق .

حساب الناتج المحلي تبعاً لاستعماله .

القيمة	
	الإنفاق الإستهلاكي :
٥٠٠	١) مباشرة
٢٠٠	٢) نصف معمرة
١٠٠	٣) معمرة
<u>٣٠٠</u>	٤) الخدمات
١١٠٠	
	إجمالي الإنفاق الإستثماري :
٢٥٠	١) قطاع خاص (تكوين رأس المال)
١٥٠	٢) قطاع عام (تكوين رأس المال)
<u>٤٠</u>	٣) التغير في المخزون
٤٢٠	
	الإنفاق الحكومي :
٢٨٠	١) الاستثماري الحكومي
<u>٥٢٠</u>	٢) الإنفاق الحكومي
٨٠٠	
	القطاع الخارجي :
٥٠٠	١) صادرات
<u>٩٠٠-</u>	٢) واردات
٤٠٠-	
١٩٢٠	الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق

الدخل القومي تتبعاً لحسابات هيئة الأمم المتحدة

ويشتمل الدخل على الآتي :

أ- الأجور والمرتبات : ويشمل كل ما يحصل عليه المأجورين المقيمين بصفة اعتيادية من الأفراد ، المشروعات ، الجمعيات ، الهيئات العامة أو من الخارج وذلك قبل دفع الضرائب وقبل خصم أقساط التأمين الاجتماعي والمعاشات، فييو يساوى مجموع الأجور والمرتبات مضافاً إليه مقدار ما يساهم به أرباب الأعمال في التأمينات والمعاشات لصالح العمال .

ب- الدخل المتحصل عليها من المشروعات : والتي لا تأخذ شكل الشركات ويقصد بذلك دخول الأفراد نقداً وعيناً قبل دفع الضرائب ك أصحاب مهن أو الشركاء في مزرعة .

ج- دخول الأفراد أو المؤسسات التي لاتسعى إلى الربح من الأملak : أي دخول الملك بصفتهم ملكاً لأصول عقارية أو منقوله أي على ما يحصلون عليه من ربح بصفتهم ملكاً للأراضي أو مبانى وما يحصلون عليه من فوائد من إمتلاكهم للسندات أو من التأمين على الحياة أو من البنوك أو من أرباح الشركات والجمعيات التعاونية، ولا يشتمل هذا البند على دخول الأفراد من مشروعاتهم الخاصة .

د- مدخرات الشركات : وهي الأرباح غير الموزعة .

هـ- الضرائب المباشرة على الشركات : وهي الضرائب التي تفرض على الدخول أو رأس المال وتتضمن أيضاً الضرائب على الأرباح سواء أن كانت موزعة أو غير موزعة والضرائب على الأرباح الإستثنائية وعلى رأس مال الشركة أو الجمعية التعاونية .

و- نخل الحكومة من أملاكها ومن مشروعاتها : وهو متحصلات الحكومة من المشروعات العامة وصافي الربح والفوائد والأرباح المتحصلة من ملكية المبانى والأوراق المالية .

ز- الفوائد على القروض العامة : ويعتبر هذا القيد قياداً سالباً نظراً لأن الفوائد على القروض العامة تدخل في حساب الدخول من الملكية وفي حساب مدخلات الشركات فإنها يجب أن تخصم حتى نحصل على الدخل القومي صافياً من هذه الفوائد، والفائدة هنا التي تستحق للقطاع الخاص أو العام أو لبقية العالم الخارجي عن كل أنواع القروض الحكومية، وتستنزل تلك الفوائد لأنها تمثل مدفوعات تحويلية من قطاع إلى آخر، وهناك بعض البلد لا تستبع تلك الفوائد وخاصة البلد التي تعتمد على القروض الإنتاجية والتي يكون للحكومة نصيب كبير في عملية الاستثمار، أما البلد التي تستبعد تلك الفوائد فإنها تعتبر القطاع الحكومي قطاعاً استهلاكياً، وبناءً عليه فإنه تستبعد الفوائد على القروض الاستهلاكية .

ح- الفوائد على القروض الاستهلاكية : وتقيد قياداً سالباً ولأن هذه القروض الاستهلاكية لا تمثل عملية إنتاجية وبناءً عليه فإن الفوائد هنا تمثل نفقات تحويلية . أما الفوائد التي يدفعها المنظم مقابل قرض منتج فإنها تعتبر جزءاً من الناتج النهائي الصافي وهو دخل رأس المال .

الباب الثامن

العلاقات الاقتصادية في المقصد القومي

والسياسات المالية

الفصل الأول

العلاقات الاقتصادية في المقصد القومي

يمكن توضيح العلاقات الاقتصادية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية بإستخدام النماذج الاقتصادية البسيطة، ففي مجال توضيح العلاقات بين الدخل القومي^{*} والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فيه يمكن مثلاً استخدام نموذج مبسط للمقصد القومي والنموذج الاقتصادي يتحدد عادة بشقيين أولهما : المتغيرات التي يتضمنها ، وثانيهما : العلاقات التي تربط بين هذه المتغيرات، والنموذج المبسط الذي سوف يتناوله هذا الباب لتحليل العلاقات الاقتصادية بين الدخل القومي كمتغير تابع^{**} والمتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر كمتغيرات مستقلة يتضمن المتغيرات التالية :

- (١) الدخل القومي وسيرمز إليه بالرمز (ص) ، (٢) الإنفاق الاستهلاكي ويرمز له بالرمز (س) ، (٣) الإنفاق الاستثماري ويرمز له بالرمز (ث) ، (٤) الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات ويرمز له بالرمز (ح) وتنقسم المتغيرات التي يتضمنها النموذج المبسط إلى نوعين من المتغيرات الاقتصادية أولهما يطلق عليه المتغيرات الداخلية وهي تلك المتغيرات التي تحدد عن طريق متغيرات أخرى داخل النموذج هي تتضمن الدخل المحلي (ص) والإنفاق الاستهلاكي (س) وثانيهما الخارجية وهي تلك المتغيرات التي تتحدد خارج النموذج وتؤثر

-
- * يتكون الدخل القومي كما سبق أن تبين من إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والإنفاق الحكومي والقطاع الخارجي .
 - ** المتغير التابع هو المتغير الذي يتبع في تغيره مجموعة من المتغيرات أو تتحدد قيمته بمجموعة من المتغيرات يطلق عليها المتغيرات المستقلة ويقصد بذلك مستقلة أنه لا يوجد ارتباط بين بعضها البعض أى أنها مستقلة في تأثير كل منها .

على المتغيرات الداخلية ، وهى تتضمن فى هذا النموذج كل من الإنفاق الاستثماري (ث) والإنفاق الحكومى (ح) والقطاع الخارجى . وفي هذا النموذج مفترض أن أسعار السلع والخدمات ثابتة .

وينطوى النموذج على أربعة علاقات أساسية هي :

$$\begin{aligned}
 (1) \quad & \text{ص} = \text{س} + \theta + \text{ح} \\
 (2) \quad & \text{س} = \alpha + \beta \text{ ص} \\
 (3) \quad & \theta = \theta^* \\
 (4) \quad & \text{ح} = \text{ح}^*
 \end{aligned}$$

أولاً: الدالة الاستهلاكية

توضح الدالة ص عرضها ، أن الدخل الوطنى (ص) يتضمن الإنفاق الاستهلاكى (s) والإنفاق الاستثماري (θ) والإنفاق الحكومى (ح) بينما توضح الدالة (٢) العلاقة بين الدخل والاستهلاك ويلاحظ من المشاهدات فى الحياة اليومية أن الفرد إذا مازاد دخله فإنه عادة ما ينفق جزء من هذه الزيادة فى الاستهلاك والجزء الآخر يقوم بإدخاره ، وبذلك فإن نسبة الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى إلى الزيادة فى الدخل تتراوح بين صفر ، ١ وفى مجال الدراسة لل الاقتصاد الشامل يوجه الإهتمام إلى المقتضى بأكمله وليس

* الدالة نوع من أنواع العلاقات الرياضية بين نوعين من المتغيرات أولهما المتغيرات المستقلة أي تلك التى يمكن أن تأخذ قيمة فى مجالها وثانيها المتغيرات التابعه أي تلك التى تتوقف القيم التى تأخذها على قيم المتغيرات المستقلة فإذا عرف الشكل الرياضى للدالة فإنه يمكن معرفة القيم التى تأخذها المتغيرات التابعه عند كل قيمة من المتغيرات المستقلة .

إلى السلوك الفردي كما هو الحال في دراسة الاقتصاد الجزئي ، ومع ذلك نلاحظ أن المبدأ السابق الخاص بالفرد ينطبق على المقصد بأكمله إذ أن زيادة الدخل الوطني تعنى زيادة الدخل لبعض الأفراد وطالما أن بعضهم سوف يغير جزء من هذه الزيادة وينفق الجزء الآخر فإنه من المنطقى أن نفترض سيادة نفس العلاقة بين الدخل والإستهلاك بالنسبة للمقصد بأكمله ، ويطلق على هذه العلاقة الدالة الإستهلاكية وهى الدالة التى تعبّر عن العلاقة بين مقدار الإنفاق الإستهلاكى كمتغير تابع ، وبين المتغيرات الأخرى التى تؤثر عليه كمتغيرات مستقلة .

ولقد جرى العديد من المحاولات الإحصائية للوقوف على شكل هذه العلاقة وأسفرت هذه الدراسات على أن هناك العديد من المتغيرات بالإضافة إلى الدخل تؤثر على مستوى الإستهلاك أهمها الدخل المتوقع ومقدار القروض الإستهلاكية ومدى التفاؤل والتشاؤم والظروف الجوية وغيرها . وسوف يفترض ثبات هذه المتغيرات فى هذه المرحلة من الدراسة حتى يمكن التركيز على نوعية العلاقة القائمة بين الدخل وهو أهم هذه المتغيرات من ناحية والإستهلاك من ناحية أخرى .

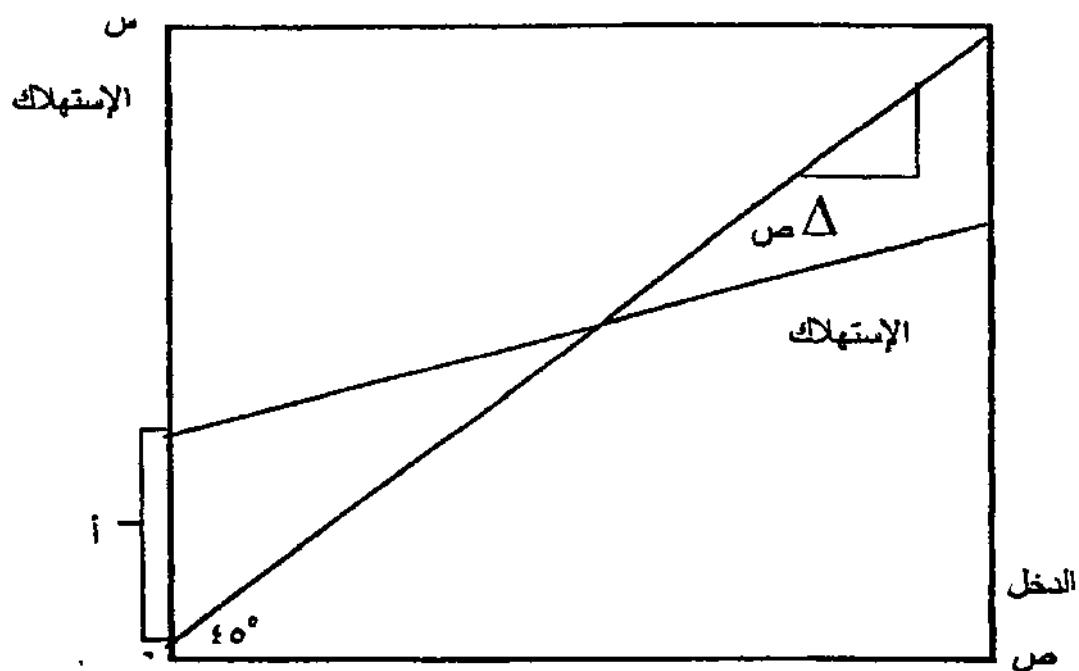
ويلاحظ أن الدالة الإستهلاكية فى هذا النموذج من النوع الخطى وتتطوى هذه الدالة على اقراض ثبات الزيادة فى الإستهلاك الناشئة عن الزيادة فى الدخل بمعنى أنه إذا كانت الزيادة فى الدخل القومى تبلغ ١٠٠ جنيه وكان ينفق منها ٨٠ جنيهًا على الإستهلاك فإن مقدار الزيادة فى الإستهلاك الناشئ عن الزيادة فى الدخل يظل ثابت باستمرار ، ويمثل المقدار (ب) فى الدالة رقم (٢) مقدار الزيادة فى الإستهلاك (من) الناشئة عن زيادة النخل (من) بمقدار وحدة واحدة ، فإذا رمزا إلى الزيادة فى الإستهلاك بالرمز (من) ، والزيادة فى الدخل بالرمز (من) ، فإنه فى حالة زيادة الدخل من ص إلى ص + Δ ص يزيد الإستهلاك أيضا من من إلى من + Δ من ، وباستخدام المعادلة رقم (٢) يتضح أن :

$$ص + \Delta ص = أ + ب(ص + \Delta ص) \quad (٥)$$

$$ص + \Delta ص = أ + ب ص + ب \Delta ص \quad (٦)$$

وبطراح المعادلة رقم (٢) من المعادلة رقم (٥) ينتج أن Δ من $= \Delta$ من حيث تمثل (ب) نسبة الزيادة في الدخل التي سوف يتم إنفاقها على الاستهلاك ويطلق عليها الميل الحدي للإستهلاك .

ويمكن رسم الدالة الإستهلاكية كما في الشكل المرفق حيث يوضح المحور الأفقي مقدار الدخل والمحور الرأسى مقدار الإستهلاك ويمكن قياس الميل الحدي للإستهلاك كما في الشكل برسم خط موازى للمحور الأفقي مثل الخط (أ ب) وباستخدام الخط الممثل للدالة الإستهلاكية كوتر لزاوية فإنه يمكن حساب الميل الحدي للإستهلاك باستخدام النسبة D_s إلى D_c ، وفيما يتعلق بالدالة الخطية فإن هذه النسبة تساوى ظل الزاوية (m) وهى تمثل فى نفس الوقت ميل الخط الممثل للدالة الإستهلاكية . ويمكن قياس متوسط الميل للإستهلاك ، ويقصد به متوسط ماينفق من الوحدة التقنية أو نسبة الإستهلاك إلى الدخل برسم الخط (ع ع) من نقطة الأصل لتقابل الخط الممثل للدالة الإستهلاكية ويستخدم كوتر لزاوية كما في الشكل ، وبحساب نسبة طول الخط (ع m) الذى يمثل الإستهلاك (m) إلى طول الخط (m ع) الذى يمثل الدخل (c_s) ، يلاحظ أن هذه النسبة ليست ثابتة كما هو الحال فيما يتعلق بالميل الحدي للإستهلاك وإنما تختلف باختلاف مستوى الدخل، فعندهما يكون الدخل منخفضاً فإن النسبة تبلغ أكبر من 1 وهى تشير بذلك إلى أن الأفراد ينفقون على الإستهلاك أكثر مما يحصلون عليه من دخل وعند الخروج المرتفعة فإن متوسط الميل للإستهلاك يكون منخفضاً ، ويشير ذلك إلى أن الأفراد لاينفقون كل دخولهم بل يحتظرون بجزء منها فى صورة مخارات . ويوضح الجدول التالي مثال فرضي للدالة الإستهلاكية ومتوسط الميل الإستهلاكى والميل الحدي للإستهلاك .



الدالة الاستهلاكية

دالة استهلاكية افتراضية بالمليون جنيه .

الميل العدی للإستهلاك (م من)	متوسط الميل للإستهلاك (م من)	الإستهلاك (من)	الدخل (من)
٠,٦٧	—	٥٠	٠
٠,٦٧	١,٥	٩٠	٦٠
٠,٦٧	١,٠٨	١٣٠	١٢٠
٠,٦٧	١,٠٠	١٥٠	١٥٠
٠,٦٧	٠,٩٤	١٧٠	١٨٠
٠,٦٢	٠,٨٨	٢١٠	٢٤٠
٠,٦٧	٠,٨٣	٢٥٠	٣٠٠
٠,٦٧	٠,٨١	٢٩٠	٣١٠

وتمثل قيمة (أ) في الدالة الاستهلاكية $s = a + b m$ مقدار الإستهلاك عندما يبلغ الدخل صفرًا، كما ويتبين ذلك من الجدول وتبلغ قيمة (أ) ٥٠ مليون جنيه في هذا المثال، وهي تمثل مقدار ثابت الدالة الاستهلاكية بينما تمثل قيمة (ب) ميل الدالة، وزيادة قيمة (أ) في الدالة تعني أنها تنتقل إلى أعلى، بينما يعني زيادة قيمة (ب) للدالة أنها تصبح أكبر ميلًا.

ثانياً: الدخل التوازنى

لإيجاد مستوى الدخل القومى الذى يحقق شروط النموذج المبسط للمقصد يتبعى حل المعادلات الأربع السابقة للنموذج، ويطلق على هذا المستوى من الدخل أى الدخل الذى يحقق شروط النموذج ، بالدخل التوازنى وحيث لا يتغير مستوى إلا بتغيير العوامل المؤثرة عليه ، وعند عدم إدخال مستوى الاستثمار أو الإنفاق الحكومى وتأثيرها على الدخل التوازنى فى عملية التحليل ، يلزم لحل هذا النموذج أن نعود مرة أخرى لتحديد المعادلة رقم (١) وهى :

$$(1) \quad ص = س + ث + ح$$

وبالتعويض في هذه المعادلة بقيم (س ، ث ، ح) التي تمثلها المعادلات أرقام (٢ ، ٣ ، ٤) على التوالى ينبع أن :

$$(2) \quad ص = (أ + ب ص) + ث + ح$$

ويطرح (ب ص) من كل من الطرفين ينبع أن :

$$(3) \quad ص - ب ص = أ + ث + ح$$

$$(4) \quad ص (١ - ب) = أ + ث + ح$$

وبالقسمة على (١ - ب) ينبع أن :

$$(10) \quad ص = ١/(١ - ب) (أ + ث + ح)$$

ويمكن تحديد مستوى الدخل القومى المتوقع إذا ما علمنا الإنفاق الاستثماري (θ') ، والإنفاق الحكومي (H') ، وقيمة كل من (A ، B) . ويوضح الجدول التالي الحل الرياضى لهذا الإسلوب وقد استخدمت الدالة الاستهلاكية التى يتضمنها هذا الجدول وأفترض أن قيمة الإنفاق الاستثماري (θ') تبلغ ٣٠ مليون جنيه ، وقيمة الإنفاق

الحكومى (ح°) تبلغ ٢٠ مليون جنيه ، ومنه يتضح أن مستوى الدخل التوازنى هو ٣٠٠ مليون جنيه حيث يساوى عنده مجموع الاستثمار والإنفاق الحكومى والإنفاق الاستهلاكى مع إجمالى الدخل القومى . ويوضع الشكل التالى مستوى الدخل التوازنى باستخدام هذا

بيانات إفتراضية للدخل القومى بالمليون جنيه .

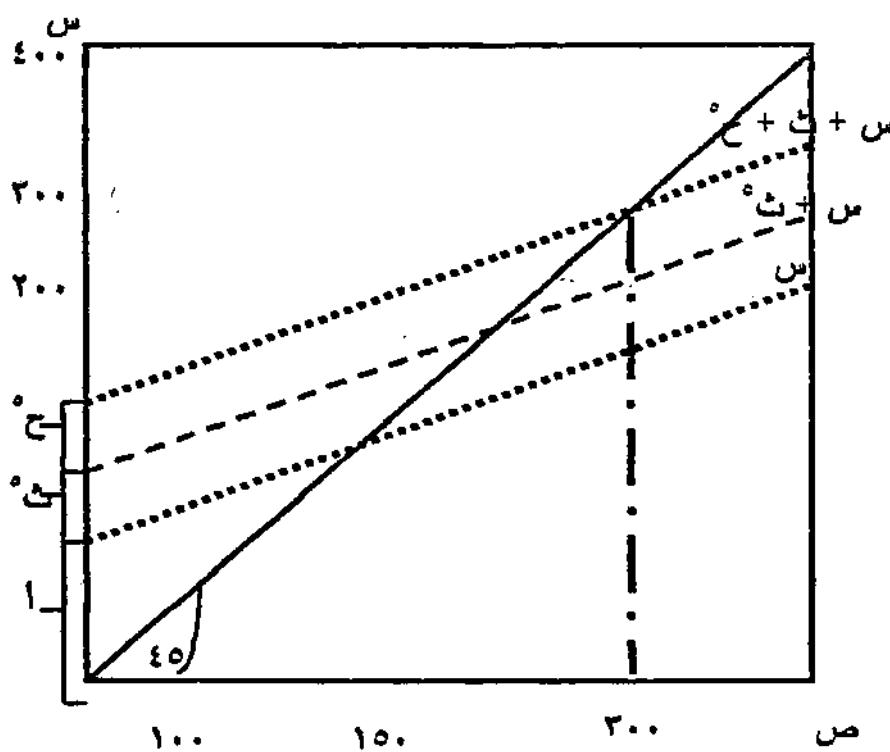
الطلب الإجمالى ^{٠٠} ص + ث + ح°	الإنفاق (ح°)	المستثمار (ث°)	الإستهلاك (ص)	الدخل (ص)
١٠٠	٢٠	٢٠	٥٠	٠
١٤٠	٢٠	٣٠	٩٠	٦٠
١٨٠	٢٠	٣٠	١٣٠	١٢٠
٢٠٠	٢٠	٣٠	١٥٠	١٥٠
٢٢٠	٢٠	٣٠	١٧٠	١٨٠
٢٦٠	٢٠	٣٠	٢١٠	٢٤٠
٣٠٠	٢٠	٣٠	٢٥٠	٣٠٠
٣٤٠	٢٠	٣٠	٢٩٠	٣٦٠

^{٠٠} الطلب الإجمالى هو مجموع الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى والحكومى .
الاسلوب حيث تم رسم الدالة الاستهلاكية التى سبق توضيحها فى الشكل السابق وأضيف إليها مستوى الإنفاق الاستثمارى والإنفاق الحكومى والتى يوضحها العمود الأخير فى الجدول السابق .

ويتم تحديد مستوى الدخل التوازنى عند نقطة تساوى مجموع الأنواع الثلاثة من الإنفاق مع الدخل . ولما كان الدخل يقاس على المحور الأفقى ، والأنواع الثلاثة من الإنفاق على المحور الرأسى فإنه ينبغي قياس الدخل رأسياً ويتم ذلك برسم خط من نقطة الأصل يصنع مع المحور الأفقى زاوية تبلغ ٥° درجة ويطلق عليه خط الدخل وكل نقطة على هذا الخط يتساوى عندها الدخل (ص) مع الإستهلاك (ص) ويتحدد الدخل التوازنى عند نقطة تقاطع خط الـ ٥° درجة (خط الدخل) مع الخط الممثل لمجموع الإنفاق (ص + ث° + ح°) حيث يتساوى عندها قيمة الدخل مع قيمة مجموع الإنفاق ويسمى المعادلة :

$$\text{ص} = \text{ص} + \text{ث} + \text{ح}$$

ويمكن توضيح المراحل التي يمر بها المقصد حتى يتم تحقيق المستوى التوازنى للدخل القومى بالاستعانة بالجدول السابق. فلو فرض أن المستهلكين يتوقفون عن الإنفاق على الإستهلاك . وبإضافة مقدار الاستثمار الذى تبلغ قيمته ٢٠ مليون جنيه ، ومقدار الإنفاق الحكومى الذى تبلغ قيمته ٢٠ مليون جنيه للحصول على مقدار ماتحصل عليه المنشآت الاقتصادية فى المقصد ، يتبيّن أنها تحصل على ٢٦٠ مليون جنيه توزعها بالتالى على أصحاب عناصر الإنتاج (المستهلكين فى صورة أجور وفوائد وأرباح وليجار) .



مستوى الدخل التوازنى

وحيث أن المستهلكين سوف لا يرثون عن تصرفهم فى مثل هذه الحالة لأن إنفاقهم الإستهلاكى البالغ ٢١٠ مليون جنيه كان على أساس توقعهم بأن دخولهم سوف تبلغ ٢٤٠ مليون جنيه فإنهم سوف يميلون إلى زيادة حجم الإستهلاك ليتناسب مع الزيادة فى حجم الدخل وكذلك أن الحركة سوف تستمر حتى يبلغ الدخل ٣٠٠ مليون جنيه . أما إذا توقع المستهلكين أن الدخل سيبلغ ٢٦٠ مليون جنيه ينفقون ٢٩٠ مليون جنيه

على الاستهلاك وتحصل المنشآت الاقتصادية وبالتالي على ٣٤٠ مليون جنيه (٢٩٠ + ٣٠) وعندما يعود هذا الدخل مرة أخرى إلى المستهلكين فإنهم سوف يشعرون أنهم أنفقوا أكثر مما توقيعوا الحصول عليه وبالتالي يقومون بخفض مستوى استهلاكهم نتيجة لدخلهم المنخفض ويعكس ذلك مستقبلاً على مستوى الدخل الذي لابد وأن ينتهي مستوى توازنه عند ٣٠٠ مليون جنيه .

ثالثاً: المضاعف

يعد التغير في الطلب الإجمالي (مجموع الطلب على جميع السلع في المقتصد وهو الطلب الناشئ عن الإنفاق على الاستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي) أحد المتغيرات الإقتصادية الهامة في التحليل الاقتصادي الكلى أو الشامل، وسوف نتناول في هذا المجال أولاً تأثير التغير في الإستثمار أو الإنفاق الحكومي على الطلب الإجمالي وقد سبق أن تبين أنه يمكن تحديد مستوى الدخل القومى المتوقع وفقاً للمعاملة رقم (١٠) إذا ما علمنا الإنفاق الإستثمارى (θ^*) وإنفاق الحومى (H^*) وقيمة (A ، B) .

$$ص = \frac{1}{1 - (A + \theta^* + H^*)} \quad (10)$$

وسيرمز للتغير في الإستثمار بالرمز ($\Delta \theta$) وللتغير المصاحب له في الدخل بالرمز ($\Delta ص$) وعلى ذلك فإن زيادة الإستثمار من (θ^*) إلى ($\theta^* + \Delta \theta$) سوف تؤدي إلى زيادة الدخل من ($ص$) إلى ($ص + \Delta ص$) وبالتالي يوضح بهذه القيم في المعادلة رقم (١٠) يتضح أن :

$$ص + \Delta ص = \frac{1}{1 - (A + \theta^* + \Delta \theta + H^*)} \quad (11)$$

$$= \frac{1}{1 - (A + \theta^* + H^*)} + \frac{\Delta \theta}{1 - (A + \theta^*)}$$

وبطرح المعادلة رقم (١٠) من المعادلة السابقة رقم (١١) ينبع أن :

$$\Delta ص = \frac{1}{1 - (A + \theta^*)} \Delta \theta \quad (12)$$

وتوضح المعادلة رقم (١٢) النسبة بين زيادة الاستثمار وزيادة الدخل التي تعتمد على الميل الحدي للإسْتِهلاك ويرمز له بالرمز (ب) وبالاستعانة بالأرقام الواردة بالجدول السابق حيث تبلغ قيمة (ب) $\frac{3}{2}$ يلاحظ أن النسبة بين زيادة الاستثمار وزيادة الدخل تبلغ ٣ إذ عندما يزيد الاستثمار إلى ٢٠ مليون جنيه تزد إلى زيادة الدخل بمقدار ٦٠ مليون جنيه (أى ثلاثة أمثال الزيادة في الاستثمار)، وهذه النسبة بين زيادة الدخل وزيادة الاستثمار تعتبر هامة وقد أطلق عليها الاقتصاديون باسم المضاعف وسيرمز إلى المضاعف بالرمز (ض^٠) .

ومن الدالة رقم (١٢) يمكن أن تعبّر عن المضاعف بالمعادلة رقم (١٣) :

$$\text{ض}^{\circ} = ١ / (١ - ب) \quad (١٣)$$

وهذا يعني أن المضاعف =

١ - الميل الحدي للإسْتِهلاك

وبالاستعانة بالخطوات السابقة يمكن أن نتبين أيضًا أن الدخل يتتأثر بنفس الطريقة بالتغيير في الإنفاق الحكومي ، إذ أن كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي يؤثران بنفس الطريقة على الدخل القومي في النموذج الاقتصادي البسيط الذي توضحه المعادلات من رقم (١) إلى رقم (٤) . ويمكن أن تحدد العلاقة بين التغير في الدخل والتغيير في الإنفاق الحكومي بالمعادلة رقم (١٤) التالي عرضها :

$$\Delta \text{ض} = \Delta \text{دخل} / \Delta \text{ الإنفاق} \quad (١٤)$$

وهكذا يتبيّن أن المضاعف يمثّل نسبة التغير في الدخل القومي الناتج عن نتيجة لتغير الاستثمار، ويمكن تتبع تأثير الاستثمار على الدخل القومي إذا ما كان الميل الحدي للإسْتِهلاك يبلغ $\frac{3}{2}$ فإذا كانت الزيادة في الاستثمار تبلغ ١٠٠ جنيه فإن هذه الزيادة في الاستثمار تصبح دخلاً لبعض المستهلكين الذين يقومون بدورهم بإنفاق ثلثي ما يحصلون عليه أو ١٦,٦٧ جنيه في شراء السلع والخدمات ، وهذا بدوره يصبح دخلاً لغيرهم من

الأفراد الذين ينفقوا ثلثي ماحصلوا عليه أى ٤٤,٤٤ جنيه . وستمر هذه العمليات المتتابعة حتى لا يتبقى إلا مبلغ ضئيل ، وكل من هذه العمليات يمكن أن تحسب كدخل أو إنفاق ويزاد إجمالي النتود في المقصد إلى ٣٠٠ جنيه وبذلك يتضح أن زيادة الاستثمار بمبلغ ١٠٠ جنيه أدت إلى زيادة الدخل القومي بقريابة ٣٠٠ جنيه (3×100) . ويوضح الجدول التالي تتابع هذه الزيادة التقديمة في إجمالي الدخل القومي ، كما يوضح أيضاً أن الدخل في كل دورة يستخدم كأساس للاستهلاك في الدورة التالية .

الدخل	المقدار	الإنفاق
الدخل المستهلك أ	١٠٠,٠٠	الاستثمار الأصلي
الدخل المستهلك ب	٦٦,٦٧	الاستهلاك المستهلك أ
الدخل المستهلك ج	٤٤,٤٤	الاستهلاك المستهلك ب
الدخل المستهلك د	٢٩,٦٣	الاستهلاك المستهلك ج
الدخل المستهلك هـ	١٩,٧٥	الاستهلاك المستهلك د
الدخل المستهلك فـ	١٣,١٧	الاستهلاك المستهلك هـ
الدخل المستهلك حـ	٨,٧٨	الاستهلاك المستهلك وـ
	٣٠٠,٠٠ جنيه	الإجمالي

رابعاً: الدالة الإدخارية

الإدخار هو الجزء المتبقى من الدخل بعد الإنفاق على مختلف السلع الاستهلاكية ويستخدم هذا الجزء المتبقى في الإنفاق على السلع الاستثمارية . وينبغى التمييز في هذا المجال بين الإدخار والإكتاز الذي يقصد به مجرد الامتناع عن الاستهلاك في الوقت الحاضر . والدالة الإدخارية هي الدالة التي تعبّر عن العلاقة بين الإدخار كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل ، وهي عبارة عن البعد الرأسى بين الدالة الاستهلاكية وخط الـ ٤٥ درجة (خط الدخل) .

ويميل كثير من الاقتصاديين إلى الحديث على الدالة الإدخارية بدلاً من الدالة الاستهلاكية . وطالما أن الدخل يستخدم إما في الإنفاق أو في الاستهلاك فإن القرارات

المتعلقة بالإستهلاك تعتبر بالضرورة قرارات تتعلق هي الأخرى بالإنخراط أو العكس . ويمكن الحصول على الدالة الإنخراطية من الدالة الإستهلاكية بطرح الإستهلاك من الدخل كما أنه باستخدام الرمز (د) للتعبير عن الإنخراط يمكن الحصول على الدالة الإنخراطية التي توضحها الدالة رقم (١٥) التالي عرضها .

(١٥)	د - ص - س
		د - ص - (أ - ب ص).
		د - ص - أ ب ص
		د - أ + (ص - ب ص)
(١٦)	د - أ + (أ - ب) ص

ويعبر المقدار (أ - ب) عن الميل الحدي للإنخراط ، وهى عبارة عن مقدار الزيادة في الإنخراط الناشئة عن كل وحدة نسبية زيادة في الدخل القومى ، أو هي مقدار التغير في الإنخراط مقسوماً على مقدار التغير في الدخل القومى . ويوضح المقدار (-أ) في الدالة مستوى الدالة الإنخراطية ويوضح الجدول التالي الاستنتاج الجبرى للدالة الإنخراطية باستخدام الدالة الإستهلاكية حيث يستخرج العمود الخاص بالإنخراط بطرح الإستهلاك

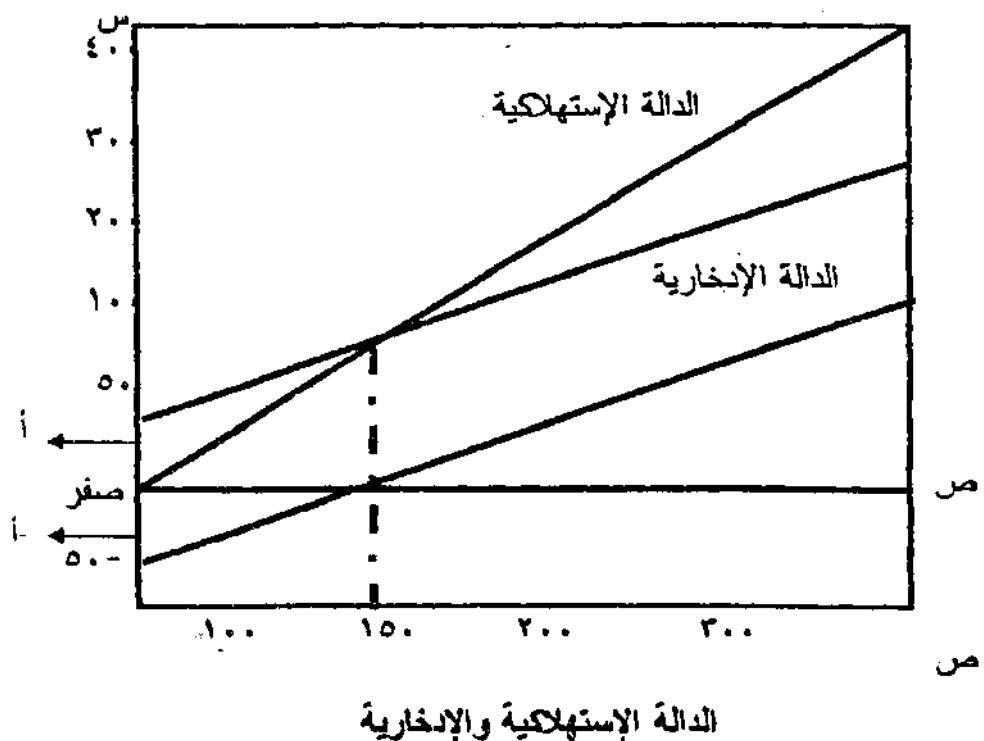
الدالة الإنخراطية الإفتراضية بالمليون جنيه .

الميل الحدي للإنخراط (م ح د)	الإنخراط (د)	الإستهلاك (س)	الدخل (ص)
٠,٣٣	٥٠-	٥٠	٠
٠,٣٣	٣٠-	٩٠	٦٠
٠,٣٣	١٠-	١٢٠	١٢٠
٠,٣٣	٠	١٥٠	١٥٠
٠,٣٣	١٠	١٧٠	١٨٠
٠,٣٣	٣٠	٢١٠	٢٤٠
٠,٣٣	٥٠	٢٥٠	٣٠٠
٠,٣٣	٧٠	٢٩٠	٣٦٠

القومى من الدخل القومى عند كل مستوى . فمثلاً بالنسبة لمستوى الدخل القومى البالغ ١٨٠ مليون جنيه يلاحظ أن الإستهلاك يبلغ ١٧٠ مليون جنيه ، وبذلك يبلغ الإنخراط ١٠ مليون جنيه ، وحيث أن الميل الحدي للإنخراط هو عبارة عن مقدار التغير في الإنخراط

(٤) مقصوماً على مقدار التغير في الدخل (ص) وحيث أنه قد افترض أن الدالة الاستهلاكية خطية . وبالتالي افترض أن الدالة الإنخارية هي الأخرى خطية فـإن الميل الحدّي للإنخار لابد وأن يصبح بذلك ثابتـ عند مختلف مستويات الدخل إذ يلاحظ أنه يبلغ ٠،٣٣ وهو مكمل للميل الحدّي للإستهلاك البالغ ٠٦٧ . ومجموعهما واحد صحيح . وهذا يشير إلى أن الدخل القومي إما أن يدخل أو أن ينفق على مختلف أوجه الإستهلاك .

ويمكن الحصول أيضاً على الدالة الإنخارية من الدالة الاستهلاكية بيانياً وذلك برسم خط من نقطة الأصل بزاوية ٤٥ درجة يطلق عليه خط الدخل ، ثم يقاس الفرق الموجود بينه وبين خط الدالة الاستهلاكية كما في الشكل التالي ويلاحظ أنه عندما يتسلوي الدخل مع الإستهلاك لا يوجد مدخلات ، أي يلاحظ أن الإنخار يبلغ صفر وقد يصبح ذلك مثلاً باستخدام البيانات الموجودة بالجدول السابق عند مستوى الدخل ١٥٠ كذلك يلاحظ أيضاً أنه عندما يبلغ الدخل صفر فإن الإستهلاك القومي يبلغ ٥٠ مليون جنيه والإدخار القومي يبلغ -٥٠ مليون جنيه . وهذا يعني أن الإستهلاك يتم عن طريق الإفتراض . أما بعد ما يساوي الدخل القومي مع الإستهلاك القومي (١٥٠ مليون جنيه) فإن المقتضى لا يستطيع تحقيق قدر من الإنخار .



ويمكن الحصول على المضاعف من العلاقة الإنخارية تماماً كما ويمكن تحقيق وضع التوازن من الدالة رقم (١٧) حيث يتساوى الدخل مع مجموع الإنفاق .

$$\text{ص} - \text{س} + \theta^* + \text{ح}^* \quad \dots \quad (17)$$

وبالتعويض عن قيمة (د) باستخدام الدالة الإنخارية التي سبق توضيحيها بالمعادلة رقم (١٥) ينتج الدالة (١٨) .

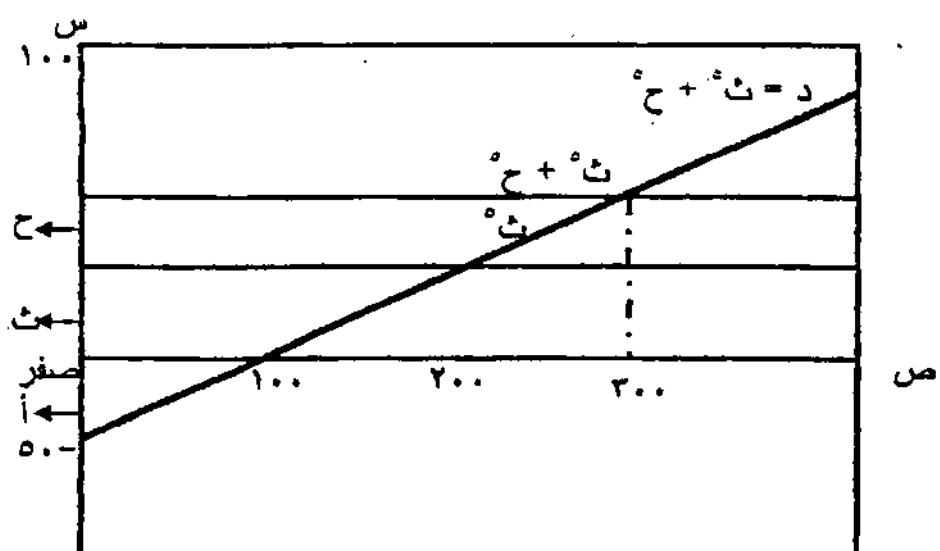
$$- \alpha - (1-\beta) \text{ص} = \theta^* + \text{ح}^* \quad \dots \quad (18)$$

$$(1-\beta) \text{ص} = \alpha + \theta^* + \text{ح}^*$$

$$\text{ص} = 1 / (1-\beta) (\alpha + \theta^* + \text{ح}^*)$$

والدالة الأخيرة تماثل الدالة رقم (١٠) ، وإذا أردنا الحصول على الدخل القومي التوازنى من الدالة الإنخارية رقم (١٨) باستخدام القيم ٢٠، ٣٠ مليون جنيه بالنسبة للإنفاق الاستثماري (θ^*) والإنفاق الحكومي (ح^*) على التوالي ، فإنه يتضح أن الدخل القومى التوازنى يتحقق عندما يبلغ الدخل الوطنى ٣٠٠ مليون جنيه إذ عند هذا المستوى يتساوى الإنفاق مع كل من الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري . وطالما أن مجموعها يبلغ ٥٠ مليون جنيه عند كل مستويات الدخل القومى ، فإن الوصول إلى مستوى الدخل التوازنى يحتاج إلى البحث عن مستوى الدخل الذى يبلغ الإنفاق عند ٥٠ مليون جنيه كما بالجدول والشكل التالي طريقة الجدول على التوازنى باستخدام الدالة الإنخارية حيث أنه إذا رسم خط أفقي يمثل الاستثمار مضافاً إليه الإنفاق الحكومى فإن مستوى الدخل التوازنى يتحقق عند نقطة تقاطع الدالة الإنخارية مع هذا الخط .

الدخل	الإيجار	الاستثمار	الإنفاق الحكومي	الاستثمار والإيجار والإنفاق الحكومي
(ص)	(د)	(ث)	(ج)	(ث + ج + د)
٠	٥٠	٢٠	٢٠	٦٠
٦٠	٣٠	٢٠	٢٠	٧٠
١٢٠	١٠	٢٠	٢٠	١٤٠
١٥٠	٠	٢٠	٢٠	١٥٠
١٨٠	٦	٢٠	٢٠	١٨٠
٢٤٠	٣٠	٢٠	٢٠	٢٤٠
٣٠٠	٧٠	٢٠	٢٠	٣٠٠
٣٦٠	٣٠	٢٠	٢٠	٣٦٠



الدخل التوازنى والإيجار

خامساً: مضاعف الإستهلاك

لقد تبين فيما سبق أنه يمكن الحصول على المضاعف الذي يوضح العلاقة بين التغير في الاستثمار أو الإنفاق الحكومي والتغير في الدخل ، وإذا ما نحن حاولنا الحصول على مضاعف يوضح العلاقة بين مستوى الإستهلاك ومستوى الدخل لتبين عدم إمكانية ذلك فالهدف من هذا المضاعف هو يوضح استجابة النظام الاقتصادي للتغير الخارجية أي توضيح مدى تأثر المتغيرات الداخلية للنموذج بالمتغيرات الخارجية للنموذج . ويعزى ذلك إلى أن الإستهلاك ليس أحد المتغيرات الخارجية للنموذج الاقتصادي البسيط بل أنه أحد المكونات الأساسية للنموذج أو المتعدد ولإيجاد مستوى الإستهلاك يتلزم فقط الوقوف على مستوى الدخل .

ولكن من الممكن منطقياً احتساب قيمة مقاربة لقيمة مضاعف الإستهلاك . والمعادلة من = $A + B$ من توضح الدالة الإستهلاكية، وقد ينظر إلى هذه المعادلة على أنها تقسم الإستهلاك إلى قسمين أحدهما لا يعتمد على الدخل ، بينما القسم الآخر يعتمد عليه. وبطريقة مشابهة لنكاليف المنشأة يمكن أن يطلق على الجزئين الإستهلاك الثابت والإستهلاك المتغير ويمكن النظر إلى الإستهلاك الثابت كمتغير خارجي ويمكن الاستعانة بالدالة رقم (١٠) للحصول على مضاعف الإستهلاك :

$$ص = 1 / (1 - ب) (أ + ث + ح)$$

$$\Delta ص = 1 / (1 - ب) \times \Delta أ$$

وهذا المضاعف يماثل مضاعف الاستثمار مضاف إليه مضاعف الإنفاق الحكومي حيث تمثل (A) مقدار ثبات مستوى الإستهلاك . ولكن استعمالات هذا المضاعف محدود في دراسة تأثير التغير في الدخل القومي على التغير في مستوى الدالة الإستهلاكية.

مادساً: العوامل المحددة للإستثمار

١ - الكفاية الحدية لرأس المال

إن شراء الأوراق المالية أو أسم شركات قائمة لا يعتبر إستثمارا ، وإنما ينطوي فقط على مجرد تحويل في الملكية من شخص لأخر ، أما الإستثمار بالمعنى الاقتصادي فيقصد به خلق أصول جديدة مثل إنشاء مصانع أو بناء الات رأسمالية . ويمكن أن نعرف الإستثمار بأنه مجموع المبالغ النقدية التي تتفق بغرض الحصول على سلع استشارية أو سلع إنتاجية تستخدم في إنتاج غيرها من السلع ويضاف إلى ذلك قيمة المخزون من السلع النهائية وهي السلع التي يتم إستيلاكها في نهاية العام ، ويمكن تثبيت الإستثمار بطرح قيمة السلع التي تم إستيلاكها من قيمة صافي الناتج القومي وبذلك فإن الإستثمار يمثل الزيادة الصافية في رأس المال القومي الذي يتضمن السلع الإنتاجية والمباني والمخزون من السلع النهائية . وبطبيعة الحال يتأثر الإستثمار بعدد من المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية ويمكن تقسيم المتغيرات المؤثرة على الإستثمار إلى مجموعتين أولهما مجموعة المتغيرات الداخلية أى التي يتضمنها النظام الاقتصادي ومنها إزدياد النمو السكاني أو إزدياد الإنتاج والدخل أو ظبورة سلع أو اكتشافات أو موارد جديدة ، وتشترك هذه المتغيرات في أنه يصعب التنبؤ بها ، وثانيةهما مجموعة المتغيرات الخارجية وهى عوامل خارجية عن النظام الاقتصادي وهى تتعلق بالتقنيات التكنولوجى والضرائب أو الإنفاق الحكومى والظروف السياسية والتوقعات الفيائية والتساؤلية من جانب رجال الأعمال ، وتناول دراسة المشاكل التي تواجه المستثمر .

تكلفة الإهلاك

يقوم رجل الأعمال بالإستثمار إذا توقع أنه مربح ، ولتحليل مشكلة تحديد الأرباحية ، دعنا نتصور المشكلة التي تواجه أحد المنشآت الاقتصادية التي تقرر شراء أصل من الأصول مثل جرار لاستخدامه في عمليات الحرف ، ويمكن للمنشأة أن تحصل على عائد من عمليات الحرف في كل عام ويطلق على هذا العائد خلال السنوات بالتيار الدخل ويجب على المنشأة أيضا أن تحسب التكاليف وهى تتضمن مثلا

الضرائب والزيوت والسوالر وأجور العمال وغيرها من المصارييف الأخرى، ويطلق عليها تيار التكاليف والفرق بين هذين التيارين يطلق عليه تيار صافي الدخل للجرار . ولا ينبغي أن تفكك المنشأة فقط في العائد المتوقع من الجرار ولكن ينبغي أن تفكك في تكاليف الجرار أو ثمن عرض هذا الجرار ويقصد منها تكلفة إحلال هذا الجرار بجرار جديد يشابه تماماً الجرار الذي سيتم الاستثمار فيه ويطلق عليه تكلفة العرض أو تكلفة الإحلال.

إحتساب الكفاية الحدية لرأس المال

إذا تصورنا أن المنشأة قامت باقتراض النقود اللازمة لشراء الجرار الذي تكلمنا عنه في الفترة السابقة من البنك فإنه ينبغي أن نتسائل عن سعر الفائدة الذي يجعل القيمة الحاضرة لصافي الدخل (أو العائد) متساوية لشن شراء الجرار وتقوم المنشأة بشراء الجرار إذا كانت الغلة المتوقعة من الجرار أكبر من سعر الفائدة التي سيفترض بها الأموال من البنك ، أى أن المنشأة تقارن في هذه الحالة بين النسبة المئوية التي إذا استخدماها في إحتساب القيمة الحاضرة للإيرادات السنوية المتوقعة للأصل والتي تجعل مجموع هذه القيم متساوية للثمن الذي تمكنتها به أن تشتري به الأصل، وبين سعر الفائدة حتى يتم شراء الأصل لأن ذلك يعني زيادة الأرباح بما إذا قامت المنشأة بإدخار رأس مالها في البنك . ويطلق على هذه النسبة المئوية الكفاية الحدية لرأس المال . ويعرفها كينز بأنها سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة من الأقساط السنوية التي تنتج عن الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالي في اثناء حياته الإنتاجية متساوية تماماً لشمن عرضه ويمكن التعبير عن الكفاية الحدية لرأسم المال في صورة رياضية كما يلى :

$$Q = \frac{U}{(1+k)} + \frac{U}{(1+k)^2} + \dots + \frac{U}{(1+k)^n}$$

حيث تمثل (Q) سعر العرض للأصل أو القيمة الحاضرة له ، وتمثل (U) الغلة المتوقعة في السنة الأولى وهذا بالنسبة لـ (U, U) ، (k) تمثل الكفاية الحدية لرأسم المال.

فلو كانت إحدى الآلات تبلغ تكاليفها ١٠٠٠ جنيه وتبلغ حياتها الإنتاجية مدة عسلم واحد فقط ويبلغ صافي الدخل الذي يتحقق من مبيعاتها في نهاية العام ١٠٨٠ جنيه فبان الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لهذه الآلة تبلغ ٨% وفي ظل هذه النسبة يمكن افتراض مبلغ ١٠٠٠ جنيه من أحد البنوك مع الاحتفاظ بالنقود في بنك بينما يعتبر الاستثمار مربحاً إذا كان سعر الفائدة أقل من ٨% بينما غير مربح إذا بلغ سعر الفائدة أكبر من ٨%.

فإذا رمزنا للقيمة الحاضرة بالرمز (ق) وإلى العائد السنوي بالرمز (ع) وإلى سعر الفائدة أو الكفاية الحدية لرأس المال بالرمز (ك) فإنه يمكن احتساب العائد السنوي كما في المعادلة (١٩).

$$ق = ع / (١ + ك) \quad (١٩)$$

$$1080 = 1000 / (1 + 0.08)$$

ويلاحظ أنه تم ضرب قيمة تكاليف الأصل في (١ + ك) لأن المفترض ينبغي أن يسترد قيمة الأصل بالإضافة إلى سعر الفائدة ويمكن إيجاد القيمة الحاضرة للأصل بمعرفة العوائد السنوية وفقاً للمعادلة رقم (٢٠).

$$ق = ع / (١ + ك) = 1000 / 1080 = 0.9259 \quad (٢٠)$$

وفي مثل هذا المثال البسيط يمكن حل المعادلة البسيطة للحصول على قيمة (ك) بمعرفة كل من العائد السنوي والقيمة الحاضرة للأصل ويمكن تعريفها بالكفاية الحدية لرأس المال أو بأنها سعر الفائدة التي يتساوى عندها القيمة الحاضرة مع تكاليف الأصل وهي تبلغ ٨%.

فإذا كانت الآلة تمر عائداً يبلغ ١٠٨٠ جنيه فقط في نهاية السنة الثانية فإن الكفاية الحدية تبلغ حوالي ٤%， فإذا افترضنا مبلغاً من المال بسعر الفائدة الذي يبلغ ٤% لشراء الآلة فإن العائد يبلغ في نهاية السنة الأولى ١٠٤٠ جنيه أي (1000×1.04) ويبلغ العائد في نهاية السنة الثانية ١٠٨١.٦ جنيه أي (1040×1.04) وفي الواقع فإن

الكافية الحدية لرأس المال تبلغ ٦٣,٩٢ % وتوضح المعادلة رقم (٢١) إحتساب العائد السنوى فى هذه الحالة .

$$(21) \quad Q \times (1+k)^t = U$$

$$1000 \times (1+k)^4 = 1080 \text{ جنية}$$

كما يمكن التعبير عنها فى الصورة التالية :

$$(22) \quad Q = U / (1+k)^t$$

فإذا كان العائد يأتي فى نهاية السنة الثالثة فإن المقام يبلغ $(1+k)^3$ ، بينما يصل إلى $(1+k)^4$ فى السنة الرابعة .

وفي الحقيقة فإن معظم المستثمرين لا يحصلون على عائد منفرد من الأصل ولكن يحصلون على عائد على مر السنوات أو في كل شهر أو حتى في كل يوم . وفي هذه الحالة فإن القيمة الحاضرة لهذا التيار من العوائد هو مجموع القيم الحاضرة لكل عائد في هذا التيار ، فإذا كان U_1, U_2, \dots, U_n ، عن تمثل العوائد في كل سنة ، Q_1, Q_2, \dots, Q_n ، فإن تمثل القيمة الحاضرة لكل عائد من هذه العوائد، ويمثل (Q) مجموع القيم الحاضرة .

حيث :

$$(23) \quad Q = Q_1 + Q_2 + Q_3 + \dots + Q_n$$

$$(24) \quad Q = U_1 / (1+k) + U_2 / (1+k)^2 + \dots + U_n / (1+k)^n$$

ولإيجاد قيمة (k) أي الكافية الحدية لرأس المال يتم التعويض في المعادلة الأخيرة لقيم العوائد السنوية U_1, U_2, \dots, U_n ، عن ثم يتم التعويض عن قيمة (Q) وهي تساوى سعر شراء الأصل ثم بطل المعادلة لإيجاد قيمة (k) ، فإذا كان عمر الآلة يزيد عن سنتين فإن الحسابات تكون صعبة ، وفي العادة يكون من الأسهل تخمين قيمة (k) ثم

بالتعميض فيها يتم احتساب قيمة (ق) وتقارن النتيجة بتكاليف شراء الأصل فإذا كانت قيمة (ق) المحسوبة أكبر من التكاليف فإن هذا يعني أن التخمين كان أعلى نسبياً وتعاد المحاولة مرة أخرى .

٢ - العلاقة بين الاستثمار والكافية الحدية :

سبق أن تبين من قبل أنه لابد لكي يتم الاستثمار أن تزيد الكافية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة، وما هو جدير بالذكر أن هناك علاقة بين مقدار الإستثمارات وبين الكافية الحدية لرأس المال ، إذ أن زيادة الإستثمارات في أحد الأصول (الجرارات مثلاً) قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج وهذا ينعكس في خفض ثمن البيع وبالتالي يقل صافي الدخل المتوقع ومن زاوية أخرى فقد تؤدي زيادة الإستثمارات في أصل معين إلى زيادة الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية (بافتراض أن الإنتاج يتم في مرحلة تناقص الإنتاجية) وبذلك فإن زيادة الاستثمار تؤدي إلى انخفاض الكافية الحدية لرأس المال . ويمكن توضيح تلك العلاقة في الشكل التالي حيث يمثل المحور الرئيسي سعر الخصم أو الكافية ويمثل المحور الأفقي مقدار الإستثمارات ويمثل منحنى الكافية الحدية لرأس المال منحنى الطلب على الاستثمار وكل نقطة على هذا المنحنى تمثل العلاقة بين مستوى معين من سعر الخصم * (سعر الفائدة) ومستوى الإستثمارات الذي يتحقق معه انخفاض سعر الخصم كلما إزداد الاستثمار وبذلك فإن منحنى الطلب على الاستثمار الذي يمثله منحنى الكافية الحدية يماثل منحنى الطلب على أي سلعة .

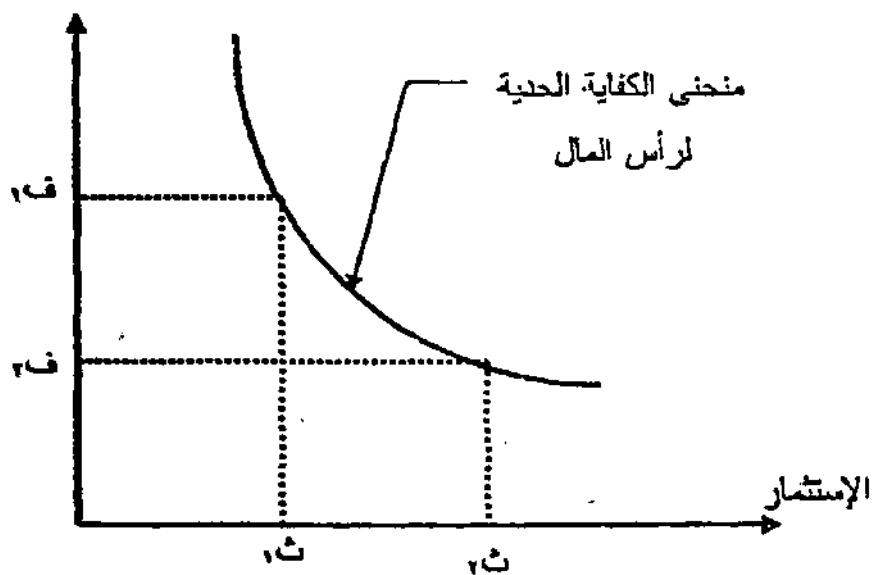
ولكي يحصل المستثمرون على أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنهم يقومون بمساواة سعر الخصم المتوقع بسعر الفائدة وبالتالي فإن المستثمرين يستمرون في زيادة الإستثمارات طالما أن سعر الخصم أو الكافية الحدية لرأس المال كان أعلى من سعر الفائدة . وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة كما هو واضح في الشكل التالي إلا أن هذه العلاقة تتوقف على مرونة منحنى الطلب على الاستثمار أي على الكافية

* سعر الخصم اللازم لمساواة صافي الدخل المتوقع للأصل لثمن العرض (الكافية الحدية لرأس المال) .

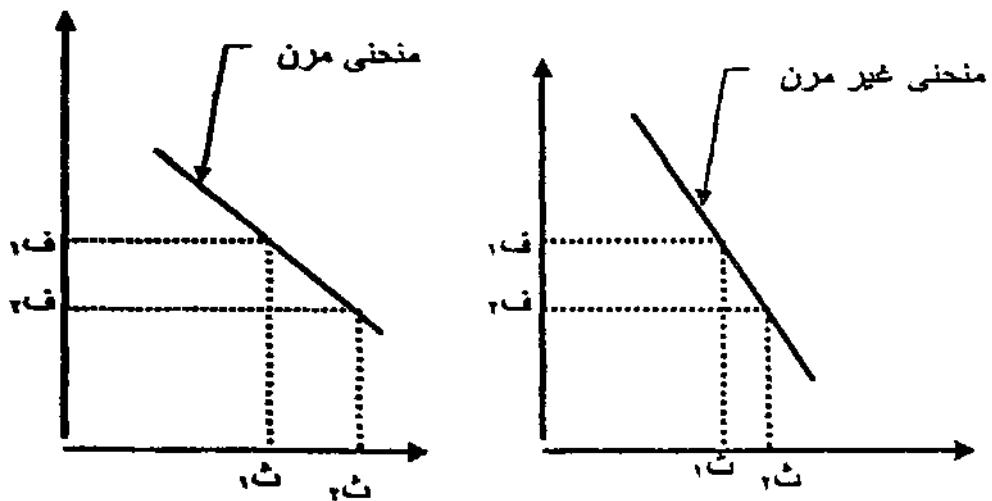
الحديّة لرأس المال . ويوضح ذلك الأشكال التالية حيث يتضح منها اختلاف مقدار التغير في الاستثمار الناشيء عن تغير سعر الفائدة بمقدار معين نتيجة لاختلاف مرونة منحنى الطلب على الاستثمار .

سعر الفائدة f_0

الخصم



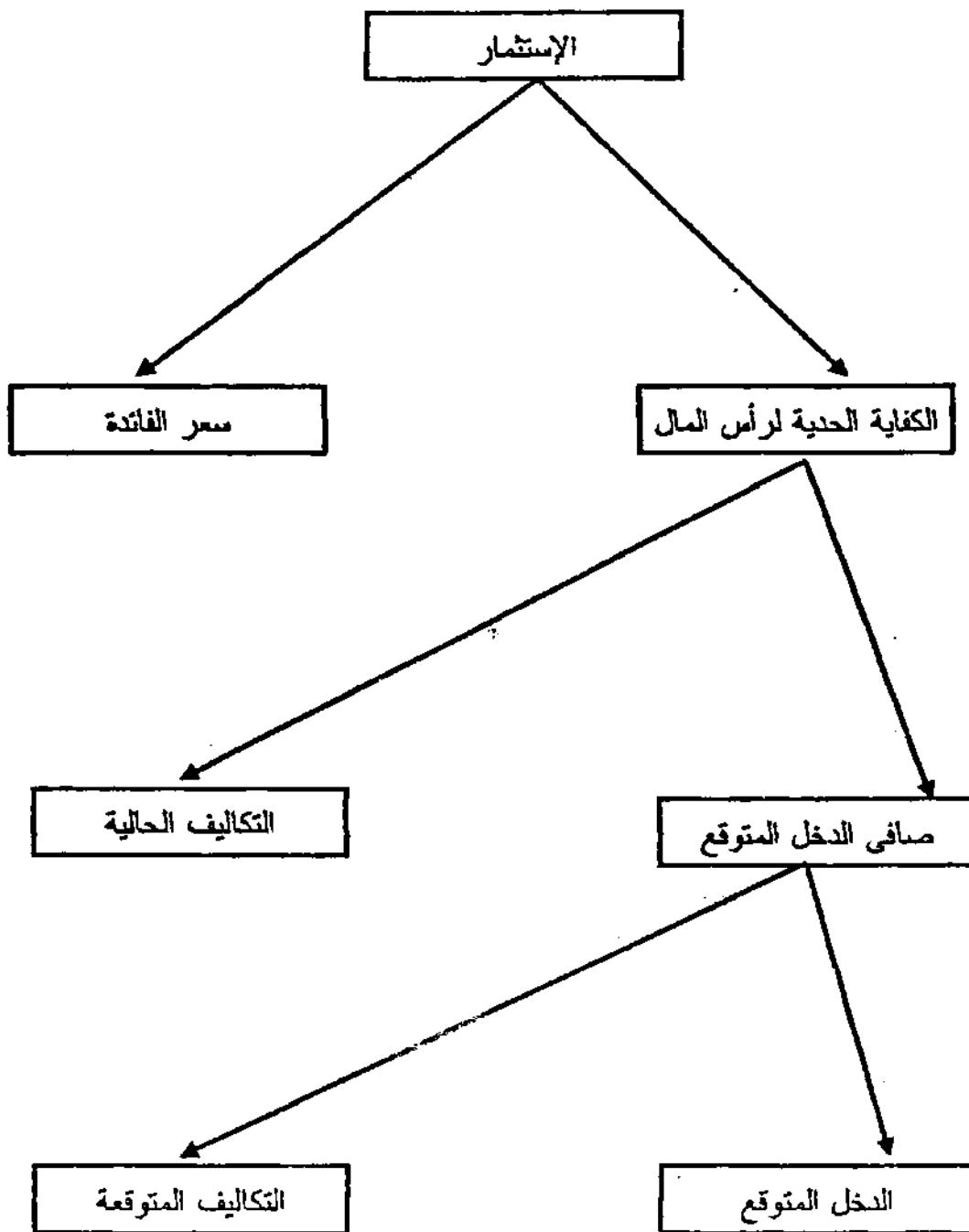
منحنى الكفاية الحدية لرأس المال



اختلاف الاستثمار بإختلاف مرونة الطلب على الاستثمار

٣- العوامل المؤثرة على المستثمر :

يمكن توضيح العوامل المؤثرة على المستثمر كما هو مبين في الشكل التالي ، وفي الحقيقة فإن أوجه النقد التي توجه إلى مبدأ الكفاية الحدية لرأس المال تتلخص في أنه يخفى أكثر مما يظهر من الحقائق . فلتوضيح التغير في الكفاية الحدية لرأس المال ينبغي توضيح التغير في سعر شراء المبلغ الرأسمالية وتوضيح أيضاً التغير في صافي الدخل المتوقع ويعتمد التغير الذي ينتاب صافي الدخل المتوقع على كل من المتغيرات التي تنتاب التكاليف المتوقعة والدخل المتوقع ، وبالرغم من افتراضنا ثبات هذه المتغيرات في الدراسة فإن المشكلة التي تواجه رجال الأعمال باستمرار هي توقعاتهم حول هذه التغيرات التي قد تكون م Catastrophe فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال ويزداد الاستثمار .



العوامل المؤثرة على الاستثمار

الفصل الثاني

السياسة المالية

يتناول هذا الفصل دراسة دور الحكومة في تحديد مستوى الطلب الإجمالي وستحصر المناقشة في دور السياسة الحكومية المالية ، أى في دراسة دور الأنشطة التي تتعلق بالدخل والإنفاق الحكومي ، وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ، وسوف نقدم في هذا التحليل المتغيرات الإضافية التالية :

أ- المتغيرات الداخلية :

ص = الدخل المتصرف فيه .

ب- المتغيرات الخارجية :

ر = الضرائب .

ت = المدفوعات التحويلية .

المعادلات الأساسية :

(١)	ص = س + ث + ح
(٢)	س = أ + ب صم
(٣)	ث = ث°
(٤)	ح = ح°
(٥)	صم = ص - ر + ت
(٦)	ر = ر°
(٧)	ت = ت°

يلعب الإنفاق الحكومي دوراً هاماً في المقتصد فمثلاً تقوم الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية بشراء حوالي ٢٥-٢٠% من السلع والخدمات التي ينتجهما هذا المقتصد وطالما كان هذا الجزء من الإنفاق القومي يقع تحت سيطرة الحكومة فإنه يمكن أن يستخدم في التأثير على مستوى الطلب الإجمالي . ويطلق على تدخل الحكومة ومعالجتها لكل من الدخل والإنفاق الحكومي لتحقيق مستوى مناسب من الدخل القومي أسم (السياسة المالية) .

وبالإضافة إلى السياسة المالية فإن الحكومة تمتلك بطبيعة الحال الكثير من الوسائل التي تمكنها من التأثير على الدخل القومي . فمثلاً عندما تعقد الحكومة إتفاقية تجارية جديدة فإن ذلك يؤثر على مستوى الناتج الخامن بالصناعات التصديرية والاستيرادية وينافس أيضاً الصناعات الوطنية التي تنافس السلم المستوردة ، وعندما تصدر قوانين لمحاربة الاحتكارات ينخفض المستوى العام للأسعار وتترتفع مستويات كل من الدخل والإنتاج .

وينطوي التحليل الخاص بالسياسة المالية في هذه الدراسة على عدد من الفروض البسيطة منها عدم التفرقة بين أنواع الضرائب عند تناول تأثير التغير في الضرائب على الدخل القومي ، وذلك بالرغم طبعاً من أن الضريبة تُعرف في العادة بأنها أي محاولة لتحويل النقود من المستهلكين إلى خزائن الحكومة بدون أي عائد مباشر إلى المستهلك .

وتكون الميزانية الحكومية من ٣ بنود رئيسية هي : (١) الإنفاق الحكومي ، (٢) المدفوعات التحويلية ، (٣) الضرائب . وينطوي الإنفاق الحكومي على المدفوعات الحكومية المتعلقة بشراء السلع والخدمات . أما المدفوعات التحويلية فتتضمن المدفوعات التي تدفع بواسطة الحكومة دون الحصول على سلع أو خدمات مثل التأمين ضد البطالة والمعاشات ، وهي المدفوعات التي تستخدم في نقل وتوزيع الدخل بين طبقات المقصد .

أما الضرائب فهي كما أشير سابقاً تتطوّر على المدفوعات التي تؤول إلى الحكومة والتي لا يحصل دافعي الضرائب على أي عائد مباشر في مقابلها ، وهي بذلك عكس المدفوعات التحويلية تماماً . وتعتبر الإعانة التي تدفعها للمنشآت الاقتصادية عكس ضريبة الأعمال التجارية . وإذا ما حاول البعض مطابقة إجمالي المدفوعات الحكومية بما تحصل عليه فعليه أن يتذكر أن الحكومة لها قوة الحصول على فروض ، وبالتالي عليه أن يتذكر أيضاً أنه لا يوجد ما يدعو إلى أن تتساوى المتصولات الحكومية أي الإيرادات الحكومية مع المصروفات الحكومية في سنة ما ، إذ يمكن أن تمول أوجه الإنفاق الجديدة عن طريق الإقراض تماماً ويمكن استخدام الضرائب الجديدة في تقليل الديون ، وقد تقوم الحكومة بالإقراض لتمويل المدفوعات العاجلة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة التي

تمتلك قوة إصدار أو خلق النقود تجعل الميزانية النقدية غير متوازنة باستمرار عن طريق طبع نقود جديدة لتغطية العجز (وسوف نناقش مسار هذه السياسة فيما بعد) .

وطالما أن الحكومة يكون في مقدورها تغيير أحد بنود الميزانية بدون تغيير البنود الأخرى ، لذلك فإن هذا التحليل سوف يتناول بالدراسة التغيير في الإنفاق الحكومي والمدفوعات التحويلية والضرائب كل على حدة . فمثلاً عندما نقول أن زيادة الإنفاق الحكومي لها تأثير معين فإن ذلك يعتبر صحيحاً عند ثبات بقية العوامل الأخرى ، وبصفة عامة خاصة الضرائب .

الإنفاق الحكومي

لقد سبق أن تبين أن مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يرمز له بالرمز (ضج)

ضج - ١ / ١ - ب)

كما تمت مناقشة هذا المضاعف ورمز له بالرمز (ض) ، حيث أنتسا سوف نناقش في هذا الباب عدد آخر من أنواع المضاعف فسيرمز لمضاعف الإنفاق الحكومي بالرمز (ضج) حيث يشير إلى مقدار التغير في إجمالي الطلب الكلى المصاحب لكل تغير مقداره وحدة نقدية في الإنفاق الحكومي . وإشارة هذا المضاعف موجبة دائماً لأن زيادة الإنفاق الحكومي لابد أن تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والعكس صحيح بطبيعة الحال .

الضرائب والمدفوعات التحويلية

المدفوعات التحويلية الحكومية إن هي إلا تلك المدفوعات الحكومية التي تستخدم في نقل وتوزيع الدخل بين طبقات المجتمع ومن أمثلتها مدفوعات الضمان الاجتماعي والمعاشات والتأمين ومن شأن هذه المدفوعات أن تساعد المستهلكين على تحصيل دخول من الحكومة دون أن تحصل الحكومة في مقابلها على سلع أو خدمات كما أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى حصول المستهلكين على دخول . ويقوم المستهلكون عادة بإعادة إنفاق جزء من النقود التي يحصلون عليها في شراء السلع والخدمات وهم بذلك يزيدون من

دخول المواطنين الآخرين ويزيدون من إنفاقهم أيضاً . ويتساوى التأثير على الاستهلاك القومي إذا ما استأجرت الحكومة محسباً أو دفعت معاشًا لأحد الأفراد والاختلاف بين الحالتين ينطوي على أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات بينما المدفوعات التحويلية لا تؤدي إلى ذلك، فإذا كان الإنفاق الحكومي البالغ ١٠٠ جنيه يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار ١٠٠ جنيه بينما ترداد السلع الاستهلاكية بمقدار ٢٠٠ جنيه، في حين أن زيادة المدفوعات التحويلية بمقدار ١٠٠ جنيه تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار ٢٠٠ جنيه فقط ولكن لا تؤدي إلى زيادة السلع والخدمات الحكومية . وفي هذه الحالة فإن مضاعف الإنفاق الحكومي يبلغ ٣ بينما يبلغ مضاعف المدفوعات التحويلية ٢ فقط .

وبذلك فإن مضاعف المدفوعات التحويلية يقل دائمًا بمقدار واحد عن مضاعف الإنفاق الحكومي، أما الضرائب فهي كما سبق وأن قيل بأنها أي محاولة لتحويل النقود من المستهلكين إلى خزانة الحكومة بدون عائد مباشر إلى المستهلاك ، فهي بذلك مدفوعات تؤول إلى الحكومة دون أن يحصل دافعوها على أي عائد مباشر، وهكذا فإن الضرائب تعتبر عكس المدفوعات التحويلية إذ أن الضرائب تنقل النقود من المستهلكين إلى الحكومة بينما تقوم المدفوعات التحويلية بنقلها من الحكومة إلى المستهلكين، وهذا التمايز يشير إلى أن مضاعف الضرائب ينبغي أن يتساوى مع مضاعف المدفوعات التحويلية ولكنه سالب . والإشارة السالبة تعني أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ، أما مضاعف المدفوعات التحويلية فهو موجب الإشارة وهذا يعني أن زيادة المدفوعات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل الناشئ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المراجع

- اير اهيم نسوقى أباظة - الاقتصاد الإسلامي، مقوماته و منهاجه، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٤.
- أحمد جامع - موجز في التحليل الاقتصادي الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥.
- أحمد سعيد حسنين - مبادئ في النظرية الاقتصادية - الجزء الثاني، دار الهنا للطباعة، ١٩٧١.
- أحمد محمد توفيق الفيل (وآخرون) - أساسيات علم الاقتصاد الجزائري، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٧.
- أحمد محمد توفيق الفيل (وآخرون) - مبادئ علم الاقتصاد (التحليل الجزائري)، الإسكندرية، ١٩٧٦.
- أحمد محمد توفيق الفيل (وآخرون) - محاضرات في الاقتصاد الشامل، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية ١٩٧٥.
- أسامي محمد الفولي، مجدى محمود شهاب - أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعات الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨.
- إسماعيل محمد هاشم - الاقتصاد التحليلي ، الكتاب الثاني، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠.
- إسماعيل محمد هاشم - المدخل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلي (الكتاب الأول)، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٤.
- إسماعيل محمد هاشم - المدخل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلي، (الكتاب الثالث)، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٤.
- السيد محمود الشرقاوى - مقدمة في النظم الاقتصادية، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٦.

الميد محمود الشرقاوى، عبد الكريم عبد القوى - النظرية الاقتصادية، المعهد الفنى التجارى بدمنهور، ١٩٨٦.

جون م. كنذ - النظرية العامة فى الاقتصاد، دار مكتبة الحياة، بيروت، ترجمة نهاد رضا.

دونا لدس. واتسن، مارى أ. هولمان - نظرية السعر وإستخداماتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ترجمة ضياء مجید.

شوقى محمود غنيم، محمد حسام السعدنى - مبادئ النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

صباحى تادرس قريصه (وآخرون) - مقدمة فى علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

عبد التواب اليماني - محاضرات فى مبادئ الاقتصاد - الجزء الثانى، كلية الزراعة، جامعة طنطا.

عبد الحميد يوسف سعد - أساسيات النظرية الاقتصادية، كلية الزراعة، شبين الكوم، جامعة عين شمس.

عبد الحميد يوسف سعد - مذكرات فى مبادئ الاقتصاد الدقيق، شركة الطباعة الفنية المختدة، كلية الزراعة، شبين الكوم.

عبد الرحمن يسرى أحمد - أسس التحليل الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٤.

عبد النعيم مبارك - النقود والصيরفة والسياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.

عبد الوهاب مطر الذاهري - أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعى، مطبعة العانى، بنسداد، الطبعة الثانية، ١٩٧٥.

على يوسف خليفة، أحمد زبير جعاطة - النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئى)، مطبعة العانى، بغداد ١٩٧٨.

فائز بن إبراهيم الحبيب - مبادئ الاقتصاد الكلى ، مطبع الفرزدق التجارية، الرياض، يناير ١٩٩٤.

- كامل بكرى - مقدمة في الاقتصاد الجزئي والتجميعى، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.
- كامل بكرى، محمد محروس إسماعيل - مبادئ الاقتصاد الجزئي، مركز الدلتا للطباعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣.
- لبيب شقير - تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- مبادئ الاقتصاد الجزئي - مركز التعليم المفتوح، وحدة التعليم المفتوح، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.
- مبادئ النظرية الاقتصادية (تدريبات عملية)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
- محمد ابراهيم نكروسى، محمد جلال أبو الذهب- أصول علم الاقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.
- محمد إسماعيل فرح (وآخرون) - محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩.
- محمد إسماعيل فرح، محمد حلمى الصيفى - محاضرات في مبادئ الاقتصاد الجزئي، مكتب فلمنج للطباعة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- محمد إسماعيل فرح، محمد حلمى الصيفى - محاضرات في مبادئ الاقتصاد الجزئي، مكتب فلمنج للطباعة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.
- محمد صلاح الدين الجندي، جميل عبد الحميد جابر الله - أساس الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ١٩٩٧.
- محمد عبد الوود خليل، كمال سلطان سالم - مبادئ علم الاقتصاد (نظرية القيمة والتوزيع)، دار الزهراء للآلة الكاتبة والطباعة، الإسكندرية، ١٩٧٨.
- محمد كمال العتر - مبادئ الاقتصاد، المكتبة الاقتصادية، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠.
- محمود صادق العضيسي - محاضرات في النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
- محمود عبد الهاوى شافعى - مدخل إلى الاقتصاد الزراعى، جمعية عمال المطبع التعاونية، عمان.

محمود عبد الهاشمي شافعى - مقدمة فى مبادئ الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

محمود محمد شريف - الاقتصاد، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٧١.

محمود محمد شريف - علم الاقتصاد (الجزء الأول)، دار المطبوعات الجديدة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٩.

مختار بيلول - كيف يعمل الاقتصاد، كتاب الرياض (٢٢)، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥.

مصطفى رافت عبد الظاهر - إقتصاديات الإنتاج، المعهد العالى للتعاون الزراعى، ١٩٨٧.

مصطفى رافت عبد الظاهر - مبادئ الاقتصاد الجزائى، الجزء الأول، ١٩٨٧.

محمود عبد الهاشمى الشافعى - محاضرات فى مبادئ الاقتصاد - كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية، مركز السروات للأبحاث، ٢٠٠١.

محمد فوزى أبو السعود، الاقتصاد الجزائى، قسم الاقتصاد - كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨.

- - - - -

مكتبة بستان المعرفة

طبع ونشر وتوزيع الكتب

كفر الدوار - الدانق ٤٥: ٢٢٤٢٢٨

الإسكندرية: ١٢٣٥٣٤٨١٤

منتدى سورا الازبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET